

السُّقُولُ الْعَرَبِيَّةُ الْمَشْتَرِكَةُ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

السوق العربية المشتركة

(المجلد الأول)

إعداد

مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

٤ ش ٩ ب المعادي ت: ٣٣٠٧٠٣٨

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



المجلد رقم ١	السوق العربية المشتركة (المجلد الاول)	العنوان	المؤلف	رقم الصفحة	التاريخ
المؤتمر الأول للتعاون الاقتصادي العربى فى سبتمبر	الاهرام	١	٩٧-٠١-٠٣		
التعاون العربى فى ظل عولمة الاقتصاد	الاهرام	٣	٩٧-٠١-٠٦		
الاقتصاد العربى فوق صفيح ساخن	الاهرام	٧	٩٧-٠١-٠٨		
السوق العربية المشتركة اصبحت ضرورة لمواجهة الاطماع الغربية	الاحرار	٩	٩٧-٠١-٠٩		
السوق العربية المشتركة .. ضرورة !	الاهرام	١٠	٩٧-٠١-١١		
السوق العربية المشتركة ضرورة !	الاهرام	١٢	٩٧-٠١-١١		
رجال الأعمال العرب يرحبون بدعوة مبارك القيام السوق العربية المشتركة	الاهرام	١٧	٩٧-٠١-١٢		
الوقائع والأوهام .. فى مؤتمر رجال العمال بعمان	العالم اليوم	١٨	٩٧-٠١-١٢		
منطقة التجارة العربية الحرة .. خلال ٢ سنوات	العالم اليوم	٢٠	٩٧-٠١-١٢		
المعاون العربى المصرى	العالم اليوم	٢١	٩٧-٠١-١٤		
استعداد رجال الاعمال للمشاركة فى جهود احياء التعاون الاقتصادى العربى	الاهرام	٢٤	٩٧-٠١-١٤		
المفاوضات التجارية المقبلة بين الدول العربية ستركز على اقامة سوق مشتركة	الحياة	٢٥	٩٧-٠١-١٤		
منطقة تجارة حرة المدخل العملى للسوق العربية المشتركة	الاهرام	٢٦	٩٧-٠١-١٥		

مجلد رقم ١	السوق العربية المشتركة (المجلد الاول)	المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
	التكتل الاقتصادي العربي .. ودور البنوك	كمال سرور	الاهرام	٢٩	٩٧-٠١-١٨
	المجلس الاقتصادي والاجتماعي يناقش الشهر القادم مشروع اقامة منطقة تجارة عربية حرة	الاهرام	٣٠	٩٧-٠١-١٩
	السوق العربية المشتركة .. كيف ؟	لمعى المطيعي	الوفد	٣١	٩٧-٠١-١٩
	مبارك والمشروع الاقتصادي العربي	ابراهيم عياد المراغي	مايو	٣٢	٩٧-٠١-٢٠
	سوق عربية مشتركة .. ام منطقة تجارة حرة ؟	سالم وهبي	الاهرام الاقتصادي	٣٣	٩٧-٠١-٢٠
	نفعيل السوق المشتركة رهن بتطوير المصارف العربية	حسام زايد	الاهرام	٣٧	٩٧-٠١-٢٢
	امريكا .. والصهيونية .. ودعوى الشرق اوسطية	الوفد	٣٨	٩٧-٠١-٢٢
	مواجهة ساخنة "حول السوق العربية المشتركة و"مجلس الاعمال	فان عبد الرازي	الاخبار	٤٠	٩٧-٠١-٢٢
	الاقتصاد العربي يتجه نحو الاصلاح	سيد عبد المجيد	الاهرام	٤٢	٩٧-٠١-٢٥
	اجتماع في مارس القادم لبحث الخطوات التنفيذية لانشاء منطقة التجارة الحرة	الاهرام	٤٦	٩٧-٠١-٢٥
	المطالبة بعقد قمة عربية اقتصادية لوضع خطة تنفيذية محددة لانشاء السوق العربية المشتركة	عبد الناصر عارف	الاهرام	٤٩	٩٧-٠١-٢٧
	الامل العظيم	جمال بدوي	الوفد	٥٢	٩٧-٠١-٢٨
	الإرادة السياسية وحدها غير كافية لاقامة منطقة التجارة العربية الحرة	نصر زعلوك	الاهرام	٥٢	٩٧-٠١-٣٠
	السوق العربية المشترك .. رؤية مقترحة	الاهرام	٥٥	٩٧-٠١-٣٠
	لا سوق عربية مشترك بدون العراق !	نصر نصار	العالم اليوم	٥٧	٩٧-٠١-٣٠
	السوق العربية المشتركة على مائدة البرلمانين العرب	حامد محمد حامد	الاهرام المسائي	٥٩	٩٧-٠١-٣١

مجلد رقم ١	السوق العربية المشتركة (المجلد الاول)	العنوان	المؤلف	رقم الصفحة	التاريخ
.....	مؤتمر التعاون الاقتصادي العربي في يونيو القادم	الاهرام	٦٠	٩٧-٠١-٣١	
.....	السوق العربية المشتركة تشكل المدخل الاساسي للتعاون العربي لمواجهة التكتلات العالمية	الحياة	٦١	٩٧-٠١-٣١	
.....	السوق العربية المشتركة ضرورة لاجياء المشروع القومي	الاحرار	٦٢	٩٧-٠٢-٠٢	
.....	لماذا نعتبر التعاون الاقتصادي العربي ؟	الاهرام الاقتصادي	٦٥	٩٧-١٢-٠٢	
.....	نظرة مؤتمر التعاون الاقتصادي العربي	الاهرام	٧٢	٩٧-٠٢-٠٧	
.....	الفرصة مهيأة لاقامة سوق مالية عربية مشتركة	آخر ساعة	٧٤	٩٧-٠٢-٠٧	
.....	المجلس الاقتصادي العربي يبحث الاحد القادم	الاخبار	٧٧	٩٧-٠٢-٠٩	
.....	بدر الدين ادهم	الاهرام	٧٨	٩٧-٠٢-١١	
.....	ابعاد التكامل الاقتصادي العربي المنشود	العالم اليوم	٧٩	٩٧-٠١-١٣	
.....	اتفاقيات مصرية - عربية لانشاء مناطق تجارة حرة	العالم اليوم	٨٠	٩٧-٠٢-١٥	
.....	مجلس الوحدة الاقتصادية غير مؤهل لقيادة السوق العربية	العالم اليوم	٨١	٩٧-٠٢-١٥	
.....	صبرى الجندي	العالم اليوم	٨٢	٩٧-٠٢-١٧	
.....	اتحاد الصناعات يناقش ضوابط المنطقة الحرة	الاهرام	٨٣	٩٧-٠٢-١٨	
.....	اتحاد الصناعات المصرية يبحث ضوابط اقامة منطقة حرة عربية مشتركة	الاهرام	٨٤	٩٧-٠٢-١٨	
.....	السوق العربية المشتركة اولا وبعدها تفكر فى الشرق اوسطية	الاهرام	٨٥	٩٧-٠٢-١٨	
.....	خيرى رمضان	الاهرام	٨٦	٩٧-٠٢-١٨	
.....	الاية تنفيذ منطقة تجارة حرة عربية يبحثها المجلس الاقتصادي والاجتماعى غدا	الاهرام	٨٦	٩٧-٠٢-١٨	
.....	رشا ابو المجد	الاهرام	٨٦	٩٧-٠٢-١٨	
.....	نائب رئيس وزراء اليمن يحذر من مخاطر عدم تنفيذ مشروع السوق العربية المشتركة	الاحرار	٨٦	٩٧-٠٢-١٨	
.....	وزراء الاقتصاد العرب يبحثون البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة	الاحرار	٨٦	٩٧-٠٢-١٨	
.....	عماد السويفى	الاحرار	٨٦	٩٧-٠٢-١٨	

مجلد رقم ١	السوق العربية المشتركة (المجلد الاول)	العنوان	المؤلف
رقم الصفحة التاريخ	المصدر		
٩٧-٠٢-١٩	٨٧	وزراء الاقتصاد العرب والمهمة الصعبة	عبد الرحمن عقل
٩٧-٠٢-٢٠	٨٨	الموافقة على البرنامج التنفيذي لاتفاقية التبادل التجاري بين الدول العربية	محمد مبروك
٩٧-٠٢-٢٢	٨٩	عباس : قرار اقامة منطقة تجارة حرة بوصول الى السوق العربية المشتركة	شعيق الاسدي
٩٧-٠٢-٢٢	٩١	كيف يمكن تحقيق التكامل الاقتصادي العربي ؟	عبد الناصر عارف
٩٧-٠٢-٢٢	٩٥	منطقة تجارة حرة عربية بدابة للسوق العربية المشتركة	علي المغربي
٩٧-٠٢-٢٢	٩٧	التكامل الاقتصادي العربي حلم يتحول الى واقع	محمود الشندويلي
٩٧-٠٢-٢٢	٩٨	لماذا فشلت الدول العربية في اقامة سوق اقتصادية مشتركة ؟	-----
٩٧-٠٢-٢٢	٩٨	السياسي المصري	انشاء منطقة التجارة الحرة العربية قرار تاريخي
٩٧-٠٢-٢٢	١٠٠	العالم اليوم	بوسيف هلال
٩٧-٠٢-٢٢	١٠٢	الاهرام	مصر أول من دعا الى التكامل العربي والاسلامي والافريقي
٩٧-٠٢-٢٢	١٠٤	الاهرام	التكتلات الاقتصادية العالمية تفرض على الدول العربية الاندماج في تجمع اقتصادي
٩٧-٠٢-٢٢	١٠٦	الاهرام	تنشيط مؤسسات العمل العربي المشترك بدعم من المنظمات الشعبية
٩٧-٠٢-٢٢	١٠٧	الاهرام	تشكيل امانة عامة مؤقتة لجبهة الاتحادات المهنية العربية
٩٧-٠٢-٢٤	١٠٨	الاهرام	-----
٩٧-٠٢-٢٤	١١٠	الاهرام	المجلس الاقتصادي والاجتماعي يوافق على خفض الجمارك والضرائب
٩٧-٠٢-٢٤	١١١	الاحرار	البحر المتخصصه تبحث معوقات التجارة البينية ومشكلات المياه والجمارك
٩٧-٠٢-٢٤	١١٢	العربي	حسن عبد المنعم
٩٧-٠٢-٢٤	١١٣	العربي	برنامج لازالة جميع القيود الجمركية بين الدول العربية
٩٧-٠٢-٢٤	١١٣	العربي	عماد السويدي
٩٧-٠٢-٢٤	١١٣	العربي	القيلا حارة والنتيجة محلك سر !
٩٧-٠٢-٢٤	١١٣	العربي	احمد مراد

المؤلف	المصدر	رقم الصفحة التاريخ	العنوان	مجلد رقم ١	السوق العربية المشتركة (المجلد الاول)
عصام عبد الحميد	العربي	١١٦	٩٧-٠٢-٢٤	السوق المشتركة .. مزيد من المناقشات	
اتحاد الغرف العربية	بصدر اعلان القاهرة الاقتصادي	١١٧	٩٧-٠٢-٢٥	-----	
نحو سوق عربية مشتركة	المحرر	١١٩	٩٧-٠٢-٢٥	الاهرام المسائي	
اسرائيل تسعى الى خنق الاقتصاد الفلسطيني واحكام تبعية لاقتصادها	محمد عبد الجواد	١٢٠	٩٧-٠٢-٢٥	الاحرار	
خطوة ايجابية للامام	الجمهورية	١٢١	٩٧-٠٢-٢٦	-----	
منظمة العمل العربية تدعو مجددا للتكامل الاقتصادي	الاحرار	١٢٢	٩٧-٠٢-٠١	-----	
جذب رؤوس الاموال العربية المهاجرة محور قيام سوق عربية مشتركة	عبد الناصر عارف	١٢٣	٩٧-٠٢-٠١	الاهرام	
خطوات نحو السوق العربية	حاتم فاروق	١٢٥	٩٧-٠٣-٠٢	المصور	
الاعلام المنى .. لماذا ؟!	سمير توفيق	١٢٨	٩٧-٠٢-٠٨	اخبار اليوم	
لماذا تقدر "ناجيل" الاتفاق مع مصر حول منطقة التجارة الحرة ؟!	اخبار اليوم	١٢٩	٩٧-٠٣-٠٨	-----	
بدء تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية فى بداية ٩٨	فانن عبد الرازق	١٣١	٩٧-٠٣-١٢	الاخبار	
منطقة تجارية عربية حرة ؟	عصام شلهوب	١٣٢	٩٧-٠٣-١٤	الحوادث	
سرور بطالب ب تفعيل السوق العربية المشتركة لخدمة الاقتصاد العربى	بدرالدين ادهم	١٣٣	٩٧-٠٣-١٤	الاخبار	
مجلس الجامعة العربية يبحث اجراءات اقامة منطقة التجارة الحرة	العالم اليوم	١٣٤	٩٧-٠٣-١٥	-----	
منطقة تجارة حرة عربية كبرى .. كيف ؟	سليمان المنذرى	١٣٥	٩٧-٠٣-١٧	الاهرام الاقتصادي	
السوق العربية المشتركة والوقت المضاع والتحديات المصرية	انعام رعد	١٣٦	٩٧-٠٣-٠٧	الحوادث	

مجلد رقم ١	السوق العربية المشتركة (المجلد الاول)	العنوان	المؤلف	رقم الصفحة التاريخ
		الدعوة لانشاء مجلس عربى للحبوب والاسراع باقامة السوق المشتركة	محمد مبروك	١٤٠ ٩٧-٠٣-١٧
		منطقة التجارة الحرة العربية ومصبدة العبور على الحدود	عبد الله نصار	١٤١ ٩٧-٠٢-٢٢
		البنراكة تنتاج المنطقة والسوق المموحد هو الاهم	ابراهيم عياد المراسى	١٤٤ ٩٧-٠٢-٢٦
		خطوات عملية لعقد مؤتمر التعاون الاقتصادى	الاهرام	١٤٦ ٩٧-٠٢-٢٨
		١٢ منظمة لم تنفذ العمل الاقتصادى العربى من الفئيل المزمع	جمال فاضل	١٤٨ ٩٧-٠٢-٢٦
		الامن الاقتصادى العربى والمشروع الشرقى اوسطى	الاهرام	١٥٢ ٩٧-٠٤-٠٢
		ابن القيود واهن الابجانبات ؟	الوطن العربى	١٥٢ ٩٧-٠٤-٠٤
		منطقة التجارة العربية الحرة .. فى الطريق	محمد باشا	١٥٦ ٩٧-٠٤-٢٦
		الاقتصادات العربية فى حاجة للتجارة الحرة	الاهرام الاقتصادى	١٥٩ ٩٧-٠٤-٢٦
		الاقتصادات العربية فى حاجة للتجارة الحرة	الاهرام	١٦٠ ٩٧-٠٤-٢٢
		المطالبة بسرعة قيام السوق العربية المشتركة لمواجهة التكتلات الاقتصادية	احمد البطريق	١٦١ ٩٧-٠٤-٢٢
		نكامل الثقافة .. وثقافة النكامل !	ابراهيم نافع	١٦٢ ٩٧-٠٥-٠٢
		البرلمانيون العرب يناقشون اوصاع السوق المشتركة	حالد حسنى	١٦٧ ٩٧-٠٥-٠٢
		كيفية تفعيل السوق العربية المشتركة	حالد حسنى	١٦٨ ٩٧-٠٥-٠٥
		البرلمانيون العرب والسوق العربية المشتركة	الحياة	١٧١ ٩٧-٠٥-٠٨
		عبد المجيد يطالب باقامة قاعدة اقتصادية	عماد السوسنى	١٧٢ ٩٧-٠٥-٠٨

المجلد رقم ١	السوق العربية المشتركة (المجلد الاول)	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
العنوان				
المؤلف				
اللفظ العربي .. ونقطة البداية !	الاهرام	١٧٤	٩٧-٠٥-٠٩	ابراهيم نافع
مشروع منطقة التجارة الحرة العربية	الحياة	١٧٨	٩٧-٠٥-١٠	رؤوف قبيسي
اين نحن من حلم الوحدة العربية ؟	العالم اليوم	١٨٠	٩٧-٠٥-١٠	راجي عنایت
السوق المشتركة على اجندة البرلمانيين العرب	الاهرام العربي	١٨٣	٩٧-٠٥-١٠	فؤاد سعد
هل ينجح البرلمانيون العرب فى اعادة الروح للسوق العربية المشتركة ؟	الاخبار	١٨٥	٩٧-٠٥-١٢	بدرالدين ادهم
مناقشات موسعة حول التضامن العربى والسوق العربية المشتركة	الاهرام المسانى	١٨٦	٩٧-٠٥-١٢	-----
مصر تتقدم بورقنى عمل حول تعزيز التضامن العربى والسوق العربية المشتركة	الاهرام	١٨٨	٩٧-٠٥-١٢	-----
رؤية عربية موحدة لتنفيذ مشروع السوق العربية المشتركة	الاهرام	١٨٩	٩٧-٠٥-١٢	عبد الجواد على
السوق العربية ضرورة فى ظل التكتلات الاقتصادية العالمية	الاخبار	١٩٠	٩٧-٠٥-١٢	-----
نائب بالكنيست : مبارك له المكانة الأولى	الاخبار	١٩١	٩٧-٠٥-١٢	أ.ش.أ.
دعم السلطة الفلسطينية ودفع عملية السلام ١	الاخبار	١٩٢	٩٧-٠٥-١٢	-----
بحث العلاقات الثنائية ومسيرة السلام	الاخبار	١٩٢	٩٧-٠٥-١٢	-----
القمة الافريقية فى زيمبابوى	الاخبار	١٩٤	٩٧-٠٥-١٢	-----
لبنان يدعو الى منطقة للتبادل الحر	الحياة	١٩٥	٩٧-٠٥-١٢	-----
التكتل الاقتصادي : قادم	الاخبار	١٩٦	٩٧-٠٥-١٢	-----
مازن محمود الشوا	الشعب	١٩٧	٩٧-٠٥-١٢	البرلمان العربى يناقش وقف التطبيع واقامة السوق العربية المشتركة
عبد الفتاح فايد				

المجلد رقم ١	السوق العربية المشتركة (المجلد الاول)	العنوان	المؤلف
رقم الصفحة	التاريخ	المصدر	
١٩٨	٩٧-٠٥-١٣	الاهرام	مبارك يستعرض مع البرلمانين العرب مصاعب السلام ويركز ضرورة التضامن واندناء السوق العربية
٢٠٠	٩٧-٠٥-١٣	العالم اليوم	مجلس الوحدة الاقتصادية يعدل اتفاقية السوق العربية بهاء الدين على
٢٠٢	٩٧-٠٥-١٤	الاهرام	السوق المشتركة تواجه غياب الارادة السياسية والالغام التشريعية عاطف عبد الله
٢٠٢	٩٧-٠٥-١٤	الاهرام	حمادى : السوق المشتركة هدف المرحلة القادمة
٢٠٤	٩٧-٠٥-١٤	الاهرام	فهام السوق العربية المشتركة يعنى الرفاهة والتقدم والمشروعات الكبرى لجميع الدول العربية
٢٠٥	٩٧-٠٥-١٤	العالم اليوم	حلم السوق المشتركة يدخل دائرة الواقع
٢٠٦	٩٧-٠٥-١٤	المساء	اللجنة الاقتصادية للمؤتمر البرلمانى العربى مجدى عبد الحميد
٢٠٧	٩٧-٠٥-١٤	الاخبار	مؤتمر قمة لوضع ميثاق اقتصادى عربى
٢٠٨	٩٧-٠٥-١٥	الاهرام	تحويل الغمة العربية لمؤسسة دائمة والاسراع بانشاء السوق العربية
٢٠٩	٩٧-٠٥-١٥	الجمهورية	المؤتمر البرلمانى العربى يطالب بهذا الجهود لانشاء السوق المشتركة محمد المختار
٢١٠	٩٧-٠٥-١٥	الاهرام	السوق العربية المشتركة ، ضرورة قومية



المصدر : **الأسبوع**

٢ - يناير ١٩٩٢

التاريخ : **النشر والخدمات الصحفية والمعلومات**

عام 97

المؤتمر الأول للتعاون الاقتصادي العربي في ديسمبر



عمرو موسى



د. كمال الجنزيري

على اقتراحنا بإنشاء المنتدى الاقتصادي العربي، ليكون مركزاً للتفكير الاقتصادي الاستراتيجي لكل الأمة. وبالفعل تم تأسيس المنتدى ووضع النظام الأساسي له الذي

تخصص بمناقشة الأوضاع والقضايا المتعلقة بالاقتصاد وكل مايتصل به ونعت الدعوة التي ضرورية لتنسيق العربي-العربي واستثماره في المجال الاقتصادي .. كما تبنت ووافقت

صحفية واجتماعات وزارية. وفي الوقت نفسه فإن ضرورة التعاون الاقتصادي العربي - العربي كانت محور ندوة الاقتصاد... من أجل مستقبل عربي، التي دعا إليها «الأهرام» ونظمها في الثاني عشر من أكتوبر الماضي. قبل مؤتمر القاهرة بشهر كامل. واستمرت ثلاثة أيام وشارك فيها مائة من المسؤولين ورجال الفكر والاقتصاد والأعمال العرب وانتهت إلى بيان مهم طالب بعدة أمور منها توصية هامة وعاجلة إلى الرئيس حسني مبارك بصقله رئيساً للدورة الحالية للقمّة العربية بالدعوة إلى عقد قمّة عربية اقتصادية

تجرى الآن الاتصالات واسعة الدعوة إلى عقد مؤتمر التعاون الاقتصادي العربي، ليجمع بين المسؤولين الحكوميين ورجال الاقتصاد والمال الأعمال العرب. وقد برزت الحاجة إلى عقد هذا المؤتمر خلال اللقاءات التي تمت بين الوزراء ورجال الأعمال العرب أثناء حضورهم مؤتمر القاهرة الاقتصادي في ١٢ نوفمبر الماضي وبالأذات خلال اجتماعهم الخاص الذي عقده مجلس الوزراء برئاسة الدكتور كمال الجنزوري قد دعا إلى هذا خلال استعراضه لنتائج مؤتمر القاهرة، كما تحدث عن أهميته السيد عمرو موسى وزير الخارجية في تصريحات

جاء في مباحثه الثامنة : «ينظم المنتدى بمفرده أو مع جهات أخرى -مؤتمر التعاون الاقتصادي العربي، ستؤيا يجمع مابين الحكوميين وغير الحكوميين سعياً لتحقيق الأهداف الاقتصادية العربية». وعندما نشر «الأهرام» -التي تبني هذا كله- وتابعه في هذه الصفحة تلقت ندوة الأهرام استجابات قوية وعديدة من مسؤولين ورجال أعمال واقتصاد عرب وستشكل خلال أيام لجنة للأعداد لهذا المؤتمر للضخم والمهم وتنظيمه.. ومن المرجح -



المصدر : الوزارة

٣ - يناير ١٩٩٢

التاريخ :

للتشر والخدمات الصفية والمعلومات

حتى الآن . في ضوء الاتصالات
المبتدئة ان يعقد في شهر
سبتمبر القادم بالقاهرة
ويستمر ثلاثة ايام .



المصدر: الأهرام - رام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/١/٦

التعاون العربي في ظل عوالة الاقتصاد

د. حازم الببلاوي

مكرّم من حساب الزمن - بالأشهر والسنوات - فقد بدأ القرن العشرين، عملياً، مع بداية الحرب العالمية الأولى في ١٩١٤ ليتهيى بعد ثلاث حروب عالمية - اثنتين مسلحتين والثالثة للفرضية في عام ١٩٨٩ - أسدل الستار على القرن العشرين بشكائه وقضاياه مع سقوط جدار برلين عام ١٩٨٩ وإزاحة الحواجز للتعددية، وإذا كان ذلك القرن مساحة الصراخ الأيديولوجي، من شيوعية وناشية ونازية ورأسمالية - للسيطرة على العالم، فإذا وتفرض وإقما حديثاً أقرب في الفترة الحالية - وقد ساعدت منجزات الثورة الصناعية الجديدة - وخاصة في ميدان الاتصالات والموصلات - على إقصاء على سيطرة الكنان والزبان - فمع انخفاض تكاليف النقل - من ناحية وتحسين شبكات المعلومات - من ناحية أخرى - اقتربت المسافات وانخفض الزمن، بحيث يكر يعيش العالم أجمع في لحظة واحدة.

ولسنا بحاجة إلى التذكير بقدرة الثورة التكنولوجية على تخفيض التكاليف وزيادة الإنتاج والانتقال إلى مواد جديدة مقلدة بلاء من المواد الأولية القائمة أو القائمة، وهي في توسعها وتقدمها تحتاج إلى أسواق أكبر لإضافة للزبد من المنتجين والمستهلكين.

وفي خلال العقود الثلاثة الأخيرة أدنى تلاقى ثورة المعلومات والاتصالات من ناحية، والعاجية إلى غزو الأسواق، من ناحية أخرى، إلى ثورة مالية لا تقل خطورة وأهمية عن الثورة الصناعية في مراحلها الأولى. وفي جانب القوة المالية من أراضٍ يحتاجها ومصانع وبنية أساسية أصبحت القوة للآلة، التي يجبر عليها في شكل رموز (اسهم وسندات وأوراق مالية متعددة) تمثل حقوقاً ومطالبات على هذه القوة المالية وتسير في حركتها وانتقالها، وقد ساعد على ذلك، ارتباطه، تعدد الأوراق والوصول للآلة، فظهرت لشكل جديدة وتطورت الأشكال القائمة من خيارات أو رخص أو رخص في عدد متزايد من المشتقات المالية، وقد ساعدت ثورة المعلومات والاتصالات على نقل هذه الأصول والذرات في لح العصر دون أن تتركها حين أو تمسها بد ربيعها للأصول المالية تتداول الآن على مستوى العالم، وهي تتنقل من مكان إلى آخر، أو من عملة إلى أخرى في شكل ومضة كهرومائية أو نبضة كهرومائية. وهكذا أدت هذه الثورة المالية الجديدة إلى تقويض أجزاء الهياكل القديمة على الحدود السياسية وتجاوزاً للمكان واختصاراً الزمن ولكن هذه السيلولة المالية للاقتصاد العالمي وهذا الإقراط في الدوائر التي ساعدت بالتقابل على زيادة حدة الاضطراب وعدم الاستقرار في الأسواق.

جانباً إلى جنب مع ثورة المعلومات والقوة المالية وربما يسهمهما، بدأت تقبل ثورة أخرى على المستوى النفسي، وهو ما يطلق عليه ثورة التفكك - فالمجتمع يتطرق إلى التسويات العيشية الأنطى، ويتر ما تحت ثورة التفكك والاتاق لزبد من الأمن والطموح، وهي عناصر ضرورية للتقدم، ولكن ما شكلت أعباءً وبطالة وخاصة على دولنا القائمة نظراً للرغبة المحمومة في الفرار على الزمن والإحراج في طلب القمرة قبل، أو حتى دون الحرث والفرار والجهد.

وهو هذه الظلم، الذي كاد أن يسهم قرية مالية أصبحت المشكلات أيضاً عالية سواء من حيث أسلوب طرحها أو طريقة علاجها - فالإنتاج الصناعي - ومخلفاته - أصبح عبئاً على البيئة، والبيئة ليست موارد بلا حدود، ولا هي مستقر دون قاع ظلي هي مخلفاتها وعواملها بلا حساب. البيئة وديعة في أبنائها يشغل أن نسلها للجيل القادمة سليمة فلا بد أن إهدار البيئة أو الإخلال بالتوازن السكاني لهو للعامل لحروب نوية أخرى، وبالتالي فلا بد من التنبؤ والإعداد والتجهيز لسلمة كوكبنا من تسهر البيئة من خطر التفرج والفساد، الذي قد لا يكون ظل وبلا على الإنسانية من حرب نوية، وتدمير البيئة لا يقتصر على ما يلحق كوكبنا من تدمير أو إهدار لموارده للآلة، إذ لا يخل بجماعة أو خطراً ما يلحق القيم والمبادئ من ثلوث سواء بالتفكير الجريئة للبيئة أو للذرات أو للذرة والتعصب أو التقييد العنصري.

وأم يقتصر الاتجاه نحو العوالة على هذه الاتجاهات الاقتصادية والتكنولوجية بل لتعكس ذلك أيضاً على الإطار المؤسسي، خاصة في مجالات التشغيل الاقتصادي، فمنذ نهاية الحرب العالمية الثانية وقد لقيه التفكير إلى وضع أسس النظام الاقتصادي الدولي الجديد على أسس ثلاث مؤسسات عالمية متشعبة: البنك الدولي، والبنك الدولي، ومنظمة عالمية للتجارة. وقد صمدت إنشاء هذه المؤسسة الأخيرة عفايت حيث لم يكن تصديق على ميثاقها ١٩٤٧، وبالتالي لم تتمكن هذه المؤسسة من الظهور في حجبها وتجاهل الأمر ما يقرب من نصف قرن حتى أمكن إنشاء منظمة التجارة العالمية، وذلك تشغيلها منذ ١٩٩٥.



المصدر: الأهرام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/١/٦

وقوم صندوق النقد والبنك الدولى - إلى حد كبير - بمحاولة ضبط السياسات المالية والتقنية لخلف الدول في حين عهد إلى منظمة التجارة العالمية للدول على ضبط وقاية التجارة الدولية وضمان توفير شروط المنافسة وعدم التمييز.

وأما من الناحية هنا للتأكيد أن دور هذه المؤسسات المالية في ضبط ومراقبة السياسات المالية والتقنية والتجارية من شأنه أن يحقق إلى مدى بعيد نوعاً من الانسجام والتسوية في القواعد والمبادئ المستخدمة في مختلف دول العالم فضلاً عما يهده من إزاحة القيود والعقبات للعولمة للنشاط الاقتصادي بين مختلف الدول. وبذلك تصبح هذه المؤسسات أداة في سبيل تحقيق وتأكيد عالية الاقتصاد.

والحديث عن عالية الاقتصاد والتكنولوجيا، إنما هو حديث عن اتجاه أكثر مما هو حديث عن واقع. فللازور أغلبية سكان العالم يعيشون في دول نامية تنتمى إلى الناحية أكثر مما تعيش في الحاضر. وهناك أكثر من بلون نسمة يعيشون تحت مستوى الفقر اللطاف، أى متوسط دخل فردى أقل من دولار في اليوم الواحد، ومع ذلك وعلى الرغم مما نشاهده من تزايد في القوة بين من يملكون ومن لا يملكون، فإن هناك بعضاً من الأمم، وبكى أن تلقى نظرة على تاريخ الدول للفترة - التي يطلق عليها ثوبا الدول النامية - منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، ونقطة إلى تاريخ هذه الدول خلال العقود الأربعة الأخيرة بين لنا أن هناك تمايزاً إقليمياً بدأ يتطور منذ الستينات، فبعد نهاية الحرب العالمية الثانية لم يكن ثمة تمايز بين ما كان يطلق عليه «الدول النامية» سواء في آسيا أو في إفريقيا أو في أمريكا اللاتينية. وخلال نصف القرن الأخير بدأ التمايز بين هذه المجموعات، فدخل شرق وجنوب شرق آسيا الواقعة على المحيط الهادى خروجه أو كانت تخرج، من مجموعة الدول النامية - ارتفع في مرتبة الدول الصناعية الجديدة، وأصبحت منافساً يبدو به في التجارة العالمية. وبالنسبة إلى دول أمريكا اللاتينية، أي منها - في سبيلها هي الأخرى إلى التحرج للتحق، في وقت لا يتوقع أن يكون بعيداً، مجموعة الدول الصناعية الجديدة، أما الدول الإفريقية الواقعة جنوب الصحراء، فقد تحولت أوضاعها حتى قاربت مستوى اليأس، وقد تحتاج إلى ثلاثين أو أربعين عاماً حتى تسترجع للمستويات المعيشية التي كانت عليها عند بداية الاستقلال في الستينات. ومن خلال هذا التمايز الإقليمي، فإنه يبدو أن للنظرة المرشحة للدورة القادمة للتحضر في الناحية العربية الواقعة جنوبى وشرقى البحر المتوسط، فحول هذا للنظرة لم تبلغ بعد مرحلة التنمية تالية دفع، كما هو الحال بالنسبة للعديد من الدول الإفريقية الواقعة جنوبى الصحراء، فمطلبتها لتتأخر تلك الآن على حال العديد من الدول الإفريقية الواقعة جنوبى الصحراء.

مفروق الطرق بين أمال النجاح وتخوفات الفشل، فهي تتمتع من ناحية بمفاهيم النجاح لكن جتاز هي الأخرى امتحان التخرج والانتقال بينى الدول الصناعية الجديدة، ولكنها بالمقابل لا تتمتع بالحصانة الكاملة التي تحول بينها وبين احتمالات الفشل.

ولا يمكن الحديث عن عولة الاقتصاد دون الإشارة إلى غلبة إيديولوجية اقتصادية وسياسية جديدة على عالم ما بعد الحرب الباردة، فقد عرف القرن العشرين تنافساً إيديولوجياً بين نظامين تطلعا في المعسكر الرأسمالى، ويعدو إلى اقتصاد السوق والديمقراطية السياسية من ناحية، والمعسكر الاشتراكى ويسند إلى التخطيط للركىزى وسلطة الحرب الواحد على السياسة من ناحية أخرى. وسقوط الاشتراكية وانهار الاتحاد السوفيتى تحققت نهاية المعسكر الرأسمالى ما دعا فوكوياما إلى إعلان نهاية التاريخ، وانتصار اقتصاد السوق

والعيرالية السياسية، وأما هنا يصعد أفكار فوكوياما أو أبناء رآى نهائى حول حكم التاريخ على المستقبل، ولكه يبدو - رغم أن التاريخ لا يعرف حكماً نهائياً - أننا نعيش في فترة تطويعها إيديولوجية اقتصاد السوق واتجاه نحو الديمقراطية واستمرار حقوق الإنسان - ومن هنا نطهر الاقتصاديات التنافسية التي تتطويع غربياً عن اقتصاد الأوامر والقطاع العام إلى اقتصاد السوق والقطاع الخاص ومع اتوجه نحو مزيد من الديمقراطية.

إرغاضات السلام ومحاولات التفاوض الإقليمى - إذا كان نصف القرن للشمس بالنسبة لنا هو عصر محاولات تقارب العربى على مختلف الجبهات، فقد طغى عليه الصراع العربى - الإسرائيلى بحيث أصبح بحق عصر الصراع الذى ألقى بظلاله على جميع مظاهر الحياة العربية - سياسية واقتصادية واجتماعية.

ومنذ نهاية السبعينات وخاصة في بداية التسعينات بدأت إرغاضات إنهاء هذا الصراع يبدأ معاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية وبعدها باتفاقيات أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل ومعاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية فضلاً عما أرساه مؤتمر مدريد للسلام في ١٩٩١ من فتح نافذة المفاوضات بين إسرائيل وبين سوريا ولبنان

وصورف لتتأخر عما ترتب على هذه الاتفاقات من مظاهر محدودة للتلان الاقتصادي بين بعض هذه الدول وإسرائيل، فقد طرحت عدة مبادرات للتعاون الاقتصادي الإقليمى سواء تحت مسمى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، أو البحر المتوسط فهاهنا فكرة بنك إقليمى للشرق الأوسط وشمال إفريقيا فضلاً عن عدة ترتيبات أخرى في مجالات السياسة أو تجمعات رجال الأعمال، وفي نفس الوقت طرحت أفكار للشراكة الأوروبية للبحر،



المصدر: الأهرام - رام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/١/٦

للتوسط ومع تعثر مسيرة السلام وتعدد الجوانب الأمر على إيجاد طرق صيغة لإحياء التعاون العربي باعتباره الركيزة الأساسية لاستقبال للتناقل.

ومع ذلك فقد يكون من المناسب إلقاء نظرة عامة على بعض الأوضاع العربية المعاصرة. هناك ثلاث دول عربية تخضع لشكل أو آخر من أشكال للحلقة الأولية أو المحاصر الاقتصادي. فكل من العراق وليبيا والسودان يخضع لشكل من العقوبات الاقتصادية الدوائية أو التهديد بها. ويرتبط العراق والسودان نسبياً - نوعاً من الحرب الاقتصادية - بحدود وحدة الدولة (الأكراد في العراق والجنوبي في السودان). وبالتالي فإن العلاقات الثنائية العربية العربية تعرف توترات غير قابلة. فعلاقات دول الخليج مع العراق مثلاً، فضلاً عن الأزمات للكويت بين مصر والسودان وبين سوريا والعراق وبين قطر والبحرين والجزائر وجيبوتي.

كذلك تمر معظم الدول العربية بمرحلة انخفاض اجتماعي وسياسي فعمقت الدول العربية تتخذ بإصلاحات اقتصادية للانفتاح إلى اقتصاد السوق مما ترتب عليه ظهور توترات اجتماعية متصلة بارتفاع معدلات البطالة ونسبة تكاليف الحيلة على الطبقات الفقيرة. وإلى نفس الوقت فإن التحول الاقتصادي إلى مزيد من المشاركة السياسية وظهور الأحزاب لا يتم دائماً في سهولة وسرعة. فتعريف الجزائر شبه حرب أهلية من الجماعات الإسلامية فضلاً عن تزايد الدعوات الأصولية المسلحة لحيات بشكل العنف في بعض الدول.

ديوان المستعبد: لعل الدرس الأول هو أنه في ظل عولمة الاقتصاد فإنه لا يمكن للاقتصاد غير تنافسي للحدود. وخاصة الدول المعاصرة. ليس أمامها خيار كبير من اختيار النظام الاقتصادي بل عليها أن تتبع السياسات وتنشر المؤسسات الاقتصادية لتتواءم إمكانات الثروة والرفاهية. ومن هنا فإن دول المنطقة مدعوة للأخذ بمسار صرامة الانضباط المالي والمصرفي وتبني مقومات للتنمية الاقتصادية السليمة.

التحدي الأكبر مجرد الأخذ بالتنميطية وتحول القطاع العام إلى القطاع الخاص بل يتطلب ذلك حزمة من السياسات المناسبة في وجود نظام قانوني واضح وسياسي ومكثفة كاملة وتوزيع البيانات والمعلومات السليمة والرقابة على الأسواق وسلامة المواصفات ومنع الاحتكار وغير ذلك مما هو مطلوب لإسالة النظام الاقتصادي.

على أن اختيار النظام الاقتصادي السليم لا يمكن للتنافس المالية أن يقر له التناجح ما لم يصاحب بتغيير قدر من العدالة الاجتماعية ومحاربة الفساد. وهذا ذلك بتطبيق قدر من الحرية والمساواة وتثبيت أركان دولة القانون. ولابد أن يكون ذلك انعكاسه على النظام السياسي والحد الحاكم.

والدرس الثاني هو أن التعاون الاقتصادي العربي ليس مجرد اتفاقات ثنائية. فإذا لم تتوافر للقرارات الحقيقية تلك التعاونات تلك الاتفاقات حيوياً على ورق. فقد عرفت المنطقة العربية خلال نصف القرن الماضي العشرات من اتفاقات التعاون الاقتصادي والمشاريع المشتركة والتي لم يترتب عليها أية نتائج عملية. بل لعل توقيع مثل هذه الاتفاقات وزوال النتائج المترتبة عليها كان ولا على فكرة التعاون الاقتصادي العربي لأنها ساعدت على إيجاد أزمة ثقة بين فكرة التعاون الاقتصادي العربي ذاتها. ولذلك فإنه من الأحرى الدراسة والتفكير بدلاً من الاندفاع في توقيع واتفاق تعرف مقلعة أنه لن يكون لها أي حظ من التحقيق.

وقد أعادت تجربتنا في هذا المجال أن لنعدول الأزمة السياسية كان دائماً الصخرة التي تمسكت عليها محاولات التنازل والتعاون الاقتصادي العربي. فالدول العربية - ورغم مشاركة في شعائر التعاون الاقتصادي - كانت مهووسة بالعدوى الأولى بقضية أمن النظام واقتصاديات استقلال الدولتين بين الدول العربية دون عتبات وقفت أمامها اعتبارات الأمن التي كان لها دائماً ألبية. وبالتالي فكثيراً ما كانت تغلق الحدود أمام البضائع والأفراد لتعليق أهواء السياسة فيما بين الدول العربية.

ولعل الدرس الثالث وهو مرتبط بما تقدم بيده أن نجاح التعاون الاقتصادي إنما هو وهو إلى حد بعيد يتوافر ناهي بغيره لسياسة في الدول العربية. فإذا كانت أوروبا قد نجحت في تحقيق تقارب اقتصادي ناجح خلال نصف القرن فإنما يرجع ذلك إلى أن الوحدة الأوروبية لها ففتح فقط تلك الدول التي تشترك في تيم الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان ملتزمان الاقتصادي وفي لاحدا الإصلاح السياسي في الدول العربية. الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وسيادة دولة القانون في كل دولة عربية هو الضخمة الأولى للتعاون الاقتصادي العرب.



المصدر: الأهرام — رام

التاريخ: ١٩٩٧/١/٦ النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

أما القوس الرابع فهو أنّ العديد من الالتزامات والاتفاقات الدوارة التي تصادها دول المنطقة إما في إطار اتفاقية الجات ومنظمة التجارة العالمية، وإما في إطار اتفاقيات للمشاركة الأوروبية. هذه الالتزامات سوف توجب إلى حد بعيد أوضاع النشاط الاقتصادي في الدول العربية وفقاً للمعايير التي تفرضها المنظمات الدولية أو الإقليمية (الأوروبية) وبحيث ينتهي الأمر بتقارب شروط مشاركة النشاط الاقتصادي في هذه الدول. وفي هذه الحالة يتم توحيد المفاهيم وتنسيق السياسات كنتيجة للالتزام هذه الدول بفتح أسواقها وتحديد شروط وأوضاع النشاط الاقتصادي بمقتضى اعتبارات تحرير التجارة العالمية. وهناك عدد يتحقق من التعاون الاقتصادي العربي - عبر تحرير تجارة الدول العربية مع العالم الخارجي - ماضيات فيه جهود التعاون بين هذه الدول. وإذا يتحقق نوع من التعاون الاقتصادي العربي رغم إنفاذ نتيجة لتحرير الاقتصادي للعالم.

وأخيراً فإنه لنا كانت التعرف غير مواتية لتحقيق تكامل اقتصادي كامل بين جميع الدول العربية في الوقت الحالي، فلا أقل من الاتفاق على مجالات محددة للتعاون في قطاعات معينة أو في مجالات محددة. والله اعلم.



المصدر: الأهرام - رام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/١/٨

قضية أمام البرلمان الاقتصاد العربى

فوق صفيح ساخن!

وجه الدكتور فتحي سرور رئيس مجلس الشعب ورئيس الاتحاد البرلماني الدولي دعوة عاجلة، بعد الاتفاق مع السيد نبیه بری رئیس مجلس النواب اللبناني، إلى الاتحاد البرلماني لعقد دورته العادية القائمة بالقاهرة في منتصف شهر مايو القادم لمبحث رؤية برلمانية عربية حول إنشاء السوق العربية المشتركة وواضح أن توقيع هذه الدعوة أنها جاءت في أعقاب سلسلة المحادثات العلمية والموضوعية التي كثرها الأستاذ إبراهيم نافع بالأهرام تحت عنوان «التعاون الاقتصادي العربي» وهذا أن دل على شيء فلنأما يدل على الدور الوطني الرائد الذي تسهم به الصحافة في قيادة حركة التنوير والتطوير، والحرص على الصالح القومي العليا للأمة العربية. لأن الصحافة هي ضمير الأمة وروحها المتعطشة إلى الحرية والنهضة.

عند الجواب على

الكتكولات التي نشأت في جميع مناطق العالم وأصبحت تهاضر العالم العربي، وكان السوق العربية بالنسبة لهم باتت هي الهدف والمقصود لاستنزاف الثروة العربية من خلال تكبيل النشاط الاقتصادي العربي وقسمه سر على أن يكون نشاطاً استهلاكياً لاحتياجهم لقط والصبر الذي يورثه يصرف للظفر من مدى قدرة المواطن العربي على تحمل هذا الصبر من عسمة لأن هدف هؤلاء أولاً وأخيراً استنزاف الأرصدة العربية من أموال القط بالذات حتى لا تستغلها الدول المنتجة له في تنمية مجتمعاتها أو تقديم المبرنة للأقطار العربية أو الإسلامية القليلة حتى تظل مساكنها في أيدي دول الاستعمار الممسكين القديم الذي حول مجاله إلى النشاط

والحقيقة أن هذه المبادرة البرلمانية ترمز إلى أن هناك إجماعاً شعبياً على مستوى العالم العربي كله في ضرورة تحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول العربية، وأن ممثلي الشعب في البرلمانات العربية يحملون رسالة التعبير عن رأي الشعب ولو لم يكن هناك خيار شعبى قوى للسور في هذا الاتجاه لما جاءت المبادرة البرلمانية تصبوا من ذلك بكل الصعق والمستحالة، وعل من الأمور التي لاتعبر عن الأمان أن هذا التحول في الفكر العربي ليس إلا ثمرة من ثمار النهضة الصحفية في العالم العربي، وهذه البقعة الجسيمة تستوجب أن تستغلها المؤسسات الرسمية في البلدان العربية للخروج من دائرة الجمود والاستفادة من الإمكانيات والطاقت العربية بشكل أفضل، وهو أمر تتحقق فاعليته في إطار تجمع اقتصادى قوى في العالم العربي على غرار اتجتمعات أو

يضم دول آسيا وأوروبا وأمريكا - يفر تجمع التجمعات وكذلك تجمع الأسبان الذي يضم الدول الصناعية السبع في جنوب شرق آسيا، والتي تسمى بالشمس المشرقية، وتجمع «الساكنة» الذي يضم كلاً من الهند وباكستان وبنجلاديش وسريلانكا وألنديف وبورما، ثم تجمع «الأيبيك» ويشمل الدول المطلة على المحيط الهندي في آسيا وأفريقيا، بالإضافة إلى تجمع دول المسوق الأوروبية المشتركة والتجمع الأمريكى المكسيكى، وتجمع دول أمريكا اللاتينية؛

إن نواب الشعب في مصر يسمعون حقائق الموقف العام أمام البرلمانيين العرب في اجتماعهم لثني دعا إليه الدكتور فتحي سرور، وهذه الحقائق تكشف عن أن هناك دراسات متكاملة لقائمة سوق عربية مشتركة، وتطلعات يحتاج إلى إرادة شعبية قوية تستند القرار السياسى في هذا الاتجاه ويعلمون أن يستلهموا تجارب اللبني القريب أو البعيد لارتاء أن العرب مستعدون من قوى معادية كثيرة، وطولهم أن يقدروا الفرصة على هؤلاء الأعداء، وأن يتوحد كلمة العرب على رأي واحد، وأن يتخطوا عن الفكر

الاقتصادي إيفرشى سيطرته ويستنزف الثروات بعد أن أصبح الاستعمار العسكري مديناً ووفيقاً لدى شعوب العالم كله!

لقد أصبح البرلمانيون العرب يتركون مدى الأخطار الاقتصادية الحية، ولا أدل على ذلك مما أثير من نقاش طويل داخل لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشعب برئاسة الدكتور محمد عبد اللطيف حين كشف الأعضاء عن قصور الفكر العربي زماً طويلاً عن استيعاب حركة الاقتصاد العالمي وظلوا في غلوة الفكرية متشبكين بالثروة البرزخية للضخمة التي هبت على كثر منهم قصاراً كالمطبخ الذين يسمعون للأرتاء دون تفكير في ترشيد استخدام الليام وبعد أن عادوا إلى رشدهم متخزينين وجدوا أنفسهم محاصرين بتجمعات اقتصادية قوية تسعى لإفتراسهم ومنهبا «الأيبيك» الذي



المصدر: الأهرام - رام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/١/٨



فثي سرور

الشيخ. لهذه القضية في مؤتمر الاتحاد البرلماني العربي القادم الذي دعا إليه الدكتور فتحى سرور، إنما يعني أن الشعوب بوعيتها وإدراكها بخطورة الموقف تبادر إلى تحويل الفكرة إلى واقع حي بالعمل والجهود الخلاقه لأنه إذا كانت هناك دول لاترسلها روابط تاريخية أو ثقافية أو حضارية أو أي علاقات عرقية، قد استطاعت أن تتكلم في عقد المصالح المشتركة وتشكل عديد من الكيانات التجميعية التي أصبحت تحاصر الأمة العربية من كل اتجاه حتى تكاد تختفيها ، فإن للعرب وهم أمة واحدة يجمعهم اللغاييس المروية في ذلك، الأولى بهذا العمل وإن يجمعهم إطار واحد في كيان الاقتصادي اسمه السوق العربية المشتركة، على الأقل مادام يتعثر أمر الوحدة السياسية حاليا لأسباب عديدة داخلية أو خارجية، لأن استمرار العرب في وضعهم الاقتصادي للتهنئة يجهلهم عرشه للضياع في هذا العالم الذي لا يرحم، لانه عالم بلا قلب تحكمه قوى الاقتصاد ومصالح السوق، حيث يكون التكاثر فيه على المال والتجارة هو سيد للولاف والامس الذي تنبئ عليه العلاقات بين الدول وتعتمد في هذه مصائر الشعوب بين الوجود أو الغد. فهو عالم بلا رحمة ، وغاية بشرية يكون فيها البقاء للكاثر... أو ليس الأمر كذلك يا أمة العرب من المحيط إلى الخليج؟

المحدد والنظرة الضيقة والخروج من دائرة الضيقة إلى الدائرة العربية الأرحب، لأن كل دولة عربية بذاتها إن تكن قوة إلا في إطار تكاملي يجمع المصالح العربية كله لأن الاتصاف في المصالح كله الآن هو التجميع والتشكل لجمومات من دول تستطيع أن تشكل كيانا واحدا يكون له قدرة على مواجهة القوى الأخرى على الساحة الدولية سياسيا أو اقتصاديا في ظل عالم أحادي القطب بعد انقثار الثنائية، وهذا القطب الأحادي لم يعد يعني إلا الاحتفاظ بالقوة وإلزام الآخرين إلى حيث التهلكة.

وينظره علمية محايدة نجد أن العرب في موقف تحد حقيقي وقد انماقوا من غشوتهم التي تسببت فيها الاموال المتهورة على رؤوسهم من عوائد البترول بدون أي جهد أو تكبير في استثمارها، وهذه المصنوعة العربية قوامها الآن العمل والجهود والفكر الخلاق، لزيد من الانتاج لتحقيق الاكتفاء الذاتي وتحقيق النافسة بالتصدير في السوق العالمية، خاصة أن عوامل النجاح في هذه النافسة موجهة لدى العالم العربي سواء في الخدمات المحلية المتأخرة أو في الأيدي العاملة والمعمول الفكرية التي على استعداد للتمسك في إطار وطني وحس قومي يترك حركة التاريخ ويغير الاخطار والاضرار التي يربى الأعداء الحاقها بالأمة العربية ليس معالم دورها المغمض الرائد في التاريخ الانساني، وخاصة على الحضارة الحديثة.

إن خروج فكرة السوق العربية المشتركة عن إطارها الرسمي أو الأكاديمي إلى المستوى الشعبي الجماهيري من خلال تبنى مطلب



المصدر : الأحرار

التاريخ : ٩ / ١ / ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

السوق العربية المشتركة أصبحت ضرورة لمواجهة الأطماع الفرسية

في ظل التكتلات
الاقتصادية
العالمية

العربية في احكامها او قوائمها السطحية لمراقبة او في ظل اتفاقية ديسيمير وتنمية للتبادل التجاري بين دول الجامعة العربية

واكد الامين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية ان القامة منطقة تجارية خرة عربية تضم جميع الدول العربية سوف تشكل المرحلة الاولى من بناء تجمع اقتصادي عربي متكامل يقوم على اساس التحرير الكامل للتجارة العربية من كل

الرسوم والقيود وتأمين المناخ الملزم والظروف الضرورية التي تؤدي الى النمو المستمر للتجارة العربية البينية مشيراً الى ان هذه المنطقة العربية الحرة ستخلق نتائج علموسة ومناخ متباعدة قوية لكل الدول العربية والتي تحتاج وتكتلم قطاعاتها الإنتاجية المتنامية لأسواق تصديرية لا تفي بها حدود الاسواق القطرية الصغيرة وهو ما تنتجه السوق العربية الواسعة التي تضم ما يقرب من ٢٥٠ مليون مستهلك وعالم حسن ابراهيم بنحسلا تدابير خاصة لمعالجة اوضاع الدول العربية الاعضاء الأقل نمواً بحيث تكون التزاماتها في إطار المشروع اكبر مرونة من حيث مدى الافادة وحجم الاعباء وفترات التنفيذ التي ان تشتمل من المشاركة المتكافئة في المشروع مع الدول الأخرى .



مهلا

تقرير :

عبد الناصر محمد

تولين

ويقول مامون ابراهيم حسن مدير عام المؤسسة العربية لضمان الاستثمار انه يجب توفير إطار قانوني لتحقيق التعاون العربي المشترك باعتبار ان قانون الاستثمار هو الاداة التي تعبرها الدولة عن رغبتها في الاستثمار وتعلن في انضباط عن كيفية معاملتها للمستثمر ولتتزم قانوناً بما ينص عليه التشريعات ويهذا تكون الاطار العربية قد توحدت في مجالها معاملة الحد الأدنى .

دعا الرئيس مبارك مؤخرًا الى ضرورة اتخاذ خطوات جادة لإقامة السوق العربية المشتركة حيث إنها أصبحت ضرورة ملحة خاصة في ظل وجود تكتلات عالمية هدفها تحقيق مصالح على حساب العرب وحظر الرئيس من عدم قيام هذه السوق مشيراً الى ان هذا الوضع سوف يؤدي الى مزيد من الفجوة بين الدول العربية ويؤدي أيضاً الى انهيار كافة الأنشطة الاقتصادية العربية فضلاً عن زيادة معدلات البطالة في البلدان العربية .

وقال الرئيس انه من المصلحة العامة لكل الدول العربية ان تقوم السوق العربية المشتركة بأسرع ما يمكن لأن فيها مصالح جميع الدول بلا استثناء .

وحصول الخطوات التي اتخذت لإقامة السوق العربية المشتركة وأهميتها بالنسبة لكل شعوب الوطن العربي يقول الدكتور حسن ابراهيم الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية ان القرار رقم ١٧ صدر بإنشاء السوق وانضمت إليه ٧ دول من اعضاء المجلس وتلغى قواعد السوق بالتحرير الكامل للتبادل التجاري بين الدول الاطراف من جميع الرسوم والقيود الجمركية وغير الجمركية وقد تحقق ذلك من خلال جدول زمني الى جانب بعض القواعد الأخرى الخاصة بحرية المنافسة وعدم التمييز ورفع كافة تدفق التجارة بجانب بعض القرارات الكاملة للتجارة الاقليمية وتنمية التبادل التجاري .

وأضاف الدكتور حسن ابراهيم ان السوق في جوهرها تمثل منطقة تجارة حرة ولم تتجاوز ذلك الى مرحلة الاتحاد الجمركي . ويمكن القول ان ما تحقق في إطار السوق من قواعد وتدابير لتحرير وتنمية التجارة لم تصل اليه أية اتفاقيات تجارية ثنائية بين الدول



المصدر: الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١١/ ١/ ١٩٩٧

بهدوء

بقلم: إبراهيم نافع

السوق العربية المشتركة .. ضرورة!

حاولت في المقالات الخمس الماضية أن أقدم إجابات جديدة وصريحة على السؤال القديم عن ضرورة العمل العربي المشترك. وبقدر ما عرضت للتاريخ المتعثر لمسار هذا السؤال المصري، والعقبات السياسية والاقتصادية التي وقفت في طريق فتح القنوات التجارية والاستثمارية بأقصى طاقاتها بين الدول العربية، فلقد طرحت أيضا مجموعة من الأفكار المبدئية التي يمكن أن تنمي هذا الاتجاه أو ذاك لتحقيق تطوير أكثر واقعية وفعالية للعلاقات الاقتصادية العربية.

واعتقد أنه قد آن الأوان في نهاية هذه السلسلة لأن نضع جميع هذه الأفكار ضمن منظومة استراتيجية واحدة تحدد الهدف بوضوح كامل، وتطرح الوسائل العملية للوصول إليه انطلاقا من الواقع الذي نعيشه، وليس من الأحلام التي نتخيلها. وفي اعتقادي - كما سأشرح بعد قليل - أن هناك ظروفًا عالمية وإقليمية تلح علينا الآن



المصدر: الأهرام - رام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/١/١١

لكي نطرح هدفا لا يقل طموحا عن إنشاء سوق عربية مشتركة حقيقية وقاعة تساهم في دفع التنمية العربية، وتساعد على وضع العرب في المكان الذي يستحقونه على خريطة العالم عموما، وعلى خريطة الشرق الأوسط خصوصا. فهل يمكن إنشاء هذه السوق العربية حقا؟

إن الظروف العالمية معروفة للجميع، والهدف الرئيسي الآن لجميع دول العالم بلا استثناء هو سيع الأسواق أمام تجارتها واستثماراتها، فيما و معروف الآن بالتكتلات العالمية، التي بدأت تهيمنة في غرب أوروبا وشمال أمريكا وجنوب شرق آسيا، فإذا بهذا الآن قد أصبحت عابرة للأقاليم القارات، وذلك من خلال منطقة التجارة الحرة بين لأمريكتين الشمالية والجنوبية، وعبر المحيط الهادي من خلال التجمع الاقتصادي الآسيوي. الباسفيكي الذي يضم ١٨ دولة على جانبي المحيط ويسعى إلى إنشاء منطقة للتجارة الحرة بينها في عام ٢٠٢٠ بالنسبة للدول الفقيرة، وفي عام ٢٠١٠ للدول الغنية، وعام ٢٠٠٠ للجميع في السلع المتصلة بالمعلومات.



المصدر: الأهرام

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١١/١/١٩٩٧

السوق العربية المشتركة ضرورية!



المصدر: الأهرام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/١/١١

وراء ظهر حكوماتها هو التكيف ليس فقط بتحقيق التكامل العربي ولكن أيضا بالوصول إلى الوحدة العربية. والآن، وبعد تجارب مريرة، تكشف خطأ هذه النظرية، وتؤكد الجميع أنها في النهاية فُرقت العرب أكثر مما وحدتهم، بل وخلقت أوهاما لدى كثيرين بأنهم يستطيعون تجسيد الفكرة العربية أيا كانت آراء باقي العرب فيما يعتقدون وحاولين بالكلمة أو بالقوة المسلحة. ونقطة الانطلاق إن هـي أنه لا بد من الاعتراف بأن الدول الوطنية القطرية العربية هي ظامرة أصيلة وباقية، وبن ثم فإن كل خطوة على طريق السوق العربية المشتركة ينبغي لها أن تحقق مصالحها الآتية والمستقبلية، وتحقق علانا مباشرا لاقتصادها وثقافتها أيا كانت في أطراف الوطن العربي أو في قلبه.

□ ثانياً هذه الضغوط هو أن السوق العربية المشتركة، كما هي الحال في كل التجارب العالمية التكاملية الأخرى، لا يمكن أن تنشأ إلا بين دول تنتمو اقتصاديا بالفعل وبمعدلات عالية، لأنها في هذه الحالة تتولد لديها دوافع ذاتية للخروج من سوقها الضيقة إلى أسواق أوسع، تفتح آفاقا جديدة لنموها الخاص، ولا فإنها تمك على تجربتها بالاختناق والضمور. ولعلنا جميعا نتذكر أن فشل تجربة إقامة السوق العربية المشتركة في الستينيات كان يعود

مصالح قطرية ضيقة. لم تكن إلا مصفوفة للانكماش الاقتصادي والثقافي لا تتصله ولا تقدر عليه. كما أن الجري وراء نظم إقليمية بعيدة عن العربية لا تعني إلا العيش وسط الاختراق والذوبان دون عائد حقيقي على صعيد التنمية. وإذا كان الهدف الاستراتيجي هو الوصول إلى سوق عربية ثقافية واقتصادية مشتركة فإن الطريق إليها ليس أيضا سهلا ولا مفروشا بالورود، بل إن رسم معالم هذا الطريق سوف يحتاج إلى حوار واسع بين الحكومات العربية، وبين النخب الفكرية والسياسية، وبين مراكز البحوث والدراسات العربية. وحسبي هنا أن أشير إلى بعض الخطوط العامة التي أظنها ضرورية لتسهيل الطريق للوصول إلى هذا الهدف.

□ أول هذه الخطوط أن السوق العربية المشتركة، كما هي الحال في الحالة الأوروبية وفي حالات التكامل الاقتصادي الأخرى، تحدث بين دول قائمة لها مصالحها الخاصة، وليس عبر الدول أو من فوق رؤوسها. فمشكلة المحاولات العربية السابقة للوحدة والتكامل أنها استندت إلى فكرة سنانجة تعتقد أن الدولة العربية المعاصرة ما هي إلا ظامرة عابرة نتجت عن الاستعمار، ومن ثم فإن تجاوزها من خلال الحركات السياسية العربية التي تتحرك عبر الأقطار ومن

ومع هذا الاتجاه الإقليمي وغير الإقليمي ثم الكوني، هناك أيضا نزوع لدى كل دول العالم بلا استثناء لتأكيد هويتها وثقافتها وحضارتها وتميزها الذاتي القيمي والمعنوي، خوفا من خطر الذوبان والاعتراق في كونية ثقافية مهيمنة وعلافية أفرقتها الثقافة والحضارة الغربية والأمريكية.

والظروف الإقليمية أيضا معروفة للكافة، فهناك مشروعات عديدة لإعادة تشكيل الإقليم الذي نعيش فيه تتخذ لها مسميات مختلفة من «شرق أوسطية» و«متوسطية»، وغيرها في منطقة المحيط الهندي، وكلها تتجاذب العالم العربي من أطرافه وقبلة أيضا.

وهذه الظروف العالمية والإقليمية تفرضنا دفعا إلى التسليم بالضرورة القصوى لإقامة سوق عربية مشتركة تكون حجرة الزاوية في بحث الفكرة العربية، وتكون السد للنزعة لحماية المصالح العربية ونقطة لمطالبات نهاية القرن العشرين. وفي تقديري أن هناك الآن ظروفها مواتية لتحقيق هذا الهدف ووضعه موضع التطبيق فقد بات واضحا لجميع الدول العربية بلا استثناء أن تجربة الاعتماد على ذاتها، لتحقيق



المصدر : الأهرام

التاريخ : ١٩٩٧/١/١٩

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

في جزء منه إلى ضعف القاعدة الاقتصادية العربية، مما وفر القليل جدا من السلع والبضائع التي يمكن للعرب تبادلها. ومن ضمن الطالع أن غالبية الدول العربية الآن بدأت تخرج من مرحلة التكماش الاقتصادي إلى مرحلة النمو

الإيجابي، كما أن هناك مؤشرات قوية على أن النفط الذي لا يزال عصب الاقتصاد العربي قد بدأ يخرج من مرحلة الانكسار في الأسعار التي عاشها منذ منتصف الثمانينيات إلى مرحلة ترتفع فيها الأسعار، كما أن البنية التحتية العربية المادية والتعليمية والصحية قد حققت قفزات كبيرة في خلال العقد الماضي، وتستطيع وضع أساس متين لاتساق اقتصادية

قوية. □ ثالث هذه الخطوط وأهمها أيضا أهمها على الإطلاق، هو أن السوق العربية المشتركة، كما هي الحال أيضا في كل التجارب العالمية للتكاملية الأخرى، لا يمكن أن تقوم إلا على اكتشاف القطاع الخاص واقتصادات السوق، فجميع التجارب العالمية التي اعتمدت على تقسيم العمل بين القطاعات الحكومية في الدول كما حدث في تجربة «الكوريون» انتهت إلى الفشل التام والانهيار في نهاية المطاف. وتشير التجربة العربية ذاتها إلى أن ربط الفكرة العربية بالفكرة الاشتراكية قد أدى إلى عقمها ومحدودية نتائجها، لأن الاشتراكية في النهاية لم تكن سوى نوع من القومية الاقتصادية التي تقوم على امتلاك الأسواق الوطنية، ومن ثم العجز التام عن التكامل مع أسواق أخرى، أما إذا كان التكامل يقوم على اكتشاف القطاع الخاص، فإن طبيعته تدعوه دوما إلى توسيع السوق أمام منتجاته، سواء كان ذلك داخل الدولة التي يقع فيها أو خارجها. ولا شك أن القرب الجغرافي بين الدول العربية والتقارب الثقافي يخلقان مزايا نسبية في حد ذاتها تجعل السوق العربية أكثر إفراء من أي أسواق أخرى في المنطقة. وكما أن الغالبية العظمى من الدول العربية بدأت الآن في التحول إلى اقتصادات السوق، فقد أصبح القطاع الخاص أكثر فعالية من أي وقت مضى، وأظن أن لهذا الاتجاه أسمايا كثيرة متنوعة، وسوف يستمر ويتمتع، وقد كانت له انعكاساته بالفعل على كثير من العلاقات الاقتصادية العربية الثنائية، كما هو حادث على سبيل المثال في العلاقات المصرية - السعودية



المصدر: الأهرام

النشر والخدمات الصحية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/١/١١

التي نمت فيها التجارة والاستثمار نموًا ملحوظًا خلال الأعوام الماضية بسبب الدور المنتمي للقطاع الخاص في كل من البلدين.

□ الخط الرابع للسوق العربية المشتركة، كما في

الحال أيضًا في التجارب التكاملية الأخرى في العالم، أنها لا تنضج إلا بطريقة تدريجية، فالتجارة الأوروبية وإنشاء السوق الأوروبية المشتركة عندما تستكمل في نهاية القرن سوف يكون قد مر عليها أربعة عقود، كانت في البداية منطقة للتجارة الحرة، ثم اتحادًا جمركيًا، ثم طبقت مبدأ الحريات الأربع لانتقال السلع والخدمات والعمل ورأس المال، وأخيرًا - طبقت اتفاقية ماستريخت. فقد حققت إنشاء بنك مركزي وعملة موحدة.

وهنا فإنني لا ادعي أننا سوف نحتاج إلى الفترة نفسها لإقامة السوق العربية المشتركة، لأن هناك متغيرات كثيرة يمكن أن تساعد على تقليل هذه المدة، ولكن ما ادعوه وأؤمن به هو أن مشروعا بهذا الطرح لا يوجد فيه مجال لحرق الزاحل، كما كان دائمًا في الفكر العربي التقليدي، والذي انتهى بحرق الفكرة ذاتها بدلًا من حرق مزاحلها، وإنشاء السوق العربية المشتركة يتطلب من الدول العربية عملية تكيف هائلة

لاقتصاداتها، وكذلك فإن مجتمعاتها كلها تحتاج إلى فترات زمنية للانتقال من مرحلة إلى أخرى.

□ الخط الخامس لإنشاء السوق العربية المشتركة هو أنها تحتاج إلى قاطرة من دول عربية رئيسية تؤمن بها وتسعى بالإرادة السياسية إلى إقامتها. فمن المؤكد أن الدوين الألماني والفرنسي كانا القاطرة التي دفعت المراحل الأولى للتجارة الأوروبية، وبعد ذلك فإن الأديار البريطانية والإيطالية أصبحت محورية.

وفي الحالة العربية فإنني أغامر بالقترح أن تكون مجموعة إعلان دمشق هي القاطرة التي تقوم بهذا الدور في التجارة العربية، فهذه المجموعة التي وُلدت

من رحم حرب الخليج الثانية، وإن حافظت على تماسكها وارتباطها خلال الأعوام الماضية، فإنها لم تلجح حتى الآن في نقل العمل العربي المشترك نقلة نوعية.

وأعتقد أنه أن الأوان لكي تقوم بهذه الوظيفة خدمة أهدافها الجماعية والخاصة بكل دولة، وخدمة للعالم العربي كله بشرط أن تضع استراتيجية متكاملة لإنشاء هذه السوق، تجعلها

مفتوحة لكل من يؤمن بهذه الاستراتيجية وعلى استعداد لتبنيها. ولعلنا لا ننسى أن التجارة الأوروبية قد بدأت بست دول، وأصبحت الآن تضم ١٥ دولة، وسوف تزيد على ذلك بعد انضمام عدد كبير من الدول في شرق أوروبا وفي البحر الأبيض المتوسط، كل ذلك وفق الاستراتيجية والرؤية التي أقرتها معاهدة روما في مارس ١٩٥٧.

□ الخط السادس هو أن إنشاء السوق العربية المشتركة، إلى جانب الخطوات التدريجية المصروفة للتصالح مع التجارة والاستثمار، يحتاج إلى عدد من القطاعات الاقتصادية القائدة التي تتحرك بأسرع مما تتحرك القطاعات الأخرى، شرط ألا تضرب بمصالح أية دولة عربية.

وهنا فإنني قد اقترح أربعة قطاعات قائدة أعتقد أنها تستطيع القيام بالدور الذي قام به قطاع الفحم والصلب والطاقة النووية في التجربة الأوروبية.

• الأول هي الصناعة الثقيلة التي ادعو إلى إقامة السوق المشتركة فيها فورًا، لأنها في النهاية هي الصناعة المرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالهوية العربية، وهي العنصر الفاعل حتى الآن في ربط الدول العربية من المحيط إلى الخليج برغم جميع العقبات التي توضع في طريقها من رفاة إلى جمارك



المصدر: الأهرام

التاريخ: ١٩٩٧/١/٢١

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات



بقلم:

إبراهيم نافع

وضرائب وغيرها من القيود.
* الشئاني هو صناعة المعلومات، وهي من ناحية صناعة ناشئة ومحدودة في معظم الدول العربية، ومن ثم فإن رفع القيود عنها لا يسبب ضرراً لأي دولة عربية، وهي في الوقت نفسه القطاع القائد في التكنولوجيات المالية المعاصرة، كما أنها بحكم طبيعتها المكلفة لا تزدهر إلا في ظل سوق واسعة.

* الثالث هو صناعة الطاقة التي لا تشمل فقط على النفط والغاز، وهما أهم الثروات الطبيعية العربية، ولكنها أيضاً تشمل الناقلات والمركبات التوزيع. وهنا فإن سوقاً عربية مشتركة بجدول زمني متسارع في هذا القطاع للمهم تبدأ بتنشيط منظمة أوبك تستطيع خلق روابط واسعة بين عدد كبير من الدول العربية.

* الرابع هو صناعة البنية الأساسية من طرق ومواصلات واتصالات وكهرباء وغيرها والتي ادعو إلى رفع كل القيود على حركة القطاع الخاص فيها، بل ومنع الدعم اللازم من إعفاءات ضريبية وجمركية صادرات هذه المشروعات تربط بين أكثر من دولة عربية.

وقد اصررت في هذا المجال الحكومتين المصرية والليبية، اللتين ترمضان إنشاء خطوط للسكك الحديدية بين مصر وليبيا، إلى تقديم المثال على هذا الاتجاه بطرح المشروع على القطاع الخاص العربي، ومنحه جميع الإعفاءات والتسهيلات اللازمة لكفاءة وربحية تشغيل هذه الخطوط، ولجعل تلك

يكون مثالا لهذا القطاع تحلوه حثوه باقي الدول العربية الأخرى. هذه هي الخطوط الستة التي اتصود أنها يمكن أن تحصد معالم الطريق إلى تحقيق السوق العربية المشتركة وجعلها أمراً واقعاً، وأظن أن الحوار العربي العام الذي أشرت إليه من قبل سوف يضيف إليها، ويصوب منها. والمهم هو أن تبدأ هذا الحوار الآن وأجس غداً، إذ لم يعد في الوقت متسع، والظروف الدولية

والإقليمية لا تنتظر

أحداً وهي تطرق أبوابنا وحنوتنا كل يوم، وتدعونا لأن نعمل على إنقاذ هويتنا من الضياع، وأن نحقق التنمية العربية الشاملة لكي نستطيع الصمود لتحديات هذا القرن الجديد.

إبراهيم نافع



المصدر : الألمانية

التاريخ : ١٤ يناير ١٩٩٢ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

رجال الأعمال العرب يرحبون بدعوة مبارك لقيام السوق العربية المشتركة

وصف الدكتور حسين إبراهيم الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية دعوة الرئيس حسني مبارك لقيام سوق عربية مشتركة بأنها تحمل دلالة كبيرة على أن هذا المطلب القديم سيخرج إلى حيز التنفيذ بعد أن أصبح ضرورياً. وقال إن أهمية هذه السوق قد تراكمت في المرحلة الأخيرة لما استحدثته من فوائد لجميع الدول العربية دون استثناء والمعالجة للامعة لقيام كتل اقتصادي عربي يستطيع التعامل مع التكتلات الاقتصادية العالمية.

وأضاف الدكتور حسين إبراهيم أن ملقى رجال الأعمال العرب، الذي حضره في العاصمة الأردنية عمان واختتم أعماله يوم الأربعاء للأنفسى - رجب بدعوة الرئيس مبارك إلى قيام السوق العربية المشتركة، وأكد أهمية العمل على تنفيذ مراميلها من أجل مصلحة الأمة العربية وشعبها.



المصدر : العالم اليوم

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/١/١٦

القطاع الخاص يشارك في صناعة المستقبل الاقتصادي للعرب

الوقائع والأوهام.. في مؤتمر رجال الأعمال بعمان

إسرائيل منقسمة على نفسها وليست جاهزة للاندماج في المنطقة

خالصاً.. بل يشارك في انتاجها قوى بشرية وخمسة في دول العالم الثالث، ويتم التجميع في بلد المنشأ.
إن الاوضاع الاقتصادية العربية باستثناءات محدودة، ونتيجة للتعويضات الدولية المفروضة على ليبيا والعراق والسودان.
إن تجربة السنوات الماضية لم تضع هدفاً.. بل أسفرت عن ايجاد شبكة من البنية التحتية للتعاون الاقتصادي العربي فهناك ثمانية صناديق للتنمية هي : العربي والكويتي والسعودي والاماراتي واليمني والجزائري والاوربي والتنمية الزراعية العربية.
وهناك نحو 800 مشروع عربي مشترك برؤوس أموال قيمتها 30 مليارات كما قال

الدكتور علي عتيقة الأمين العام الاسبق لمنظمة الأوابك.
على نفس المستوى من الاعمية كشفت منقشات المؤتمر عن أربعة أوهام:
إن التجارة البينية العربية لا تتجاوز 8٪ من أجمالي التجارة الدولية للإقطار العربية، والارقام صحيحة لكنها لا تقار على نحو صحيح.. فالبحرول بشكل نصف التجارة العربية مع العالم الخارجي والسلو العربية لا تتبادل البترول، لأنها منتجة له باستثناء الأردن وليبنان والسودان وموريتانيا والصومال والمغرب، وبالتالي لايجب إدراجها ضمن بيانات التجارة الخارجية كما يقول برونان الدجاني الأمين العام لاتحاد الغرف التجارية العربية.
إذا أخذنا بها المعايير فإن نسبة التجارة البينية تتجاوز 25٪

منقشات امتثال ذات لسترات متنامية. تتخذ اسما متشابهة في معظم الاقطار (جميعيات رجال الأعمال)، وهي تختلف عن المنظمات التي نشأت تحت مظلة الحكومة ومهايتها مثل اتحادات الصناعات والغرف التجارية.
إن معادلات الاستثمار أمام القطاع الخاص عالية المخاطر، كما إن خياراته محدودة وخاصة.. فهو أمام مخاطر المنافسة الداخلية من المنتجين الوطنيين، وأمام المنافسة الأجنبية للامعة عبر قنوات التحرير الاقتصادي، وأمام شروط للتجارة الدولية غير العادلة التي تمنح منها الدول النامية.. وأمام التكتلات الاقتصادية، وأمام الفترات متعددة الجنسية.

إن الإدارة السياسية العربية اختارت بالفعل العودة إلى مسارات العمل الاقتصادي الموحد. اختارته في قمة القاهرة الذي عقد في يونيو 1996. وحددت معاملة الأولوية في إقليم منطقة حرة للتجارة العربية، لتكون ذروة المزيد من التعاون الاقليمي. وثوة للمواجهة أو التعاون مع التكتلات الإقليمية الأخرى. كما قال الدكتور فضمت عبد المجيد الأمين العام للجامعة العربية.

إن الضرواة التي تتميز بها المنافسة الدولية لا تنفي أن النظام الاقتصادي الدولي الجديد ينتج قدراً متزايداً من التعاون الدولي. إن هذا النظام يقوم على دولة قوى الإنتاج والخدمات، فما ينتج في أمريكا يمكن إنتاجه في الصين بنظام توافقي الإنتاج. كما أن المنتجات التي تحمل الهوية الفرنسية أو الألمانية أو اليابانية ليست بالضرورة إنتاجاً وطنياً.

□ عمان - حسن عامر :
عقد في عمان بالأردن المؤتمر الأول لرجال الأعمال العرب في الفترة من 6 - 8 يناير الحال وحضره رجال الأعمال بكل من مصر والأردن وفلسطين وسوريا وقطر واليمن.
وتعهد المشاركون بإحياء السوق العربية المشتركة والالتزام بساحكم الترميم التفضيلي لنطقة التجارة الحرة وتسهيل تبادل المنتجات الصناعية والخدمات ورؤوس الأموال.

واتفق رجال الأعمال العرب على تحويل النقاش إلى مؤسسة ذات نظام أساسي وبرنام عمل واختاروا له اسم مجلس رجال الأعمال العرب وأنضم إليه جميعات رجال الأعمال في مصر والأردن وفلسطين وسوريا وقطر واليمن.
وانتخب المؤسسون حمدي الطباع الأردن رئيساً للمجلس لمدة عامين وسعيد الطويل مصر نائباً للرئيس وكتب طاهر الأردن أميناً عاماً وإسماعيل عثمان وطاهر الشريف مصر امينين مساعدين.

وكشفت مناقشات المؤتمر عن سبع وقائع:
أن بصرامع الاستثمار الاقتصادي اعادت تشكيل خريطة القوى الاقتصادية في عدد من الاقطار العربية لتسعت قاعدة القطاع الخاص البشرية والمالية. وتقدم بمبادراته الأخلاقية إلى مختلف القطاعات، بما في ذلك قطاع الخدمات والبنية الأساسية والمحاروف. وتجاوزت حصص نصف الناتج القومي.

إن القطاع الخاص نشأ لنفسه



المصدر: العالم اليوم

التاريخ: ١٩٩٧/١/١٢ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وترتفع بمعدلات كبيرة إذا أضفنا إليها التقييم المالية للخدمات البشرية والثقافية وهي مكونات لم تدخل بعد ضمن احصائيات التجارة البيئية.

إن إسرائيل تتمتع بامتيازات ومواهب غير مسبوقة في التاريخ. وتمثل قصة نجاح غير قابلة للتكرار. وأن الاسرائيليين واليهود يواجه عام يشكلون قوة الأبداع على مستوى العالم. ولديهم وحدهم مفاعيل التمويل الدولي.

إن أي تكتل اقليمي في الشرق الأوسط غير قابل للنجاح والاستمرار بدون إسرائيل. وأن التحالف بين الأبداع الاسرائيلي إضافة إلى المال العربي والقوى البشرية العربية شرط أساسي للمعجزة الاقتصادية في المنطقة.

لكن ما يحدث داخل إسرائيل لا يحقق شروط الاندماج بين الاقتصاديات العربية والاقتصادية الاسرائيلية فالدولة العبرية لم تصمم أمرها بعد على قبول شروط السلام العادل والشامل. الدليل على ذلك أن نصف الشعب الاسرائيلي لا يقبل شروط السلام. ولا يسعى إلى تحقيقه. ولا يريد أن الاتفاق إن معسكر السلام قادر على حسم المعركة لصالحه وبالتالي فإن الدعوة إلى انتظار اسرائيل مشيئة للوقت والجهود والفرض.

إن القوى السدوية لا تسمح بالتهنئة في المنطقة العربية. بل تسعى إلى الإبقاء على العرب في حالة فقر وضعف وأرتباك مالي وتنظيمي واجتماعي..



المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ١٣ / ١ / ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

د. عصمت عبد المجيد لـ «العالم اليوم»

منطقة التجارة العربية الحرة.. خلال 3 سنوات

□ عمان - عاطف فهم:

وانتقد الأمين العام لجامعة الدول العربية سياسات إسرائيل التي لا تظهر رغبة حقيقية في السلام ووصفها بأنها تنذر بمواقب خطيرة وقال إنه لا يمكن لأربعة ملايين إسرائيل أن يفرضوا أو يحاولوا فرض هيمنتهم على 250 مليون عربي وأنه لا إسرائيل ولا أي قوة أخرى تستطيع تهويض دور الجامعة العربية. وأعلن الأمين العام أن جامعة الدول العربية سوف تدعم مجلس اتحاد الأعمال العربي الذي يضم 15 دولة. وملتقى الأول لرجال الأعمال العرب وذلك حتى يؤدي دوره في العمل العربي.

أعرب الدكتور عصمت عبد المجيد الأمين العام لجامعة الدول العربية عن ثقته في خروج منطقة التجارة العربية الحرة إلى حيز الوجود قبل عام 2000 لتساهم في تفعيل التعاون الاقتصادي العربي وتنشيط التجارة العربية البينية. وقال في تصريحات خاصة لـ «العالم اليوم» خلال حضوره الملتقى الأول لرجال الأعمال العرب في عمان أن تقريراً مفصلاً حول هذا الموضوع سوف يناقشه وزراء المالية والاقتصاد العرب في اجتماعهم القادم لتبذل جميع العقبات التي تعترض قيام منطقة التجارة العربية الحرة.



المصدر: **العالم اليوم**

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/١/١٤

التعاون العربي المصري



يحيى
المصري

كتب الأستاذ إبراهيم نافع رئيس تحرير الأهرام عددا من المقالات مؤخرا تضمنت آراء جديرة بالناقشة والدراسة والإضافة إليها حول قضية من أهم القضايا التي تشغل المواطنين العربي للشئول - وهي التعاون الاقتصادي للعربي بدءا من التعاون ووصولاً إلى الأسواق

المشاركة والأشكال المختلفة التي تعبر عن التضامن والتقارب العربي. ويشارك الأستاذ يحيى المصري الخبير الاستراتيجي العربي المعروف في الحوار مع الآراء والأفكار التي طرحها الأستاذ إبراهيم نافع و "العالم اليوم" تدعو أصحاب الآراء بالإشتراك في هذا الحوار للمهر.

هل يهدف إلى إنشاء منطقة تجارية حرة كما هو الحال في منطقة التجارة الأمريكية الحرة التي نشأت بين كندا والولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك أم يهدف إلى إنشاء سوق عربية مشتركة تتصلب تدريجياً إلى سوق عربية موحدة كما هو الحال في السوق الأوروبية الموحدة، ولاهك لن كلا من الشكلين يخل تحت بند تعاون اقتصادي أقليمي، غير أن هناك فرقاً كبيراً بينهما.

فالتعاون الاقتصادي الأوروبي بدأ التخطيط له منذ أواخر الخمسينيات وقد انتقل إلى قسمين: فبعد من الدول الأوروبية أكتفى بإنشاء منطقة التجارة الحرة وقد ضم هذا المند ببريطانيا والبرتغال والسويد والماندر والنمسا وسويسرا، وهم الدول التي قررت في عام 1959 أن تدمج في إقامة منطقة التجارة الحرة، على أن تكون هذه المنطقة الحرة هي الهدف النهائي للتعاون، وقد وقعت هذه الدول في يناير 1960 اتفاقية استوكهولم لإنشاء الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة أو ما يسمى بالاتفاق وتقوم هذه المنطقة الحرة على بعض القواعد الملزمة بترتيبات

إبراهيم نافع نالغ المنصور بهزيمة الأهرام الغراء يوم الجمعة 27 ديسمبر الماضي، فقد أفساح المجال في مجال تيسار الأموال والعمال العرب بين الدول العربية إلى خطأ ما يتم حالياً حيث يقول "إننا كان من المفترض على عكس مما حدث بالفعل - أن يتم انتقال رؤوس الأموال إلى حيث يوجد العمل الوفير، حيث يكون العامل الانساني أكبر بكثير والقرى، فإذا ما أخذنا في الحسبان محدودية الموارد المالية لدى الدول المرسله أتضح لنا على الفور مدى الضعف الذي أصاب قدرتها على خلق فرص عمل جديدة باخلاقها، مما أدى في النهاية إلى سوء استخدام العمالة بشكل ملموس وأحدث العديد من التشرجات بأسواق العمل العربية ككل، وأمر أحد المتلمس الرئيسية للتحاة للمنطقة العربية ويحدد جزءاً مهماً من الثروة البشرية للتحاة".

وليس متسك اعترض على حسنه الصلور، ولكنني أرى أن ذلك يتوقف على الهدف المحدد للتعاون العربي، فهل يهدف التعاون المطلوب والذي بدأت نقرا عنه منذ الخمسينيات من خلال المواقف والاتفاقات المعقودة من الدول العربية -

تتابع باهتمام المقالات القيمة التي يكتبها الأستاذ / إبراهيم نافع من التعاون الاقتصادي العربي - محاولة جديدة لطرح سؤال قديم - وهو الموضوع الذي يشغل اهتمام أغلب أبناء الشعب العربي باعتباره يمثل أملاً ووجهة شموراً للملايين الذين حطمهم الواقع العربي الرافع والذي يبعث اليأس في النفوس التي كانت تتوق تعارنا عملياً واسمان في المجالات المختلفة خاصة منها المجالات الاقتصادية حيث تتوافر الموارد الضرورية والبيئية الخصبة والمصالحة لقيام التعاون المطلوب ولا يتقصه إلا العمل الجاد والتواضع الفاعلة والفكر السليم الذي يؤدى إلى مصالح الجميع، يضيف إليهم ولا يطلع منهم.

وبصفتي أحد المهتمين بتطبيق التعاون الاقتصادي العربي، حيث عملت خيراً في عدد من المنظمات العربية المشتركة، وأتابع باهتمام ما يكتب عنه في الصحف العربية والأجنبية، لأنني اعتبره للرجاء الوحيد الأقوى لعالمة المشاكل التي تعيش فيها الأمة العربية، بينما لا أجد من يعطيه حقه لا بالعمل ولا بالكتابة، بينما يعطونه كل الاهتمام النظري والإعلامي والخطابي - بهذه الصفة يهمني أن أوضح بعض النقاط الاقتصادية المشار إليها في مقال الأستاذ



المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ١٤ / ١ / ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

فلقد أنشأت هذه الدول الأوروبية الصندوق الأوروبي للتنمية الإقليمية عام 79 بهدف تشجيع التنمية الاقتصادية في الأقاليم الفقيرة داخل المنطقة الأوروبية وهو ما كان يطلق عليها اصطلاح "مناطق المشكلات". وقد أنفق هذا الصندوق في عام واحد فقط هو عام 1981 ما يقرب من 791 مليون وحدة أوروبية على 2759 مشروعا في الدول الأعضاء الفقيرة وكانت الدول الأعضاء قد أنشأت قبل ذلك صندوق التنمية الإقليمية أو ما يسمى "صندوق التعاون القلدي الأوروبي" عام 1973 من أجل تضيق الفروق بين فئمة عملات الدول الأعضاء وكانت خطوة ضرورية لتحقيق الوحدة المالية والتنمية الأوروبية. خاصة أن العملات الأوروبية كانت تختلف في قوتها بين دولة وأخرى، وبالإضافة إلى ذلك كان هناك صندوق التنمية الأوروبية الذي يهتم القروض القصيرة الأجل للدول الفقيرة للربط بين الدول الأوروبية في تجارتها الخارجية وفي تبادل مصالح اقتصادية أخرى تباد الطرفان.

أقول أنه ليس من الضروري أن تنتقل الأموال من الدول العربية الغنية إلى الدول العربية الفقيرة للاستثمار فيها، وإنما يمكن لهذه الأموال - شأنها في ذلك شأن الأموال الأجنبية - أن تتحرك في اتجاه الأماكن التي يتوافر فيها مناخ الاستثمار الذي يتضمن فرصا أصلا لربحية، وإن كان أعضاء الأولوية لهجرة الأموال العربية إلى الدول العربية الفقيرة هو واجب قسوي على المستثمرين العرب بالنسبة لاستثمار أموالهم داخل المنطقة العربية وطالما لا يوجد ما يزعجهم ولا يخليهم عن ضياع أموالهم وهو المخاط الذي يتوافر حالها داخل أغلب الدول العربية البائدة عن الاستثمار، غير أنه من الضروري أن تساهم الأموال العربية الفائضة لدى الدول الغنية في مشروعات التنمية العربية تنتشر في الأماكن الفقيرة بالمنطقة العربية طالما كان الهدف من التعاون هو إقامة سوق عربية مشتركة، وبما يؤدي إلى تفسار في مستويات المعيشة داخل الدول العربية والقضاء على الإجمام والإرهاب والتطرف الذي نسمع

من "الهدوء" التي ستتشأ وتتبادل عليها بين الدول الأعضاء في أوائل عام 1999. وإذا كان ما أشار إليه المقال يمكن أن ينطبق على تعاون اقتصادي عربي يهدف إلى إنشاء منطقة تجارية حرة حيث تنتقل الأموال العربية إلى فرص الاستثمار في الدول العربية الفقيرة، شأنه في ذلك شأن أية أموال أجنبية تأتي للاستثمار المباشر في دول تتوافر فيها فرص استثمارية ناجحة تؤدي إلى إرباح يبحث عنها المستثمرون إلى جانب ضمانات ضرورية لمعاملهم فإن ذلك ليس شرطا ضروريا لقيام تعاون اقتصادي عربي يهدف في النهاية إلى إنشاء سوق عربية مشتركة تتحول تدريجيا إلى سوق عربية موحدة وقد تضم في مرحلة متقدمة توحيد أيضا لسياسات الأمن والدفاع والخارجية، وهو ما تهدف إليه السوق الأوروبية الموحدة بعد أن انضمت كافة الدول الأوروبية العربية إليها.

إن خطوات الوصول إلى سوق مشتركة لا تتطلب بالضرورة نقل الأموال من الدول الغنية إلى المنطقة الإقليمية إلى الدول الفقيرة فيها، وإن كان ذلك يساعد على التعاون بين دول المنطقة وبين غيرها أيضا من الدول الأجنبية، بل وقد أصبح ملهما ومطلوبا وفقا لاتفاقية التجارة العالمية التي تضم عددا كبيرا من الدول العربية، ولكن المطلوب - لتحقيق التعاون الاقتصادي العربي بشكل عملي - هو أن تساهم الدول الغنية في تنمية الدول الفقيرة حتى يتقارب الجميع في المستوى الاقتصادي ولا يكون هناك تفاوت كبير في الدخل بين أقل الدول العربية فقرا وأكثرها غنى، وهو ما لجأت إليه الدول الأوروبية الأعضاء في السوق الأوروبية المشتركة أثناء الأعداد الترتيبات الأولية لإنشاء السوق المشتركة.

تجارية وتيسرات جمركية متبادلة بين الدول الأعضاء، ولم يكن من الممكن تصور أن تكون هذه المنطقة خطوة في سبيل إقامة سوق مشتركة أو وحدة اقتصادية، وقد تم التركيز في المنطقة الحرة على السلع الصناعية وبعض السلع الزراعية، في حين أن الدول الأعضاء كانت حرة تماما في وضع الحماية الجمركية على السلع الواردة إليها من الخارج.

وعلى عكس ذلك كان القسم اللش في التعاون بين الدول الأوروبية الذي ضم ألمانيا وفرنسا وإيطاليا وبلجيكا وهولندا والدانمرك وأيرلندا ولكسمبورج، وهي الدول التي أنشأت فيما بينها سوقا مشتركة تتحول تدريجيا إلى سوق أوروبية موحدة، لا تضم مجرد ترتيبات تجارية وجمركية بل تضم أيضا حرية تبادل كامل بين السلع والأموال والأفراد وتنشئ فيما بينها كافة السياسات الاقتصادية بهدف الوصول إلى توحيد كامل للسياسات التجارية والمالية والتنمية، وهو ما يتم حاليا ولغا للبرامج الزمنية المنطق عليها، ولم يتبق سوى توحيد النقد وإنشاء عملة أوروبية موحدة.



المصدر : **العالم اليوم**

للتنشر والخدمات الصحية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/١/١٤

عنه في بعض الدول العربية بين فترة وأخرى، لأن ذلك يساعد فعلاً على تحقيق السوق العربية المشتركة التي ننادي بها ونأمل في تحقيقها منذ الستينيات والتي سبق توقيع اتفاقيتها فعلاً بين خمس دول عربية بعد أن وافق عليها مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بقراره رقم ١٧٠ من دور انعقاده النهائي الثاني بتاريخ 13/8/1964، وقد تصل إلى سبع دول بعد أن تقدمت مثلها كل من الامارات العربية المتحدة والسودان للانضمام إلى السوق العربية المشتركة وفقاً لما صرح به منذ أيام السيد الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية، على أن تحديد الهدف النهائي من التعاون الاقتصادي العربي لم يكن محل بحث من الذين وقعوا اتفاقياته داخل وخارج مجلس الوحدة الاقتصادية العربية !! وهو ما يحتاج حالياً إلى تجميع المفكرين الاقتصاديين المهتمين بتحقيق التعاون الاقتصادي العربي وذلك في شكل مجموعة عمل لأعداد شكل التعاون وهدفه وكيفية تنفيذه ومناهج زمني للتنفيذ، هل أن يتم التوقيع عليه من ملوكه ورؤسائه الدول العربية دون الحاجة لضرورة عقد مؤتمر قمة أو حتى مؤتمرات فرعية في هذا المضمار طيلة سنوات التي يتعين أن تصاحبها خطوة جديدة.

وأنته يسمعتني أن يهتم الأستاذ / ابراهيم ذائع وفحه من السادة رؤساء تحرير الصحف بهذا الموضوع الحيوي، فقد كان التعاون الاقليمي هو الشغل الشاغل للصحافة الأوروبية في الخمسينات وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية التي جعلت الشعوب الأوروبية تتأذى وتصر على تحقيق التعاون العاجل ونريد التفرقة والقضاء على الحروب التي راح ضحيتها مايقرب من خمسة ملايين شهيد وعانى الباقون على قيد الحياة من مأساة فقد أبنائهم وإخوانهم وأقاربهم وقد ظفروا جميعاً خائفين يمانون من ذلك حتى رآوا أمامهم خطرات جديدة للتعاون الفعل بدأت بتوقيع معاهدة روما أوائل عام 1957 بين حكومات كل من فرنسا وألمانيا الغربية وإيطاليا وهولندا وبلجيكا ثم أخذت الدول الأوروبية الأخرى تنضم تدريجياً لهذا التعاون حتى أصبح الجميع أعضاء في السوق الأوروبية الموحدة التي كانت الهدف للخطا منذ بداية عمليات التعاون الأوروبي.



المصدر : الأهرام - رام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/١/١٤

الملتقى الثاني لرجال الأعمال العرب، يعقد بالقاهرة العام القادم

استعداد رجال الأعمال للمشاركة في جهود إحياء التعاون الاقتصادي العربي

من أجل سرعة إقرار التشريعات اللازمة لمواجهة التطورات الاقتصادية على الصعيد العربي والافريقي والدولي، وبالطالبة بأن تقسم السياسات والنشريات المتعلقة بالخصخصة بالوضوح التام، والعمل على إنشاء شبكة بيانات ومعلومات بين جمعيات ومهيات واتحادات رجال الأعمال في الدول العربية وأوصى بالعاون مع المنظمات العربية المتخصصة التابعة لجامعة الدول العربية في تبنى برنامج لتوحيد المواصفات القياسية للدول العربية، وتبنى برنامج عربي لتعريب ورغع الكشافات في مجالات التسويق وإدارة المشروعات، كما أكد دور رجال الأعمال العرب في تحقيق مصالح القطاع الخاص على المستويات القطرية والقومية والدولية في المفاوضات المتصلة بالانقفاصات التجارية والاستثمارية وضرورة مشاركتهم وإفادات المشاركة مع الاتحاد الأوروبي، وأشار إلى ضرورة العمل على دعم ومساندة الاقتصاد الفلسطيني وتفتح قنوات تعاون مكثفة مع رجال الأعمال الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية بما فيها القدس بما ينهض ارتباط الاقتصاد الفلسطيني والاقتصاد الإسرائيلي، والسمي لرغع الصغار الاقتصادي وانها للقاطعة للفرصة على الشعوب العربية في العراق والسودان وليبيا.

أكد الملتقى الاول لرجال الأعمال العرب في ختام اعماله يوم الأربعاء الماضي بالعاصمة الأردنية عمان ضرورة اعلان قيام مجلس لرجال الأعمال يعمان بعد ان وافق رؤساء الوفود المشاركة على النظام الاساسي للمجلس كهيئة مستقلة تستهدف ايجاد التفاعل وتعزيز الروابط والتعاون والتنسيق بين رجال الأعمال العرب في إطار التكامل الاقتصادي العربي.

وقد تم الاتفاق على عقد الملتقى الثاني لرجال الأعمال العرب في القاهرة في الربع الأول من العام القادم.

كما أكد الملتقى أهمية التعاون الاقتصادي في مواجهة التحديات الدولية والاقليمية تأييداً لما جاء باعلان القمة العربية بالقاهرة عن استعداد رجال الأعمال العرب بالمشاركة فاعلة مع الهيئات الرسمية ومؤسسات القطاع الخاص المختلفة في جهود إحياء التعاون الاقتصادي العربي ودعم مؤسساته، بالإضافة إلى مباركة وتشجيع السهامات الاقتصادية التي تتبنها معظم حكومات الدول العربية لزيادة الفرص المتاحة للقطاع الخاص في جميع مجالات العمل الاقتصادي ودعا الملتقى الحكومات والمؤسسات التشريعية والديمقراطية في الدول العربية العمل



المصدر: الحديقة

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/١/١٤

تلبية لدعوة مبارك والملك حسين الأسبوع الماضي المفاوضات التجارية المقبلة بين الدول العربية ستتركز على إقامة سوق مشتركة

□ القاهرة - «الحياة»

■ قال الدكتور أحمد جويلي وزير التجارة والتمويل في مصر إن المفاوضات التجارية المقبلة بين الدول العربية ستتركز على دعوة الرئيس مبارك وذلك حسين يوم الأربعاء الماضي إلى إقامة سوق عربية مشتركة.

وأشار جويلي في تصريحات صحفية أمس إلى أن ٨٠ في المئة من حجم التجارة العالمية يمثل تجارة بينية بين الدول المتقدمة وبعضها البعض في الوقت الذي يعاني الاقتصاد العربي من ضالة حجم التجارة عموماً والبنية خصوصاً والتي لا تتجاوز ثمانية في المئة من حجم تجارتها الخارجية.

وأوضح أن إقامة السوق العربية كانت مطلباً قديماً، إلا أن الحاجة الملحة لإقامتها الآن تأتي في ضوء التكتلات الاقتصادية العالمية إذ أجازت الاتفاقية العامة للتحرجات الجمركية والتجارة (غات) منع تلك التكتلات مزايا خاصة في المجالات فيما بين بلدان التكتلات وبعضها البعض مشيراً إلى أن تلك السوق يمكن أن تضاعف التجارة البينية عشرات الأضعاف في غضون سنوات قليلة.

من جهة أخرى قال السيد عصام فراج رئيس جهاز التخطيط التجاري في مصر إن وزارة التجارة والتمويل أجرت مباحثات مع الوفود العربية المشاركة في مؤتمر القاهرة الاقتصادي الذي عقد في تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي.

استهدفت التنسيق في ثمان عقد الاتفاقيات المنظمة للحرية العربية ومواضيع شهادات المشا والمادة المعارض المتخصصة. يذكر أن التكتلات الإقليمية تتمتع بمزايا عدة في إطار اتفاقية دفاة التي لا تمنع إقامة تكتلات اقتصادية مثل الاتحاد الأوروبي والسوق العربية واتفاقيات الحافلات والاتفا.

كما تلعب دفاة الحصول على استقطاعات بينها إعفاء الدول

المتقدمة من شرط الدولة الأولى بالرعاية إذا كانت الترتيبات الإقليمية لتحرير التجارة الخارجية تتم بين مجموع من الدول المتقدمة جغرافياً إلى تكتل اقتصادي معين.

وتقول دراسة اقتصادية لجامعة الدول العربية أن التكتل الاقتصادي يتيح للدول العربية اتخاذ إجراءات مضافة للأجرامات التمهيدية التي قد تلعبها بعض الدول المستهدفة للخط سواء من حيث التقييد الكمي لحركة الخام الدولية أو من حيث الضرائب الباهظة التي قد تفرض على خام النفط أو البترول كيمائيات ويسري سواء داخل دفاة أو خارجها.

كما يوفر التكتل الاقتصادي العربي مصادر تمويل كجديد المؤسسات التمويل الدولية مثل صندوق النقد والبنك الدوليين حفاظاً على سيادة السلطة العربية الوطنية في اتخاذ قراراتها الاقتصادية ولأن ذلك على السيادة السياسية كما ضمن التكتل حداً أدنى في إطار التكامل العربي من للمصالحات العربية المتبادلة في مجال الصناعة والسلع والخدمات.

ويذكر أن إقامة أي تكتل تجاري عربي هو تمهيد لإقامة منطقة تجارة حرة عربية تستهدف تحرير اشتغال التجارة والاستثمارات لمواجهة المتغيرات الخاصة بتداول الاقتصاد والتكامل بكفاءة مع المتغيرات السياسية في المنطقة. كما تحلق منطقة التجارة طموحات القطاعات الإنتاجية المتنامية غير التقليدية لإسواق تصديرية تفوق حدود الأسواق القطرية العربية، إذ تضم السوق العربية الواسعة ٢٤١ مليون مستهلك.

والظهرت تجارب تحرير التجارة أن ثمار التحرير بمروره يمكن أن تضاعف حجم التجارة المبجلة للدول المعنية بعدد في تسارعة تصل بين ٢٠٠ و ٥٠٠ في المئة في غضون سنوات وتصبح المنطقة أيضاً جاذبة للاستثمار العربي والأجنبي.



المصدر: الأهرام — رام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/١/١٥

حصار المتنق الأول لرجال الأعمال العرب

منطقة تجارة حرة المدخل العملى للسوق العربية المشتركة

التكامل الاقتصادى العربى لا ينفصل عن

الاندماج فى النظام العالمى

مرجعية قانونية سليمة ونظام قضائى
سريع البت عالى المصداقية



رسالة
الأردن
يكتبها

سيد عبد المجيد



المصدر: الأهرام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/١/١٥

العربية استطاع خلال سنوات قليلة أن يوفر خدمات تمويلية لعظم - إن لم يكن جميع الدول العربية - فخط ستين لم يكن للبرنامج أكثر من ١٨ وكالة وطنية في بعض بلدان العربية الآن ارتفع عددها ليصل إلى ٧٢ وكالة في ١٨ دولة عربية، بالإضافة إلى ثلاث وكالات في ثلاث دول أجنبية. وأشار لكاسي إلى أن هذا الانتشار في شأنه توسيع الرقعة الجغرافية التي يغطيها البرنامج من ناحية وإضفاء خياري أكبر للمتعاملين في تجارة العربية فيما يتعلق بالوكالات الوطنية التي يرغبون في أن تؤمنه التي على المؤسسة التي تبلغ مائة مليون دولار تهدف إلى تشجيع تدفق الاستثمارات العربية المتعامل من خلالها من ناحية أخرى.

في السياق نفسه الهدف إلى تشجيع الاستثمار العربي والتجارة العربية الليبية ومن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار. أشارت ورقة لمؤتمر إبراهيم مدير عام المؤسسة بين الدول العربية، وذلك ضمن الميزان في العربي بتعميمه تمويها ماليا مناسباً عما يلحقه من ضمان نتيجة تحقق المخاطر غير الهائلة عند ضمان استشارته أو غير نتيجة تحقق المخاطر التجارية أو غير

التجارية عند ضمان لثمان صانته. وأضاف أن مهمة الدولة في المستقبل ستكون أصعب وأثقل، فتحتل من الملكية والادارة المباشرة للمنشآت الاستثمارية إلى أدوة الاقتصاد الكلي وحماية للمصلحة العامة بما لا يضر من النشاط الخاص. وهذا الأمر يتطلب من الدولة اكتساب مهارات جديدة وأساليب حديثة لوكالة الإصراع للتجارة، بالإضافة إلى أن مثل هذا التحول يتطلب إدراكاً بأن شيء وجود مرجعية قانونية سليمة مع نظام قضائي سريع البت وبمالي

الصادقة والزفامة. مرة أخرى ذكرت ورقة عبد الحفيظ يوسف الصمد - رئيس الصندوق العربي للإعارة الاقتصادية والاجتماعية - أهمية توافر الإرادة العربية (بمعنى سياسي) بحيث تكون قادرة على الضخمة والبالغة لتجديد تدوين اللامني والاستفادة منها في المشاريع الاقتصادية والاستثمارية. بدون ذلك ستكون التجارة والنظام

إن شعارات الخصومات والسياسات لم يعد لها وجود الآن في ظل الواقع الاقتصادي الدولي. هكذا يقول طاهر

٦ شريف سكرتير عام جمعية رجال الأعمال المصريين التي شاركت مع نظيرتها الأردنية في تنظيم اللقاء فيفسيد مائلا لا مجال للتفوق أو الإتكفاء على الذات فالتمكيد الاقتصادي العربي هو يمثل القرن الحادي والعشرين هو جزء من حوكمة الاقتصاد الدولي ومن ثم فهو يضيء إلى التماسك والارتباط بمعنى آخر - كما يقول على عتيفة أمين الندى العربي يمان أن تشير عملية التماسك الاقتصادي والاندماج في العالم في خطين مستوازيين والمتساويين مضمون.

أما عن الأساليب والآليات المقترحة لتشجيع وتوسيع السوق العربية المشتركة فنجدها في أكثر من ورقة قدمت إلى اللقاء وكذا في معظم الدلائل التي شجعتها أدوة اللقاء منها على سبيل المثال ما يقوله الدكتور على عتيفة قبل أن يكون هناك مستقبل للعمل العربي المشترك لابد من إحراز

الزيد من التقدم في تسوية الخلافات العربية الثغرة والمشاركة. ويقول أيضاً: إن إعادة بناء الثقة بين أنظمة الحكم العربية بعد شروط أساسها لتجاذب العمل العربي المشترك. ويخلص الدكتور حازم الببلاوي الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) بأن اتفاقان الاقتصادي العربي ليس مجرد اتفاقيات تمهيد، فالإيد من مقومات حقيقة لعل أهمها الإرادة السياسية بعد (الصديق عن السوق العربية

لقد صارت مصر بفعل الحاصل فيها منذ عقد ونصف نموذجاً ومثالاً يحتذى به، وقد اصحاب المعامل الأردني الملك حسين حينما أكد وجود نهضة حقيقية في مصر تفيض بالخير والأمل. ولأنك في أن ما ذهب إليه العامل الأردني كسان له أثر بالغ على المجتمع في الملتقى الأول لجمعية الأعمال العربية (والتي عقد في العاصمة الأردنية (عمان) خلال الفترة من السادس إلى الثامن من يناير الحالي. ورجال الأعمال المصريون بدورهم لم يخفوا إعجابهم وتقديرهم بكلمة الملك فهم جزء فاعل من حركة الإصلاح الدولية التي شملت - وما زالت - كل مناحي الحياة في مصر.

والتابع لوفاتى اللقاء التي نظرت إلى جميع الهمم الاقتصادية العربية يمكن أن يلاحظ مسوق للتجربة الاقتصادية المصرية في سجل اللقاءات التي جرت باعتبار أن ثمار الإصلاح الاقتصادي في مصر يمكن أن تمت على الجميع. وربما كان هذا بمثابة الدافع للحيث بمصر عملية ورائقة عن التماسك الاقتصادي. بمعنى أن المجال لم يمدد يتسع للتطوير الهامى التماسك بغير البحث عن البات التخليق بيد الله. كما يقول سميد الطويل رئيس جمعية رجال الأعمال المصريين - منذ صدور ميثاق جامعة الدول العربية في عام ١٩٤٤ والتي تضمن في بنودها نظرات مضمونة تحقيق التعاون العربي الكامل في كل المجالات - انعقد العديد من المؤتمرات والندوات والمندوبات، وتم تكليف الخبراء وتخصيص وزارات داخل دول عربية تتولى متابعة نشاطات التعاون العربي. كل هذا والتنبؤ لا شيء.

إن ما يقصده رئيس جمعية رجال الأعمال المصريين هو العمل مباشرة دون تباطؤ في تنفيذ ما تم التوصل إليه لوضع التماسك العربي على طريق التقدم والأزدهار وهنا يقبل سميد الطويل مسودة - بل ويحثها - بحث مشكلة التجارة الحرة والسوق العربية المشتركة. لأنها - كما يقول سميد الطويل - اللبنة الأولى لإيجاد التماسك الاقتصادي العربي. فالطريق الاقتصادية للحياة بالعالم العربي لا يملك ظروف مواتية الآن بسبب تواج نقر العناصر الرئيسية اللازمة لبنية اقتصادية سليمة مثل توافر اللزوات النقدية المادية التي تعيد في السلع والخدمات العربية فتعزز تنافسية داخل أسواقها مقابل المستورد الجبل منها.



المصدر: الأهرام - رام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/١/١٥

ومن دور الصندوق في تدعيم القطاع الخاص، أشارت ورقة العمل إلى أن الصندوق يقوم الآن بدراسة برنامج للمساهمة في تمويل مشاريع القطاع الخاص، خاصة أن البيانات المتوفرة تشير إلى تنامي الطلب على التمويل متوسط وطويل الأجل في الأسواق العربية، ويحل الصندوق في أن يساهم هذا البرنامج في تلبية الاحتياجات التمويلية للمشاريع الإنتاجية التي يفسح بها القطاع الخاص، بما في ذلك المشاريع المشتركة في أكثر من دولة عربية وفي حقل واستقطاب التمويل من مصادره الدولية.. وقد أكد الحمد أن الاهتمام بسياسات التخصص وريادة دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي لا يؤدي إلى تحسين المرددية فقط، وإنما يترافق مع ذلك الاستفادة من ثقل التقنية وتكوين الكوادر العربية وتوافر التمويل اللازم للتطوير والتوسع عبر مختلف الاستثمارات الأجنبية والتي بلغت في الفترة من ٨٨ إلى ١٩٩٤ نحو ٤٧ مليار دولار.

وأخيرا نقول إن الأفكار التي طرحت في ملتقى رجال الأعمال العرب، التي ستعقد دورته الثانية في القاهرة خلال الربع الأول من العام القادم كخبرة، بحيث يصعب حصرها ووصفها.. ولكن نشير إلى نقطة مهمة ذكرها حمدي الطباع - رئيس جمعية رجال الأعمال العربيين - وأكد عليها البيان الختامي وهي: أن لرجال الأعمال العرب دورا أساسيا في تقديم وجهة نظر أخرى عند مراجعة القوانين الاقتصادية السالفة ومن قوانين وأنظمة جديدة، وكذلك عند رسم السياسات الاقتصادية التي تؤثر في القطاع الخاص.



الموقف : الأهرام

التاريخ : ١٩٩٧/١/١٨

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

د. وليد
المعلاوي

التدخل الاقتصادي العربي.. ودور البنوك

مقدمة: بعد ختام عمل المندوبين العرب في الاجتماع الاقتصادي العربي الذي عُقد في القاهرة، نشأت في ذهني مجموعة من التساؤلات التي تدور حول دور البنوك العربية في التنمية الاقتصادية، خاصة في ظل التحديات التي تواجهها هذه البنوك في ظل المنافسة العالمية. ولذا، فإن هذا المقال يهدف إلى استعراض دور البنوك العربية في التنمية الاقتصادية، مع التركيز على التحديات التي تواجهها هذه البنوك في ظل المنافسة العالمية. ولذا، فإن هذا المقال يهدف إلى استعراض دور البنوك العربية في التنمية الاقتصادية، مع التركيز على التحديات التي تواجهها هذه البنوك في ظل المنافسة العالمية.

لا شك في أن تطوير القطاع المصرفي في الدول العربية هو أحد أهم التحديات التي تواجهها هذه الدول في ظل المنافسة العالمية. ولذا، فإن هذا المقال يهدف إلى استعراض دور البنوك العربية في التنمية الاقتصادية، مع التركيز على التحديات التي تواجهها هذه البنوك في ظل المنافسة العالمية. ولذا، فإن هذا المقال يهدف إلى استعراض دور البنوك العربية في التنمية الاقتصادية، مع التركيز على التحديات التي تواجهها هذه البنوك في ظل المنافسة العالمية.

الدكتور كمال منصور
مدير الأقسام الاقتصادية



المصدر: الأمانة العامة

التاريخ: ١٩ يناير ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المجلس الاقتصادي والاجتماعي يناقش الشهر القادم مشروع إقامة منطقة تجارة عربية حرة

العالية. وأشار إلى أن الأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية قد وضعت استراتيجيات لمشروع اقتصادي القياسي عربي يهدف إلى إنشاء منطقة تجارة عربية حرة على مراحل خلال عشر سنوات. وأوضح تقرير لمندوب النقطة الأولى صدر مؤخرا أنه لا يمكن إغفال حاجة دول منطقة الشرق الأوسط إلى تحقيق قدر أكبر من تنوع قاعدة الصادرات مظهر الهيدروكربونية. للحد من الأضرار في تعرض مصر محط بلدان المنطقة إلى تحركات متناوبة لمدلات التبادل التجاري وأن الحاجة ملحة لذلك بالنسبة لعدد من دول المنطقة منها مصر، لما تتمتع به من طاقات تمكنها من تطوير استراتيجيات قوية للنمو تقودها الصادرات. وفي الوقت نفسه يرى الدكتور حازم الببلاوي الأمين التقني للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا «الاسكوا» أهمية الإرادة السياسية عند الحديث عن السوق العربية المشتركة. ويؤكد سعيد الخويل رئيس جمعية رجال الأعمال المصريين ضرورة بحث إقامة منطقة التجارة الحرة العربية بوصفها المدخل للعمل للسوق العربية المشتركة ولأنها البيئة الأولى لإنجاح النكتل الاقتصادي العربي.

يناقش المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للجامعة العربية في اجتماع يعقد على المستوى الوزاري يوم ١٧ فبراير القادم مشروع إقامة منطقة تجارية عربية حرة كإحدى المراحل الأولية لإقامة السوق العربية المشتركة. ويتضمن جدول أعمال الدورة الجديدة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي تعديل اتفاقية التيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية لتحقيق الهدف المنشود منها في إقامة المنطقة العربية العربية. ويصرح مسعود اقتصادي بأن مصر ستتركز خلال مفاوضاتها التجارية المقبلة مع الدول العربية سواء من خلال اللجان التجارية أو اللجان العليا للشركة على أهمية قيام المنطقة الحرة لمواجهة التكتلات الاقتصادية والاستفادة من الاعفاءات والمميزات التي تمنحها اتفاقية الجات مثل هذه التجمعات. ويقول الدكتور حسن إبراهيم الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية أنه رغم أن إقامة السوق العربية المشتركة هو مطلب قديم يناضل مجلس الوحدة من أجل تحقيقه منذ اتفاقية الوحدة الاقتصادية عام ١٩٥٧ إلا أن أهمية هذه السوق قد تزايدت في المرحلة الأخيرة لما ستحققه من فوائد لجميع الدول العربية دون استثناء والحاجة الملحة لإقامة نكتل اقتصادي عربي يستطيع التعامل مع التكتلات الاقتصادية



المصدر: **البيان**

١٩٩٧ أيلول

التاريخ:

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

قلم رصاص

السوق العربية المشتركة.. كيف؟

خجند الحديث هذه الأيام عن لعمرة السوق العربية المشتركة وهو موضوع له جوانب متعددة ولزم له دراسات على أرفع مستوى من العلم والبحث والأفاق السياسية ولا أزم إنني هنا أستطيع أن أرسم آفاقاً لدراسة السوق ولكنها محاولة متواضعة لتقديم التدرجات لدراسة السوق ولكن بها لجنة مقصرة توزع اهتماماً على العراق أو دولهم بها مؤثر على عربي موسع وهذه العناصر ليست عندي بثلث اليوم ولكن عشريناً ٣٦ عاماً أصبحت هذه العناصر كتاباً مسيراً في يوم الثلاثاء ٢٤ يناير. كادون اللذي، ستة ١٩٩١ وهو الكتاب رقم ٩٠ في سلسلة "كتب قومية" التي كانت تصدرها دار الفكر القومية للطباعة والنشر، والتمن فرسان صديقي..

وإذ كنت في يناير ١٩٩١ مجرد مؤرخ لما كتبه اليوم في يناير ١٩٩٧ المتخصص الأول، السوق العربية والشرق الأوسط وشمال أفريقيا والشرق الأوسط، في سلسلة "الطريق المستقيمة" والاهتمامات لجان السوق العربية لا تولد هكذا والعنصر أراهم ولكنها تولد وإيماناً ما يسمى بصراع العلم والقصور به صرام في الآليات للتحفة مع لجانها العربية وإيماناً وتولد العنصر المستر الذي يذهب من ضمن وإسرائيل في حوزة أوروبية كبرى للاقتصاد الأوروبي وهي مسألة قديمة تعود إلى ٢٥ سنة من عام ١٩٥٧ لا علة في رؤى إجماع بين دول أوروبا الغربية الست، فرنسا والمانيا وإيطاليا وبلجيكا وهولندا وأوكسمبورج وتقرر إنشاء سوق مشتركة سبقت بالسوق الأوروبية المشتركة، وقد حدث تطورات ماثلة في الفصل والضمون ولكن بقيت النواحي السياسية والاقتصادية لهذا التكتل الاقتصادي وحدثت تغييرات جوهرية في الحياة الاقتصادية للدول الإسلامية وتظهرت مشكلات النمو في زيادة البطالة وكانت بعض أهداف السوق الأوروبية مواجهة الاقتصاد وأسواق للمستمر الشرق التي كان لاكتها والتفاهم الاقتصاد البلاد التي استقلت حديثاً في آسيا وأفريقيا.

١٩٩٧ المتخصص الثالث، عن القضايا الاقتصادية للبلاد العربية التكتل الاقتصادي العربي، وهذا موضوع لعمرة السوق العربية المشتركة، وهذا الدراسة المطلوبة تكشف لأول وهلة القصور في التشاؤم العربي، مثل الزراعة وفشورة إيجاد سياسة مبروسة للتكتل الزراعي.

— مثلا العراق، كان يصدر حوالي ١٠٪ من إنتاجه الزراعي.
— لبنان يصدر، كل ما ينتج.
— الأردن يصدر حوالي ١٠٪ ما ينتج، على عكس العراق.
— سوريا يصدر على استيراد دقيق القمح.
— تونس تصدر كل ما تنتج تقريباً.
— المغرب يصدر خمس ما ينتج تقريباً.
— مصر، البلد الزراعي، أصبحت تعيش على استيراد القمح والخبث.

ويظهر في القطر نجد أن:
— العراق يستورد، كان، غزلاً وملايين بضعف قيمة ما يستورد.
— لبنان يعيش على الاستيراد لأنه لا ينتج ما يستحق الفتح.
— الأردن يعيش على الوصية في لبنان.
— العربية السعودية تعيش على الاستيراد تقريباً.
— السودان يستورد القليل مما يصدر، والطلب هنا تنحيز التصدير والاستيراد على مستوى البلاد العربية المختلفة ونظرة أخرى في الجدول نجد أن الإنتاج بالترتيب اللبناني الكويت العربية السعودية - العراق - قطر - مصر - البحرين وينتج العالم العربي حوالي خمس ما ينتجه العالم كله من القمح.

١٩٩٧ المتخصص الرابع، السوق المشتركة، أو مشتركة وكلامها صحيح، وحدة الصف العربي.. تريد هنا واختصاراً في لعمرة الاقتصاد، في، حدة الصف أو الوحدة العربية أو القومية

العربية وتشير إلى لعمرة السوق المشتركة في الإسراع بتطور البلاد العربية أكثر من أوضاعها وهي مجزأة أو ممزقة وبالتالي فإن السوق المشتركة، تدفع إلى الوحدة الاقتصادية أو التكتل الاقتصادي..

١٩٩٧ المتخصص الخامس، التجارب للناحية السياسية والاقتصادية من الضروري أن تسبق الإعلان عن السوق العربية المشتركة براسات جادة لكل تجارب الوحدة السياسية والاقتصادية. دراسة لتناول الإيجابيات والسلبيات براسة لاحتياط القوة وقضعف التجربة الجديدة لا قدر الله لها أن تقوم فإنها سوف تكون مصدر لوه لعضرات السنون القادمة والا.. لا سمح الله.. فشلت فإن الفشل سوف يكون تبريراً لكل التجارب الفاشلة الماضية ويكون ترسيخاً لسؤال تلد به الكتب المصري "الحدس حسري" في الفكر العربي "سابع الحصري"، هل الشاطئ طبع في العرب؟

لقد حدثت من قبل محاولة في القاهرة في ٦ ديسمبر كادون أول عام ١٩٥٨ في حقل الانتاج لعمرة لجامعة لأمر عرف الفجاعة والصناعة والوزارة للبلاد العربية.

حدث الدكتور عيطة لعمرة القيسوي في تلك الاجتماع وكلمة يتحدث فيها هذه الأيام. أشار إلى الاتحاد في ميادين الاقتصاد لنواحي نحو التكتلات الاقتصادية وكانت القوة السياسية أهدت بعدت للسوق العربية المشتركة بل أنها تمت كمنز أرقى أسوي وأد عند هذا الأمر الأسوي الأفريقي في القاهرة يوم ٨ ديسمبر وناقش للصلحة بين البلاد العربية وبدا الفكرة الأفريقية والفكرة الأسوية.

وحدث السيد محمد رشدي في الدورة الخامسة وأشار إلى القوة السابعة وإيمان أعضاء مؤخر الفرق العربية بضرورة التعاون الاقتصادي كمثل بين البلاد العربية والبلاد الأسوية والأفريقية وذلك في مواجهة التكتلات الاقتصادية الأوروبية وغيره. ومنذ يوم ٦ أ. ديسمبر ١٩٥٨ لم يتم شيء فهل لدينا الآن براسات جادة ومخلصة حتى لا تقوم السوق العربية المشتركة بشكل جهنمي؟

لعي الطيحي



المصدر : مائة

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/١/١٠

بإله والمشرق الاقتصادي العربي

ذكر الرئيس حسني مبارك بأن الأمر يتطلب دفع السوق العربية المشتركة وذلك لتعزيز العلاقات بين الدول العربية ولتصبح السوق العربية المشتركة كتكتل اقتصادي كبيراً تربطه روابط عديدة يكون على قدم المساواة مع السوق الأوروبية وغيرها من كتلتات تنشأ كما ذكر الدكتور عصمت عبد الجيد أمين عام الجامعة العربية بأن احباء انشاء منطقة حرة بين البلدان العربية أمر واجب في هذه المرحلة .

ولاشك ان الرئيس مبارك وهو ينادي بذلك ينبغي ذلك من انتماء مصر التاريخي والجغرافي والحضاري للامة العربية على امتداد وطنها العربي الكبير من الخليج الى المحيط . وقد ذكر دستور مصر بأن الشعب المصري جزء من الامة العربية يعمل على تحقيق وحدتها الشاملة ومن هنا تصبح الدائرة العربية هي الدائرة الأولى للعمل السياسي المصري والتاريخ القديم يروي كيف خرجت الاساطيل المصرية تدافع عن قاعدة العروبة والاسلام في كل من الشام والعراق وبلاد العرب أيام الخلفاء الراشدين من اغارات الروم وغيرهم .

ومهما ظهرت المصطلحات الحديثة التي تحاول ان تشد مصر الى كتلتات اقليمية مثل شرق اوسطية ووحدة متوسطة او افريقية او غيرها من مسميات فإن مصر ترتبط عربياً بالبلدان العربية بعلاقة لها سمات خاصة ذات جذور بعيدة وليس مفاصلت به مصر من أجل حرية واستقلال ومعلونة العديد من الدول العربية الا مثل على ذلك ومن هنا وهناك تنهض مصر بمسؤولياتها تجاه شقيقاتها وكانت دعوة الرئيس مبارك لذلك فهي وسط كتلتات ومتغيرات دولية سريعة التلاحق والحدوث اين نحن من هذا كله ؟

● لقد وافق المجلس الاقتصادي للجامعة العربية في عام ٥٧ على الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية وتبلغ الدول المنضمة اليها حالياً ١٣ دولة وتتخذاً لاحكام اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية فقد قرر مجلس الوحدة الاقتصادية الموافقة على انشاء السوق العربية المشتركة وذلك عام ٦٤ ولاشك ان ذلك يعني تكوين كتلة عربية موحدة في مواجهة التكتلات خاصة ان الدول العربية تمتلك جميع مموغات التكامل الاقتصادي والاستثمار الا مثل لكل القوى والمناطق سوف يتيح للعالم العربي الفرصة لتنفيذ مشروعات خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وقد اعطى الله الدول العربية قوى متعددة وطاقات ضخمة منها الاحتياطي العالمي للنفوت والنفوت الطبيعية التي لم تستغل ومنها الارصدة الهائلة المودعة في المصارف الدولية والوفرة البشرية وغيرها من صلات الرحم .



المصدر: **الشرق الأوسط**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/١/٢٠

●● ولأنك أن دعوة مبارك تتطلب الاستفادة من المزايا النسبية لكل دولة وتعطى العرب فرصة واسعة لإقامة المشروعات كبيرة الحجم كما يعطى لهم ميزة تفاوضية كبيرة بالإضافة إلى قوة اقتصادية متكاملة ولا يؤثر ذلك في انضمامنا إلى أي تكتلات أخرى ومن المؤسف أن يكونا التبادل التجاري ضعيفا بين هذه البلدان واقتصاد سبل التعاون الكاملة.

●● والموقف اليوم خطير بعد قيام منظمة التجارة العالمية (WTO) ومن المتوقع أن يتضاعف عدد الدول العربية المنضمة إليها وبعد أن وقعت ٨ دول عربية بالفعل على إعلان مراكش الذي أقر اتفاقيات جولة أرباجواي- ولكن بعض الدول قد تواجه صعوبة في الانضمام بسبب سياسات تسعير النفط وسياسات أخرى قد لا تستطع التكيف مع سياسة مفتوحة في ظل التغيرات الجديدة. ومهما يكن الأمر فإن بقاء هذه الدول معزولة في مواجهة ربح عاتية سوف يلحق بها أشد الضرر وسوف يلحق بها أيضا أثرا سلبية ناتجة عن تشوهات لهذه الاقتصاديات الهشة لم تعد تتحمل الصمود في مواجهة هذا التغير.

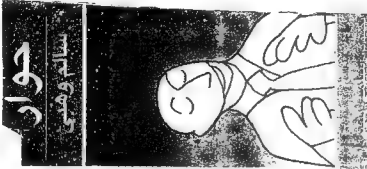
● وقد عقد في عمان مؤخرا المؤتمر الأول لرجال الأعمال العرب وتعهد المشاركون فيه بإحياء السوق العربية المشتركة والالتزام بأحكام البرامج التنفيذية لمنطقة التجارة الحرة وتسهيل تبادل المنتجات الصناعية والخدمات ورسوم

الأموال.

ولقد اختارت الإرادة السياسية بالفعل العودة إلى مسارات العمل الاقتصادي الموحد وقد اختارته في قمة القاهرة التي عقدت في يونيو ٩٦ وحددت معале الأولية في قيام منطقة حرة للتجارة العربية لتكون نواة لمزيد من التعاون الإقليمي ونواة للمواجهة مع التكتلات الإقليمية الأخرى - والأمر يتطلب أن تقوم الدول العربية بإعادة صياغة وحدتها وأن تكون تكتلا اقتصاديا فعليا حيث قد يكون مبدلا لها عن الجات ومن هنا كانت دعوة الرئيس مبارك لزيادة الروابط والتشاك العربي، ولكن إذا سارت البلدان العربية في مسلكها الانفرادي فاتها سوف لا تجلب إلا أشد العواقب الاقتصادية.

● إن دعوة مبارك من أجل وضع خريطة للدول العربية على خريطة الاقتصاد العالمي دعوة جديرة بالاهتمام ورائها لتصبح واقعا، وليست إمانى ولعل هذا الأمل عندما يتحقق يصبح المشروع الاقتصادي العربي الكبير القائم.

أبراهيم عياد الخوافي



وجدت دعوة الرئيس حسني مبارك بضرورة إنشاء سوق عربية مشتركة ترحيباً من الشارع العربي خاصة أن مصر شرعت في إعداد مشروع يستهدف تحقيق مصلحة كافة الدول العربية.. ولكن ما أهمية هذه السوق العربية ولماذا الآن بالذات.. وماهي أسباب عدم تقبل السوق التي انشئت بقرار من مجلس الوحدة الاقتصادية العربية منذ أكثر من ثلاثين عاماً بالرغم من أنها حلت بعض التناقضات في مراحلها الأولى.. وهل السبب الحقيقي للفشل هو عدم توافر الإرادة السياسية أم تباين المصالح والتفاوت بين مستوى الدول العربية اقتصادياً؟

الدكتور حسن إبراهيم الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية أجاب على الأسئلة التي طرحناها عليه في الحوار الذي كان محصلته أنه متفائل من إمكانية تفعيل السوق العربية.

.. أم منطقة تجارة حرة؟ سوق عربية مشتركة



المصدر: الأهرام الاقتصادي

التاريخ: ١٩٩٧/١/٤ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

لدينا سوق عربية مشتركة تضم ٧ دول بدأت عام ١٩٦٥ على ست مراحل

التبادل التجاري العربي يمثل فرصة للدول العربية لحل مشكلاتها الاقتصادية مثل البطالة وانخفاض معدلات الاستثمار لخلق فرص عمل جديدة وفرصة لتوسيع السوق أمام المنتجات العربية واستغلال الطاقات الانتاجية المعطلة بسبب ضيق الاسواق المحلية.. والسوق العربية تفرسه ايضا التحديات.

والتغيرات الاقتصادية العالمية والدولية ومنها الجات وانتشار التكنولوجيا الاقتصادية الكبرى والتحالفات الاستراتيجية والاندماجات في السوق العالمي من الشركات الكبرى.

■ **سألته: هل يوجد تضارب بين مصالح الدول العربية بحلول دون قيام السوق**

العربية المشتركة ام ان السبب هو عدم توافق الارادة السياسية

■ **أجاب:** امين عام مجلس الوحدة الاقتصادية: لا يوجد تضارب في المصالح وتوفرت الآن الارادة السياسية ويجب ان تسلم النيات

والصومال وهناك اتصالات لضم لبنان الى السوق دون الانضمام الى اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية.

وحققت السوق العربية حتى نهاية السبعينات نجاحا كبيرا نتيجة لتطبيق الدول لالتزاماتها على مدى ١٥ سنة تقريبا وانعكس ذلك بوضوح في ارقام التجارة البينية التي ارتفعت من ٩٧ مليون دولار عام ١٩٦٥ الى ١٢٠٠ مليون دولار عام ١٩٧٥ ثم اخذت تنعكس عليها سلبات الاوضاع التي طرأت على العلاقات العربية-العربية وتأثير المصالح الخارجية والصراع العربي الاسرائيلي ثم تجميد عضوية مصر في جامعة الدول العربية ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية وتجميد التزاماتها في السوق العربية وترتب على كل ذلك انخفاض التبادل التجاري بين دول السوق الى ٧٨٨ مليون دولار عام ١٩٨٩ ثم الى ٦٩٩ مليون دولار عام ١٩٩٤ بالرغم من نمو التجارة الخارجية العربية بشكل عام والمدهش انه التجارة البينية بين دول السوق رغم انخفاضها الا انها تمثل نمو ٨١٪ من التجارة بين الدول العربية.

فيما يتعلق بمفهوم السوق العربية المشتركة فهي هدف للوصول الى التكامل الاقتصادي وهذا يحتاج الى مراحل محددة تبدأ بتحرير التجارة ورقامة منطقة تجارة حرة ثم الانتقال إلى مرحلة ثانية لإنشاء اتحاد جمركي ثم تتطور إلى سوق مشترك ثم اتحاد اقتصادي ثم اتحاد نقدي وهي المراحل الخمسة للتكامل الاقتصادي.. وتجري

■ **سألت د. حسن**

ابراهيم: ماذا تعني السوق العربية المشتركة وهل يمكن أن يتحقق هذا الحلم الذي طرحته جامعة الدول العربية منذ الخمسينات ولم ير النور حتى الآن؟

■ **أجاب:** التعاون العربي كان ولا يزال يستهدف اقامة تكامل اقتصادي عربي من اجل تحقيق التنمية العربية ونفعها بمشاركة جماعية مستوحاة من القاعدة الاساسية التي وضعها مجلس جامعة الدول العربية عام ١٩٥٧ قبل قرار روما الخاص بانشاء السوق الاوروبية المشتركة.. والسوق العربية ليست حلما بل حقيقة نشأت بمقتضى القرار ١٧ الصادر من مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في ١٢ أغسطس ١٩٦٤ وبدأ تطبيقها في اول يناير ١٩٦٥ طبقا لجدول زمني على ٨ مراحل تنتهي في اول يوليو ١٩٧١. ثم صدر القرار ٢٧٢ في ١٩ ماير ١٩٦٨ لتقليص عدد الخطوات الى ست مراحل تنتهي في اول يناير ١٩٧٠ نظرا للنجاح الذي حققته في مراحلها الاولى في مجال تحرير التجارة بين دول السوق من كافة الرسوم الجمركية.. وضعت السوق في بدايتها ٤ دول هم مصر وسوريا والعراق والارمن من الدول الاعضاء في اتفاقية الوحدة الاقتصادية ثم انضم اليها ليبيا واليمن وموريتانيا وتستعد دولة فلسطين للانضمام الى دول السوق وكذلك السودان وذلك تبقى دولتان اعضاء في مجلس الوحدة الاقتصادية ولم تنضما هما دولة الامارات العربية



المصدر : الأهرام الاقتصادي

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/١/٢

السوق

العربية

ضاعت

التجارة

البينية ١٢

مرة في

١٥ سنة.

**تحقيق التكامل
الاقتصادي يبدأ بإنشاء
منطقة تجارة حرة ثم
اتحاد جمركي ثم سوق
مشتركة ثم اتحاد
نقدي**

لا يوجد تضارب في مصالح
الدول العربية... والارادة
السياسية متواضعة

والاهم من هذا هو تعظيم الفهم بأن
هناك مصالح مشتركة تستدعي
المشاركة وتحمل المراحل الصعبة
 للوصول الى الهدف النهائي وهناك
تجارب ناجحة في العالم للعمل
المشترك الذي يتوخى المصلحة
سواء في السوق الاوروبية أو في

اسيا أو امريكا الشمالية أو
اللاتينية ويضاف اليها في عالمنا
العربي روابط اللغة والتاريخ
والحضارة والثقافة والمستقبل
وعلى رأس كل ذلك المنفعة الذاتية
التي تتحقق من العمل الجماعي
لاستغلال القدرات الكبيرة المتوافرة
لدينا في العالم العربي
..وهناك معطيات على الساحة
العربية تساعد على نجاح السوق

نظرا لتطور
اقتصادات عدد
كبير من الدول
العربية وتبنى
ببرامج
للاصلاح
الاقتصادي
لتحقيق مزيد
من التنمية
والاستثمار إلى
جانب جهود
نظريات جديدة
مثل سياسة
السوق ومبدأ

الاقتصاد الحر بدلا من الاقتصاد
الموجه والتأكيد على دور القطاع
الخاص في التنمية والاستثمار
 واتخاذ نهج جديد لتنظيم التجارة
العالمية كل ذلك يجعل الوطن
العربي يبحث عن مكانه في هذا
الواقع الدولي الجديد معتمدين

على تطوير الاقتصاد وتفعيل
الآليات التي جمعت أو ضعفت
لاستئناف المسيرة.. ومن هنا
جسأت دعوة
القمة العربية
المنعقدة برئاسة
الرئيس حسني
مبارك في
القاهرة في
يونيو الماضي
من أجل تفعيل
المؤسسات
الاقتصادية
العربية
والاستراع في
اقامة منطقة
تجارة حرة

عربية.. وقام المجلس الاقتصادي
والاجتماعي العربي في جامعة
الدول العربية بتشكيل لجنة لوضع
بروتوكول تنفيذي لأخراج منطقة
التجارة الحرة الى حيز التنفيذ
على مراحل للوصول الى سوق
عربية مشتركة.. كما ان هناك
توجها لبحث هذا الموضوع من قبل
الاتحاد البرلماني العربي الذي
سي عقد في مايو القادم بالتعاون
مع مجلس الوحدة الاقتصادية
العربية وجامعة الدول العربية

■ سأل د. حسن
ابراهيم: هناك تجربة
عربية لقيام سوق
مشتركة تضم ٧ دول
هي مصر والاردن
وسوريا والعراق وليبيا
وموريتانيا واليمن
ولكنها ليست فاعلة..
وهناك اتجاه جديد
لقيام منطقة تجارة حرة
بين الدول العربية..
فكيف ستكون الصورة
للتعاون بين الدول؟



المصدر : الأهرام الاقتصادي

التاريخ : ١٩٩٧/١/٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

قال: إننا نرى ضرورة استئناف المسيرة من حيث سبق أن توقفت أو تجمدت والعمل على تطبيق الأحكام الجديدة على هذه الدول التي تساعد ظروفها على الانضمام إلى هذه المجموعة والتي سبق أن وافقت على قرارات عديدة ويطبقها.

وهناك أيضا تجمعات جزئية مثل مجلس التعاون الخليجي والاتحاد المغاربي ومن قبل مجلس التعاون العربي وميثاق جامعة الدول العربية يفتح الطريق أمام التعاون الثنائي أو بين عدد من الدول الاعضاء.. وعلى ذلك فإن البداية لمنطقة التجارة الحرة إما من خلال

مجموعة السوق مع تعديلات عليها أو من خلال التنسيق بين هذه المجموعات بشكل يؤدي إلى الهدف لأن هذه المجموعات أو مجالس التعاون أهدافها واحدة ويمكن التنسيق بها.

سألته: هل يمكن أن تؤثر اتفاقيات الشراكة العربية الأوروبية على انشاء السوق العربية المشتركة مطلباً أو

إيجابياً؟

قال د. حسن إبراهيم: مرتكزات السوق العربية المشتركة تنطلق من الحاجات العربية وتعتمد على القدرات الذاتية العربية ولكنها تتأثر بالقرارات الاقتصادية الدولية مثل الشراكة الأوروبية سلباً وإيجاباً وتظل المصلحة العربية هي صاحبة القرار في الموقف العربي.. وحتى اتفاقية الجات تفتح الطريق أمام قيام كتلتان اقتصادية وتعطيها امتيازات نسبية

سألت د. حسن إبراهيم: ماهي أهم الصعوبات التي يمكن أن تواجه عملية قيام السوق العربية المشتركة حالياً؟

قال: هناك صعوبات تتعلق بالاقتصاد المصري والعمل المشترك منها التخوف من نقص حصيلة الرسوم الجمركية بسبب الاعفاء من الرسوم بالرغم من أن عوائد الصادرات أكثر ربحية من عوائد الرسوم الجمركية.. أيضاً عدم وضوح مفهوم العلاقة بين مشروع منطقة التجارة الحرة العربية ومنطقة التجارة الحرة العربية الصغرى القائمة حالياً في نطاق مجلس الوحدة الاقتصادية علماً بأن السوق يمكن أنه تمثل في حالة تفعيلها مرحلة أكثر تقدماً مع التحول إلى اتحاد جمركي ثم سوق مشتركة كاملة.. كذلك أيضاً من بين الصعوبات النقص الشديد في الخدمات المساندة للتجارة على المستوى العربي مثل النقل والتفريغ والمعلومات والتسويق ووسائل الاتصال وعمليات التعبئة والتغليف... ومن أهم المخاوف غير المبررة أيضاً أثر تحرير التجارة العربية البينية على حماية الصناعات الناشئة فيها رغم أنه المخاوف الحقيقية تأتي من دول غير عربية وتزداد في ظل وجود مناطق تجارة حرة بين دول عربية وكتلتان صناعية متقدمة.. أضف إلى ذلك نقص إيرادات النقد الأجنبي لدى بعض الدول العربية لتمويل الواردات من الدول العربية.



المصدر : الوقف

للتش والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧ / ١ / ٢٤

أمريكا .. والصهيونية .. ودعوى الشرق أوسطية

وفي حيلة وجود بعض القبلات الديمقراطية أو التي ترفض سياسة التمييزية الأمريكية فإن السبيل للسيطرة عليها هو عزلها عن طريق فرض الحصار الاقتصادي تحت دعوى الحفاظ على الشرعية وباستخدام الأمن للحد من مجلس الأمن وقراراته في فرض رؤيتها وقراراتها.

ومن ناحية أخرى تسعى إلى استقطاب باقي الدول التي هي ليست ضد وليست مع، في تجمعات اقتصادية فأمرها الترجمة وبأعضائها التجمعية والأمن. وسيلتها في فرض هذا الاتجاه استخدام إسرائيل من الناحية الجغرافية.. والصهيونية من الناحية المالية وكان من بدلت في الدعوة إلى دمج إسرائيل في المنطقة أو بالأصح فرضها بأسلوب القهر والقسط والأذعان.. لضعف من الفرض والاعتراض بها من جماعات الضعفاء الخلفي من العلماء والمثقفين الاقتصاديين والإعلاميين كنادي ونطالبي ونلج على إقامة الاندماج في الكيان الجديد والعرف «بالشرق الأوسط» والتي تعني في مجملها المزيد من الاستقطاب والتمعية.

وتتساءل: هل هي شرق أوسطية عربية؟ أم شرق أوسطية أوروبية؟ أم شرق أوسطية عربية إسرائيلية؟ وابن مكان وسوق ودور الجماعة العربية والأسواق العربية للشركة؟ ومعادلات

الدفاع للشرق الأوسط والعربية أم أن الوجهة هو الصهيونية أو بالأصح المزيد من تمهيد الدور العربي والمصري بصفة خاصة؟ إن استراتيجية للصراع لم تتطوّر حتى الآن - إن نريد لنا حقيقة الدور الإسرائيلي في عملية الشرق أوسطية حتى يكون مبدل للصراع الاقتصادي بين دول هذه المنطقة ضامنة لمنهية سياسية واقتصادية لتحقيق السلام وتخفيف حدة التوتر

والعسكري للقوا إما اختياراً فالسعى لجاد لعدم تشكيل أي من هذه القوميات أي تهديد أو محاولة لأزمة مشكلات سياسية واقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية. وفي سبيل ذلك تستخدم دعوى «العولمة» للسيطرة وفرض رؤيتها وأركانها على الآخرين وفوائدها في ذلك كسيطرة.. البنك الدولي، المستعبدون دولي.. الأمم المتحدة بكافة أجهزتها ومؤسساتها ولجانها، مجلس الأمن.. وحق الفيتو.. إلى غير ذلك من الأساليب والأدوات. وما يخفيها من هذا كله ما يؤثر على مستقبلنا العربية وعلى بولتنا في حاضرها ومستقبلها وموقعها في هذا

النظام والحدود المسموح بها للحركة والفعل وقار رد الفعل علينا وعلى أجيالنا الحاضرة والمستقبلية.. ويلزم من صمودية تحديد ذلك اللوح في ظل تلك التفسيرات وهذه الهيمنة الأمريكية التي تسيطر وتفرض وتوجه كل الاتجاهات السائدة في مستقبلنا العربية. فمن ناحية استطاعت أمريكا أن تشكل حلفاً مستانداً ومؤيداً لسياساتها نتيجته خطأ وخبطية العراق في غزو الكويت في الثاني من أغسطس ١٩٩٠ وكان لهذا التدخل ما يبرره.. فلقد أعطت العراق الفرصة لأمريكا على طيق من لعب التدخل وتحكم وتضرب وتسيطر وتستولي على كل مقدرات وثروات واتجاهات المنطقة ودولها.. سواء عن طريق فرض الحماية القبلانية أو بالحيلولة أو بالاعتداءات أو الدفاع للشرق.. وتزويد السلاح والسيطرة على الأسواق والأقتصاد والتوجهات السياسية.. فذلك لأمريكا تزايد العظم الأوتوقراطية في المنطقة ولا تشجع الحركات الديمقراطية للتغيير بعض الأوضاع العربية من حكم الشايخ وأصحاب الجلالة والاسم إلا رغبتها في بقاء هذه النظم خادمة لخصالها واستمرار التمييزية لها.

لاشك إن انفسراد الولايات المتحدة الأمريكية بالقرار الخوافي في ظل النظام العالي الجديد.. يجعلها تسعى جادة وجاهدة إلى تأمين ذلك الموقف لصالحها على كل المستويات والأصعدة المحلية والإقليمية والعالمية.

فعلى المستوى المحلي وللغواتب كل الدول وجماعات الضغط وبعض الخشب التي تساهم في صناعة القرار السياسي والثقافي.. الذي يخدم مصالحها ويؤيد مؤلفها ويشجع توجهاتها.. بل قد يصل الأمر إلى التدخل المباشر في تغيير الأوضاع السياسية والثقافية والاقتصادية في هذه الدول.. وقد مارس ذلك فعلاً في بعض الدول.. وإن كان الأمر بعيداً مباشرة لتخسخت في الكثير من الدول لتغيير الأوضاع وإعادتها إلى حظيرة الطاعة والالتزام برؤية الأمم، ساهم والتحميد والتحميد بالديمقراطية الغربية.. والقديم للأهل وخلق أسوأها للمنتجات الأمريكية والفراستات والشرور التي لن يتفهمها ولا يمولها إلا الأمريكيان فقط.

هذا من جانب ومن جانب آخر فعلى المستوى الإقليمي تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى تكوين بعض الاستقطابات والهيمنة والجماعات التي تسير أيضاً في تلك القوة الجديدة والوحيدة في العالم.. فما هي أمريكا تفرض سيطرتها وتفرضها بالكل أو السلاح أو الحذر أو الخزو الثقافي على العديد من كيانات الإقليمية.. في الشرق والغرب في الدول المتحدة والدول القائمة في الصومال والخليج العربي والشرق الأوسط. وليس أمام هذه الأقليات سوي أحد خيارين إما «الانزواء» وإما «الاندماج» في النظام العالمي الجديد حفاظاً على الخصائص الاقتصادية أولاً و ضمان عدم الخروج من الخط السياسي والاقتصادي



المصدر : المؤلف

التاريخ : ١٩٩٧/١/٢٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

والصراع.
وكيف يمكن أن يتصور
انسان عاقل له لقل رؤية
سياسية أو اقتصادية أن
إسرائيل بكل امكانياتها المتاحة
داخلها وخارجها تهدف خيرا
للعرب أو أمن المنطقة.. إن قراءة
التاريخ تحتاج إلى إعادة
للتأكيد على أن الصهيونية
العملية التي أرزت إسرائيل في
قلب العالم العربي تهدف
وتسعى إلى استواء العرب
والسيطرة على فلسطين
شعوبها وحاولت إسرائيل
بأسلوب الحرب ولم تنجح في
فرض أرادتها أو فرض العرب
على السور في طريقها وعلى
تengahها.. وكان السلام مذبذبا
إلى تلك المسحة طريق إبداء
رغبتها في السلام وعدم
الحرب.. يكون للقبيل الطاعة
والخضوع عن طريق الاقتصاد
واستقطاب الدول العربية في
كيان القيصاري جديد يسمى
الشرق اوسطية تكون إسرائيل
قاعته ومركزه وبقي الدول
العربية تدور في فلكه وتبني

سياساتها الاقتصادية على ما
تصفه وما تراه وما يقدم
مصلحتها بالترجيح الأولى..
والعقبة الوحيدة في ذلك.. هي
مصر فلو استطاعت أن تتحول
مصر أو تصيرها الضمنت
لتضمها باقي الدول العربية
إليها وهذا ما حدث بالفعل.
وتهاطلت الدول العربية في
صورة غير مسبوقة إلى عقد
للعامات والاتفاقيات
السياسية والاقتصادية مع
إسرائيل وفتح الأسواق
لخدماتها وتدفق خبراتها في
كل المجالات وبنات العجلة في
النوران.. يكسبون هم الكثير
ويبقى لنا الطات.. وتأكيد ذلك
ما تلوح به إسرائيل من تنفيذ
ليهود اتفاقيات السلام مع ما
يقدمه العرب من تطبيع
ولدمار وإزالة القبولج أمام
المنتجات والخبرات القابعة من
إسرائيل.

علينا أن نلهم ونحى ولا نفع
مرة أخرى في الإنقياد الأعمى
لقولة العجلة فسوف نغلق
عليها إلى بيلقته، ونحور في
فلك الغرب ممثلا في إسرائيل
ومن يدعها والحق الوحيد -
في رأيي - قوة للعرب القليلة
والسياسة حكام العرب في
استثمار ثرواتهم والاستفادة

من الخبرات التي لديهم لصالح
مجتمعاتهم.. فللسوق العربية
قادرة أن قامت أو استمرت على
الفاء كل الدعاوى الأخرى التي
لا تفسر لنا سوى المزيد من
التبعية.

د. أحمد يحيى عبد الحميد
كلية التربية بالسويس



المصدر : الأخبــــــــــــــــار

النشر والذخايات الصحفية والاعلومات التاريخ : ١٩٩٧/١/٤٣

الاقتصاد .. هل يكون السبيل للصحة العربية؟

مواجهة ساخنة «حول السوق العربية المشتركة» و«مجلس الأعمال اجماع عربي على ريادة مصر لمسيرة التنمية والسلام

رسالة الزائن



فاتن
عيد
الرازق

لشبان كرام ونجاح الشوق العربية المشتركة واقع هذه الخطوات لتكامل الاقتصادي وتحسين التجارة ثم إزالة العراقيل التجارية لإقامة الاتحاد الجمركي على أن تكون منطقة تجارة الحرة هي مرحلة الوصول إلى السوق المشتركة.

ومن الشبان العربي في مجال التشجيع وبناء العربي في أحد من أكبر التنمية في الوطن العربي بول الهندس لسماعيل عثمان أمين عام جمعية رجال الأعمال للصوبين ونائب رئيس اتحاد اللاعاب العرب أن حجم أعمال عمليات البناء والتشييد التي تتم سنوياً بالمنطقة تبلغ ٧٠ ملياد دولار وتقوم شركات للقرارات العربية بتنفيذ ٩٠٪ فقط منها

ويتم تنفيذ باقي الاعمال بواسطة الشركات الأجنبية.

وأكد أن اتحاد اللاعاب العرب نجح في تطوير قواعده لضمان في مجال الاشتباات ولكن المطلوب من شركات القرارات العربية التنسيق فيما بينها وتحليل التكامل الذي يملأها لتنفيذ حجم عمليات أكبر

هئية للنموك

وفي حديثه لأمم المتحدة قال عثمان هتمني أمين عام اتحاد المصارف العربية بالشارع مائة عربية تضم جميع البنوك وتهدف إلى تشجيع العمل وتيسير انسياب الاموال العربية مشيراً إلى أن عام ٩٦ شهد زيادة ملحوظة في حجم المراتع بالبنوك العربية كما شهد نمو واستقراراً مبرها مشيراً إلى أن هناك تطلعات شتت وانضمة إلى البنوك العربية اعلمها خشت اقرب إلى الوسائل التكنولوجية الحديثة والادارة بالأساليب التلقائية مسيطرة بعض البنوك العربية على اسواق اللال

كانت مبادرة جمعية رجال الأعمال المصريين بالدعوة لعقد أول ملتقى لجمعية الأعمال العربية. لى الدعوة ٥٠٠ رجل أعمال وضيفير اقتصادى عربى كانت الفكارهم تنور حول معطيات زمن جديد نبتعد فيه عن الشعارات القديمة ونؤمن بأن قطار السلام والتنمية لنبدأ أن يخطلق بالقصى سرعته على مدى ٣ أيام عقد الملتقى بالعاصمة الأردنية عمان والأخبار تقدم في هذا التحقيق صورة من قريب

في التطلعات الاقتصادية واكد سعيد الطويل على ضرورة ازالة العراقات التي تحول دون انسياب تبادل السلع والخدمات خاصة أن التجارة العربية البينية سجلت خلال عام ١٩٩٦ ٨٪ فقط من حجم التجارة العربية مع دول العالم. وطلب رئيس جمعية رجال الأعمال المصريين كل دولة عربية بإعادة النظر في التشريعات والقوانين التي تحكم النشاط الاقتصادي بذكر متناظر وتبليز الضمانات لجذب رؤوس الأبرار المالية.

لما عن دور القطاع الخاص العربي في المرحلة الحالية بالنظر لفرص جمعى القطاع رئيس جمعية رجال الأعمال العرب الذين ين ان رجال الأعمال العرب قادرون على النهوض بأعباء التنمية الاقتصادية ولكن لابد من إعادة ترتيب الأولويات الاقتصادية بين البيت العربي

بهدف إعادة تأهيله وتبني الأساليب الحديثة في الإنتاج والتصدير.

مواجهة ساخنة

وحجتها طرح موضوع السوق العربية المشتركة أمام الملقى أنى مواجهة ساخنة بين أعضاء الوفود المشاركة من الخبراء ورجال الأعمال ما بين مؤيد ومعارض والتهب الحوار

وعنا فقط الحديث الدكتور إبراهيم حمن أمين عام مجلس الوحدة الاقتصادية العربية يجب أن يتم اتخاذ مجموعة من الخطوات الجادة للتنفيذ

ظهرت بوادر نجاح الملقى العربي منذ الساعات الأولى لانتقاله فكان لحضور الملك حسين عامل الأردن للجلسة الانتباهية والملكة التي قلما أكبر الأثر في تشجيع المشاركين

نعا الملك حسين إلى قيام ثورة عربية يضاء للضياء على كل أسباب الفسيف والفساد التي عانت منها الدول العربية في الماضي مشيراً إلى أن هناك فتاعة تامة بأن يؤد القطاع الخاص عمليات التنمية في المنطقة

تكتل واحد

وعنما بدأ الدكتور عصمت عبد الجود إلى تجميع الفهرات الاقتصادية العربية في تكتل واحد قوى وقادر على خدمة للخدمة العربية العليا واكد أن القطاع الخاص والمستثمرين هم فاعلة التنمية العربية موجد فاعلة الاجتماعات الفكرية بقصر الثقافة بمدينة الحسين للشباب حيث اقرب الملقى بالتصديق الحاس.

وأكد الدكتور عصمت عيولجيد أن التناحر الاقتصادي في المنطقة مرتبط بتحقيق السلام وأنا نتطلع في مستقبل أفضل دون مية طرف على طرف آخر. ودا الملقى العربي لجمعية الأعمال في مناقشة للموضوعات المطروحة أمامه

العات جديدة

حول التناحر العربي. العربي المفتح سعيد الطويل رئيس جمعية رجال الأعمال المصريين وضع الياات جديدة للعمل العربي المشترك لتواكب مع الظروف الحالية مع ضرورة إعادة النظر



المصدر : الأخبار

التاريخ : ١٩٩٧/١/٢٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

حيث يتحكم في ٨٠٪ من حجم أعمال السوق المالي العربي ١٠ بنوك فقط

الاقتصاد الفلسطيني

كان لقضية دعم ومساندة الاقتصاد الفلسطيني جانب من مناقشات للتلقي حيث أكد المهندس طاهر هشريف سكرتير عام جمعية رجال الأعمال العربيين على ضرورة فتح قنوات للتعاون للكشف مع رجال الأعمال الفلسطينيين وتجارب العرب في القدس والضفة الغربية وبغزة بهدف إحلال للتنجيات العربية محل للتنجيات الأجنبية والحد من ارتباط الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي.

العرب والإتفاقيات

وحول التفاوض الاقتصادي العربي في ظل عوالة الاقتصاد يقول الدكتور حاتم بيلالي الأمين العام التنفيذي للجنة

الاقتصادية والاجتماعية : 'يرى أسياً' والاسكراء التابعة للأمم المتحدة. إن التعاون الاقتصادي العربي ليس مجرد اتفاقيات متعدد وتوقع فإذا لم تتوافر العوامل الحقيقية لتلك التعاون تظل الاتفاقيات حبرا على ورق فقد وقعت المنطقة العربية خلال نصف القرن الماضي على المعشرات من اتفاقيات التعاون الاقتصادي وللشروعات المشتركة والتي لم يترتب عليها أية نتائج عملية في الوقت الذي تنفذ فيه اتفاقيات اقتصادية بين دول المنطقة والمنظمات العالمية أو المجموعة الأوروبية حاليا ما يؤدي إلى توحيد أوضاع النشاط الاقتصادي العربي وفقا لمعايير ذاتي تفرضها المنظمات الدولية أو الاقليمية وكثيرة التزام الدول بفتح أسواقها وتحديد شروط وإوضاع النشاط الاقتصادي بمقتضى اعتبارات تحرير التجارة العالمية

وأكد انه إذا كانت الظروف غير مواتية في الوقت الحالي لتحقيق تكامل اقتصادي كامل بين جميع الدول العربية فلا ليل من الاتفاق على مجالات محددة للتعاون في قطاعات معينة

مصر - الوياند

أما عن أهمية التلقي العربي اجتماع الأعمال ليقول المهندس حسن الشافعي عضو وفد رجال الأعمال المصريين المشارك في التلقي أن عقد مثل هذه اللقاءات يمثل أهمية كبيرة حيث يتم تبادل الخبرات والتفاهل بين المهتمين بالشئون الاقتصادية مما يؤدي إلى إيجاد حلول للمشاكل التي تواجه مجتمع الأعمال واقتراح السبل التي تنمي التعاون الاقتصادي المشترك وعدم ملأني عمان بكرة جيدة ينبغي متابعتها كما يعد بداية لعهد جديد من انطلاق القطاع الخاص في الوطن العربي.

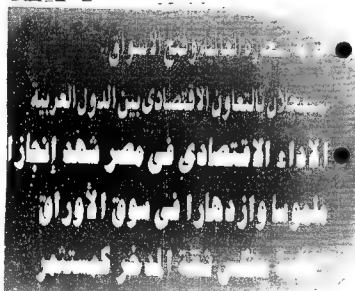
وفي البداية كان الوفد المصري فخرا عندما أكد المشاركون في التلقي من خبراء الاقتصاد ورجال الأعمال في الوطن العربي عن تقديمهم بالقدرة التي تقوم به مصر من أجل السلام والتنمية ليس فقط على المستوى الحكومي ولكن على مستوى القطاع الخاص حيث عبر المشاركون عن إعجابهم بخروج رجال الأعمال المصريين ومشاركتهم في صنع القرارات الاقتصادية في مصر ويجهودهم من أجل التعاون الاقتصادي العربي فالتنمية الاقتصادية في المنطقة في إحدى ركائز السلام الأساسية.



المصدر: الأهرام

للتش: الخدمات الصحفية والعلومات التاريخ: ١٩٩٧/ ٧/ ٢٥
الدكتور حازم الببلاوي الأمين التنفيذي «للأسكوا» - «الأهرام»:

الاقتصاد العربي يتجه نحو الإصلاح والبلدان العربية مصممة على «الخصخصة»



إنجازاً ملحوظاً خاصة لو تمّت مقارنة
بمدينتي عمان وعمان يقع المؤتمر بلجنة
الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا
والعسرونة بمصطاح «الأسكوا» ورغم
الوظائف الكبيرة التي تقوم بها اللجنة إلا
أن التغيرات في عالمنا العربي يجعلون
الكثير عن تلك اللجنة. مع ملاحظة أن
اعضاء الاسكوا حتى الآن كلهم من الدول
العربية. وحوارنا اليوم مع الأمين
التنفيذي للجنة الاقتصادية والاجتماعية
لغربي آسيا لاتعود أهميته فقط في
التعرف على «الأسكوا» بقدر الوقوف ضد
رؤية تلك اللجنة للأوضاع الاقتصادية
العربية كما هي الآن بالإضافة إلى
استشراف مستقبل العمل الاقتصادي
لغربي وإن محاورنا كان يشغل منصب
رئيس البنك المصري لخدمة الصناعات
بالإضافة إلى أنه خبير اقتصادي جاز كان
أبداً وإن يطرّق الحديث إلى تقديم أداء
الاقتصاد المصري كما هو حاصل الآن الذي
يقول عنه الدكتور، حالة «الغلاوي» أنه حقق

تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية عن طريق
التعاون والتكامل على الصعيدين الإقليمي وعربي
الاقليمي وتعمل برؤيتها للتغلب على
التحديات الاقتصادية والاجتماعية ضمن منظومة



ولعل من بين التحديات الهائلة التي ستواجه دول مجلس التعاون الخليجي ودول الاقتصادات الاكثر تنوعا على حد سواء ، هو الزرعاع للنسبي في معدلات البطالة ذلك ان التقدم الذي احرزته المنطقة في تخفيض معدلات البطالة كان بطيئا . اما معدلات التضخم في معظم دول الاسكوا ، فليس من المتوقع ان تشهد اي تغير كبير عن مستوياتها في عام ١٩٩٦ والتي كانت

مقبولة نسبيا . ولكن من المحتمل ان تتخفف انخفاضا ملحوظا في كل من مصر ، العراق ، سوريا ، اليمن .

فيما يتعلق بالاصلاح الاقتصادي ، واصل كثير من دول الاسكوا اجراءات الاصلاح خلال عام ١٩٩٦ واصلت اجراءات جديدة ويصف هذا بالذات على مصر ، والازن وموروا واليمن من بين الاقتصادات الاكثر تنوعا . وعلى عمار والبحرين والكويت من دول مجلس التعاون الخليجي وقد تسهلت عملية الاصلاح الاقتصادي عموما ببطيحي سياسات تقنية وضريبية جذرية وبخفيض التعريفات الجمركية على الواردات ومن قوانين جديدة لالاخترام والاسراع في تطبيق الخصخصة . كما شنت قوانين جديدة للاستثمار بهدف تشجيع الاستثمار الخاص والاجنبي والمجلى .

لكن تظل هناك عوامل معقدة للتمو كان لها تأثير في بلدان المنطقة فقد زادت هذه العوامل من الاحساس بعدم الاستقرار السياسي وكان لها اثر على النمو الاقتصادي ، والسيما في الاقتصادات الاكثر تنوعا ومن ابرز هذه العوامل عدم اعرار تقدم في عملية السلام في الشرق الاوسط واستمرار القصف على الحدود الامريالية اللبنانية . كما ان العقوبات الاقتصادية التي فرضتها الامم المتحدة على العراق لم يكن لها تأثير محسوس بين النمو الاقتصادي والتوظيف للعراق بل كذلك بالنسبة للاقتصاد ، من الاسكوا الذين تربطهم روابط تجارية قوية لاسيما الازن .

التعاون الاقتصادي العربي والديمقراطية السياسية في ظل التحديدات التي تواجه عالمنا حري ، يتجدد الآن وبفرة الحديث حول حتمية اتصان وقيام السوق العربية المشتركة من موقمكم كامين للجنة الاقتصادية لغربي اسيا بحرف عن كل اعصافها حتى ان من الدول العربية كيف ترون التعاون العربي ومن ندخل القرن الـ ٢١ .

اذا كنا بصدد الحديث عن التعاون الاقتصادي العربي والمستقبل ، لعلنا نتصور ان هناك اربع نقاط اساسية علينا ان نهتم بها جيدا واستطيع ان اخط في الاتي

الامم المتحدة بالنسبة لمنطقة غربي اسيا . كما تقوم باعداد وتعزيز أنشطة ومشاورات للمعونة الفنية بما يتماشى مع احتياجات المنطقة واوكرانيا . بالإضافة الى هذا ذلك تقوم اللجنة بتنظيم المؤتمرات والاجتماعات الحكومية الدولية واجتماعات الخبراء ، وترعى حالات العمل التجريبية والتعاون والحلقات الدراسية هذا بجانب وضع وتطوير قواعد البيانات الاحصائية والمعلومات التي تتصل بعمل الاسكوا .

ويضطلع الاسكوا بانشطتها الفنية المتخصصة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي من خلال شعبها الفنية ومستشاريها الاكاديميين وهذه الشعب الفنية هي شعبة الطاقة والموارد الطبيعية والبيئة وشعبة قضايا التنمية الاقتصادية وسياساتها ، وشعبة قضايا التنمية الاجتماعية وسياساتها ، وشعبة القضايا والسياسات القطاعية وشعبة الاحصاء .

الواقع الاقتصادي العربي الآن

على ضوء الواقع الاقتصادي التي شهدنا

النظام للنسبي . ما هو تصورككم للاسراع الاقتصادية حاليا لمنطقة الاسكوا خلال العام الحالي ١٩٩٦ ؟

امامنا سياتيرين تقول مشاهدته انه من المتوقع ان ينمو الناتج المحلي الاجمالي للمنطقة في عام ١٩٩٧ ، بمعدل ٢.٧ ٪ وهو يقل عن معدل النمو الذي سجلته المنطقة في عام ١٩٩٦ ويبلغ ٤.٣ ٪ . وعلى العموم المعدل المتوقع للعام الحالي لا شك انه اعلى كثيرا مقارنة بالمعدل الذي تحقق عام ١٩٩٥ ويصل الى ٢.١ ٪ في نفس السياق متوقع ان ينمو الناتج المحلي الاجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي مجتمعة بنسبة ٢.٢ ٪ بينما نتوقع ان ينمو الناتج المحلي الاجمالي لدول الاقتصادات الاكثر تنوعا مجتمعة بنسبة ٢.٥ ٪ . ووصفة عامة نستطيع ان نقول ان الوضع الاقتصادي للمنطقة سوف يتأثر تقريبا كثيرا بمراحل اربع هي : للتغير في أسعار النفط العالمية ، تباين الاسلحات الاقتصادية في الشرق الاغصاء ، تطورت عملية السلام في الشرق الاوسط واخيرا عودة النفط العراقي الى اسواق النفط العالمية برفع السعر الذي تعرضه الامم المتحدة على العراق .

فمن المتوقع ان تشهد اسعار النفط انخفاضا طفيفا خلال عام ١٩٩٧ الى ما يقل عن ٢٠ دولار ، للبرميل الواحد وهو السعر للسجل في عام ١٩٩٦ . ونتيجة لذلك من المتوقع ان تتخفف فوائض لائيرن التجاري في دول مجلس التعاون الخليجي . اذا قوروت بمستوياتها في عام ١٩٩٦ . والواقع ان نسبة العجز في الميزانية الى الناتج المحلي مسوف تزداد في دول مجلس التعاون الخليجي لاني ما زالت تعتمد اعتمادا كبيرا على عوائد النفط لتحويل الاتفاق الحكومي وفي نفس الوقت فإن نسبة عجز الميزانية الى الناتج المحلي الاجمالي في دول الاقتصادات الاكثر تنوعا سوف تزداد انخفاضا عما كانت عليه في عام ١٩٩٦ .



الصدر : الأهرام

التاريخ : ١/٤٥ / ١٩٩٧

ولها شاركت على الأتجاه من خطوات الإصلاح الاقتصادي ومن بين هذه الأتجاه أيضا مايشهد ان مصر صارت بحكم الاتجار الحاصل الآن نموذجا ومثالا يمكن ان يخذل من وجهة نظرهم كامين اللجنة الاقتصادية لبلدان غرب اسيا مايو تنسيقا للإصلاح الاقتصادي في مصر خاصة انها عضو في الأسكوا.

لذلك ان مصر عام ١٩٩٦ حققت انجازا ملموسا في ادائها الاقتصادي. فالياتات تحول ان مصر حققت معدل نمو يتخطى من ٥/٢ وبتوقع ان يصل هذا المعدل الى ٥/٥. الصام الحالي في نفس الوقت نجد المؤشرات الاقتصادية الاساسية محفولة فالتضخم وصل الى ٢٧ وهو انجاز كبير خاصة لقراره بصر منذ خمسة عشر عاما. صحيح ان البطالة مازالت تشكل مشكلة الا ان معدلها محفولة ايضا سعر الصرف نراه مستقرا. ميران والخدمات وان كان مازال مريحا الا انه حدث به بعض التراجع. الاحتياطي النقدي نراه يزيد باستمرار وعلينا لآخر المعلومات والبيانات لعام ١٩٩٦ وصل هذا الاحتياطي الى اكثر من ١٩ مليار دولار.

ويمكن القول ان الطية الاساسي الذي انجزته مصر بتخلص في اثار. نجحت في تحقيق المرحلة الاولى من الاصلاح الاقتصادي المتعلق بالثبوت النقدي والمالي. يعني انها شكت من تحقيق الاصلاحات الهيكلية الاساسية وذلك بتحويل النظم القانونية والتشريعية. والاسراع في عمليات الخصخصة ويزداد سوق المال يتسم بالحيوية. كل هذا كان من شأنه ان يعطي صورة جيدة للاقتصاد المصري لدى المستثمرين في الداخل والخارج على حد سواء. كما اعلنت صورة الاقتصاد المصري مكانة متميزة لدى المؤسسات الدولية وفي الازساط المالية ايضا ويظهر ذلك بشكل واضح في ازدياد سوق الوراق المالية المصرية الذي يعكس بدوره ثقة المستثمر بيد اننا نجد الآن العديد من الصناعات المالية من خارج مصر تاتي للاستثمار في الوراق المالية. وعلى اصل الى القول بان هناك ثقة متنامية في الاقتصاد المصري ومستقبله. واخص الى ان نجاح اقتصادي دولة مرتبط بعوامل كثيرة منها بالدولة الاولى. الاقتصاد العيني يعني وجود بنية اساسية ونشاط انتاجي وتوافر الموارد المناسبة سواء البشرية او المالية كذلك وجود أنظمة ومؤسسات فعالة وقادرة على ادارة النشاط الاقتصادي ولكن هذا لا يقلل من أهمية العناصر التي سبق الإشارة إليها كصورة الاقتصاد وبسببها لدى الآخرين تلك مسألة مهمة وجديرة بيد ان العديد من البلدان تنفق الكثير من اجل تحسين صورتها أمام المستثمرين والمؤسسات المالية الكبرى في العالم. وفي اعتقادنا ان النجاح الكبير للسياسة الاقتصادية المصرية هو انها خلقت انظيما لهياكلية الاصلاح اعطى الاقتصاد المصري الثقة والتناقل.

اما اذا قلنا ان مصر صارت نموذجا فهذا يعود الى انها اتبعت سياسة التفرج مع الامصار على تبني الاصلاح الاقتصادي كذلك من التوقع ان تسير الخصخصة في مصر بمعدلات سريعة في عام ١٩٩٧ وان يعاظم الدور الذي يتأهه القطاع الخاص في الاقتصاد

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اولا انه في ظل عولة الاقتصاد كاتبة لتكان اقتصاد غير متنافسي. فالقول وخاصة الدول الصغرى ليس امامها خيار كبير في اختيار النظام الاقتصادي بل عليها ان تتبع السياسات وتنشئ المؤسسات الكفيلة بتوفير إمكانيات الكفاءة والرفاهية. ومن هنا فإن دول المنطقة مدعوة للاخذ بنظم صارمة للانضباط المالي والذني وتوفر مقومات المنافسة الاقتصادية السليمة. ولايتطلب الامر مجرد اخذ بالخصخصة وتحويل القطاع العام الى القطاع الخاص بل يتطلب ذلك حزمة من السياسات المنسجمة في وجود نظام قانوني واضح وسليم. ومكاشفة كاملة وتزوير له البيانات والمعلومات السليمة والرقابة على الاسواق وسلامة المواصبات ومنع احتكارات. مع صلاحية ان لخير النظم الاقتصادية السليم ان يتفر له انجاح مام يتوافر قدر من العدالة الاجتماعية ومحاربة الفساد.

ثانيا. ان التعاون الاقتصادي العربي ليس مجرد اتفاقيات تعقد فاذا لم تتوافر للهيئات المحلية تلك التعاون تطل هذه الاتفاقيات دبرا على ريق. وقد اعلنت تجربتنا في هذا المجال ان اندام الازمة السياسية كان دائما الصخرة التي تعطلت عليها محاولات التقرب والتعاون الاقتصادي العربي.

ثالثا. ان نجاح التعاون الاقتصادي لما هو رهن الى حد بعيد بتوافر نظم ديمقراطية سياسية في الدول العربية. فاذا كانت اوروبا قد نجحت في تحقيق تقارب اقتصادي ناجح خلال نصف قرن فاننا يرجع ذلك الى ان الوحدة الأوروبية انما فتحت فقط تلك الدول التي تشترك في قيم الديمقراطية واحترام حقوق الانسان. فالتعاون الاقتصادي ياتي لاحقا للإصلاح السياسي في الدول العربية. فديمقراطية واحترام حقوق الانسان وسيادة دولة القانون في كل دولة عربية هو الخطوة الاولى للتعاون الاقتصادي العربي. رابعا. ان العديد من الاتفاقيات والاتفاقات التولية التي تمليها دول المنطقة لما في إطار

اتفاقية الجات ومنظمة للتجارة العالمية. وما في إطار اتفاقيات المشاركة الأوروبية هذه الاتفاقيات سوف توحد الى حد بعيد اوضاع انضباط الاقتصادي في الدول العربية وفقا للمعايير التي تفرضها المنظمات الدولية والاقليمية وحيث يتولى الامر وتنازل شروط مباشرة الانضباط الاقتصادي في هذه الدول. وفي هذه الحالة يتم توحيد المفاهيم وتنسيق السياسات كاتيجة لالتزام هذه الدول بفتح اسواقها وتحديد شروط وازساع لنشاط الاقتصادي بمتنفي اعتبارات تحرير لتجارة المالية. وذلك فقد يتحقق من التعاون الاقتصادي العربي عبر تحرير تجارة الدول العربية مع العالم الخارجي. ما قلنا فيه جدير التمان بين هذه الدول.

مصر الاقتصادية والتجارية والتموذج هناك انباء. تتراكم سواء من داخل المنطقة العربية او من المنظمات الاقتصادية الدولية تنقد ان مصر حققت تقدما ملموسا في ادائها الاقتصادي.



المصدر : الأهرام - رام

التاريخ : ٢٥ / ١ / ١٩٩٧

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اجرى الحوار :

سيد عبد المجيد

التجارى بنسبة ١٧٪ إذ بلغ ٩.٢ مليار دولار. فكل هذا يتدفق التجهيز بإطلاق الصناعات التصويلية وقيل هذا الحاصل فى صناعات مكونات الإنتاج Composites فى الصناعة الحديثة يصعب على الدول الصغيرة أن تخصص فى صناعات السلع نهائية الصنع. وإنما دورها الأساس ينحصر فى صناعات مكونات الإنتاج.

تتمية الصناعات والإسكوا

قبل منصب الأمين التنفيذي للإسكوا كنتم تشغلون منصب رئيس بنك تنمية الصناعات فى مصر. فهل تار عمالك الصالى بتجربتك فى تنمية الصناعات

البنك له أهداف محددة وهو تحقيق عدد من النتائج المالية والوصول الى هذه النتائج لابد من وجود تمويل جيد . بعضى ان نجاح أى مؤسسة اليوم فقط نمتج ونتاجا وإنما فى كيفية ان يصل هذا النتج الى الاستخدام المناسب . ومنذ ان توليت الاسانة للتنفيذية للإسكوا كان على التصرف أولا على الأشياء الحقيقية للمنطقا ومن هو الذى يستفيد من النتائج وهكذا نظرت الى اللجنة كمنهج وقمتها القومية تكن فى وصول نتائجها من أبحاث ومشاروات ومؤتمرات للمستهدفه . والمستهدف هنا يمكن ان تكون دولة او منطقتا او مؤسسات او افراد الشىء الثانى الذى استهدفته من خلال عملى كوكيل بنك تنمية الصناعات وحالات تطبيقه هنا فى الإسكوا تمثل فى الالتامى بأن رأس مال أى مؤسسة ليس فيما يقع فيها فقط وإنما فى العاملين بها . ولهذا سمعت ان الحقن فى من التجانس والتكامل مع جميع العاملين على اعتبار انهم القوة الحقيقية للمنظمة . الشىء الثالث الذى لود ان اشير اليه هنا ان هناك دائما فرصة للتجسين قبل وصول الى الكمال ولكن الى الامتنع وأقبل . ليس هناك ضرر فى ان يتولى الامتنع شيئا ناصحا فدمته ان يضيف الى هذا الشىء.

البدا . وإن تستمر السوق المالية المصرية فى اجتذاب المزيد من المستثمرين الاجانب وقد كانت هذه السوق ناجحة للغاية فى اجتذاب الاستثمارات الاجنبية خلال عام ١٩٩٦ فسيحت ارتفاعا فى متوسط سعة القيمة السوقية الى المئاة المسمو بلغ ٧١٢ قرب نهاية ١٩٩٦ . وجدير بالذكر ان هذا المتوسط فى سوق المال المصرى يعد من اكثرا انتفاضا بين الاسواق الجديدة . حيث يصل هذا المتوسط فى تركيا الى ٢٢٠ وفى جنوب افريقيا الى ٢٢٢ وفى لبنان الى حوالى ٢٤٠

مواطن الضعف فى مسيرة الإصلاح مما اشترط اليه ربما يمثل الاطار العام للاقتصاد المصرى . وسأحاول الآن سينصب على بعض مواطن الضعف فى الصورة الكلية للاقتصاد المصرى . فما هى من وجهة نظركم ؟

بداية نقول ان متعلق ليس هو كل ما نتمناه للاقتصاد المصرى . ولكن معناه أننا نسير فى الاتجاه الصحيح وان مؤشر السوق قد بدأ وهو يتجه الى أعلى ويضيف هذا الا نلقى عددا من المشاكل التى تحتاج الى علاج .. بعضها ميثقى يحتاج علاجاً على مدة طويلة كالمشكلة السكانية التى تربط بدورها بعدد من المشاكل الفرعية كالترديم والعمالة وهنا نشير الى انه لا يمكن ضبط النمو الكمي ولكن لابد من العمل على تحسين الجودة وترسيخ الكفاءة . وهذا ان يأتى الآن جلالاً برامج تعليمية وتحسين اما على مواطن الضعف فى الاقتصاد المصرى . فقول ان أبرزها يمثل فى قطاع التصنيع فهو ما زال حسيباً بالنسبة لحجم الاقتصاد المصرى فلم يعد مقبولا ان تنتقل مصر لثى صارت من دول الاقتصادات الاكثرتوما فى الخصميينات والصناعات من دولة تطلب على صادراتها القلق الى عقد التسعينات حيث قل على صادراتها البترول . وفى خلال السنة المالية ١٩٩٦/١٩٩٧ انخفضت الصادرات المصرية من ٤٩٥٧ مليون دولار الى ٤٥٩٢ مليون دولار فى نسبة ٧٢ / ٧ . وكان من بين العوامل الرئيسية التى ساهمت فى ذلك تناقص المصدرات غير النفطية التى انخفضت من ٢.٨ مليار دولار الى ٢.٤ مليار دولار ويرجع هذا الانخفاض بدوره الى المصعوبات التى واجهتها صناعات التسجج وفى من المصناعات الهامة . فى المقابل زالت الواردات لتصل الى ١٢.٨٨ مليار دولار بنسبة ٨٠ / ٨ . وكانت النتيجة اتساع العجز فى الميزان



المصدر: الأهرام - رام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/١/٢٥

مساعدة وزير الخارجية في حوار صريح مع الأهرام

اجتماع في مارس القادم لبحث الخطوات التنفيذية لإنشاء منطقة التجارة الحرة

السوق العربية المشتركة تأتي كمرحلة ثالثة بعد إنشاء منطقة تجارة حرة وأولاً للاتحاد الجمركي بين البلدان العربية



مؤيد سمير

سلك الشرق الأوسط ثمرة للسلام ويرتبط به
ولن يؤثر على مؤسسات التمويل الحاد

مستجد من التطورات العربية
وتلك الموجودة على الساحة الدولية
الأمريكي ولكن ما هو التطور العربي تلك
التطورات الدولية في إطار استراتيجية
الأمم المتحدة الاقتصادية؟

مسألة وزير الخارجية أو طبق هذا الأمر
من منظور عربي نجد أن هناك داخل دول
العربية متغيرات عامة للطلاب على الساحة
الاجتماعية بين التطورات العربية وتلك الموجودة
على الساحة الدولية بمسألة العلاقات
العربية هناك برامج إصلاح اقتصادي
عميق. يجري تنفيذها في معظم الدول
العربية والأصلاح الاقتصادي في نظم
برامج للتصميم سياسات ولها دور برامج
تجريب في إعادة هيكلة الاقتصاد بما يلزم
للملكة الاقتصادية لتحقيق قدرات
التنافسية في مجالاتها وتحتوي ويوجد أوجه
الفرق بما يحقق أفضل نتائج استخدام
هذه الموارد وأجملها وضع الاقتصادية في
وضع أكثر قدرة على التنافسية بحيث
أنتا نظاما مرحلة جديدة تتنقل إليها من
مرحلة الاقتصاديات القارية التقليدية إلى
مرحلة الاقتصادات الحديثة في
تعتمد على تصدير الواردات الأولية وأما دور
الوارد للصناعة الحديثة على في الدول العربية
إلا أن الحقيقة أيضا أن تلك الدول دخلت
في مرحلة مهمة من التنمية وبرامج
مختلفة مما يشهدنا اليوم في مواجهة تطور
مع هذا وهو أن الاقتصاديات العربية

بول بيسل حبيب
المؤشرات الاقتصادية
خصائص الدول العربية
النهوض سببا كافيا
تسجل تسجل شريك
أوسط مع إسرائيل

سلك الشرق الأوسط ثمرة للسلام ويرتبط به
ولن يؤثر على مؤسسات التمويل الحاد

بمطبات منطقة النظام التجاري العالمي
التي لم يعد مقصورا على الفكر التقليدي
التي كأي تعامل مع التجارة من منظور
السلك فالآن تتحدث عن نظام تجاري
يشمل الخدمات والمالية الفكرية
والاستثمار، لو وضعت هذا الفخبر
التاريخي في مطبات نظام التجاري
الدولي بحيث الشرة للعالمية
والاقتصادية التي اختبرت كل الحدود
مهما مثل أن توافق سياساتك، كالحقيقة
تطورات هذه التطورات الدولية ومن ثم
يتبين أن تواجد هذا التحدي بأن تصبح
عصرنا إصلاحا أو إصلاحا في النظام
الاقتصادي العالمي، والذي يطرح بدوره
أن نتشغل من وضعه التاريخي في وضع
الشارك. هذا يتطلب إلى في هذا التحدي
أيس مقصورا على الدول العربية أو القارية
وكن عرض نفسه على العالم كله في ظل
مناقشة غير مسبوقة. أغتبت بوليتها
بدراسة يوضوح منذ إنشاء الحرب
الباردة. والنتيجة أن هذه التطورات الأوت
ظاهرة متميزتين ظاهرة الكوكبية أي
اصبحت كل التطورات الدولية تتحرك في
العالم كله متخلفة كل القرون. والظاهرة
الأخرى هي التكتلات الاقتصادية والتي
اصبحت تعكس خلع الفضاء الأول في
مواجهة التحديات الدولية ويقدم القدرة
تنافسية لمجموعات الدول التي تشكل نيبا
بينها هذه التكتلات.

أسئلة كثيرة برزت إلى الساحة العربية
والاقتصادية خلال الفترة القارية الماضية وذلك
في ضوء المستجدات الاقتصادية والعالمية
الاقتصادية والسياسية. فبالأمر موضح
إنشاء منطقة التجارة الحرة والتي أعلن
فيها مقص من الاستعداد لهذه بتقدير
خطوات العمل العربي المشترك خلال
الفترة القادمة وأعلن تحديا السوق العربية
للتجارة 1994 مل سبب في إنشاء منطقة التجارة
الحرة قبل إنشاء السوق للوحدة وكيفية
ويعمل تأثير ذلك على احتمالات قيام تكتل
شرق أوسطي يضم جميع الأطراف في
المنطقة وألا كان ذلك فشرق الأوسط
والذي أعلن عن اتخاذ الإجراءات اللازمة
لبدء عمله خلال السنوات الخمس القادمة
في أحد أوجهه، التوازن الاقتصادي، كما هو
تأثير على هذا التوازن على مؤسسات
التنمية المحلية والمؤسسات العربية ولعل
العربي الاقتصادي المشترك في حوار
للأهرام مع السفير روج، سعد مساعد
وزير الخارجية، برحنا عليه تلك
التمنيات. حيث أعلن أن هناك لجانا
في مارس القادم لبحث الخطوات التنفيذية
لإنشاء منطقة التجارة الحرة العربية وأكد
أن السوق العربية المشتركة، تكتل كمرحلة
ثالثة بعد إنشاء منطقة تجارة حرة أولا ثم
الاتحاد الجمركي بين البلدان العربية. قال
مساعد وزير الخارجية إن الخطوات
الاقتصادية الحالية للدول العربية لاتعطي
سببا كافيا لمل تكتل شرق أوسطي مع
إسرائيل.

وأعلن أن تلك الشرق الأوسط هو شرة
للسلام ويؤكد أن إن شاء الله على مؤسسات
التنمية المحلية. وقال أننا نستهدف
فوصول لأشياء منطقة تجارة حرة عربية
تتألف من ثلاثة - ثلاثة - ثلاثة بين الاتحاد.
الأوروبي والدول العربية مجتمعة وهذا هو
نفس الدور.

الأمر في سياسة السفير ما هو موضح
إنشاء منطقة تجارة حرة عربية من التكتلات
العمل من المستحدث الدولية جاهلا
مسألة وزير الخارجية في ظل هذا فكرنا
في إسق كوكبية. إن التوجه نحو إنشاء
منطقة تجارة حرة عربية مسألة يمكن
بشكل ملموس الانتقال بها من الفعالي إلى
التنفيذ العملي. إن هناك مجموعة من
العمل التي ترجع هذا إلى مجموعة مراجع
الاستناد على المستوى الدولي النظام
التجاري كما هو موضح من مايو ١٩٩٥ إلى



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مرة في تاريخ للتغيرات الاقتصادية للشروق
 الأوسط يطرع مذهبهم وأصبح للتعاون
 الاقليمي هو أنه تعاون يجمع بين الأطراف
 في المنطقة دون الالتزام مسبقا بأطراف
 بذاتها، وأن للتعاون العربي هو تعاون
 اقليمي ويتفق مع مفهوم السلام.

**دراسات لإنشاء منطقة التجارة الحرة
 الأورام** رابن، موجع إنشاء منطقة تجارية الحرة
 والسوق العربية من التغيرات اسلقة؟
 مساعد وزير الخارجية مجلس الجامعة
 العربية يضم الآن باعده دراسات مكثفة في
 إطار التمهيد لهذه خطوات عملية إنشاء
 منطقة تجارة حرة عربية خلال الفترة
 القريبة القادمة وهناك اجتماع في المجلس
 الاقتصادي والاجتماعي لتبني لائحة العربية
 سيتم فيه طرح دراسات الخاصة بمنطقة
 التجارة.

الأورام : والسوق المشتركة أين موقعها من
 خطة العمل المشترك ؟
 مساعد وزير الخارجية : السوق العربية
 ستأتي من خلال مراحل متعرجة ولا يمكن
 التفتت عليها فبإلية سيتم إنشاء منطقة تجارة
 حرة بينها الاتحاد الجبركي وبنيها السوق
 المشتركة ضمن تتحرك الآن في هذا الإطار
 خلافا لما نأخذ من تقارير عميدة للتجارة
 الدولية، لخط ١٠ مسبقا كذا ١٩٩٦.

الأورام : ولكتنا كذا كذا ؟
 مساعد وزير الخارجية : نعم ولكتنا لم
 نأخذ شيئا من قول العربية نتكك مقبما
 مقومين أساسيين مقوما سلبيا يجمع بين
 الدول العربية والتي تمثل محصلة كل
 العوامل التاريخية والجغرافية والسياسية
 التي تجعل من تقدم السيليس أمرا يتك
 جازما والأزمات الاقتصادية
 لا نأخذ للتغيرات السيليسية
 والاقتصاد للشروق الأوسط

الأورام : ولكن ماذا عن الشرق الأوسط في
 إطار مقترحات السلام للسيليس ؟
 مساعد وزير الخارجية اليوم للانس
 تحدث عن الشرق الأوسط وكذا شرق وأقاليم
 .. انني لا أقدم هل في تكتل اقليمي أو
 سوق أو علاقات تجارية بين الأطراف
 الأمر غير محدد . ولكن ما ينبغي هذا
 التغيير انها علاقات جديدة جديتها تنبع من
 انه يدخلها طرف جديد وهو إسرائيل .
 ولكن هل نأخذ اليوم للتغيرات السياسية
 والاقتصادية السوق الشرق الأوسط (١)
 سياسيا لرد يفتني إلى قيام أي إطار
 قانوني للاتصال بين الدول العربية .
 وإسرائيل مرتبطة بالمشروط الرئيسي الذي
 حددناه ويحدد للجمعية الأولى بتحديث
 السلام الشامل (٢) اقتصاديا لا اعتد أن
 هناك اقتصاديا عربيا أو إسرائيليا يزعم أن
 التركية القديمة للهيكل في المنطقة تسمح
 بأن تتخذ اليوم قرارا بإنشاء أي تكتل
 اقتصادي .

(١) لأن هناك اختلالا وانسحاقا في
 الهيكل الاقتصادي

أصبحت تتسم بالفتح وأيسر تكتلين من
 ناحية أخرى هناك قطاع الخامس هذا
 القطاع وإن كان دورة متزايدة في مرحلة
 التكوين إلا أنه هو للزعم الأساسي لكي
 يساهم في عملية التنمية وفي إقامة تعاون
 اقتصادي عربي تحكمه للمصالح والحدود
 والانسداد وأيسر نقط الثورات.

أمر آخر مهم جدا هو أن هناك طروفا
 سياسية في المنطقة تجعل من التعاون
 العربي أمرا ممكنا من الناحية العملية وهو
 نتيجة من الدول العربية كانت أطرافا
 مباشرة أو غير مباشرة في الصراع العربي
 الإسرائيلي هذا الصراع أدى إلى تجميد
 حل الكثير من المشاكل في الدول العربية
 ومن بينها مشروعات التعاون الاقتصادي
 وصورت في المشاكل في الدول العربية
 الآن في إطار الاستراتيجي التي إنزمت
 به الدول العربية مع السلام وهو ليس خيار
 سياسيا فطوريا وما هو يعمل في بخله
 خيارا اقتصاديا أساسيا لأنه يعني بقاء في
 أمانة توزيع الثروة من التفتت على التصلح
 إلى التنمية.

الجمع بين السلام والتعاون العربي
 هذا تكتي لصيغة خطوات التالية أولا
 قمة العربية للاممية رغم انه مصدر عنها
 توجه سياسي من أوضاع مشهودة الدول
 العربية في تقارير الجمعية هذا التفتت أن
 فرارته جمعت في خيارين الأول هو خيار
 السلام والثاني إنشاء منطقة تجارة حرة
 عربية محصلة للمصيرين هو رؤية سياسية
 واقتصادية نافذة لتشكليات واقعية للجمع
 بين السلام والتعاون العربي دون أن يتأثر
 في ذلك أنه رد فعل أو مرجع لأطراف، فما
 يفرسه واقع التغيرات الدولية والتغيرات
 العربية وتوجهات المنطقة العربية ككل بما
 فيها الشرق الأوسط.

الفتن الشائنة ومؤتمر القاهرة
 الاقتصادي وهذا خطا فكري يجمع بين
 مصدر عن القمة العربية وبين المفهوم الذي
 طرح في التآزر التعاون الاقليمي، وكأول

(٢) فحركات كبيرة بين المؤسسات بين
 إسرائيل وأهل العربية (٢) تركيز مصمم
 تجمع بين إسرائيل من ناحية وأهل العربية
 من ناحية أخرى الأطراف الثلاثة في العالم
 الخارجي، لذا يتفق قاعدة أساسية من القوة
 التي لا بد أن تتولد من الاستقلال التي لا

يمكن أن يعقل أن الإسلام
 (الأورام) : ولكن بك الشرق الأوسط تختل
 فيه إجراءات فعلية لقيامه
 مساعد وزير الخارجية : من خطا
 القول بأن هناك الشرق الأوسط يعني أنني
 بدلت في سوق شرق الأوسط أو تكتل
 اقتصادي لأن تاريخ الدول الاقتصادية في
 العالم كله يقول عكس ذلك فهناك يك تسمية
 إسرائيلية وآخر إسرائيلي وإسرائيلي . هذه
 البؤرة بقاء وأمر يكمن هناك حيث
 تكتلات اقليمية لها ذلك القاطن يشاء أن
 طريق معينة ويخدم احتياجات محددة
 الهدف من ذلك كان عند طرح كذا في
 ظل السلام الحقيقي، ألا أن يكون أيد
 إطار مؤسسي يجمع بين أعضاء الاقتصاد
 بالعمل كشركاء في إنشاء والتعاون
 جديد في المنطقة وسيلة اليك في تحقيق
 تلك أساسا في لكتنا دورا أساسيا في
 تمويل المشروعات الاقتصادية التي
 لا بد أن تكون جزءا من بناء مرحلة ما بعد
 التنمية السياسية . ومن آخر من أن هناك
 بما سيوفه من قادة من الاستثمار سوب
 يمثل مصدر جذب وسيما لكتنا دورا
 أساسيا من داخل وخارج المنطقة وهذا
 يجب أن تكتل من منطقة الشرق الأوسط لا
 تحصل إلا على ١ / لخط من لكتنا
 الاستثمارات المالية وبالتالي فإن الحديث
 عن أن هناك سوب يكون جزءا من إدراج مع
 المؤسسات المالية القائمة أمر غير وارد لأن
 المنطقة بالقطر تحتاج خاصة في ظل العراق
 الإسلام إلى استثمارات تزيد كثيرا عن
 نسبة ٢٠٪ التي تحصل عليها .

الكتا ليس هو
 لكتنا ليس هو تكتل اقليمي
 إطار قانوني لتكتل اقليمي
 وإن كان يطمح مؤسسة استراتيجية
 وبالتالي لفت لا تنشر ذلك اليوم لكي
 يتحول إلى مصنع للقطر ولكتنا
 للمشروعات مثل هذه المستندات شرق
 ٣ سنوات بعد إنشائها لكي تكتل مرحلة
 التفتت الحقيقية المستندات شرق
 للمشروعات الخاصة من ذلك ليس مرتبطا
 بأي إطار قانوني لتكتل اقليمي
 ومن مستند ذلك في ظل ظروف
 السلام العالمية يتولد مساعد وزير
 الخارجية إن البؤرة مثل أي نشاط من
 أنشطة التعاون الاقليمي هو نتاج لعملية
 السلام وأيسر القوة للسلام والتعاون
 فإن أي تقدم في عملية السلام يتكسر
 إيجابيا على علة اكتشاف كذا وهذا لا بد
 أن تتحرك وأن تفتح وأن وهو أن على
 قدام لا محالة ولذا لن أن يتركز على



المصدر : الأهرام - رام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/١/٢٥

تحقيق السلام لكل الأطراف السلام
بجانبه العربي والأسرائيلي وكل ما عدا
ذلك في أمور سوف تكون مستقبلياً لتتأخر
هذا الجهد.

القرار . لقد منحت التجارة الحرة العربية
هل ستقدم كل الدول العربية هذا الجواب ؟

مساعد وزير الخارجية :
أن يكون من الضروري أن تنشأ منطقة
التجارة الحرة بكل الأطراف العربية.

مرة واحدة فهناك على الأقل مدخلان
لهذا جزء منها إنشاء مناطق تجارية حرة
على المستوى الثنائي والثلاثي بين عدد
محدد من الدول العربية ثم يوسع ليشمل
كل الدول العربية أيضاً فهناك أمر ثان هو
أن تكون كل الدول العربية تشارك في إنشاء
علاقات جديدة بمرافق ثلاث وهي الاتحاد
الأوروبي وجزء من هذه العلاقات الجديدة هو
الوصول لاتفاقيات تجارية حرة بين الدول
العربية أما ثانياً أن جماعياً مثل مجلس
التعاون الخليجي أن إنشاء منطقة التجارة
الحرة يسهلهم لمرافق الوصول لها مع
أوروبا . ويؤكد مساعد وزير الخارجية
السفير رؤوف سعد حيث للأمرام نقلاً :

إن السيناريو الذي يحتاج لتفكير جاد هو
أننا في مفاوضاتنا للتجارة الحرة مع
الاتحاد الأوروبي لابد أن يكون هناك تحرك
استراتيجي متزامن بين الدول العربية.
يجب أن الدول العربية قبل أن تصل
للخطة النهائية والخاصة بإنشاء منطقة
تجارة حرة مع أوروبا تنشر منطقة تجارة
عربية حرة وتدخل مفاوضاتها مع الاتحاد
الأوروبي كمناطق تجارة حرة عربية في
مواجبة كافة للتصديعية لآخرى.



المصدر: الأهرام

للتشور والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/١/٢٧

في ندوة نظمها الجمعية المصرية لاقتصاديات السوق:

المطالبة بعقد قمة عربية اقتصادية لوضع خطة تنفيذية محددة لإنشاء السوق العربية المشتركة

طالب الخبراء والمسؤولون الذين شاركوا في ندوة السوق العربية المشتركة التي نظمتها مساء أمس الأول الجمعية المصرية لاقتصاديات السوق بحضور عقد قمة عربية على مستوى الرؤساء والملوك تخمّن لبحث قضية التكامل الاقتصادي العربي، على أن يتم وضع برنامج زمني محدد لتنفيذ خطوات ومراحل محددة للوصول إلى التكامل الاقتصادي تبعا لإنشاء منطقة تجارة حرة واتحاد جمركي لإنشاء سوق عربية مشتركة، على أن تستفيد من تجارب التكتلات الاقتصادية العالمية الأخرى كالنافتا والإسيان والاتحاد الأوروبي.

- إنشاء قاعدة معلومات تجارية ضرورية
- لزيادة التجارة البينية العربية
- ضرورة وضع مواصفات تجارية موحدة
- ومعايير لتحديد شهادة المنشأ للسلع العربية

تابع الندوة:

عبد الناصر عارف
وفاء البرادعي

وحشد الوعي الشعبي للوقوف والمضي على صانعي القرار السياسي في العالم العربي للتعبير باليد في تنفيذ خطوات السوق العربية المشتركة. وطالبوا بأن يقوم القطاع الخاص العربي بدوره في هذا المجال على أن يكون هناك التزام عربي بتخليص المصلحة العربية لاستقلالية على المصالح القطرية الضيقة.

وأكدوا أن التنازل عن السيادة القطرية في سبيل المصلحة العربية العليا لا يشر أو ينتقص من أي سيادة دولة عربية، وأوضحوا أن معصرة السلام مع إسرائيل تفرض على العالم العربي الإسراع في وضع إطار اقتصادي عربي وإحداث يساند الموقف العربي السياسي في مفاوضات السلام الحالية. وأشاروا إلى ضرورة إنشاء قاعدة معلومات تجارية عربية لوضع السلع العربية ومواضع إنتاجها وكمياتها ومواصفاتها، ولتلك للاستفادة بها في توسيع للتجارة البينية العربية.



المصدر : الأهرام - رام

التاريخ : ١٩٩٧/١/٢٧

النشر والخدات الصحفية والمعلومات

التعاون العربي الاقتصادي وتفتقر إلى التمويل اللازم، موضحاً أنه حتى لم تصدر مواصفة قياسية عربية لأي منتج رغم وجود المنظمة العربية للتجارة الصناعية منذ عشرين سنة كما لا توجد قاعدة تكنولوجية أساسية في الدول العربية يمكن البناء عليها لتحقيق التعاون والتكامل التكنولوجي، وهذا أدى إلى قيام صناعات عربية موزعة وليست متكاملة، وطالب بنهوض جامعة الدول العربية بنورها الاقتصادي في تفعيل وتنشيط العمل العربي المشترك مؤكداً أنه ما لم تكن هناك إرادة سياسية واضحة في هذا المجال فلن يكون هناك تكامل اقتصادي عربي.

وقال الدكتور محمود محيي الدين بالمركز المصري للدراسات الاقتصادية أن الالتزام بالقوانين الجات لا يمنع إنشاء منطقة تجارة حرة عربية حيث تسمح المادة ٢٤ من الاتفاقية بقيام تعاون أوثق بين دول المنطقة مطالبا بالاستفادة من السياسات الاقتصادية القطرية الناجمة في الدول العربية لدعم التعاون الاقتصادي العربي خاصة أن معظم الدول العربية تنتهج الآن سياسات الإصلاح الهيكلي والسوق الحرة، وكل هذا يدعم ويبرز من فرص قيام التكامل الاقتصادي العربي، مشيراً إلى أن تزايد دور القطاع الخاص في الاقتصاد العربي يمكن أن يشكل قوة ضغط على الحكومات العربية للإسراع بإنشاء السوق العربية ومنطقة التجارة الحرة.

وأشار إلى غياب المعلومات

والضيق.

وأشار الدكتور عيسى درويش سفير سوريا في مصر إلى أن الرئيس حسني مبارك يعطي أهمية كبيرة لإنشاء السوق العربية المشتركة التي تؤدي إلى تكوين كتل اقتصادي عربي يستطيع مواجهة التحديات من التكتلات الأخرى.

وطالب بتطوير وتنشيط للتفتحات والاتفاقيات العربية في هذا المجال لتدخل إلى حيز التنفيذ، مؤكداً أن الإرادة السياسية في العالم العربي يجب أن تتجه نحو إنشاء السوق العربية لإيجاد تكامل اقتصادي عربي قوي حيث أنه لن تكون هناك إرادة سياسية إلى تكامل بدون الإرادة الاقتصادية.

وطالب السفير المصري بالقاهرة بضرورة قيام المؤسسات الثقافية والعلمية والشعبية بالضغط على الحكومات العربية لتسرع في إنشاء وتنفيذ الاتفاقيات العربية الهادفة إلى تكوين السوق العربية المشتركة مشيراً إلى ضرورة إيجاد الوعي الجماهيري العربي الداعم لسوق العربية والتكامل الاقتصادي.

والتقدم المهتمين بمصعد عبدالوهاب وزير الصناعة الأسبق للمنظمات العربية، مشيراً إلى أنها لا تقوم بدور فعال في تنشيط

وأعلن الدكتور حسن إبراهيم الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية أنه سيعقد مؤتمر لرجال الأعمال العرب والمستهلكين في لبنان خلال العام الحالي لبحث ووضع الأسس التنفيذية لإنشاء منطقة التجارة الحرة العربية وتنشيط عمليات التبادل التجاري العربي والتجارة البينية وتحديد دور رجال الأعمال العرب في هذا المجال في الفترة القادمة.

وأكد الدكتور حسن إبراهيم أن التطورات العالمية الاقتصادية وسياساتها تفرض على العالم العربي ضرورة إنشاء تكامل اقتصادي شامل خاصة في ظل التغيرات الاقتصادية داخل العالم العربي والاتجاه نحو سياسة الإصلاح الاقتصادي والسوق الحرة أو التغيرات الاقتصادية الدولية والتي تفرزها اتفاقيات الجات ومنظمة التجارة العالمية.

وأوضح السيد علي نجم رئيس مجلس إدارة الجمعية لمصرية العربية أكثر احتياجاً من أي وقت مضى لإنشاء السوق العربية المشتركة ولابد أن تلعب الجمعيات الأهلية والمنظمات والهيئات العربية دوراً فعالاً للتفعيل بإنشاء هذه السوق من خلال إيجاد وعي شعبي وجماهيري يقنع المواطن المصري بأن له مصلحة في إنشاء هذه السوق ويجب تفعيل المصالح العامة المستقبلية على المصالح القطرية



المصدر : الأهرام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/ ١/٤٧

الكافية عن مرنود الاستعمار
العربي الذي يؤدي إلى الغفلة في
حساب المخاطرة بالنسبة إلى
مشروع عربي استثماري، وذلك
فيليد أن ندريس براسية تامة
بأسلوب التكلفة والعائد لكل
مشروعات التعاون الاقتصادي
العربي على ألا يكون هذا الحساب
مقتضوا على التواخي
الاقتصادية البحتة بل لابد أن
يضاف إليه العائد السياسي
والاجتماعي والجغرافي.

وعلى محمد سمير عيش أمين
النشاط بالجمعية المصرية
اقتصاديات ١ . غنيرة قيام
الإعلام العربي بدوره في تعميق
القيصور والوعي لدى المواطن
العربي بأهمية التكامل
الاقتصادي العربي على أساس
والقي وليس عاطفيا أو شعوريا.
وقال الدكتور مختصم سليمان
ممثل الأمين العام لجامعة الدول
العربية إنه لابد من التفرقة بين
التعاون العربي الاقتصادي
والتكامل الاقتصادي فالتعاون
قائم ونجاح إلى حد ما، وهو
يعتمد على القرار السياسي
ويخدم المصلحة السياسية، بينما
التكامل لم يتم حتي الآن لأنه
يحتاج إلى عوامل اقتصادية
بحثة، وتسعى جامعة الدول
العربية إلى تطوير التعاون القائم
للوصول إلى مرحلة التكامل ولكن
هناك معوقات فنية اقتصادية.
فمثلا حتي الآن لا توجد قواعد
مشتركة عربية للسلع العربية، وهذا
امر ضروري ومهم في مرحلة
تعميد للتجارة العربية، إذ كيف
أو ما هي المعايير التي يمكن من
خلالها الحكم على أن السلع
التي تاتي ذات منشأ عربي؟

وأكد أنه يمكن الوصول إلى
مرحلة التكامل العربي تدريجيا
وبأقل عدد من الدول العربية
المؤهلة لذلك مثلما يوجد في
الاتحاد الأوروبي.
وقال: إن هناك خمس دول عربية
هي مصر تونس والمغرب والكويت
والأردن مؤهلة لأن تكون نواة
للتكامل الاقتصادي العربي.



المصدر : **الوفد**

التاريخ : ١٩٩٧/١/٢٩

للشعر والخدمات الصحفية والمعلومات

الآمل العظيم

بقلم : جمال بدوي

رغم أهمية الموضوعات التي يبحثها وزراء خارجية دول إعلان دمشق، فإن أهم وأخطر ما صدر عن الاجتماع هو : دراسة ورثي العمل للمتمتعين من مصر وسوريا بخصوص إنشاء منطقة للتجارة الحرة بين دول إعلان دمشق الثماني كدواة لإقامة السوق العربية المشتركة، وتم الاتفاق على أن يجتمع خبراء من مصر وسوريا مع خبراء من الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي لبحث تنفيذ قرارات ونظمية الاتفاقية الاقتصادية الموحدة خلال مدة أقصاها سبتمبر القادم، ثم يجتمع فريق عمل في أقرب فرصة ممكنة في القاهرة لإعداد مشروع الخطوات التنفيذية لإقامة السوق العربية المشتركة.

● بهذا تكون الدول العربية قد وضعت قدمها على الطريق الصحيح للتعلق بقطار القوة الاقتصادية الذي سبقتها إليه دول أوروبا وآسيا وأمريكا الشمالية، وبهذا يحافظ العالم العربي على موقعه الأثير على خريطة عالم جديد يعاد تشكيله على أساس الكيانات الاقتصادية الكبيرة.. ولا مكان فيه.

● ولا نظن أن الطريق إلى هذا الآمل العظيم مغرورس بالورود، ولابد أن نضع في حسباننا للتضاضات القائمة بين الدول العربية، وأخطالات الجاذبية التي تعوق وتضخم ثقلها، وهي علة فائلة تتحكم في بعض الدول فتتصور أنها قادرة على أن تقف وحدها، وتثبت وجودها في علم متوحش لا يرحم لسمك الصفيير (١)

● منذ ثلاثين عاما أو يزيد، ومشروع السوق العربية المشتركة مجرد أولق تتنقل بين فكاكها الجاذبة للفتنة، ولم يسع لها بأن ترى لدور، في الوقت الذي أشرت فيه بذرة السوق الأوروبية حتى صارت شجرة ورافة الفلال، وللدهش، بل للأسف، حتى بعض الدول العربية تحاول أن تبحث لها عن مكان تحت الشجرة الأوروبية، ولا تسعى إلى المشاركة في الشجرة العربية الأصيلة (٢)

● لماذا؟

لأبد أن تكون صرخا مع لفتنا، فنعترف بأن مشروع السوق العربية المشتركة أخطط بفكرة القومية العربية، وما صاحبها من أحلام رومانسية في قيام وحدة عربية شاملة، وبناء امبراطورية - على الخطم الآسوي والعجاسي - تمتد من الخليج إلى المحيط، ويجلس على قممتها حاكم فرد يديرها بإشارة من يده، ويسمح للسحب بأن تعمير سماء الدولة، فحينها تظفر فسوف يأتيه خراجها، هذه الفكرة الخيالية التي استندت إلى تيس تاريخية غير دقيقة، كان من شأنها أن تخير الشكوك والخاوف لخلل

الأوطان العربية، في وقت اشتدت فيه نزعة الاستقلال الوطني بعد غروب شمس الامبراطوريات الاستعمارية الأوروبية، وساعد على نمو هذه الخاوف، ورغبة بعض الطغاة في تهب ثروات الدول النفطية، وتحملت هذه الرغبات في استيلاء العراق على الكويت، وبقاء صدام حسين شبحا يورق بقيه الدول الخليجية (٣)

● كل هذه الشكوك يجب أن تكون موضع اعتبار، ونحن نسعى إلى قيام السوق العربية المشتركة، ولذا يجب - من البداية - الاتفاق على أن مشروع السوق العربية هو عنصر قوة وإضافة وتكامل، وليس عنصر تهب أو خطف أو تهديد.. فالتكامل الاقتصادي هو حاصل جمع الإمكانيات العربية، وليس حاصل طرح.. أو ضرب أو قسمة ثروات الدول العربية الخفية على الدول غير الخفية، أضف إلى ذلك أن عناصر الثراء لا تقتصر على المال وحده.. فهناك العنصر البشري، وهناك الخبرات الفنية والمختصة والفكرية التجارية القادرة على تحقيق التكامل الاقتصادي العربي.

● السوق العربية المشتركة هي : الرد العلمي والوطني والأخلاقي على مشروع (الشرق الأوسط) الذي تدبناه أمريكا لسمح الاقتصاد العربي في الاقتصاد الإسرائيلي كي تصبح إسرائيل دولة العظمى في الشرق الأوسط (٤) ولا تصور عربيا مخلصا لدينه ووطنه وضيمره يعمي حلول تلك اليوم الأسود الذي تهيم فيه إسرائيل على ثروات العالم العربي، ويتحول فيه العرب إلى تبع وعبيد لبني إسرائيل (٥)

● طبعاً.. لن نكس إسرائيل، ومن هم وراء إسرائيل، على قيام السوق العربية، وستبدأ عمليات التمس والوقيعة لإشغال من الفتنة بين الدول العربية الخفية التي ستكون نواة لهذا المشروع العظيم، وسوف نسمع خلال الأيام القادمة عن إحياء خلافت الصلوة، وزرع الأفاعيل للحيلولة دون حلول تقارب واتفاق، ولبعود للشروع مرة أخرى إلى مة برة لقدم، وليلخل العرب يتنحشرون ويتشاحشرون على أمور ثانوية، إلى أن يهيمهم العدو، ويدق عليهم الأبواب (٦)

● الآمل كبير في أن ينظر حكام الدول الثماني إلى مشروع السوق العربية نظرة مصير، وسوف يتكرر التاريخ لهؤلاء الرؤساء والأمراء أنهم وضعو الأساس للتبن لبنا اقتصاد عربي حر يحقق للشعوب الأمن والسعادة والرخاء والعظم.. وأما لتفترون.



المصدر : الأهرام - رام

التاريخ : ١٩٩٧/١/٢٠

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الأمين المساعد للشئون الاقتصادية بالجامعة العربية «الأهرام»:

الإرادة السياسية وحدها غير كافية لإقامة منطقة التجارة العربية الحرة

التفاوت الشاسع في مستويات دخل المواطن العربي يعوق توحيد الرسوم الجمركية

وأضاف: وبالمسألة والإيجاد وحدة تقنية عربية موحدة لهذا لا يحدث إلا بين بلدان متقاربة من حيث المستوى الاقتصادي مشيراً إلى أن من أهم شروط الانضمام للوحدة التقنية الأوروبية هو ألا يتجاوز الحد في الموازنة العامة ٧٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي ويتساوى بين الدول العربية من هذه الشريحة.

واستطرد قائلا: وعلى الرغم من ذلك فهناك (١٢٢) اتفاقية اقتصادية ثنائية وقعت بين الدول العربية حتى الآن ودرجت منها كل دولة ما بينها من السلع التي تصنعها للطلب الأخرى وبالعكس مما أدى إلى الضخامة التفاضلية في دعم منطقة التجارة التفضيلية العربية لكن التباينات تثار حول الاتفاقيات الثنائية وعدم ملائمتها مع متطلبات منطقة التجارة العالمية للوكالة لها اتفاقية الجات.

ورداً على سؤال عن الجهود التي تبذل حالياً لإقامة منطقة التجارة العربية قال عبد الرحمن السحبحاني: إن اتخذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي قراراً في سبتمبر ١٩٩٦ بتفعيل اتفاقية تيسير وتنمية التبادل

أكد عبد الرحمن السحبحاني الأمين العام المساعد للشئون الاقتصادية بجامعة الدول العرب الاقتناع وإجماع كافة حكومات وثانة الدول العربية على ضرورة إقامة المنطقة العربية الحرة الكبرى وذلك منذ ١٥ عاماً وبالتحديد منذ توقيع اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية التي وقعت عام ١٩٨١ والتي تتجاوز في نصوصها تحقيق منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى.

حوار :

نصر زعلوك

وأشار السحبحاني إلى أن هناك نصاً في اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري العربية يجب توحيد الرسوم الجمركية وإلا طين أن تتصور الوات الأزام لذلك حيث أن مستوى التنمية الذي يملك كل بلد عربي بما يعكس البخل القومي للرد يبرز التباينات الكبير بين الدول العربية..

وأضاف أن من بين الدول العربية الأعضاء في الجامعة العربية ٢٢ من

دخل القومي للرد يعادل مائتي دولار ومنها من دخل الفرد فيها يعادل عشرين ألف دولار سنوياً وهذا التباين يبرز مدى الضخامة في الأيرادات الجمركية لبعض الدول بغض النظر عن الاستحسانات الاقتصادية التي يتبادى بها التكامل الاقتصادي العربي.

وأشار السحبحاني في عدة نقاط أخرى تمرقل التنفيذ تتعلق بحرية انتقال الأموال وعوامل الإنتاج ولحق الحدود للقوى العاملة وقال: لذا أن تتصور ما يسببه فتح الحدود من مكاسب كبيرة للدول المستفيدة للامالة وخسائر فاحشة للدول المصدرة لها في ظل زيادة العرض عن الطلب.

وأضاف في تصريحات للأهرام: أن الإرادة السياسية العربية متوافرة بالقدر الكافي ولا أمل على ذلك من أقسام الدول العربية على توقيع الاتفاقيات الاقتصادية واتخاذ القرارات بشأنها وإشراك المنظمات المالية والشركات المتعددة الأطراف والشركات الثنائية وهذه جميعها قامت بدور مؤثر في دعم القضية في الوطن العربي واستطرد السحبحاني قائلا: أن قيام المنطقة العربية الحرة لا يحتاج حالياً للإرادة السياسية وحدها وإنما إلى فرق عمل وإجرائية متفصصة تبادر على بحث الأمور الاقتصادية بالتحصيل واقتراح الحلول المناسبة التي تراعى أوضاع كل الدول العربية وتتسمم مع الالتزامات تجاه العالم.

وأضاف أن تظهر الدول العربية في وضع اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري العربي الموقعة منذ عام ١٩٨١ موضع التنفيذ يرجع لأن الاتفاقية لم يصاحبها برنامج زمني وجدول تنفيذي للتطبيق ولم ينفذ بعد على قواعد منشأ السلع التي اشترطت الاتفاقية بنائها.

وقال لى الخلف السحبحاني: مستوى كافة التجارة عربياً يؤدي بدوره إلى انزعاج مفعول أي اتفاق حول تصدير التجارة من الرسوم الجمركية والقيد الأخرى ذات الأثر المالي.



المصدر : الأهرام

التاريخ : ١٩٩٧/١/٢

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وقال إن المنتجات الصناعية الأخرى استحوذت على أكثر من ٢٠٪ كما أن الأغذية والحيوانات الحية استحوذت ١٨٪ عام ١٩٩٦، لذلك فزيادة التجارة العربية البينية ممكنة بتحرير التجارة ورفع كفاءتها وسيؤتي انتاجها في هذين المجالين إلى زيادة نسبة التجارة البينية بنسبة إضافية.

ودعا الأمين العام المساعد للشئون الاقتصادية بالجامعة العربية إلى ضرورة تخفيف حدة التباين بين الدول العربية في مجالات كثيرة لكي تتمكن من تحقيق النتائج المرجوة في مجال تحرير التجارة وذلك مثل الأنظمة الجمركية ورسم ورسوم وأجور الموانئ والرسم والأجور الأخرى للتخفيف بالتكامل والاستيراد.

وردا على سؤال حول رايه - في حالة القرار البرنامج التنفيذي للمنطقة الحرة - هل سيكون التنفيذ في ارض الواقع سهلا وبمسور قال - بالطبع لا - فستكون هناك مشكلات وعراقيل... فنحن نحتاج لجماعات ضغط تتأثر بالتكامل الاقتصادي وتحقق التوازن مع جماعات الضغط الأخرى التي تمارس بحكم مسئولياتها ومهامها أو بحكم مصالحها ضغطا في غير صالح التكامل.

وحول وجود أسئلة لذلك قال - للمسيحيات - مثلا وزارات الصناعة العربية فيحكم مسئولياتها عن التنمية الصناعية في بلداتها مستحيل حماية المصانع الملوثة بغض النظر عن عائد التكامل الاقتصادي وسيضعها في ذلك أصحاب المصالح من منتجي السلع الصناعية وأيضا وزارات الزراعة فيحكم مسئولياتها عن التنمية الزراعية مستحيل الحد من المنافسة وبالتالي زيادة انتاج افران الفطير بغض النظر عن التكاليف ومصلحة المستهلك والمخاض من التكامل الاقتصادي بالنظر الشامل وكذلك وزارات المالية والتأمين والتأمين يودون المحافظة على زيادة الإيرادات المالية.

وخلص الأمين العام المساعد للشئون الاقتصادية والجامعة العربية إلى القول بأن أهم المعوقات بين الدول العربية المتمثل الجغرافي وعنصر الجوار. ونحن نضع مشغول هذه المسؤليات والتعقيدات والأجود والإجراءات غير الضرورية مؤكدا أن زيادة كفاءة التجارة العربية مستورد والمفائدة على جميع الأطراف الخدمه المواطن العربي وتحقيق رفاهيته.

التجاري بهدف الوصول إلى منطقة تجارة عربية كبرى قراي أوضاع الدول العربية ومدد ذلك المعين والعمل جار على قدم وساق للخروج ببرنامج تنفيذي للانكافية وجدول زمني ينتهي بتحرير التجارة العربية / العربية ترويجيا وصولا إلى التحرير الكامل السلع بعد عشر سنوات.

وأضاف لقد برزت بعض الاختلافات حول نقاط محددة في مشروع البرنامج التنفيذي للانكافية وشكلت لجنة من ٦ وزراء اقتصاد عرب وانطلقت ٨ ديسمبر الماضي على الصيغة النهائية لمشروع البرنامج وتم تجاهن الاختلافات وفي نفس الوقت يجري العمل على نهضة الأريضية للنسبة لوضع البرنامج موضع التنفيذ.

وتنطلق بشواهد من السلع العربية وتطويق النظام الجمركي للنسق وتوحيد مآكل ورسم وأجور الموانئ العربية وتقليل المعوقات التي تحد من كفاءة التجارة العربية مثل تكلفة النقل والعمل الورقي والتبوير وإزالة العبيته. وردا على سؤال عما يتروى من أن ضعف قواعد الانتاج وتضاييه المنتجات العربية وراء عدم تحقيق القدر الكافي من التكامل الاقتصادي العربي. قال المسيحيات: إن التجارة العربية البينية التي لم تتجاوز ١٠٪ من إجمالي التجارة العربية مردها أساسا لعدم وجود منتجات عربية كافية مطروحة في دول عربية أخرى.

وأضاف أن ثلثي قيمة المستوردات العربية تقع على المنتجات الصنعة ومن بين هذه المنتجات الآلات ومعدات النقل التي يقدر أنها استحوذت على ٢٦٪ من فاتورة الواردات العربية عام ١٩٩٦.



السوق العربية المشتركة .. رؤية مقترحة

د. أحمد سيد مصطفى

استاذ الإدارة - جامعة الزقازيق (بنها)

وفي المآل من حولنا نقولنا صيغ التحالف والاسواق المشتركة والتكامل الاقتصادي الإقليمية بكافة صورها. والهدف واحد تقريبا هو تحرير حركة السلع وروس الاموال والمالعة بين الدول الاعضاء من القيد الجمركي وتسهيل التبادل التجاري وتزويد النمو الاقتصادي.

ففي أوروبا ظهرت السوق الأوروبية المشتركة (١٩٥٧) بعد ان كانت مجرد منطقة للتجارة الحرة بـ ١٢ دولة ثم تحولت إلى الاتحاد الأوروبي في اول ١٩٩٢ ككبرى أكثر ماساكا يضم ١٥ من دول أوروبا الغربية في البرشمال واسبانيا وإيرلندا وبريطانيا وليجيبيا وفرنسا وهولندا وأوكسمبورج والشاركة ألمانيا وإيطاليا واليونان والسويد وفنلندا والنمسا.

وسرعان ما ظهر توجه لاتضمام دول من أوروبا الشرقية فقدمت رومانيا طلبا للانضمام في ١٩٩٥ والتقت للعسوية أيضا بولندا والمجر والشييك وسلوفاكيا والبنانيا ومقدونيا وبيلاروس وكذلك جمهوريات كانت ضمن الاتحاد السوفيتي القديم هي استونيا ولاتفيا وليتوانيا وسلوفينيا. أي أن

لماذا يسمى الآخرين لتوسيع ولتنامش صناعاتهم وتفتح تحديا ولماذا تتزايد التكتلات الإقليمية وتوسى عنواما من أوروبا إلى الأمريكتين إلى آسيا وأفريقيا، ولا تنتقل هذه الحدود الجسدية البنية كسب ؟ ولماذا يتمشح انتقال السلع بين الدول العربية بجمركية، ويتعثر انتقال رجال الأعمال والعمال بجموازات الجوازات والجنسية، وانتقال رروس الاموال بجموازات بقمية وتوسوية بولما لتقل كل هذه المارد يسير وشافة بين من كبروا اسواقا مشتركة وتكتلا لإقتصادية ؟ ولماذا كنا سابقين منذ الخمسينيات والستينيات في إطار الجامعة العربية عندما أبرمنا إتفاقيات مثل صندوق الخدمات وانتقال رؤوس الاموال والاتفاقيات الموحدة لاستثمار رروس الاموال العربية واتفاقيات الوحدة الاقتصادية، ؟ فإذا بالتكتلات الاعدت لدى غيرنا تنمو وتزدهر وتؤتي ثمارها بسرعة وإذا باتفاقياتنا تغير وتضعف لماذا لا نكون ناعطين بسولنا المشتركة بدلا من أن نكون مغلوبا بنا بما يراد تشكيلي في منطقنا من خريطة الاقتصادية لا تحقق أهدافنا بلقى ما تعلق أهداف واسمها ؟

الاتحاد الأوروبي يوشك أن يضم حوالي ٢٠ دولة تشكل معظم قارة أوروبا في عام ٢٠٠٠. وأصبح لها الاتحاد (١) برلان (٢) لشرعات موحدة (٣) اتجاه لعملية بقمية موحدة (٤) صناعات متكاملة من المنظمات الاقتصادية والثقافية والعلمية والتجارية والأمنية والصكرية ... الخ. ولايزد مساهمتها وبسولياتها أحيانا على حساب بعض السيادة الوطنية للدول الاعضاء. وفي الاتحاد الأوروبي اليوم نجد سوق البمولز الاعضاء سوقا واحدة يعنى أن هذه الاسواق كلها سوق مفتوحة ومفتحة لأي شركة في أي دولة عضو دون حاجة لترخيص أو إجراء معيق.

وفي أمريكا الشمالية تكون شكل التانقا في ١٩٩٤ ليضم الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك كسوق واحدة كبيرة بمساحة ٥٠٠٠٠ ميل مربع تقسم ٣٦٠ مليون نسمة. وفي آسيا ظهر شكل جنوب شرق آسيا

إنها أسواقات باتت خفية وقد تغيرت خريطة للجمال سياسيا واقتصاديا لاسيما في الستينات الأخيرة. كلما يعلم أن الدول العربية تستعمر على موارد طائلة تبلغ مساحتها الكلية حوالي ١٤ مليون كم ٢. ويوزد عدد سكانها على ٢٤٠ مليون نسمة منهم حوالي ٨٠ مليون عامل. ويقدم العالم العربي حوالي ٢٠٪ من احتياطي النفط المؤكد عالميا. مع عديد من المارد المعدنية الأخرى. كما يضم موارد طيفية من المياه والأراضي الخصبة لاسيما في مصر والسودان. وهناك قاعدة تكتولوجية لا يلى بها في بعض الدول العربية. ناهيك عما تلتصق به دول عربية غير قليلة من بنية أساسية اقتصادية تتمثل في الطرق والكبارى والأنفاق والمرافى والمطارات وشركات المياه والصرف والكهرباء والغاز والمياه وبنية أساسية اجتماعية تتمثل في دور التعليم والمستشفيات ومراكز التسوق وغيرها وتتلل للدول العربية سوقا عريضة تضم حوالي ٢٤٠ مليون مستهلك للسلع ومستفيد أو معيل للخدمات كذلك تتوافر بالمسلة العربية لا سيما دول الخليج العربية رروس اموال كبيرة. لكن ملها اموالا كثيرة مهاجرة للخارج تزيد على ٧٥٠ مليار دولار. واعتقد انه لو توافر مناخ استثماري عربي مستهم وموات ضمن سوق عربية مشتركة لما هربت هذه الاموال. وريغ هذا العز كله فلان :

(١) ١٩٦٧ ليضم سبع دول تضم شعوا اسوية (ASEAN) في سنغافورة وماليزيا وإندونيسيا وفيلاند من كل من الفلبين وبروناي وليتوانا.

(٢) وهي أفريقيا تكتل المنطقة الاقتصادية لدول جنوب وشرق إفريقيا (PTA) بـ ١٨ دولة وإلى الشمال من سوق مشتركة في ١٩٩٢. وتكون الجمع الاقتصادي لعرب إفريقيا ليضم غانا ومالي ونيجيريا. رجمع التكتل للجنوب الإفريقي ويضم عشرة من دول جنوب إفريقيا باستثناء بوسوانا.

(٣) ثم أبرمت معاهدة الجماعة الاقتصادية الإفريقية في ١٩٩١ للتيسير بين عدة تجمعات اقتصادية إفريقية في منطقة تبارزة حرة لتحويل لاتحاد جيجوكي ثم سوق إفريقيا مشتركة بحلول عام ٢٠٢٨.

(٤) وفي أمريكا الجنوبية تكونت سوق مشتركة (MIR) في أول ١٩٩٥ بعضوية البرازيل والأرجنتين (COSOR) وإيراجواي وتشغف دول أخرى مجاورة للاتضمام.

(١) الاتصامات العربية - بشكل عام - ليست بقوة هذه المارد التكتل.

(٢) كل الدول العربية مبيدة وبهموم أن الدين قد يكون خارجيا أي من حكومات وينوه وسدائق ومضخات تمويل أجنبية. أو يكون داخليا أي بسدائد أو الدين خزائنة تصورها المعركة مع ما تلتزمه من مخفضات تمويل داخلية كالبنوك وصناديق التأمين والمعاشات.

(٣) لا توجد استراتيجيات اقتصادية عربية متكاملة يمكن أن تخلق معدلات طيبة للتنمية الشاملة.

(٤) يندمحر حجم التجارة العربية البينية أو للتبادلة في ٢٨ من حجم التجارة العربية العالمية. وهذه هي أهم نقطة ضعف في الكيان الاقتصادي العربي.



المصدر : الأهرام

التاريخ : ١٩٩٧/١/٢٠

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

إلا أن أهم التكتلات الاقتصادية الإقليمية والقائمة أولاً من منتدى التعاون الاقتصادي لدول شرق آسيا والمحيط الهادئ والذي انشأ عام ١٩٨٩ ليمثل أكبر منطقة للتجارة الحرة في العالم بمعضوية ١٨ دولة مطلة على حوض المحيط الهادئ وموزعة على أربع قارات من أمريكا الجنوبية والشمالية وآسيا وأستراليا، وتستهدف دول هذه التكتلات إزالة جميع الحواجز الجمركية بينها بحلول عام ٢٠٢٠ مع حرية انتقال العملة وحرص الأموال والسلع وزيادة حجم الاستثمارات التجارية.

هذا هو بعض ما طرح إليه عندما تناهى بمسعى سريع مشتركة فاعلة حاضرة وأكست غائية، سوى مشتركة لا تقوم بمراعاة أو الاتصالات شخصية سياسية بل بهيكل وتنظيم سياسياً/اقتصادية، هذه هي المقومات التي تقترحها في هذا الصدد.

١. إرادة سياسية عربية حاضرة ومضجئة ترصد وتحلل التغيرات العالمية والإقليمية وتوفر للتطلعات والمقومات التالية

٢. مناخ استثماري عربي جاذب يتضمن نظاماً سريعاً وميسراً وتسهيلات وأغمة محددة محفلة ونظام تقاضي سريع وإجراءات وخدمات حكومية رشيدة وبمبسطة، وجهة موحدة للتعامل مع المستثمرين في كل بلد عربي.

٣. تشريعات عربية عربية ومبركة توحّد الإفادات والمزايا المنوطة للمستثمرين في كافة مجالات الاستثمار بما يفرز أجواء منافسة إيجابية متكافئة وعادلة فضلاً عن خفض الضرائب والرسوم على عمليات الإنتاج والتصدير.

٤. إنشاء أو تطوير صناديق وشركات لتأمين المصارف العربية ضد مخاطر عدم الدفع وغيرها من المخاطر التجارية.

٥. تفعيل وزارة نشاط دور المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وزيادة مواردها التي تقارب ٢٢٠ مليون دولار

حالياً، زيادة فاعليتها في تأمين الاستثمار والمصدر العربي إزاء المخاطر التجارية وغير التجارية، وبما يساعد على تدفق الاستثمارات والتجارة بين الدول العربية.

٦. تكوين وتفعيل خريطة استثمارية عربية متكاملة تعرض الفرص الاستثمارية في كل من قطاعات النشاط الاقتصادي (صناعة/ زراعية/ خدمات). خريطة لكل دولة عربية ولكل مجموعة إقليمية وللبلد العربي ككل، ويمكن أن يشعرون في ذلك وزارات التجارة والصناعة والصادرات والغرف التجارية والصناعية العربية التي تمثل رجال الأعمال العرب، كذلك يساهم في إعدادها بشكل خاص الأمانة العامة لاتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة بالدول العربية، بحيث تستعين هذه الأطراف بالفرص ورجال الأعمال العرب كل في مجاله.

٧. دور متبادل ومؤثر لرجال الأعمال العرب، وفلكه ويكون عقل زائد ومبرمجاتهم عند مساهلة أو تطوير التشريعات والنظم الخاصة بالاستثمار والتجارة على مستوى كل دولة عربية وعلى مستوى الجامعة العربية ومنظماتها المتخصصة ذات العلاقة.

٨. يمكن بلورة هذا الدور من خلال منتدى أو مجلس رجال الأعمال العرب الذي يتخذ عليه الأمل في تبادل رؤاهم والرؤى بينهم وبين حكوماتهم بما يمزج التفاعل بينهم وبين التوجهات الحكومية بالدول العربية، لاسيما وأن هذه التوجهات تشمل الآن زيادة مساهمة إسهام القطاع الخاص في خطط التنمية العربية.

٩. إنشاء، نظم وشبكة معلومات تربط بين الأطراف المعنية بسوق عربية مشتركة، مثل الجامعة العربية ووزارات الاقتصاد والتجارة والصناعة بالدول العربية ورجال الأعمال العرب، واتحادات غرف التجارة والصناعة والاتحاد لكام لفرع التجارة والصناعة والزراعة بالدول العربية. سيساعد هذا على التعرف والتجند بإمكانيات وحوارهم وإيجاد تجميعية

وتنافسية لدى كل دولة عربية، وهذا يسهم في تعزيز التفاعلات التكامل بدلاً من الانزواج والتكافؤ في الأنشطة الاقتصادية العربية، وفي تعزيز الدور التنافسي في الشراء الخارجي سواء مارسته جهات حكومية عربية أو منظمات إقليمية، كما تربط هذه الشبكة بين منظمات الشركات العربية فتتبادل معلوماتها بشأن ممارسات غير مشروعة لتجار أجانب في مجال الفن أو التهرب الجمركي والتخالف بتزوير فواتير ومستندات الشحن.

١٠. توحيد الممارسات القياسية في مجال الملائمة بشكل خاص، بما يساعد على تيسير التبادل التجاري وأجرامه وأمن الشركات.

ومن الضروري أن يفرق المصنف العربي أصعب استثمارية التحويلات أو التفاضل الاستراتيجي بين الشركات العربية العاملة في ذات النشاط أو الصناعة، وذلك بما يسهم في تنمية القدرات التكنولوجية والتسويقية، وتمويعا الفئات التنافسية في الأسواق المالية.

لكذلك هناك أهمية كبيرة للدور الشعبي وشبه الرسمي لتكوين ودعم إرادة عربية دافعة لتسويق العربية المشتركة. وهذا يبرز دور الصحافة فيما تولده من أفكار وتطلعات وبما يسطره كتاب الصحافة الصحفية، وكذا دور برامج التوعية والتثقيف في الإذاعة والتلفزيون وبموج الاتلام السمعية البصرية والتصيلية والدرامية، ودور النقابات المهنية والأعمالية وغرف التجارة والصناعة العربية.

مرة أخرى أن الإرادة السياسية الحاضرة هي أهم المقومات اللازمة للبدء في التخطيط والتكيف الملائم لتسويق العربية المشتركة وكل ما نطمح إليه الآن من إنشاء منظمة حرة للتجارة العربية كخطة أولى، بغض النظر عن الاختلافات في الرؤى السياسية، والمفتكر أن العلاقات السياسية بين الأوروبيين أو الآسيويين لن تضع من تشكيلها لتكتلات اقتصادية فاعلة. وإنما كنا أسبق في إقامة الجامعة العربية عام ١٩٤٥ بينما ولد الاتحاد الأوروبي حينما أسس السوق الأوروبية المشتركة بإتفاقية روما في عام ١٩٥٧، بل أن الدول العربية تتميز على غيرها إذ تجمعها وحدة الدم والتاريخ واللغة والثقافة والدين والجوار الجغرافي والممار الوحد للتكامل. لذا لن نجهد استغلال كل هذه المقومات الإيجابية وسيكون هذا منطوقاً وإيجاباً من عندنا، وبغيرنا أيضاً.



المصدر: **العالم اليوم**

التاريخ: ١٩٩٧/١/٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

البعد الغائب في مضاعفات الأزمة العراقية

لا سوق عربية مشترك بدون العراق!

إن التردد في إعادة ما قبل سابقا مرات ومرات بشأن العنصر التأسري الدولي (الغربي) في توديط النظام العراقي عام ألف وتسعمائة وتسعين واستدراجه إلى عملية الكويت المصفاة، واستثمار هذا الحادث الجلل في أكبر خطة لإرباك منظومة العلاقات العربية - العربية منذ كادب بغداد، واعتبار الغزو العراقي للكويت مجرد حلقة أولى من سلسلة تم تصميمها سلفا لإحداث أسوأ وأعداء المضاعفات الناجمة عن هذه الحلقة على صعيد العلاقات العربية والقوة الثانية العربية، وقطف أكبر عدد من ثمارها الطفرة على صعيد المصالح الدولية العربية.

تجسد ذلك كله في الردى الذي وصلت إليه العلاقات العربية الداخلية وانقسام العالم العربي بين مؤيدين ومبغضين بكل ما تفرع عن ذلك من توترات وأزمات جانبية لاصلاقة لها بالأزمة العراقية - الكويتية، وتجسد على بترك عربية وخزائن دول عربية منذ ظهور البترول العربي حتى اليوم، ثمنا فادحا واستغلالا لعمليات التجهيز

لتصدير الكويت وحملته التصدير ذاتها وصقلات السلاح التي سبقت ورأفت وأعقبت هذه الفترة.

هنا كلام ربما يبدو قديما من وجهة نظر البعض، ولكن ما يثيره مرة أخرى وأخرى، بل ويجعله جديدا، هو أن الأمة العربية لم تشأ حتى الآن أن تشرى الوضع الراهن على الوجه الصحيح، ولم تشأ أن تستخلص منه الدروس والعبر بعد أن هدأت فورة الركان وبسدت الحمم والعبر التي دفع بها إلى الساحة العربية منذ انتفاجه بغزو الكويت وحتى انتهاء عمليات التصدير التي تمت في إطار ما كان أخيه بملحة مسرحية إفريقية فيها من استعراض القوى أكبر مما كان فيها من الخطبات الفطرية للتصوير!

ولكن سره من القول بأن أطرافا عربية مباشرة في الأزمة لا تزال حتى هذه اللحظة - وستظل لفترة غير قصيرة قائمة - خاضعة لعوامل ضغط صريحة إحيانا ومبسترة إحيانا أخرى لخواصلة التصدي لكل محاولات المصالحة العربية، وتقديم ذرائع وحجج فقدت مصداقيتها من فرط تكرارها إلى درجة الإسلاخ. وكل هذه الدوائر تقع في دائرة الأسرى الكويتيين والتصويصات وتوثيق التزامات الحدود والاعتراف بالهوية الفطرية للكويت وربما أيضا بتقديم فروض الطاعة والولاء



نصر
نصار

والتماصات الغرمان لكل من هب ودب، وبصرف النظر عن الأبعاد السياسية للأزمة العراقية المستمرة إلا أن بيت القصيد في هذا المقام هو كيف نتعلم قراءة كشف حساب الأرباح والخسائر في أي وضع عربي أو شرق أوسطي. وبطريقة أكثر بساطة.. كيف نستوعب سلبيات البقاء في دائرة الأزمة وإيجابيات الخروج منها. وقيل ذلك كله كيف يمكن أن نتوصل إلى صيغة توافق عربي على إدارة الأزمات، صيغة تضع المصالح العربية العليا أمام أولويات المصالح العربية الفردية.

ربما يعترض الكثيرون على أن تكون المصلحة القومية على حساب المصلحة القطرية. لكن الأمر لا يجب أن ينظر إليه من هذه الزاوية المباشرة، فليس في الأمر تضحية

بمصالح دولة أو تقليديها لخدمة لمصلحة الجماعة. إن المسألة ببساطة هي أنه لا وجود للتناقض جوهري بين تحقيق المصالحين وإذا حدث تضارب حتمي في أي من جزئيات هذه المعادلة فإنه لا بد من أن يرضخ الفرد لإرادة الجموع، أن هذه القاعدة ليست قاعدة تسطيح أو تسطيح بل هي مبدأ يمحرم لأي شخص به جميع النظم السياسية العربية المتقدمة بدءا من لوائح الانتخابات المحلية وانتهاء باقتراعات النظم الدولية. وذلك أن البديل الوحيد لفرض هذا البعد من شأنه أن يعطل حركة الحياة السياسية والدينامية بل ويعطل ديناميكية العلاقات الإقليمية



المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ١٩٩٧/١/٣ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

والدولية.

ثار في ذهني كل ذلك وأنا أتابع
ما نشر مؤخراً من تصريحات
ومقالات حول السوق العربية
المشتركة. وقد تملكتني الدهشة
من جرأة الفصل بين الوضوع
السياسي العربي وأزمة العلاقات
العربية - العربية التي لا تزال
تغطل انعقاد مؤتمر قمة دوري،
وطروح الأمة العربية إلى ريجداد
كيان اقتصادي وتجاري مشترك

أو موحد بيننا من سوق عربية مشتركة.
إن القضية ليست هي مجرد أن يكون العراق جزءاً
اصيلاً من هذه المنظومة على الصعيد الفعلي لا النظري،
ولا هي مجرد أن يدخل العراق فيها اسماً على ورق،
ولكن أبعاد من ذلك بكثير.. الجوهر في القضية هو أنه
لا يمكن للعراق أن يكون طرفاً اصيلاً في أي كيان
اقتصادي عربي موحد بصالحه الاقتصادية المتردية في
الوقت الراهن. وفي الوقت نفسه لا يمكن أن يكون هناك
مثل هذا الكيان في أي صيغة من صيغها بدون العراق،
سواء أكان ضعيفاً أو قوياً. هذه هي الحقيقة التي يجب
أن تضعها أمامنا بكل شجاعة وبكل واقعية.
ماذا يعني هذا القول؟ ما يعنيه هو أن ندرك الآن -
بعد أن عجزنا - أو رفضنا - عن رؤية «البعد الغائب» في
الأزمة العراقية، وهو البعد الاقتصادي. أننا هنا
لا نتحدث فقط عن أزمة الاقتصاد العراقي فقط، ولكننا
نتحدث عن الآثار الخطيرة التي تلحق بها هذه الأزمة على
الاقتصاد العربي ككل. إن العراق - قبل محنة الغزو
الكويتي -

كان قوة اقتصادية كبيرة جداً. وكانت قوته تلك تمثل
رصيصة عظيمة للاقتصاد العربي ككل. وهنا مفتاح حل أو
فهم القضية برمتها. أن تحقيق المصالحة العربية وإنهاء
جميع مضاعفات الأزمة العراقية أو لا حل صعيد
العلاقات العراقية - الكويتية، وثانياً على صعيد العلاقات
العربية - العربية، شرط لا بد منه ومطل حتمي لإعادة
التوازن المفقود لخارطة الاقتصاد العربي كله.

وإذا لم تتحرك الجامعة العربية في هذا الاتجاه بكل
قواها وجهودها المكثفة الدبلوماسية وبكل ما تمتلكه من
علاقات مع الأطراف العربية، فإن الحديث عن أي شكل
من أشكال العمل الاقتصادي العربي المشترك سيظل
لفوا لا معنى له، وجهنا ينتمي إلى الشعارات الجوفاء التي
تخدع الفعل العربي وتغفل حركته.

المؤامرة الدولية مستمرة، ولم يعد هناك ما يجزينا أو
يفرنا لكي نبتلع الطعام الملحق في سنارات الصيد.



المصدر: الصحافة

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/١/٢١

نائب رئيس الوزراء المصري للشؤون الاقتصادية - الحياة

السوق العربية المشتركة تشكل المدخل الأساسي للتعاون العربي لمواجهة التكتلات العالمية

□ أبو ظبي -
من شفيق الأسدي

الخير في المجالات الصناعية والسياحية.

وأكد أن مصر من مؤسسات دولية أجرت تقييماً للوضع الاقتصادي والمالي في مصر وأكدت قدرتها على سددها ديونها واقتصاص الأموال وتحسينها في مشاريع بادرة ناجحة وكفالة عالية. إضافة إلى انخفاض المعجز في ميزان المدفوعات وانخفاض معدل النمو بما يزيد على معدل نمو السكان. وأشار في هذا الصدد إلى أن معدل التضخم في مصر انخفض من ٢٠ إلى مئة في المئة وعجز الموازنة من ٢٥ إلى ١٠٥ في المئة مع مؤشرات إلى صحت توازن في الموازنة هذه السنة فيما انقلب عجز ميزان المدفوعات إلى فائض للمرة الأولى.

وأكد زكي وهو عضو في مجمع البحوث الإسلامي في الأزهر ورئيس لركز عالمي للتوحيد والتربية الإسلامية إلى وجود مؤشرات على قيام تعاون اقتصادي اسلامي وإنشاء سوق اسلامية.

وقال: إن العلاقة في التعاون الاسلامي في ابدأ وفيها المنظمة الاقتصادية العربية والخروج منها يحتاج إلى وقت والشروط تبيح الخطوات ولكن ليس معنى ذلك أن نعيش على الحظوظ ويتعين علينا التخلص من التكتلة الغربية

بالنوع.

وأضاف أننا بدأنا بالمصارف الاقتصادية التي يزيد رأس مالها العامل حالياً إلى ١٥ مليون دولار تشكل نحو اثنين في المئة من رأس مال النظام المصرفي العالمي. ولفت إلى أن النظام الاقتصادي الاسلامي واسع وغني ويستطيع التعامل مع تطلعات الاقتصادية العالمية من خلال عمليات المراقبة والتشراكة والمصارفة التي نصب كلها في عملية التنمية.

الانتاج في الدول العربية مع إنشاء صناعات جديدة والتوسع الزراعي واستثماري فإن السوق ستظل محصورة في دائرة ضيقة.

وأكد أن للفرص الآن مواتية لتنشيط السوق العربية المشتركة خصوصاً بدء معظم الدول العربية في عملية الخصخصة وزيادة دور القطاع الخاص في عملية الإنتاج. وسعي كثير من الدول العربية إلى إزالة الحواجز التجارية فيما بينها. وشدد زكي الذي يرأس الشركة العربية الدولية للتقنية والسياحة، وبيت الشركة العربية الدولية على أن الحديث عن قيام سوق عربي أوسطية يجب أن يسميه سياسياً

تحقيق السلام والعدل والدائم في الشرق الأوسط خصوصاً على المسارات السورية والبنانية والفلسطينية.

كما شدد على قيام السوق العربية المشتركة قبل الحديث عن السوق الشرق أوسطية لأنها سوق بين أمة واحدة لها مصالح مشتركة ويجب أن تكون لها الأولوية.

وقال أن مؤتمر القمة الاقتصادية العالمية للمضي في الشاهرة كان من أنجح المؤتمرات مشيراً إلى أن هذا المؤتمر تمكن من جلب الاهتمام العالمي نحو إقامة المشاريع والاستثمارات في مصر والدول العربية الأخرى.

وأضاف أن من نتائج هذا المؤتمر طرح مشاريع في مصر تتجاوز قيمتها ١٠٠ مليون دولار وجزء حوالياً بمراسات جدوى ومناقشات تركزت حول دعم الصناعات القائمة أو إنشاء صناعات جديدة في عصر مثل صناعة الأوتوموتيو والاستعنت والفاز والزجاج والبتروكيماويات مؤكداً أنه تم فعلاً التعاقد على بعض المشاريع بقيمة ثلاثة بلايين دولار خلال المؤتمر، فيما بدأت اتصالات مع مصر لإنشاء مشاريع

■ دعا الدكتور حسن عباس زكي نائب رئيس الوزراء المصري للشؤون الاقتصادية وأحد مؤسسي السوق العربية المشتركة عام ١٩٦٥ إلى إحياء هذه السوق. وقال إنها تشكل المدخل الأساسي لقائمة تعاون وتكامل اقتصادي عربي لمواجهة التكتلات الاقتصادية العالمية.

وقال إن التحرك العربي نحو تنشيط هذه السوق ولفعليها واجب وضرورة لتوسيع السوق أمام خطط التنمية في أي دولة عربية وتنشيط الاستثمارات وصوامع الإنتاج الأخرى. وممثلاً نحو عودة جزء من الأموال العربية المهاجرة إلى الدول العربية بدل تعرضها للتآكل نتيجة التضخم والمصاردة والتجميد.

وأضاف زكي في لقاء أجرته معه «الصحراء» أن السوق العربية المشتركة بدأت عام ١٩٦٥ وكان عدد الدول المشاركة فيها أربع دول هي مصر وسورية والعراق والأردن ثم موريتانيا، وحققت نجاحاً كبيراً إذ ارتفع حجم التجارة بين هذه الدول من ٩٥ مليون دولار عام ١٩٦٥ إلى ١٢٠ مليون دولار عام ١٩٧٥.

وأشار إلى أن السوق العربية المشتركة هي هدف الغرض منه الوصول إلى التكامل الاقتصادي. ويبدأ بزيادة حجم التجارة بين الدول العربية عن طريق التوسع في التعاون التجاري وإقامة المعارض وتخفيض الجمارك على السلع وإنشاء مناطق حرة وإقامة اتحاد جديري.

وأضاف أن قيام السوق يساعد الدول على زيادة التصنيع الذي يحتاج إلى سوق كبيرة. التي تؤدي بدورها إلى زيادة التنمية والاستثمارات بين الدول العربية. ولفت إلى أنه ما لم يتوسع



المصدر: العربية

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/١/٢١

وشهدت على أن المصارف الإسلامية لا يمكن أن تتعرض للأفلاس لأنها تقوم في استخدام أموالها على الاستثمار في مشاريع متنوعة. وقال إن هذه المصارف استطاعت أن تحقق نجاحاً لافتاً بفضل أن المصارف الغربية أخذت بهذه التجربة وأنشأت أسهماً أموالاً إسلامية فيها.

وأشار في أن إنشاء سوق عربية مشتركة يمكن أن يشكل نواة لقيام سوق إسلامية بانضمام الدول الإسلامية بشكل تدريجي إليها. لافتاً إلى وجود محاولات لإنشاء سوق إسلامية من خلال تلجميع قيام مناطق حرة بين الدول الإسلامية ومناطق تراتزيت فيما بينها.

وأكد أن البنوك الإسلامية بدأت خطوات مهمة في توسيع حجم التجارة بين الدول الإسلامية من خلال عمليات تمويل التجارة بين هذه الدول بتكاليف معقولة وإنشاء لائحة معلومات اقتصادية وتجارية بين الدول الإسلامية.

ونوه زكي الذي عمل في أواخر السبعينيات وبداية الثمانينات مستقماً اقتصادياً لرئيس دولة الإمارات الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان ومديراً عاماً لمصرف أبو ظبي للتنمية بالتطور الاقتصادي والتجاري الذي حققته دولة الإمارات خلال الفترة الماضية.

وقال أن الإمارات اليوم تمثل قوائين وتسريعات اقتصادية وتجارية واستثمارية منفتحة تمثل خلاصة تجارب الدول المتقدمة في المجالات الاقتصادية تؤهلها لأن تكون أحد المراكز الاقتصادية والتجارية العالمية على غرار هونغ كونغ وسنغافورة.

وأضاف زكي الذي يشغل حالياً عدة مناصب في مصرف ومؤسسات مصرفية وعربية وإسلامية أن الإمارات تمكنت من تنويع اقتصادها بعد أن كانت تعتمد على النفط الخام وحقت زيادة في تنوع عوامل الإنتاج وأنشأت خدمات متطورة تحقق الرفاهية لشعبها.



المصدر : الأهرام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣٠ / ٢ / ١٩٩٧

الاقتصاديون

العرب :

السوق العربية المشتركة ضرورة لإحياء المشروع القومي

والإنتاج في أن واحد وهو إنشاء لجلاس
المنعقدة التي تكون موازية للاجتماعات
التجارية والتي يمكن أن تركز على تنسيق
الجماعة وإنتاج السلع الخدمية والموا
الخدمات وتنمية أسواقها وتطوير
توسيعها عربياً وإقليمياً وإفريقياً
سعرها وتطوير تقنيات إنتاجها
وتوزيعها وربح فريق الخبراء بالاتحاد
للجنة من الأمانة العامة لجلاس الوحدة
الاقتصادية حول إنشاء شركة عربية
مشتركة قابضة كبرى في مجالات
التسويق والتنمية والتطوير بما سوف
تربطها منها من توفير قوة دفع كبيرة
للتجارة العربية البينية والخارجية.
وعرب تقرير فريق الخبراء العرب عن
أدراكه أن أصل بناء ككل اقتصادي عربي
ويوقع أهدافه الذين إلى حد بعيد يتطابق
مسئله من المطالبات

والخطوات والإجراءات أولها توفير
درجة كافية من التزم السياسي لدى
الحكومات بغض النظر الذي يفتح الطريق أمام
انطلاق المشروع العربي القومي للتحول
الاقتصادي ويؤهل روح الالتزام والجدية
للقرار العربي المشترك.

وإنما هذه الخطوات والإجراءات
استخدام الآليات التقليدية للتعاون، عليها
عالمياً وموضوعياً لبناء هذا الكتلن عن
طريق خطوات متتابعة ومتراصة تبدأ
بالقائمة للمنطقة الحرة مروراً بالاتحاد
الجزمعي والسوق المشتركة وصولاً إلى
الاتحاد الاقتصادي في نهاية المطاف الذي
يملك قوة التكامل الاقتصادي.

والنقطة أن تحقيق هذه الآليات
والأهداف التكاملية إنما يتطلب
بضرورة أن

يتم بالتدريج التنمية للمفهوم
الحاضر الذي يؤكد على التنمية المتواصلة
والعزيمة واستمرار دور

الأمين العام للمجلس الدكتور حسن
ابراهيم أن قيام مشروع المنطقة الحرة
يمكن أن يستوعب الاتفاقيات الثلاثية
وشبه الإقليمية يسلووب التنسيق ثم
الاتحاد بما يجعلهما شدا للمشروع
وعاملين محبين للتنفيذ وليسوا معوقين
له وذلك بأن تدخل الدولة لخدمة باى من
هذه الاتفاقيات في المشروع لتبدأ خطوات
لتحرير التجارة في إطاره من حيث انتهت
في اتفاقياتها الأخرى.

كما يرى فريق الخبراء الاقتصاديين
العرب أن تحرير وتنمية التجارة العربية
البيئية يمكن أن يكون مدخلاً هاماً بل
وحجر الزاوية في أحصاءمركة للتعاون
والتكامل الاقتصادي العربي برمتيه وذلك
استناداً إلى أن الشجاعة هي النسو
الاقتصادي وقاطرة الاستمرار.
وصوف يركز عن تحرير ونمو معدلات
التجارة العربية نشاطات الخصائية
بنيمية وإنتاجية متنامية وجذب
للاستثمار العربي والأجنبي حيث أن
قرارات إقامة المشروعات الإنتاجية لما
ترتكز على حجم السوق الحاملة لتسويق
منتجاتها.

ويؤكد الخبراء أنه إن تلبث آثار ذلك
الظنون أن تنتشر في جميع القطاعات
الاقتصادية وتنحس إيجابياً على
الاقتصاديات القارية والقومية كما أكد
بعض الخبراء من المشاركين في وضع
التقارير على جانب هام من جوانب التجارة

أوصى فريق من الخبراء الاقتصاديين
العرب استئمان بهم مجلس الوحدة
الاقتصادية العربية لوضع تقرير عام،
العمل الاقتصادي العربي حتى عام ٢٠٠٥
بإيجاد إطار تنظيمي منطقة التجارة
العربية الحرة التي يجري النمو الاقتصادي
كقوة للسوق العربية المشتركة وذلك في
صورة بروتوكول تنفيذي لضمان الالتزام
به.

ويشتمل هذا البروتوكول على خطة
عمل وجدول زمني وأحكام فنية صممت
للتكثيف واليات تقنية وفعالة للتمكين.
وأعجب فريق الخبراء الاقتصاديين
العرب أن إصدار هذا البروتوكول هو من
ملاحيات مجلس الوحدة الاقتصادية
والمجلس الاقتصادي والأجتماعي لجامعة
البحرين العربية دون الحاجة إلى أحداث
تعدادات في الوثائق القانونية التي سبق
إصدارها بشأن المنطقة الحرة وهي القرار
رقم ١٧ المتضمن للسوق العربية المشتركة
والإتفاقية لتيسير وتنمية التبادل التجاري
من الدول العربية وأسساً أن منظمة
التجارة العالمية قد أجازت أحكام المادة ٢٤
من اتفاقية الجات التي تقضي بالقائمة
كليات اقتصادية لتتار فيها دول أعضاء
في الجسات ويرى الفريق الذي يضم
مجموعة من كبار الخبراء الاقتصاديين
العرب الااديميين والممارسين ذوي
الخبرة الرفيعة من صد دول عربية
بمفاهيم الشخصية والعلمية بالإضافة إلى



المصدر: الأحرار

لنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٢/٣

وحفز الاستثمار.
ونكر التقرير أن رابع هذه المتطلبات
والخطوات نحو بناء اقتصادي عربي هي
توليف إجراءات وخدمات مساندة
مستجدة لتلام وتتناغم مع التطورات
الحاصرة.

ويتركز ذلك في إيجاد أنظمة وقواعد
معلومات لنية وإحصائية والكشف عن
فرص الاستثمار وتيسير الإجراءات التي
يتطلبها على الصعيد القطري وتوليف
أحوال التشجيعية للخطوة لاستقطاب
رأس المال العربي إلى هذه الفرص وتطوير
وسائل اعلام قادرة على مخاطبة الجمهور
العربي وإقناعه بأهمية وتوعية التكتل
الاقتصادي وبنو المؤسسات العربية
القومية وإحصائياتها ووثائقها
ومخرجاتها.

كما يتركز في التأكيد على الدور الهام
الذي يمكن أن تلعبه البرلمانات العربية
والمنظمات العربية المشتركة غير الحكومية
والأندية من الاتحادات المهنية والعلمية
والثقافية وغيرها من منظمات المجتمع
لدى العربي للنية وإعطاء الاتحادات
النوعية العربية للخصخصة والفرص
التجارية والصناعية والزراعية ومنظمات
المستثمرين ورجال الأعمال في العمل
الاقتصادي العربي المشترك من خلال البات
تفليمية ملائمة تضمن للتفاعل بين
مصالح هذه الفئات في إطار تعظيم
المصالح العربية المشتركة

الدولة في عمليات التنمية وبعم التوجه
نحو التكتل الاقتصادي العربي وبالأخص
لتهيئة المناخ للتكامل السليم في الداخل
التنمية التكاملية وهي مدخل للمشروعات
المشتركة في مجالات الإنتاج والتصنيع
والخدمات ومدخل الاتحادات للنوعية
العربية للخصخصة ومدخل الاتفاقيات
الجماعية لتنمية التجارة وانتقال المعرفة



المصدر: الأهرام الاقتصادي

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٣ / ٩ / ١٩٩٧

لماذا تعثر التعاون الاقتصادي العربي؟

سالم وهبي

أشار د. حسن إبراهيم أمين عام مجلس الوحدة العربية إلى أن مجلس جامعة الدول العربية أقر في عام ١٩٥٧ إتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية وفي عام ١٩٦٤ أنشئ مجلس الوحدة الاقتصادية العربية وأقر إتفاقية للسوق العربية المشتركة وسارت التجربة تبعا للافصول العلمية حتى منتصف السبعينات وركزت في بداية الأمر على تحرير التجارة بهدف قيام منطقة تجارة حرة على مراحل.. وكان يجب في البداية تعزيز البنية التحتية في الخمسينات والستينات لزيادة الإنتاج السلي وتمت بعض الاجراءات

لهامة مشروعات مشتركة بين الدول العربية وإنشاء ٤ شركات قابضة واتحادات نوعية



د. حسن إبراهيم :

لابسند ان نستأنف الخطوات من حيث انتهينا

غياب الإرادة السياسية أم تعارض المصالح القطرية.. أم أسباب أخرى هي التي أدت إلى تعثر قيام السوق العربية المشتركة على مدى الأربعين عاما الماضية منذ قرار الجامعة العربية بإنشاء السوق.. وهل المطلوب تعاون أم تكامل اقتصادي.. تعددت الآراء في ندوة السوق العربية المشتركة التي نظمها الجمعية المصرية لاقتصاديات السوق برئاسة على نجم رئيس الجمعية ورئيس بنك الدلتا.. وشارك في طرح الأفكار والآراء سفراء عرب وخبراء اقتصاديون ورجال أعمال من القطاعين العام والخاص و الأكاديميين.



المصدر: الأهرام الاقتصادي

للتشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٢/٣

مُتخصصة في مختلف المجالات لتعزيز الدخل التبادلي والانتاجي.. وتعلّرت أيضا التجربة لظروف أخرى منها أننا كنا دولا تابعة في اقتصادها وهناك مشكلات محلية في طبيعة الأنظمة والاقتصاد الموجه.. فكانت هناك أسباب موضوعية وطارئة أدت إلى وضع عقبات أمام تطبيق أحكام السوق.. ونحاول منذ سنوات أن ننطلق مجددا من خلال برامج الإصلاح الاقتصادي وإعادة الهيكلة والتوجه نحو نظام السوق وتعزيز القطاع الخاص وهناك أصوات تسعى إلى تفعيل الآليات على ضوء المعطيات الجديدة وكلنا ننطلق إلى الإرادة السياسية لاداء

دورها
بفاعلية
أكثر..
ولدينا
حاليها
مجموعة
السوق
العربية
التي تضم
٧ دول هي
مصر
وسوريا
والعراق
والأردن
واليمن
وليبيا
وموريتانيا

وهناك محاولات لضم فلسطين والسودان وأملنا أن نتجه إلى الإمارات والمصومال ووصلت الدول السبع إلى منطقة تجارة حرة وهدفنا تفعيل السوق لتنتقل إلى الاتحاد الجمركي ثم السوق العربية.. والقمة العربية دعت إلى منطقة تجارة حرة كبرى ودعوة الرئيس مبارك أشارت إلى سوق عربية مشتركة بمفهوم أوسع من منطقة التجارة الحرة.. والسوق لا يمكن تحقيقه إلا على مراحل متدرجة هي أن نستأنف الخطوات من حيث انتهينا وعليها أن نحاول اختصار الوقت والتوجه إلى تكتل اقتصادي.

القفز على المراحل

تسائل على نجم هل لابد أن تسير على نفس النمط الذي سارت عليه التجارب السابقة وهي منطقة تجارة حرة ثم اتحاد جمركي أم يمكن أن نتسفيد من تجارب التكتلات الاقتصادية الأخرى مثل الاتحاد الأوروبي والناقصا وأن نقفز إلى آخر مرحلة بدلا من الانتظار ٣٠ عاما للوصول إلى السوق المشتركة.. أيضا نحن مرغمون على تخفيض الجمارك وتحرير التجارة بعد انضمام معظم الدول العربية إلى منظمة التجارة العالمية فهل يسهل ذلك



المصدر: الأهرام الاقتصادي

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ٢٠٠٧/٤/١٩

قيام تكتل عربي.. وأخيراً أرى من تجاربنا السابقة أنه كانت هناك اتفاقات مع العراق والوحدة مع ليبيا وغيرها وبذلنا جهوداً كبيرة ولكننا لم نجد نتيجة بسبب غياب الإرادة السياسية فهل لاتزال الإرادة السياسية غير مؤهلة لقيام سوق عربية مشتركة أم أنها جاهزة لتقبل هذه السوق.. فنحن أكثر احتياجاً لإنشاء

السوق أكثر من أي وقت مضى.

تصور عربي

قال د. حسن
ابراهيم . . هناك
اشكال مختلفة
للتعاون من
الناحية العلمية
وعندما يبدأ العمل
لا بد ان نضع
اساساً وقاعدة وأن
يحدد الخبراء
الطريق وتخصيص
الواقع العربي
بشيء ما وأن نضع
التصور الذي
يلامنا.. والإرادة
السياسية هي
التي قادت العمل
العربي المشترك
وكان المد العربي



على نجم :
**علينا أن نستفيد من
تجارب الآخرين
ونحتاج للتعاون الآن**

واضح وهناك سياسة

تقود العمل والجماهيم.

المعرفة والتكنولوجيا

التكتلات بدأت بزيادة القدرات التكنولوجية . كما قال د.

مختار هلوة -وهو الأسبان- مثلاً يزعم أن اليابان بدأت في زيادة المعرفة والتكنولوجيا وكذلك أوروبا بدأت التكتلات بمشروعات علمية وفنية ولم تبدأ بالتجارة فلماذا نبدأ نحن من النهاية ونركز على التبادل التجاري.. فالمفاهيم شيء وأن نجعلها تعمل هذا شيء آخر وعلينا أن نوضح ركائز الوحدة الاقتصادية العربية.

الإرادة السياسية

غياب الإرادة السياسية العربية هو سبب تعثر السوق العربية المشتركة . كما يقول السفير السوري في مصر عيسى درويش وقال إن هناك ١١ دولة تنتم إلى مجلس الوحدة



المصدر : الأهرام الاقتصادي

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣ / ٢ / ١٩٩٧

الاقتصادية فلماذا لانحييه ونفعله بعد أن اضطر في وقت من الأوقات لبيع مركزه في عمان لتسوية مرتبات العاملين به.. وفي عام ١٩٨١ أقرت جامعة الدول العربية اتفاقية للتبادل التجاري بين الدول العربية وظلت الاتفاقية ١٥ سنة حتى تم تصديق المجالس التشريعية بالدول العربية على تلك الاتفاقية في عام ١٩٩٦ ولم يوقع على الاتفاقية سوى ١٥ دولة من بين ٢٢ دولة أعضاء بالجامعة.. وفي حالة غياب الإرادة السياسية ربما تحتاج المجالس التشريعية إلى ١٠ سنوات أخرى للوصول إلى منطقة تجارة حرة.. ولكن بمساعي بعض المحققين العرب هناك تفعليل لتسريع بهذه الخطوات وبالفعل اتفق د. أحمد فتحي سرور رئيس مجلس الشعب المصري مع رئيس مجلس النواب اللبناني أثناء زيارته لمصر على طرح الموضوع على المجالس التشريعية لتسويق الحكومات واعتقد أن الرئيس حسني مبارك هو الذي وجه إلى هذا الإجراء.

النقطة الثانية هي أنه لا يمكن قيام سوق تجارية حرة إلا إذا كان لدى الدول استعداد للتنازل عن جزء من السيادة لأن تضخيم

الذات العربية يؤثر علينا ، وعلينا أن ندرك أن الاقتصاد الإحدى الذي يعتمد على الليبرالية سينتهي لأن النقط عمره محدود وإرادته في يد الآخرين وتحول سوق النقط من سوق منتج إلى سوق مشتريين.. وعلينا أن نقتنع بالتنازل عن جزء من السيادة لإقامة منطقة تجارة حرة حتى وأن حقيقت خسارة في مرحلة من المراحل للدولة إلا أنها في المدى الطويل ستستقيم الأمور وتكون الأرباح أكبر.. وللخروج من هذه الدائرة الضيقة وحتى لا يصبح العرب على هامش التاريخ علينا أولاً خلق الوعي المؤسسي المبني على قيام مؤسسات علمية..

السفير عيسى ترويش
غياب الإرادة
السياسية
تفتقر السوق
العربية

د. محمد عبد الوهاب :
الامكانيات
الانتاجية
للدول العربية
مستوازية
وليت متكاملة

وثانياً: علينا أن ندرك أن هناك اختلافات في الاقتصادات وأنه لا يمكن أن نحقق المساواة بين عشية وضحاها ولا بد أن تكون الظروف مهيأة لقيام تعاون بين مجموعة من الدول فإوروبا لم



المصدر: الأهرام الاقتصادي

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٥/٣



د. مختار هلوحة :

التكتلات بدأت بالمشروعات العلمية ونحن نبدأ بالتجارة

تحقيق
الوحدة
دفعة واحدة
بل بدات
بدول
البيزنولوكس ثم مراحل
متعددة.. علينا ان نضع
رؤية مستقبلية ونخلق
الوعي الجماهيري
والسياسي والتشريعي
بأهمية التعاون العربي والا
تقف الحصيلة المالية
للمشارك كعقبة أمام تحقيق
ذلك.

قطاعات محددة للتعاون
شرح د. اسامة عبد الوهاب
رئيس شركة النصر
للمسيوكلات تجرية شركته
فقال اننا نتعامل مع دول
عربية واجنبية عبيدة في
التصدير ومن الممارسة اجد

ان الدول العربية لا ترحب بنا بينما في الدول الاوربية نجد
ترحيبا ولا اجد حربا إلا من المنافس الاوربي بينما في الدول
العربية لا توجد منافسة ولكن عدم الترحيب سببه عدم الشعور

بوجود مصلحة مشتركة وعلينا ان نخلق هذا الاحساس
واقترح د. اسامة عبد الوهاب ان نحدد قطاعا للتعاون مثل التشبيد
مثلا وعلى القيادة السياسية العربية ان توجه الى عدم استخدام إلا
ما هو عربي في قطاع التشبيد... ايضا يمكن اختيار قطاع تتوفر له
الصناعات المغذية مثل صناعة السيارات او الالكترونيات يمكن ان
تكون قاعدة للمصالح المشتركة.

اشراك رجال الاعمال

د. صبرى عجلان اقترح مشاركة رجال الاعمال في وضع سياسة
التعاون الاقتصادي وقال ان رجال الاعمال اصبح لهم فكر خاص ولم
تعد الحكومات هي التي تقود وحدها القاطرة وتضع السياسات بل



المصدر : الأهرام الاقتصادي

التاريخ : ٣٠ / ٤ / ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

رجال الأعمال يدفعون تلك القاطرة ويشاركون في وضعها ، اقترح ايضا وضع اليات للتعاون المشترك مع الدول العربية فمثلا اعلنت سوريا عن مناقصة لتوريد ١٤ صومعة ولانعرف كيف نتقدم للمناقصة لغياب اليات التعاون.

الامكانات متوازية وليست متكاملة

أكد المهندس محمد عبدالوهاب وزير الصناعة الاسبق أن البلاد العربية بها منظمات عديدة ولكنها غير فاعلة بسبب غياب الإرادة السياسية.. فالمنظمة العربية للمواصفات لم تصدر حتى الآن مواصفات عربية نتعامل بها فيما بيننا وأواجه اللوم لجامعة الدول العربية في هذا الشأن رغم أنني أعرف



د. أسامة عبد الوهاب :
الدول العربية لا تهرب
بنا لعدم الشموخ
بوجود مصلحة مشتركة
.. وعلينا أن نختر
قطاع لنبسط
به التماسا

عزرها.. المشكلة الثانية ان الامكانات الانتاجية للدول العربية متوازية وليست متكاملة لعدم وجود قاعدة تكنولوجية فنحن نذهب الى خواجه نطلب منه التكنولوجيا والدول العربية الاخرى تذهب الى نفس الخواجه فاصبح مالمينا هو نفسه مالمى باقى الدول العربية.. وجامعة الدول العربية منظمة سياسية مسئولة عن التعاون الاقتصادى ومايجرينى ان التكتلات الاقتصادية فى العالم تقوم على مبادئ اقتصادية وليست على مبادئ اللغة والدين والجوار فقط .. وعلى جامعة الدول العربية ان يكون شغلها الاول هو وضع البنية الاساسية للتكامل العربى.

التعاون لاسباب غير اقتصادية

اشار د. محمود محيى الدين المدرس بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية الى ان المادة ٢٤ من اتفاقية الجات تسمح بالتعاون الاقليمى.. وقال ان التعاون الاقليمى الآن يخضع لمفهوم الاقليمية الجيدة التى تقوم على تبادل المنافع بين الاطراف وتحرير التجارة والشفافية وهى التى ستشكل نظام التجارة العالمية فى المستقبل وأن الدافع وراء التعاون الاقليمى قد يكون غير اقتصادى ولكنها تحقق مكاسب اقتصادية منها رفع الكفاءة الاقتصادية نتيجة لاعمال قانون المزايا النسبية وزيادة حجم الانتاج للاستفادة من التوسع السوقى واقتصاديات الحجم وزيادة القدرة التفاوضية على الصعيد الدول



المصدر: الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٩/٣

بفضل زيادة الحجم وزيادة الكفاءة الاقتصادية نتيجة لزيادة المنافسة وتخفيف موانع دخول السلع والخدمات للسوق.. وتحسين العملية الإنتاجية للارتفاع بعناصر الإنتاج وكفاءتها وطرق تنظيم العمل.. كما يؤدي التعاون الإقليمي إلى نمو مستمر في مستوى الدخل وكل هذه الأسباب تدفعنا إلى التعاون العربي.

التعاون والتكامل

أوضح د. معتصم سليمان ممثل أمين عام جامعة الدول

العربية في الندوة أن هناك اختلاف بين مفهوم التعاون الاقتصادي والتكامل الاقتصادي وأن الأول يخدم المصلحة السياسية والثاني يحتاج إلى قاعدة اقتصادية وأن دور الجامعة العربية هو التعاون الاقتصادي ونستطيع أن نقول أن مؤسسات التعاون العربي استطاعت أن

د. محمود محيي الدين :
التعاون الإقليمي قد يكون لدوافع غير اقتصادية

د. معتصم سليمان :
دور جامعة الدول العربية هو التعاون الاقتصادي وليس التكامل الاقتصادي

تحقق ذلك وهناك محاولات لم تر النجاح للقفز على مفاهيم التعاون إلى التكامل الاقتصادي.. وفي هذا الإطار عقدنا في فبراير ١٩٨٧ المؤتمر الأول للتجارة العربية بالسعودية لمعالجة معوقات التجارة البينية ووقعت ١٦ دولة ليس من بينها مصر على اتفاقية لتيسير التبادل التجاري وتوصلنا إلى ١٣ مجموعة من المعوقات بدانا نعالجها في الجامعة العربية واحدة تلو الأخرى منها مثلا نقص المعلومات وهي مشكلة كبرى تعاني منها وأنشأنا شبكة معلومات تشمل أسعار السلع والإنتاج وأسعار المصدرين والمستوردين لتكون متاحة لكافة الدول العربية.. وكان التنفيذ للاتفاقية ضعيفا جدا من قبل الدول العربية وهناك أسباب عديدة ليست الإرادة السياسية وحدها المسؤولة عنها فمثلا ليس لدينا قاعدة متشابهة على مستوى الدول العربية وهو معوق لأننا لا نستطيع تحديد منشأ السلعة التي تعتبر جواز السفر لدخول أي دولة عربية.. والمواصفات والمقاييس أيضا مشكلة فالمنظمة العربية وضعت ٤٠ مواصفة قياسية فقط ولدينا أكثر من ٦ آلاف سلعة تحتاج لمواصفات.. ويعد دعوة القمة العربية لإنشاء منطقة



المصدر : الأهرام الاقتصادي

التاريخ : ٣ / ٩ / ١٩٩٧ النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تجارة حرة كبرى دعونا فَرِّقَ عمل من خبراء القطاعين العام والخاص لوضع برنامج تنفيذي لتفعيل اتفاقية تيسير وتنمية التجارة ووجدنا ان هناك دولا جاهزة يمكن أن تدخل المنطقة مثل المغرب وتونس ومصر والكويت والأردن وهي مرشحة للدخول مباشرة في منطقة التجارة الحرة اما الدول الأخرى فإنها تواجه صعوبات بسبب اختلاف النظم أو مستوى الدخول أو غيرها من العوامل.

والآن يجب أن تكون هناك مكاشفة ومصارحة حتى لانظلم بعيدا عن الأحداث واتفقنا على تحرير كافة السلع الزراعية والصناعية على مدى ١٠ سنوات لإقامة منطقة تجارة حرة لأنه من الصعب أن نطلب من الدول العربية أن تحررها مرة واحدة بشكل مباشر وتوصلنا الى برنامج تنفيذي لتفعيل الاتفاقية.. وقررنا اقامة مؤتمر رجال الأعمال والمستثمرين العرب في بيروت في نوفمبر القادم لدفع عجلة التعاون بين المستثمرين العرب على طريق التعاون الاقتصادي.



المصدر : **الجامعة العربية**

التاريخ : **٧٠٠٠ شهر ربيع ١٩٩٧**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

نظرة

مؤتمر التعاون الاقتصادي العربي

من المصوق ان يعقد مؤتمر التعاون الاقتصادي العربي يوم الثلاثاء ٢٤ يونيو القادم ويستمر ثلاثة ايام وعلى اساس ان يشارك فيه وزراء الخارجية والاقتصاد والتجارة والمالية العرب والاكاديميون والخبراء ورجال البنوك والادع لدفع وإحياء الأعمال العربية. والاقتصاد العربي ويبحث ما يمكن تنفيذه فوراً من خطوات عملية سواء من حيث إنشاء منطقة تجارة عربية حرة، أو من حيث إقامة مشروعات مشتركة وكيفية جذب الاستثمارات للبلاد العربية المختلفة.

ويجوز من الآن اصحاب الجيد لهذا المؤتمر الذي سيجري تنظيمه والدعوة إليه الملتقى الاقتصادي العربي، الذي يضم مجموعة ممتازة من مختلف البلاد العربية كما تشارك في التنظيم جهات حكومية عربية وتلعب نوات الأفراد، في هذا تورا اساميا.

وكما قد نظرنا في العدد الماضي عن التفكير لعقد هذا المؤتمر حيث سيكون بائن الله في يونيو، بدلاً من سبتمبر، وقد إلتزم رجال الأعمال العرب، ومنظماتهم الوطنية بهذا والتصديق، كما اجري محمد الثاني عضو الهيئة الاستشارية للمنتدى الصلا ليحت هذا مع رجال الأعمال العرب خلال حضورهم اجتماعات المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس الأسبوع الماضي.

وسيجري المنتدى الاقتصادي العربي بعد إجازة عيد الفطر في عقد سلسلة من الاجتماعات الصحفية استعداداً للمؤتمر الاقتصادي العربي



المصدر: آخر ساعة

النشر والخدمات المصرفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٩/٧

في مؤتمر ربط البورصات العربية:

الفرصة مهيأة لإقامة سوق مالية عربية مشتركة

● علاء الدين مصطفى

جاء انعقاد المؤتمر السنوي لاتحاد البورصات وهيئات أسواق المال العربية بالمقاهرة في وقتها المناسب.. حيث تتزايد مطالب الشعوب العربية بضرورة التكامل الاقتصادي العربي في المرحلة القادمة.. ولعل القضية الرئيسية التي طرحها المؤتمر حول ربط البورصات العربية، ومناقشة تجربة ربط الأسواق المالية بين مصر ولبنان والكويت.. تضع أمام المسؤولين وصانعي القرار الاقتصادي في البلدان العربية نتائج تلك التجربة للاستفادة بها في توسيع نطاق ربط البورصات العربية مستقبلاً.. وهذا لما تلعبه الأسواق المالية العربية من دور هام في دفع سبيل التنمية، وتدعيم انتقال رؤوس الأموال بينها، بما يساهم في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي!!

● وبلغت قيمة الأوراق المالية التي تم إصدارها منذ التسعين وقدرة ٩٥ ليرة ١٩٩٢ وحتى ١٢ يونيو ١٩٩٧ حوالي ٤٧,٢ مليار جنيه لعدد ١٢٠,٩ مليون ورقة.. وبلغت قيمة التداول منذ يناير ١٩٩٧ حتى ١٢ يونيو الحالي حوالي ١١,١ مليار جنيه أي أن قيمة التداول في هذه الفترة تزيد على مجموع قيمة التداول السنوية خلال الفترة ١٩٨٥ - ١٩٩٥ والتي تبلغ في مجملها ٩ مليارات جنيه ويقلب حجم التداول خلال عام ١٩٩٦ والذي يبلغ ١٠ مليار جنيه.. كما زادت كمية الأوراق المتداولة خلال نفس الفترة لتصل إلى ١٥٣,٩ مليون ورقة مقابل ٤٩,٥ مليون ورقة خلال نفس الفترة من عام ١٩٩٦..

● بلغت القيمة الاسمية للأسهم المقيدة خلال نفس الفترة حوالي ١٥ مليار جنيه مقابل ٨,٩ مليار جنيه في نهاية عام ١٩٩٢.. وبلغ رأس المال السوقي للأسهم المقيدة في البورصة خلال ذات الفترة حوالي ١٤ مليار جنيه مقابل ١٢,٨ مليار جنيه في نهاية عام ١٩٩٢..

● بلغت قيمة الاستثمارات الأجنبية في سوق الأوراق المالية خلال الفترة من مارس ١٩٩٦ إلى ١٢ يونيو ١٩٩٧ حوالي ٩,٢ مليار جنيه، تمثل ٢,٤٪ من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة داخل المقصورة.

وقد شهدت جلسات المؤتمر الذي عقد لمدة ثلاثة أيام تحت رعاية الدكتور كمال الجنزوري رئيس الوزراء، ومناقشة قضية: «ربط البورصات العربية».. الأهمية والأهداف.. خاصة أن هناك اهتمام كبيراً في معظم البلدان العربية بأسواق الأوراق المالية بعد أن أدركت مما يمكن أن تقوم به هذه الأسواق في تحقيق السياسة الاقتصادية لها، إلى جانب التحول الكبير في النظرة إلى ما يمكن أن يلعبه القطاع الخاص في الدول العربية من دور رئيسي في التنمية الاقتصادية..

وجاءت الكلمة التي وجهها الدكتور كمال الجنزوري رئيس الوزراء لتعكس هذا التوجه، حيث أكد على أن بعض هذه الأسواق أصبحت محل اهتمام المؤسسات الدولية باعتبارها من الأسواق النافذة التي تطلعت شوطاً كبيراً في التطور والنمو حتى اكتسبت السمات التي تؤهلها للحاق بأسواق المال في الدول المتقدمة.

والمعروف أن الدكتور كمال الجنزوري في كلمته التي ألقاها نيابة عنه الدكتور نوال التلاوي وزيرة الاقتصاد والتعاون الدولي.. أن مواصفة مؤسسة التمويل الدولية (IFC) على دخول مصر ضمن مؤشرات الاستثمار، يعد استمراراً لاتجاه العالم بنجاح الإصلاح الاقتصادي في مصر.. والمعروف في هذا الإطار زيادة تدفقات رؤوس الأموال العربية والأجنبية للاستثمار في مصر.. سواء في مجال الاستثمار المباشر أو الاستثمار في الأوراق المالية.



المصدر: آخر ساعة

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٤/٧

الأول من عام ١٧ الحالي إلى شغامة الإمكانات المتاحة لتلك الأسواق الثلاث حيث بلغت القيمة التي أسماها لبورصات مصر ولبنان والكويت نحو ٤٢ مليار دولار تقريباً أو ما نسبته ٦٢,٧٪ من إجمالي القيمة الرأسمالية للبورصات أعضاء اتحاد البورصات العربية. كما شكلت البورصات الثلاث خلال نفس الفترة ما يقارب نحو ١٧,٧ مليار دولار، كما بلغ عدد الشركات المدرجة في البورصات الثلاث معاً حتى نهاية الربع الأول من عام ١٩٩٧ نحو ٨٢٢ شركة تمثل ما نسبته ٧٩,٤٪ من إجمالي عدد الشركات المدرجة في البورصات العربية الأعضاء في الاتحاد والبالغ نحو ١٠٢٥ شركة.

وأضاف الدكتور صعلوك الركبي في بحثه أن الأسواق العربية الثلاث لكل من مصر والكويت ولبنان تكاد تستأثر بالتداول مقارنة ببائقي الأسواق المالية الأخرى، حيث بلغت قيمة التداول في البورصات الثلاث نحو ٩,٩ مليار دولار تمثل ٩,٤٪ من إجمالي قيمة

التداول في البورصات العربية، والتي بلغت خلال نفس الفترة ١٠,٤ مليار دولار. وفي البحث الذي قدمه الدكتور سليمان المنذرى والذي ناقش مساوآت إقامة سوق مالية عربية مشتركة، دارت مناقشات حول التصور الذي طرحه حول مبادرات التداول بالأسواق المالية العربية عام ١٩٩٦ حيث تبين أن:

- نشاط التداول في سوق الكويت للأوراق المالية يمثل ما نسبته ٨٢,٩٪ من قيمة التداول في الأسواق المالية العربية، ثم يأتي التداول في البورصة المصرية بنسبة ٩,٧٪ أي أن التداول في بورصتي الكويت ومصر والتي بينهما اتفاقية الربط تم تنفيذها اعتباراً من يناير ١٩٩٧ يمثل ما نسبته ٩٢,٦٪ من قيمة التداول في البورصات العربية الأخرى.
- القيمة الرأسمالية للأسهم المتداولة في سوق الكويت للأوراق المالية تأتي في صدارة الأسواق المالية العربية بنسبة ٧٤٪ تليها القيمة الرأسمالية للبورصة المصرية بنسبة ٢٢,٨٪، أي أن القيمة الرأسمالية للبورصتين تمثل ما نسبته ٥٦,٨٪ من القيمة الرأسمالية للأسواق المالية العربية.

سوق مالية عربية مشتركة!!

وحول الجهود المبذولة لإقامة سوق مالية عربية مشتركة أضاف الدكتور سليمان المنذرى أن إقامة هذه السوق تتطلب توافر ثلاثة عناصر أساسية:

- أولاً: نهضة القطاع العام للاستثمار العربي وخاصة بالنسبة لتوفير الضمانات

وتحدث عبد الحميد إبراهيم رئيس الهيئة العامة لسوق المال وأضمار إلى أن عدد الشركات التي حصلت على ترخيص بمزاولة الأنشطة المختلفة بسوق المال بلغت نحو ٢٩٩ شركة برؤوس أموال بلغت نحو ٥٦٢,٦ مليون جنيه منذ تنفيذ أحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ وحتى الآن منها ١١٦ شركة برأسمال ٦٨,٦٢ مليون جنيه تعمل في مجال السمسرة في الأوراق المالية. ونحو ٢٨ شركة برؤوس أموال بلغت ٢٥٧,٧ مليون جنيه تعمل

في مجال ترويج وتغطية الاكتتاب وتكوين وإدارة محافظ الأوراق المالية. ويعدد ١٢ صندوق استثمار أسستها البنوك وشركات التأمين.

هذا بالإضافة إلى شركتين مساهمتين لنشاط متناهي الاستثمار، وبلغت شركات إدارة متناهي الاستثمار نحو ٨ شركات وهناك شركة لإسكان السجلات وشركة للمقاصة والتسوية والحفظ المركزي.

وأضاف عبد الحميد إبراهيم أن اتفاقية التمسكون الثلاثي التي وقعتها في سبتمبر ١٩٩٦ وتم العمل بها اعتباراً من يناير ١٩٩٧ بين كل من سوق الكويت للأوراق المالية وبورصة بيروت وهيئة سوق المال في مصر، تعطي الفواة الأولى لربط أسواق المال في الدول العربية، كما أن توقيع العديد من اتفاقيات التعاون مع طريق تحقيق التكامل الاقتصادي العربي وتكوين كتلة اقتصادية عربية قوى لمواجهة التكتلات العالمية.

إمكانات ربط البورصات العربية

وقد شهدت جلسات عمل المؤتمر مناقشات ساخنة حول أهمية ربط أسواق المال والبورصات العربية بما يسهم في سهولة انتقال رؤوس الأموال بين البلدان العربية ولعل الورقة التي قدمها الدكتور صعلوك الركبي الأمين العام لاتحاد البورصات وهيئات أسواق المال العربية حول تجربة ربط البورصات العربية من خلال الاتفاقية الثلاثية بين أسواق الكويت ومصر ولبنان مشيراً إلى أن الهدف النهائي لربط البورصات العربية يتمثل في تحقيق آلية لتداول الأوراق المالية العربية تمكن المستثمر العربي من خلالها أن يتغلب ويتداول الأوراق المالية الصادرة والمسجلة في أي بورصة عربية أخرى وبأقل جهد. وتشير الأرقام المتوافرة حتى نهاية الربع



المصدر: **أخرساعة**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٩/٧

الدكتور: كمال الجنزوري: دم سوق المال العربية وسيف لصورية استثمار الأموال بينهما

• أما المخاطر الأبرز فهي تقع أثناء عملية التصويف، حيث في بعض الأسواق لا يوجد وسائل ضيق تضمن تسليم المستثمر فقط ما تدعى تسليم الأوراق، وبالتالي فإن الأطراف معرضة لمخاطر أساسية، حيث تتعرض للخطر الأساسية للمخاطر.

وحول أهمية دور المعلومات في عملية ربط الينوسات العربية بآراء مناقشات خلال الجلسة التي عقدت لمناقشة البحث الذي قدمه بعض الخبراء في هذا المجال. حيث أن المستثمر وهو صاحب رأس المال الذي يسعى لتحقيق أصوله عبر بيع أو شراء أي من الأدوات المالية يحتاج إلى ما يرسخ قناعته بتوظيف ماله في أي عملية، أو إلى ما يثنيه عن الاستثمار تجنباً للخسائر، وهذا من أهم العوامل التي قد تؤثر المعلومة للصحة، وهذا لأن قرار الاستثمار يمر بثلاث مراحل: مرحلة ما قبل اتخاذ قرار الاستثمار، مرحلة اتخاذ قرار الاستثمار، وبعدها أو الفراء، مرحلة ما بعد البيع أو الشراء، أي متابعة حركة الأسعار وتقييم دهيعة ورقته المالية.

فالمعلومات في أسواق المال المتقدمة أو الكافية لها أهمية في حياطة أي قرار استثماري حيث تعتبر أهم ركائز هذا القرار. ويرى البعض أن أهمية المعلومة الكافية الصحفية تتأكل أهمية رأس المال، حيث تشكل ما يكاد يكون دوماً يديه أو نصفه عليه إذا ما أحسن استثمارها وتوظيفها.

المختلفة للأموال العربية داخل المنطقة العربية. وقد جاء إبرام الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية عام ١٩٨٠، وقبلها إنشاء المؤسسة العربية لضمان الاستثمار عام ١٩٧٥ تطبيقاً عملياً لتوفير هذا المتاح.

• ثالثاً: تشجيع الاستثمار في القطاعات التي تحددها الجهات العربية المستفيدة في الوطن العربي من طريق إيجاد الترتيبات والنظم التي تكفل تشجيع مساهمة الأفراد والهيئات في الأرباح المالية (الأسهم والسندات) في نطاق العالم العربي.

• ثالثاً: دعم الهيئات والأنشطة التي تكفل زيادة التعاون المالي والتقني العربي، بما يكفل جذب وتشجيع المستثمرين والودائع والأموال إلى الأجهزة والمؤسسات المالية والتصرفية العربية التي تقوم بمهمة الترويج للتمويل. وفي الورقة التي طرحها للخبير رجاء أبو عسلي حول دور مؤسسات المقاصة في ربط الينوسات العربية أشار إلى أن هذا الدور يعتبر أهم وأخطر الأدوار.

ولهذا قامت لجنة أنظمة الدفع والمقاصة للمصارف المركزية لمجموعة الدول العشر بإعداد تقرير صادر عن بنك التسويات الدولية في سبتمبر عام ١٩٩٢ حددت فيها عدداً من المخاطر التي يجب على أنظمة المقاصة الناتجة معالجتها وهي:

• مخاطر تكلفة الاستبدال، وهي ناتجة عن تخلف طرف عن الالتزام بوجوباته، مما يحرم الطرف الآخر من أرباح غير محققة على العملية غير المنفذة. بذلك يكون الطرف معرضاً لتحمل كافة الاستبدال للمستثمر بالأسعار الحالية. إن أهمية هذا النوع من المخاطر تعتمد على التذبذب في أسعار السكوك والفائدة الزمنية ما بين تاريخ تقييد العملية وتاريخ التسوية النهائي.

• مخاطر السيولة وهي تقع عندما لا يستلم بائع السكوك قيمة السكوك المباعة بالتاريخ المتفق عليه مما قد يدفعه إلى الاقتراض أو تصفية موجودات أخرى للالتزام بالمدفوعات واجبة السداد أو عندما لا يستلم المشتري السكوك بتاريخ العملية، مما قد يدفعه إلى اقتراض هذه السكوك للالتزام بتسليمها إلى الزبائن.



المصدر: الاتحاد السوفياتي

التاريخ: 9 - نوفمبر 1992

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الجلس الاقتصادي العربي يبحث الأحد القادم قيام منطقة التجارة العربية العام الخالي

كتب نيل الدين الطويل

نذا الأحد القادم اجتماع وزراء
المالية والاقتصاد العرب الاجتماع في
الجلس الاقتصادي العربي. اجتماع
مهم الأول العربي لقرار عمل حول
رؤيتها لضرورة قيام منطقة التجارة

العربية مرة هذا العام حتى تشكل
الاول العربية من مؤامرية للتكاملات
التيها في ظل التغيرات الاقتصادية
التي وتحويل العالم الى تجمعات واحد
كبير يلعب السطير عمدة الاربعين
الاجتماعي الاسمين العام المساهم

للجامعة العربية نظريا مخصصا في
الزوا، العربية حول شأن ابتلاء من
تسبب بوسيلة ذاتها الصعوبات
الاقتصادية ليا ولأجل العربي المشترك
في الحالات الاقتصادية والجمركية
وتوجد التغيرات والقرارات زيادة
الامتداد التجاري والتجارة الجديدة
والصفقات التجارية التي يبحث القراء
الذي الجديد التراجع الخاص العربي
في ظل صيغة التغيرات العربية والذين
التي تكتب الاتحادات العربية العربية
في المجال الاقتصادي العربي للتكامل
مسحولا للتصدي العربي للتكامل
الاقتصادية الحالية ومن القراء أن يوجه
الدكتور صحت عبد المجيد الأمين العام
للجامعة العرب العربية كلف الى قراء
نالية والاقتصاد العربي يدعو فيها الى
طولة التكرار الاقتصادي العربي في
مجودة النقلة العربية الكبرى التي دعت
فيها القمة العربية الشاملة.



المصدر : الأهرام - رام

التاريخ : ١١ / ٤ / ١٩٩٧

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

أبعاد التكامل الاقتصادي العربي المنشود

محمود حمدي

مستشار بمجلس الوحدة الاقتصادية العربية

يكون مفهوماً أن هذه الوسائل وبخاصة الصحافة العربية عليها واجب شخمو هو تبصير الشعوب قبل الحكومات. بما سيؤثر سبيل عنه نجاح التجربة من تحقيق ترقى الأمة العربية مكانتها التي تؤولها لها جميع الظروف التي مرت بها. والصحافة العربية أسيرة جنيته لهما قامت به الصحافة الأوروبية إبان كل فكر جديد يتصل بالوحدة الأوروبية وكل تعديل يراود إصلاح على الإرضاع القائمة. وفي هذا اللام يذكر ما قامت به هذه الصحافة إبان الاستفتاءات التي رأت الحكومات لجهراها في كل المناصب. ويذكر في هذا اللام أن الصحافة الأوروبية درجت على أن تخصص صفحاتها لاصحاب الاتهامات

في ضوء المفاهيم والمبادئ، والانس الخاصة بالتكامل الاقتصادي. أصبح واضحاً أن الوحدة الاقتصادية إنما هي في جوهرها مرحلة متقدمة للغاية من مراحل التكامل. ومن ناحية أخرى فإن من شأن التكامل الاقتصادي أن كل مرحلة منه سابقة، تهدد الطريق لا يلبها من مراحل. وليس هناك ما يلبها من تخطي مرحلة بذاتها إلى ما يليها من تتوالى الظروف والملازمات التي تكمل النجاح إلى هذا الخطى. وأظهرت العروس للاستفادة من تجربة المجموعة الأوروبية الاقتصادية. أن هذه الخطوات تستغرق مالا يقل عن نصف قرن على نحو ما أولفتمه أنفا.

على أن تخصص صفحاتها لاصحاب الاتهامات للتيارة لكي يصفوا عليها لرامع ومبادئهم. وأما: أن تجاه معظم الأنظار العربية أن لم يكن كلها إلى الاقتصاديات السوق والتخلص من القطاع العام، من شأنه أن يمسر بدرجة كبيرة للغاية اتخاذ الخطوات الصحيحة التي تؤول في النهاية إلى الوصول إلى الهدف المنشود. ولما أن ذكر بأن الاختلاف الذي اعتري الحركة التكاملية وما تنتهي إليه من وحدة اقتصادية. إنما يرد في جانب كبير منه إلى الاتهامات الاشتراكية وما انتهت إليه من السيطرة الحكومية من طريق القطاع العام على الاقتصاد، وبخاصة في مصر التي كانت تدعو في هذا الصل.

واستناداً إلى ذلك تكون الأمة العربية قد بلغت خمسة عقود دون أن تتشكل مانتقضى به المرحلة الأولى. وجاء كل ذلك برغم أن العمل التكاملي الاقتصادي قد بدأ في وقت مبكر للغاية. وتخصيصاً على ذلك لندرج أن يأتي الإصلاح على نحو ما يلي على أن يخذل في الاعتبار حقيقة ثابتة راسخة هي أن الزمن والفرصة الصانقة للشعوب للثبته من الإيمان الواسع من الحاسمين والمحكمين بأن الوحدة الاقتصادية في مراحلها المتقدمة تحقق لشعوب الأمة العربية ارتقاء في مستويات المعيشة. وبنيى الدول العربية جميعها الوصول إلى مكانتها الذي تهيئه لها إمكاناتها وثرواتها الطبيعية وبخاصة التلويحي وضارها.

خامساً: إن السلام لا بد من أنه صوب يسود المنطقة بعد اتمام الاجراءات التي اتفق عليها القاصليون والحكومة العربية في اتفاقية أوسلو واتفاقية مدريد. وهذه الحكومة ماكانت لتوقع هاتين الاتفاقيتين وبالتالي من مناقشات بين الجانبين، إلا وعيها على الشرق الأوسط التي تدل آثار فركن العربي مؤزلة القلم.

أولاً: أن يجري ما يمكن أن نطلق عليه في لغة الحاسية جرد لادوات التشريعية على مستوى المؤسسات والهيئات الإقليمية العربية وعلى المستوى القطري أيضاً. وتقدم بهذا الجرد لجنة القومية تستاعفها لجان فرعية قانونية. ولست في حاجة إلى الإشارة بأن أشتياق انضمام هذه اللجان يجب ألا يتم على أساس الكفاءة الفنية فحسب، بل يتعين أن يراعى في الاختيار من المهارات تجربة التخصيص سنة الماضية تحميمهم للفكر الوطني الاقتصادي وبخاصة المعيق بمواجهة شعوب المنطقة قاطبة وبخاصة الأمة له

سادساً: تؤكد الظروف السائدة في بلاد العالم العربي ضرورة تعديل إقرار السوق العربية المشتركة بحيث يصبغ الانضمام إليها الزامياً لأعضاء جامعة الدول العربية مع إجازة أخذ التحفظات التي تراعى أية دولة لأزلة استجلاء فروعها حتى يجري الانضمام متواكبا مع استاتقصيه مصلحة الدولة. وعلى أن يمدد كل حالة بذاتها مدة زمنية حتى لا يترك العمل على القارب على نحو ما هو عليه الآن فستحتم الظروف التي تكثفت للعالم العربي في الأزمان الحاضرة ضرورة التكتل.

ثانياً: أن تؤول هذه اللجان إجراء مراحلة شاملة لهذه التشريعات وهي الحاجة إليها في القرن القادم. واقتراح مآثر البناء وتعديل من هذه التشريعات وذلك في مدى النتائج التي أسفر عنها التطبيق العلمي عبر العهود الخمسة الماضية وكذلك مآثر البناء وتعديل من هذه المؤسسات. ثالثاً: أن تعمل مسائل الأعلام والثقافة على المستويين الخاص والعام، وصورة نفس الوسائل للتكثيف في ساركها الذي بدأ شملها فيما ضاع من وقت معين أن

والخبراً فإن كل الظروف تشيّر بدرجة متقدمة إلى أن الوحدة الاقتصادية العربية أصبحت ضرورة ملحة للعشر في هذا العالم.



المصدر : **العالم اليوم**

التاريخ : ١٣ / ٢ / ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الانتهاء من قوائم السلع المعفاة من الجمارك

اتفاقيات مصرية - عربية لإنشاء مناطق تجارة حرة

السلع مستحقة طبقاً لاتفاقية الجات مستقبلاً. ومن جانبها أكد السيد محمد خميس رئيس اتحاد الصناعيات المصرية أن الغرف الصناعية الثلاث عشرة قامت بوضع تصورهما بالتصدي للسلع المطلوب إعفاؤها من الرسوم الجمركية إعفاء فورياً أي إعفاء تدريجياً بنسبة 10٪ كل عام حتى يمكن وضع تصور كامل لإقامة منطقة التجارة الحرة مع هذه الدول.

ومن ناحية أخرى قال السيد أبي القمصان رئيس قطاع التجارة الخارجية بوزارة التجارة والتسويق إن الأجهزة المعنية في مصر أعدت نماذج موحدة وأطرافاً عاماً لاتفاقيات إقامة مناطق تجارة حرة مع الدول العربية خاصة أن الاتفاقيات الثنائية أصبحت الآن غير واردة في ظل التحولات والتغيرات الاقتصادية الراهنة ولتسهيلها الجات.

وحول قواعد المنشأ قال إن هذا الأمر يجب دراسته بعناية ودراية تامة حتى لا تؤثر هذه الأحكام مستقبلاً على الصناعة المصرية ولذا بالتعاون مع اتحاد الصناعيات المصرية ووزارة الصناعة والغرف التجارية.

أعلن محمد فريد خميس رئيس اتحاد الصناعيات المصرية أن الغرف الصناعية انتهت من إعداد قوائم السلع المطلوب إعفاؤها من الرسوم الجمركية تمهيداً لترقيق عدد من الاتفاقيات بين مصر وعدد من الدول العربية لانتهاء مناطق تجارة حرة.

ولمقدمة الدول التي سيتم توقيع الاتفاقيات معها لبنان والسعودية والأردن. وصرحت مصادره تجارية بأن وزارتي التجارة والتسويق والصناعة قامتا بوضع إطار شامل لكل هذه الاتفاقيات وخاصة ما يتعلق بقواعد واحكام المنشأ مع هذه الدول والقوائم السلعية المقترح إعفاؤها من الرسوم الجمركية سواء كان إعفاء كاملاً أو تدريجياً إضافة إلى القوائم السلعية المطلوب عدم المساس بها حفاظاً على الصناعة المصرية.

وأكدت هذه المصادر أنه تم الانتهاء من دراسة القوائم السلعية المقترح إعفاؤها من الرسوم الجمركية من الجانبين في إطار مشروع اتفاقية إقامة منطقة تجارة حرة وخاصة القوائم السلعية المطلوب عدم المساس بها حتى لا تؤثر على الصناعة المصرية مع الوضع في الاعتبار أن جميع



المصدر: **العالم اليوم**

التاريخ: ١٩٩٧/٢/١٥ النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

حسن إبراهيم لـ «العالم اليوم»:

مجلس الوحدة الاقتصادية غير مؤهل لقيادة السوق العربية

التكامل الاقتصادي، لأن التعاون يقوم على قرار سياسي يلف خلفه لانجاحه أما التكامل الاقتصادي يحتاج إلى البيئة الأساسية الاقتصادية وهذا هو ما لم يتحقق حتى الآن بين الدول العربية.

ويعترف الدكتور حسن إبراهيم أن مجلس الوحدة الاقتصادية العربية لم يستطع الوصول حتى الآن ليكون مؤهلاً لقيادة العمل العربي نحو قيام السوق العربية المشتركة.

العربية على ضرورة تحرير جميع السلع الزراعية والصناعية المنتجة في هذه الدول في عمليات التبادل التجاري كخطوة أول على طريق إقامة منطقة التجارة الحرة خلال السنوات العشر القادمة.

وأوضح أنه يتم حالياً الإعداد للخطوة القادمة المتمثلة في تحرير السلع الخدمية للتبادلات بين الدول العربية إلا أنه قال إنه لا بد من النظرة بين التعاون الاقتصادي ومفهوم

□ **كتب - مجدي الجندى:**

أكد الدكتور حسن إبراهيم أمين عام مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في تصريحات له للعالم اليوم أن الدراسات التي أجراها المجلس تؤكد إمكانية قيام منطقة تجارة حرة بين 5 دول عربية - سوريا ومصر والكويت وتونس - والأردن.

وقال إنه في سبيل انشاء السوق العربية المشتركة تم الاتفاق بين الدول



المصدر: **العالم اليوم**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ١٥/٢/١٩٩٧

اتحاد الصناعات يناقش ضوابط المنطقة الحرة

□ كتب: **إبراهيم حسن:**

النوع الأول يجري عليه اعطاء فوري بمجرد الاعلان عن قيام المنطقة الحرة المشتركة. والنوع الثاني لسلع يتم تخفيض جماركها تدريجيا برامق 10٪ خلال 10 سنوات لهذا النوع الثالث يضم السلع التي لا تدخل في أي من الفئتين. وقال إنه يمكن العمل بهذه القوائم لمدة مابين 6 و 8 اشهر بعد ان تنظر فيها مؤكداً أن هذا يهدف إلى حماية المنتجات المحلية. ومن المؤشرات الطروحة على الاجتماع وضع مواصفات قياسية لكل السلع والمنتجات العزبية ووضع التكاليف التنموية للصناعة لها أو وضع سعر استرشادي لها. إضافة إلى وضع آلية للإعراق حماية للإنتاج المحلي.

يقعد مجلس إدارة اتحاد الصناعات اجتماعاً مهما اليوم لمناقشة ضوابط قيام منطقة التجارة الحرة العربية بحضره رئيس جهاز التخليص التجاري ورئيس مصلحة الجمارك وديانة الرقابة على الصادرات والواردات ومساعد وزير الخارجية لمنطقة شرق آسيا ورئيس الغرف الصناعية المختلفة، مرشح بذلك محمد فريد خميس وليس مجلس إدارة الاتحاد وقال إنه سيجري في الاجتماع وضع الضوابط التي ستقوم عليها المنطقة الحرة التي سيتم الاعلان عن قيامها خلال الشهرين القادمين. وأشار إلى أنه تم تقسيم السلع المتبادلة بين دول المنطقة الحرة على أساس ثلاثة أنواع:



المصدر : البيان

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٧ فبراير ١٩٩٧

اتحاد الصناعات المصرية يبحث ضوابط إقامة منطقة حرة عربية مشتركة

التمارعات في مختلف القضايا المرتبطة بتطبيق اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية وكذلك أي خلاف حول تطبيق هذا البرنامج. كما يشتمل البرنامج على تطبيق مبدأ المعاملة الخاصة للتوّل العربية الأقل نموًا الزائد في أحكام اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية بحيث يتم منع معاملة تفضيلية لهذه الدول في إطار هذا البرنامج على أن تتقدم هذه الدول بطلب بضمين طبيعة المعاملة التفضيلية المطلوبة والفترة الزمنية وموافقة المجلس عليها كما أن الدول العربية الأقل نموًا هي الدول المحددة وفق تصنيف الأمم المتحدة وبمجة السطح، وبالصيغة للتنفيذ تمهد لجنة الدراسات التجارية للفترة الزمنية جداولها الزمنية لإجاز مهامها من أجل تطبيق هذا البرنامج في أجل يتجاوز التاريخ المحدد لإقامة منطقة التجارة الحرة كما تقوم الأمانة العامة برفع تقرير دوري إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي حول تنفيذ هذا البرنامج، ونظراً لأهمية تحرير التجارة وتآثره بعدد من النشاطات الاقتصادية الأخرى يتم التشاور بين الدول الأطراف حول الخدمات وبالذات المرتبطة بالتجارة. التعاون للتكنولوجيا والبحث العلمي. تنسيق النظم والقوانين والسياسات التجارية. حماية حقوق الملكية الفكرية.

والق مجلس إدارة اتحاد المستنصات المصرية في اجتماعه المشترك الذي ضم ممثلين لوزارات الصناعة والتجارة والتموين والمالية رؤساء الغرف الصناعية من حيث البدأ على مشروع البرنامج للتطبيق لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية لإقامة منطقة تجارية حرة عربية كبرى وقرر الاتحاد خلال الاجتماع المشترك أسس الأول تشكيل لجنة فورية من الاتحاد والأجهزة المعنية لوضع الضوابط التي ستقوم عليها المنطقة الحرة التي سيتم الإعلان عن نتائجها خلال الشهرين القادمين وكذلك وضع التصورات النهائية للقوائم المصنعية للصناعة التي ستطبق بالاتفاقية إنشاء منطقة تجارية عربية كبرى يشكلها. التلوع وهو الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة حماية للصناعة الوطنية على أن تنتمي اللجنة من عملها خلال أسبوعين وأكد محمد فريد خميس رئيس اتحاد الصناعات المصرية أن هناك اتفاقاً مبدئياً على أن إنشاء المنطقة التجارية العربية الكبرى أصبح مطلباً ضرورياً للوصول إلى إنشاء السوق العربية المشتركة مشيراً في هذا الصدد إلى رفض الرئيس مبارك الفاضل لأن تصبح مصر سوقاً استهلاكية. لمنتجاتهم ويشمل البرنامج التذليل لإقامة منطقة عربية كبرى حرة على تشكيل لجنة لتسوية



المصدر : الأهرام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٢/١٨

وزير الاقتصاد والتجارة اللبناني:

السوق العربية المشتركة أولا وبعدها تفكر في الشرق أوسطية

بيروت - من خيرى رمضان:

أكد وزير الاقتصاد والتجارة اللبناني ياسين جابر أن بلاده ترفض الآن طرح مشروع السوق الشرق أوسطية، وترى أن البداية يجب أن تكون من السوق العربية المشتركة وبعدها يمكن أن ينضم إليها من يريد مصادم واقعت كل الدول العربية.

كما أكد الوزير اللبناني أن السلام هو الضيف الاستراتيجي لسوريا ولبنان، وأن يأتي هذا السلام إلا بعد انسحاب الإسرائيلي من كل الأراضي المحتلة. وبعد

السلام يمكن طرح التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري مع إسرائيل فنحن ليس لدينا أي مانع من للتعايش في سلام ولكن الأمر يرجع في النهاية إلى كيف تعرض إسرائيل نفسها.

ومن نود المقاومة وامتنعها في حال انسحاب إسرائيل من الأراضي اللبنانية قال الوزير ياسين جابر أن للناحية لمصراً من المرتبة أو من الخارج ولكنهم أبناء لبنان، وأن تتوقف المقاومة إلا بعد الانسحاب، وبعدها سيعود كل مقام إلى عمله وستتمكن الأحزاب السياسية من استيعاب كل أفراد المقاومة.



المصدر: الأهرام

التاريخ: ١٨ / ٩ / ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

أية أنشطة منظمة تجارة عربية يخطط المجلس الاقتصادي والاجتماعي لها

وتسمية التبادل التجاري بين الدول العربية.
وكذلك يبحث المجلس دراسة
أوضاع الغرف التجارية العربية
الأجنبية وتعمل اتفاقية إنشاء للهيئة
العربية للتنمية الزراعية، ومشاركة
بعض الاتحادات العربية في أعمال
المجلس الاقتصادي والاجتماعي
بالإضافة إلى تقرير المجلس الوزاري
المختصة.
وكان المندوبون الدائمون لدى
الجامعة العربية قد اجتمعوا أمس
لنقاشته بوز. جدول أعمال المجلس
الاقتصادي والاجتماعي ورفع
توصياتهم للمجلس.

كتبت - رشا أبو الجحذ:
تبدأ غداً بمقر جامعة الدول العربية
أعمال الدورة الثامنة والخمسين
للمجلس الاقتصادي والاجتماعي
ليبحث ليات وضع لبرنامج التنفيذ
لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري
بين الدول العربية تمهيدا للوصول إلى
منطقة تجارة حرة عربية.
كما يناقش المجلس تقرير وتوصيات
اللجنة الخاصة باجتماعات الهيئة
العربية لاتفاقية الاستثمار التي تشرف
على تنفيذ الاتفاقية الوحدة لاستثمار
رؤوس الأموال العربية وكذلك
اجتماعات لجنة المفارشات التجارية
التي تشرف على تنفيذ اتفاقية تيسير



المصدر : الأهرام - رام

التاريخ : ١٨ / ٢ / ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اعرب السيد عبدالوهاب الانسي النائب الاول لرئيس مجلس الوزراء اليمني من اعتقاده بأن تحقيق مشروع السوق العربية المشتركة يستلزم وجود رؤية لآلية المخاطر التي يولّدونها مع تحقيق المشروع العربي.

وأكد الانسي في حديث لرائد «صوت العرب» بأنه ليس ان الامة العربية تمتلك امكانيات هائلة تجعلها قادرة على اختصار مراحل الوحدة الاقتصادية مشيراً الى ما يربط الامة العربية من وحدة المصالح والبادئ والتمكّن ونحوه للسؤال اليمني بقرارات القمة العربية الاخيرة التي عقدت بالقاهرة في شهر يونيو الماضي وبمضغها بأنها تعد نقطة تحول مهمة للغاية لصالح التضامن العربي مشيراً في هذا الصدد الى تأكيداً على أهمية إقامة السوق العربية المشتركة.

وأشار الانسي الى أهمية اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي للتابع لجامعة الدول العربية والتي بدأت أمس في القاهرة على مستوى المندوبين الدائمين وغداً على مستوى الوزراء من حيث صلتها بتسريع الخطى لإقامة السوق العربية المشتركة وتحقيق الوحدة الاقتصادية العربية وقال ان هذه الدعوة بداية تتعدى خطوات تجعل من مشروع الوحدة الاقتصادية واقعاً جدياً في القرب فرصة تحول ثورية للجان العربية المشتركة أضاف ان للجنة للصية اليمنية المشتركة أنجزت الكثير في المجالات المختلفة وسنرى لهذه اللجان ان تكون نموذجاً للجان المشتركة بين الدول العربية.

نائب رئيس
وزراء اليمن
يخبر من مخاطر
عدم تنفيذ
مشروع السوق
العربية
المشتركة

وزراء الاقتصاد العرب يبحثون البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة

كتب عماد السويدي :



نوال الطائوي

المنطقة في المناطق الحرة كما يمكن للدول العربية ان تقدم الى المجلس طلب الحصول على امتيازات لبعض السلع المنجزة في المناطق الحرة يتم تحديد التاريخ المرجعي من قبل المجلس في دولة المنطقة لتقديم الجامعة العربية لية التجارة والتنمية وليس للمنظمات.

وتضمن التقريرين أهم نقاط الخلاف بين الدول في البرنامج الذي يتناول في تحديد الاسعار وابدان بشأن السلع المنجزة في المناطق الحرة وكذلك تحفظ سوريا وليتان بشأن السلع الزراعية حيث تريان ان التحرير يجب الا يكون كاملا فيها ويكون تدريجيا، وطلب مصر الا يكون هناك موعد اقراى لبدء التحرير في اتفاقية

السلع للمنطقة خاصة ان مصر غير راضية عن توصية المجالس التجارية في تيسير وتخصيص التجارة الحرة، كما طلبت مصر بضرورة انشاء آلية عربية لتابعة تنفيذ الاتفاقية خاصة ان وضع هذا البرنامج التنفيذي واتفاقية تنمية وتيسير المجالس التجارية قد تم توقيعها خلال غياب مصر عن الجامعة العربية. وحول البنود الأخرى للخروج على جدول أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي قال السحبياني انها تتضمن دراسة المتغيرات على الدول العربية في موازنات الالتزامات العربية المتخصصة على ضوء التقرير الذي اعتمدته اللجنة المعنية بذلك. وأوضح أن وزراء الاقتصاد العرب سوف يناقشون اوضاع الفرق التجارية العربية الأجنبية للمنطقة في ضوء نتائج اجتماع الخبراء الذي يسبق الاجتماع الوزاري حيث اعدت الأمانة العامة دراسة عن اوضاع هذه الفرق لتتناول اهداف وخبرات وانشطة هذه الفرق وما حققته على مدى السنوات السابقة واسباب تعاطل مسيرة العمل في عدد منها وذلك من أجل التعرف على الخبرات التي قد تكون موجودة للعمل على تشاخيص وضع كافة هذه الفرق.

واشار السحبياني في ان الاجتماع الوزاري يبحث عددا من تقارير المجلس الوزاري المتخصصة بالمنطقة للمجلس والتقارير الأخرى العام بين الدولتين بالإضافة الى طلب لاتحاد المستثمرين العرب واتحاد المحاصيل العربية للاهتمام بعضوية المجلس بصفة من قبله.

يعقد وزراء الاقتصاد والمال العرب اجتماعا يومهم ١٨ (١٩) بمقر الأمانة العامة للجامعة الدول العربية غد (الأربعاء) لبحث سبل الإسراع بتفعيل اتفاقية تيسير وتنمية التبادلات التجارية بين الدول العربية للوصول الى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. وأكد السفير عبد الرحمن السحبياني الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية بالجامعة العربية ان كافة الحكومات العربية المتقدمة ضرورة الامانة منطقة التجارة الحرة واصبحت تتوافر الإرادة السياسية الكافية لإقامة مثل هذه المنطقة. وقال أنه سيتم عقد اجتماع للجنة السداسية الوزارية المعنية بوضع البرنامج الزمني لتنفيذ الاتفاقية تيسير التبادلات التجارية اليوم (الأربعاء) لمناقشة الصعوبات الهيكلية للمشروع بعد الاتفاق على كافة جوانبه من خلال لجان متخصصة تم تشكيلها خلال الدورة السابقة للاجتماع الوزاري. واشار الى ان هذه اللجنة التي شكلت من وزراء الإمارات والسعودية ومصر والأردن وسوريا والمغرب تبحث في تيسير الهوة بين الاختلافات التي كانت تعوق تنفيذ الاتفاقية موضحاً أن هذه الاختلافات كانت تتمثل في قواعد المنشأ للسلع العربية وتطبيق النظام الجمركي المنسق وتوحيد هيكل الرسوم واجور الواضحة العربية وتنظيم العمليات التي تحد من كفاءة للتجارة العربية.

وأوضح تقرير الأمانة العامة للجامعة ان الاجتماع الأخير للجنة السداسية في أكتوبر الماضي تم خلاله الاتفاق على عدة نقاط في البرنامج التنفيذي من أهمها : تحويل قائمة السلع المتأهلة (المعزونة) مجموعة السلع القائمة على أنه برنامج من التحرير الكامل الى التحرير التدريجي خلال فترة السنوات العشرة وهي فترة إقامة منطقة التجارة الحرة ويسمى ١٠٠، والعمل على إقامة منطقة التجارة الحرة العربية ووجوه إمكانية تبنى مبدأ تحرير التجارة السلع الزراعية وتحديد السلع لاستثناء عدد محدود من السلع العربية في برامجها ضمن الزراعية التي ترعى للدول العربية في برامجها ضمن الزرعات الزراعية لتحديد السلع الزراعية المتنوع استيرادها، يتم سريان الإعفاءات والامتيازات على السلع



المصدر: الأهرام

التاريخ: ١٩٩٧/٢/١٩ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الناس والاقتصاد

وزراء الاقتصاد العرب

والهمة الصمة

يجتمع اليوم وزراء الاقتصاد العرب ويكتسب هذا الاجتماع بعداً جديداً حيث ينضم رجال الأعمال إلى اجتماعاتهم، وهو نظام تعلمناه - حديثاً - حيث تم تجميع معظم الاقتصادات بالدول العربية، وأصبح للقطاع الخاص دور أساسي في عملية التنمية، وهو ما يعني أننا نلقي على رجال الأعمال عبء تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، ولكن هذا مرهون بإرادة سياسية تقدر مصلحة الشعوب العربية، وتقدر أيضاً أن الخلافات السياسية أو حتى لاختلاف درجات انظم الاقتصادية في البلاد العربية يجب ألا يكون لها تأثير على أن تخطو خطوات جديّة في سبيل التكامل الاقتصادي، ولأن نضع أمام وزراء الاقتصاد العرب المجتمعين اليوم بالقاهرة عدداً من التساؤلات نتوقع أن تخرج إجاباتها الفنية ومقتعة، وتضم بالمعملية والواقعية، وأول هذه التساؤلات، هل يمكن فصل الاقتصاد عن السياسة ومن الذي يملك ذلك.

ثانياً: ماذا لم تصالح حتى الآن أي خطوة إيجابية تذكر في سبيل تنفيذ القرارات الصادرة من الجامعة العربية ومجلس الوحدة الاقتصادية لقيام السوق العربية؟

وثالثاً: ماذا بمانا بالحديث عن سوق عربية مشتركة منذ ٤٠ سنة مضت، وهو نفس التوقيت الذي بدأت فيه قرارات إنشاء السوق الأوروبية المشتركة، وانتقلت الآن بفعل الزمن والتطور والدراسات المستنيرة والاتصال بين البلدان الأوروبية إلى وحدة اقتصادية ستصل قريباً إلى وحدة نقدية بينما لم تصالح الدول العربية أي شيء حتى إن التجارة البينية العربية

تتأخر. اننا نريد أن يخرج وزراء الاقتصاد العرب بقرارات قابلة للتنفيذ الفوري - وليس بقوصيات - والقرار اليه يمكن تنفيذها فوراً ليبدء اتخاذ إجراءات سوق عربية مشتركة.

وفي اعتقادي أن رجال الأعمال هم الآلية الأكثر قدرة لقيادة هذه السوق من خلال الاستثمارات والتجارة على أن تتوافر لهم التشريعات اللازمة لحماية الاستثمار واعطاء مزايا وتشجيعية للتجارة البينية العربية. لا نريد أن يمسر عن المؤتمر مجرد كلمات وقرارات تضاف إلى انبيسات الوحدة الاقتصادية العربية، نريد إنجازاً عملياً وواقعيّاً. واعتقد أن هذه هي المهمة التي يجب أن يتجرها وزراء الاقتصاد العرب اليوم.

عبد الرحمن عقل



المصدر : الأهرام

التاريخ : ١٩٩٧/٢/٢٠

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وزراء الاقتصاد والتجارة العرب في ختام اجتماعهم أمس

الموافقة على البرنامج التنفيذي لاتفاقية التبادل التجاري بين الدول العربية تخفيض الضرائب والرسوم الجمركية بنسبة ١٠٪ سنوياً من يناير القادم

القر رؤساء الاقتصاد العرب في ختام أعمال إجتماعهم الخامسة والستين أمس في الرياض بالتفويض الاتفاقي لتسيير وتنسيق التبادل التجاري بين الدول العربية لإزالة العقبات أمام حرية تجارة عربية

وإعلان السيد سعيد غياثي رئيس الاجتماعات الاقتصادية العربية في الرياض رؤساء الدول العربية له سيتم فيه في هذا البرنامج إيجاد حل على المدى ٩٠ يوما عشرة سنوات يتم خلالها تخفيض كلفة الرسوم الجمركية بنسبة ١٠٪ من كل سنة

والضرائب في الزائر الصحفي الذي عقد في ختام الدورة التي شارك فيها ١١ رؤساء الاقتصاد والتجارة العرب له تم تشكيل لجنة تقنية وتحديد كيفية التبادل مع إقليم العربية ومواجهة سياسات الآخرين

وأكد الدكتور عصمت عبدالجود الأمين العام للجامعة الدول العربية في كلمته التي ألقاها بهذا المناسبة أن هذه الدورة تعدد في وقت تتسارع فيه الأحداث وتقبل فيه الجهود من أجل أن يسود السلام العادل والتسامح مثقاة الشرق الأوسط

وقال أن مسجلة في رئاسة الوزراء العربية التي عبرت عنه القمة العربية الأخيرة قد أجبر إسرائيل على التوصل في الاتفاق مع الجانب الفلسطيني في شهر الثامن عشرة موعداً على حقوق بسمة السيدات الفلسطينية على جميع أراضيها تمهيدا لاستئناف مفاوضات

مناقشة : محمد ميروك رشا ابو الجند

الوضع النهائي لإيجاد الحلول الفعالة والناجحة لجميع القضايا العربية. كما أكد السيد علي أبو الجند رئيس اللجنة الاقتصادية العربية رؤساء الدول العربية في ختام أعمال الاجتماعات الاقتصادية العربية له سيتم فيه في هذا البرنامج إيجاد حل على المدى ٩٠ يوما عشرة سنوات يتم خلالها تخفيض كلفة الرسوم الجمركية بنسبة ١٠٪ من كل سنة

والضرائب في الزائر الصحفي الذي عقد في ختام الدورة التي شارك فيها ١١ رؤساء الاقتصاد والتجارة العرب له تم تشكيل لجنة تقنية وتحديد كيفية التبادل مع إقليم العربية ومواجهة سياسات الآخرين

وأكد الدكتور عصمت عبدالجود الأمين العام للجامعة الدول العربية في كلمته التي ألقاها بهذا المناسبة أن هذه الدورة تعدد في وقت تتسارع فيه الأحداث وتقبل فيه الجهود من أجل أن يسود السلام العادل والتسامح مثقاة الشرق الأوسط

وقال أن مسجلة في رئاسة الوزراء العربية التي عبرت عنه القمة العربية الأخيرة قد أجبر إسرائيل على التوصل في الاتفاق مع الجانب الفلسطيني في شهر الثامن عشرة موعداً على حقوق بسمة السيدات الفلسطينية على جميع أراضيها تمهيدا لاستئناف مفاوضات

الاجتماعات الاقتصادية العربية في الرياض رؤساء الدول العربية له سيتم فيه في هذا البرنامج إيجاد حل على المدى ٩٠ يوما عشرة سنوات يتم خلالها تخفيض كلفة الرسوم الجمركية بنسبة ١٠٪ من كل سنة

والضرائب في الزائر الصحفي الذي عقد في ختام الدورة التي شارك فيها ١١ رؤساء الاقتصاد والتجارة العرب له تم تشكيل لجنة تقنية وتحديد كيفية التبادل مع إقليم العربية ومواجهة سياسات الآخرين

وأكد الدكتور عصمت عبدالجود الأمين العام للجامعة الدول العربية في كلمته التي ألقاها بهذا المناسبة أن هذه الدورة تعدد في وقت تتسارع فيه الأحداث وتقبل فيه الجهود من أجل أن يسود السلام العادل والتسامح مثقاة الشرق الأوسط

وقال أن مسجلة في رئاسة الوزراء العربية التي عبرت عنه القمة العربية الأخيرة قد أجبر إسرائيل على التوصل في الاتفاق مع الجانب الفلسطيني في شهر الثامن عشرة موعداً على حقوق بسمة السيدات الفلسطينية على جميع أراضيها تمهيدا لاستئناف مفاوضات

وقال أن مسجلة في رئاسة الوزراء العربية التي عبرت عنه القمة العربية الأخيرة قد أجبر إسرائيل على التوصل في الاتفاق مع الجانب الفلسطيني في شهر الثامن عشرة موعداً على حقوق بسمة السيدات الفلسطينية على جميع أراضيها تمهيدا لاستئناف مفاوضات

الاجتماعات الاقتصادية العربية في الرياض رؤساء الدول العربية له سيتم فيه في هذا البرنامج إيجاد حل على المدى ٩٠ يوما عشرة سنوات يتم خلالها تخفيض كلفة الرسوم الجمركية بنسبة ١٠٪ من كل سنة

والضرائب في الزائر الصحفي الذي عقد في ختام الدورة التي شارك فيها ١١ رؤساء الاقتصاد والتجارة العرب له تم تشكيل لجنة تقنية وتحديد كيفية التبادل مع إقليم العربية ومواجهة سياسات الآخرين

وأكد الدكتور عصمت عبدالجود الأمين العام للجامعة الدول العربية في كلمته التي ألقاها بهذا المناسبة أن هذه الدورة تعدد في وقت تتسارع فيه الأحداث وتقبل فيه الجهود من أجل أن يسود السلام العادل والتسامح مثقاة الشرق الأوسط

وقال أن مسجلة في رئاسة الوزراء العربية التي عبرت عنه القمة العربية الأخيرة قد أجبر إسرائيل على التوصل في الاتفاق مع الجانب الفلسطيني في شهر الثامن عشرة موعداً على حقوق بسمة السيدات الفلسطينية على جميع أراضيها تمهيدا لاستئناف مفاوضات

وقال أن مسجلة في رئاسة الوزراء العربية التي عبرت عنه القمة العربية الأخيرة قد أجبر إسرائيل على التوصل في الاتفاق مع الجانب الفلسطيني في شهر الثامن عشرة موعداً على حقوق بسمة السيدات الفلسطينية على جميع أراضيها تمهيدا لاستئناف مفاوضات



غباش : قرار إقامة منطقة تجارة حرة يوصل الى السوق العربية المشتركة

□ أبو ظبي -
من شفيق الأسدي

أكد وزير الاقتصاد والتجارة في دولة الإمارات غباش أن قرار المجلس في شأن إقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى يعتبر خطوة كبيرة تساهم في تعزيز التعاون التجاري والاقتصادي وزيادة حجم التبادل التجاري بين الدول العربية، ويؤدي في النهاية إلى الوحدة الجمركية والسوق العربية المشتركة.

وقال غباش في تصريحات في أبو ظبي أمس بعد عودته من القاهرة، إن إنشاء منطقة تجارة حرة عربية سيساهم في إيجاد كتلة اقتصادي عربي منسجم مع الاتجاه العالمي للتجمعات التجارية والاقتصادية الدولية وعمامة التجارة.

وأضاف أن الاتفاق على البرنامج التنفيذي للوصول إلى منطقة التجارة العربية ترجمة لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية.

وقد صعد حشد المجلس الاقتصادي والاجتماعي برنامجاً تنفيذياً لاتفاقية إعتباراً من كانون الثاني (يناير) ١٩٩٨ لمدة ١٠ سنوات.

وأشار غباش إلى أن قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي في شأن المنطقة التجارية العربية الحرة يأتي تنفيذاً لقرارات مؤتمر القمة العربية التي عقدت في القاهرة في حزيران (يونيو) الماضي.

وتسأل إن البرنامج الذي تم الاتفاق عليه ترجمة لتنفيذ الاتفاقية التي سبق أن وقعت عليها معظم الدول العربية بينها دولة الإمارات، ولم تنفذ منذ عام ١٩٨١.

وأكد أن البرنامج التنفيذي الذي تم الاتفاق عليه بشكل بداية واقعية لتفعيل العمل الاقتصادي

وخلق خطوات تدريجية تنتهي بالوحدة الجمركية والسوق العربية المشتركة.

وأوضح أن تحرير التجارة من الرسوم الجمركية وإزالة القيود غير الجمركية سيؤدي إلى تنمية التبادل التجاري بين الدول العربية ويساعد في زيادة معدلات التنمية الاقتصادية فيها، ويساهم في إيجاد فرص عمل جديدة.

وقال غباش إن البرنامج التنفيذي الذي اقده المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولا يشكل هدفاً غير ذاته وإنما يعدّ تسريعاً من وسائل عدة للوصول إلى تعزيز التعاون الاقتصادي العربي.

التجارة العربية

وأشار إلى أن التغيرات الأخيرة في التجارة العالمية تقتضي من الدول العربية تسريع خطواتها لإيجاد كتلة اقتصادي عربي وسط التكتلات الاقتصادية والتجارية العالمية. وقال إن انضمام العديد من الدول العربية إلى منظمة التجارة العالمية وتسريع خطواتها لإيجاد كتلة اقتصادي عربي وسط التكتلات الاقتصادية والتجارية العالمية. وقال إن انضمام العديد من الدول العربية إلى منظمة التجارة العالمية وتسريع خطواتها لإيجاد كتلة اقتصادي عربي وسط التكتلات الاقتصادية والتجارية العالمية.

وأضاف غباش أن الوزراء العرب اتفقوا في الاجتماع الأخير على آلية المتابعة والتنفيذ وضعت المناقشات وأن يكون المجلس الاقتصادي والاجتماعي الجهة المشرفة على تنفيذ البرنامج، وأن تتولى الإدارة العامة للشؤون الاقتصادية مهام الإشراف الفنية لإجهزة الأشراف كجهة قواعد المنشأ ولجنة المفاوضات التجارية ومهمتها تصفية القيود غير الجمركية.

وأشار إلى أنه تم الاتفاق أيضاً على أن تستمر اللجنة السابعة الوزارية بعد انضمام تونس إليها في عملها خلال المرحلة الأولى من تطبيق البرنامج التنفيذي، إزالة أي عقبات تعترض تطبيقها، وأن تقدم تقارير نصف سنوية عن متابعها لتنفيذ البرنامج.

وتكف المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بإعداد دراسة والفية عن المناطق الحرة القائمة في الدول العربية وتقديمها للمجلس نهاية السنة المالية لاتخاذ قرار في شأن معاملة متتبعاتها في إطار البرنامج التنفيذي.

كما تم الاتفاق أيضاً على اتباع الأسس الفنية المتبعة في إطار منظمة التجارة الدولية في حالات الإغراق.

ويضي البرنامج التنفيذي الذي تم الاتفاق عليه، أن اجتماع المجلس الاقتصادي



المصدر : الحريّة

لنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٩/٢٢

والاجتماعي العربي الاربعة في القاهرة أن يكون التاريخ المرجعي للبرنامج ١ كانون الثاني (يناير) ١٩٩٨، وأن يكون التنفيذ على مدى ١٠ سنوات بحيث يشمل خفض الجمركي جميع القوائم السعوية ونسبة سنوية مقدارها ١٠ في المئة وننتهي بنسبة صفر في المئة بعد عشر سنوات سنوياً على السلع العربية الخاضعة لشروط المنتج العربي، بحيث تعامل السلع العربية معاملة السلع الوطنية.

وأكد عباس أن ما تم الاتفاق عليه يمثل بداية تتناسب وظروف العيد من الدول العربية. كما أن البرنامج وما يتبعه من تدرج في الإعفاء الجمركي سيعتق بقية الدول العربية من التصديق على اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية (٦ دول بينها مصر) ليتم في نهاية السنوات العشر التحرير الكامل والكلي للسلع العربية. وأغت إلى أن دولة الإمارات التي تطبق نسبة رسوم جمركية تصل في أعضائها إلى ٥ في المئة ستكون مستفيدة من هذا القرار الذي يفتح أمامها الأسواق العربية.



المصدر : الأهرام

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٤/٢٢

كيف يمكن تحقيق التكامل الاقتصادي العربي؟

اختلاف الهياكل الإنتاجية.. وغياب الإرادة السياسية وراء ضعف التجارة البينية العربية

فريد خميس

إمضاء نواتم بلصية من

الرسوم الجمركية خطوة

في انتهاء السوق المخرقة

- عام ١٩٩٩ سيشهد مولد العملة الأوروبية الموحدة «اليورو» بعد أن اكتملت منظومة الاندماج الاقتصادي الكامل بين دول الاتحاد الأوروبي.. بينما لا تزال الدول العربية تفكر حتى الآن كيف تبدأ الخطوة الأولى نحو وضع السوق العربية المشتركة موضع التنفيذ العملي.

- والغريب أن الفكر الوحدوي الاقتصادي العربي تزامن في نشأته مع الفكر الأوروبي (منتصف الخمسينيات).. ولكنهم في أوروبا أوشكوا على الوصول إلى قمة الوحدة والتكامل الاقتصادي، فلبثهم الآن مجلس نيابي أوروبي منتخب من

الشعب وأزالوا الحدود والقيود على تحرك جميع عناصر الإنتاج والاقتصاد، وأصبح لديهم أيضا جواز مواطنة أوروبي، بينما لم يحقق العرب شيئا من هذا.



وقبل أن نتناول هذه القضية، لابد أن نشير إلى الإنجازات الضخمة التي حققتها العرب في مجال القرارات والتوصيات والاجتماعات والدراسات استعدادا للدخول في التكامل الاقتصادي العربي!! ولنا أن نقسم.. هل يشهد عرب ٢١ (القرن القادم) تحويل جزء ولو يسير من الحلم الكبير إلى حقيقة؟! هذا ماسحاول أن نصل إليه في نهاية التحقيق.

تحقيق:

عبد الناصر عارف وليام البرادعي

تطوّر الصالح القطرية على التسامح القومية، سبب جوهري في تأخير قيام كتلة اقتصادية عربي، ويجب أن يتغير هذا المنهج الآن حتى يتمكن العرب من مواجهة التحديات الخارجية اقتصاديا وسياسيا.

ويؤكد كثير من الاقتصاديين والخبراء العرب على أن الظروف السياسية في الدول العربية، هي السبب الرئيسي الذي يجعل دون تحويل التكامل الاقتصادي العربي إلى خطوات تنفيذية.

فكما يقول السيد علي نجم محافظ البنك المركزي ورئيس مجلس الجمعية المصرية لاقتصاديات السوق إن عدم وجود الحماس الكافي من بعض الأنظمة السياسية العربية لانكار الوحدة الاقتصادية هو السبب الوحيد.

بينما يرى الفيلسوف الأشعر، أن الإرادة السياسية هي مبررة فعلا، ولكن العقبات الفنية والإجرائية هي التي تحول دون تحقيق مشروعات التكامل الاقتصادي، خاصة فيما يتعلق بالهيكل الاقتصادي والاستثمار والمواسمات القياسية والخدمات للنشأ والتشريعات والادارة والمعادن التي يمكن إستغلالها في إطار منطقة تجارية عربية أوسع.

ويؤكد عبد الستار مشرة أمين عام اتحاد الغرف التجارية المصرية أن هذه المشكلات الفنية يمكن حلها بمقتضى سهولة وأى فترة وجيزة للغاية إذا ما تولفت الإرادة السياسية.

أما الدكتور عادل أمين بشاى استاذ ورئيس قسم الاقتصاد بجامعة الأمريكية، فيبين أن الأساس وجود أي فرص أو عناصر للتكامل الاقتصادي العربي.

لأن التكامل الدول العربية - في وجهة نظره لا يمكن أن يحدث بينها في نوع من أنواع التكامل الاقتصادي ويرى أنه لا توجد أي خطوات تنفيذية يمكن البدء بها الآن، ويفضل الانضمام

الاقتصادية العربية، وعدم التسريع بين التشريعات التجارية والتكامل والمالية، وسهولة التخطيط المركزي، والقطاع العام في معظم الدول العربية.

والنشأه السلي في مكونات التجارة وشعب قوتها الاقتصادية، واختلاف ميكل التكلفة، وضعت فعالية القرار السياسي وروح الالتزام في تطبيق السوق ولتعامدات والتشريعات الخاصة بها، والتمسكات السياسية الفسرة للتشكلات في العلاقات السياسية العربية.

غالب الإلادة السياسية ولكن الدكتور عيسى درويش سفير سوريا بالقاهرة يرى أن السبب الرئيسي لعدم دخول السوق العربية إلى حيز التنفيذ حتى الآن هو غياب الإرادة السياسية العربية، ويطلق معه في الرأي الدكتور محمد حمتن استاذ ورئيس قسم إدارة الأعمال بالجامعة الأمريكية الذي يقول إن تزار إنشاء السوق العربية المشتركة كان قرارا حكوميا ولم يكن قرارا رئاسيا.

للمصالح الاقتصادية، وأما فرض من أعلى، ولهذا لم يتجاوز مرحلة القرارات، لأنه كما يقول إن أي سوق لابد أن يحدث فيها نيبال للخلقة عناصر وهي رأس المال والاضمان والسلم، ويمكن أن يضاف إليها الأيدي العاملة والدول العربية لم تكن مهية لتبادل هذه العناصر، وذلك ظت السوق حيرا على ريق وماجهر رئيس الاسواق العربية تبعد عن مصالحها في البلاد الإتحاديستونية.

ويؤكد الدكتور عادل جازين نائب رئيس جمعية رجال الأعمال المصرية وخبير صناعة السيارات، أن الخط بين الخلالات السياسية والمصالح الاقتصادية في المنطقة العربية، أدى إلى تخوف رجال الأعمال والمستثمرين العرب من المخافة في الدخول في أي مشروعات استثمارية مشتركة، وهذا تخوف كثيرا تقبل السوق العربية.

بينما يرى السيد احمد عرفة نائب رئيس اتحاد المستثمرين العرب، أن

تقبل ملفات مجلس الوحدة الاقتصادية أن قرار إنشاء السوق العربية المشتركة، القرار ١٧، صدر في عام ١٩٦٤، وبدأ تنفيذه أول يناير ١٩٦٥، واتهمه قرار التخصيص ١٩٧٠، ويهدد بكون التصريح الكامل مراحل السوق، حتى تكتمل في سنة للتجارة بين دول السوق من جميع الرسوم والقيود الجمركية (أي إنشاء منطقة تجارية حرة)، أصبحت واقعا قانونيا فعليا منذ هذا التاريخ وباتسبة لدول السوق.

وقد تمت السوق ابراهيم أن يريد الانضمام فيما بعد إليها، لأن بدأت بأربع دول هي: الأردن وسوريا والعراق ومصر، ثم اتصمت السوق للتشكيل ثلاث دول أخرى (البحرين وموريتانيا واليمن).

ولكن الواقع ولغة الأرقام تقول إنه رغم قرار إنشاء السوق العربية الذي صدر منذ أكثر من ثلاثين عاما، بما يعني تحرير التبادل التجاري بين هذه الدول، إلا أن حجم التجارة البينية بين هذه الدول لم يتجاوز في أية مرحلة من المراحل نسبة الـ ١/١٠٠ مع صدور القرار رقم (١١)، وإجماعه في القرار رقم (١٧) لوفيف التعرفة الجمركية الموحدة، التي من المفروض أن تنشأ اتحادا جمركيا، ولكن لم تتحول منطقة التجارة الحرة إلى اتحاد جمركي حتى الآن، مما جعل منطقة «الجات التي عرض عليها قرار إنشاء السوق العربية المشتركة عام ١٩٦٥، تجمد لت من إقرار اتفاقية السوق العربية حتى الآن، لأن الدول العربية الأطراف لم تتخذ موقفا نهائيا من مشروع التكامل الاقتصادي».

جميع بالذكر أن اتفاقية الجات، تتيح للدول إنشاء كتلتا اقتصادية استثنائية من مساحا الدولة الأراضى بالرعاية.

ويروج تقرير الأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية عدم تطوير قرارات السوق العربية إلى نشاط واقعي إلى عدد من الشكالات والعقبات.. أهمها، عدم تحقيق تنسيق بين الخطط



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٤/٢٤

إلى تكتلات أخرى غير عربية
والانتماء في الاقتصاد العالمي من

خلال اتفاقيات الجات وغيرها
- ويرى محمد أحمد غانم رجل
أعمال ومدير مكتب استشاري، أن
الضغوط الخارجية من الأسباب
التي تبعية لعدم نجاح السوق حتى
الآن

اختلاف

الهياكل

الإنتاجية

و لكن محمد

فريد خميس رئيس

اتحاد الصناع

المصرية، كان أكثر

تحديدا حينما

أرجع عدم وجود

تفاعل صناعي

عربي إلى

اختلاف الهياكل

الإنتاجية بين

الدول العربية

والاختلاف في

الانتاج، والاختلاف

في العملية

الصناعية وهذه

الفرق

والأوضاع التي

عبرها الصناع،

لمستعدة موة

واسعة هائل دون

تكوين صناعات

عربية كبرى أو

التوصل إلى

كيانات اقتصادية

عربية، سواء في

مجال الإنتاج أو

التجارة.

- وأما مكائنت

الاسباب إلا أن

كثيرا من الظروف

قد تعبرت، سواء

على الصعيد

العربي أو العالمي

وبدا الانتماء

والشروع العربي

يتزايد بالعربية

التي هي في

خطوات فعلية

لتحقيق التكامل

الاقتصادي

العربي وتوج هذا

بقمة القاهرة

العربية الأخيرة

التي أملت

موضوع التعاون

الاقتصادي والسوق العربية المشتركة

اهتماما خاصا، فتمركز كثير من

المنظمات والتنظيمات والآليات سعيا

إلى البدء الفوري في خطوات تحقيق

أي تعاون عربي اقتصادي، سواء في
مجال الثبائيل التجاري أو التصنيع
القطاع الإنتاجي، خاصة أن كل هذه
الأمور تربط ويتم وضع الأطر اللازمة
لها، ولعلنا نرى فقط هو إعادة بنائها
من جديد لتدبر فيها الحياة.

- وفي الأسبوع الماضي، شهدت
القاهرة اجتماعا تنظيميا لوزراء

الاقتصاد العرب في

إطار مجلس الوحدة

الاقتصادية، وفي

خطوة تنفيذية وافق

اتحاد الصناع

المصرية من جانبه،

على إعداد القوانين

الأساسية المطلوبة

إعطاها من الرسوم

الجمركية، تمهيدا

لتدريج عدد من

الائتمانيات بين مصر

وعقد من قبل

العربية إنشاء مناطق تجارية حرة.

- هذه الخطوة اعتبرها السيد محمد

فريد خميس هي الخطوة العملية

للإتاحة الآن للبدء في إنشاء السوق

العربية المشتركة، ويشير إلى هذا

للنقل أصبح مطلب حياة أو موت

بالنسبة للعالم

العربي، لأنه بعد

عولة الانتماء

والتجارة، والظهور

للشخصيات

والاكتشافات

الاقتصادية العالمية

لا بد للدول العربية

أن تتسرع في الخطى

للمتجهين إلى

الكيانات الصناعية

الكبرى والحجم

الأسفل للسوق

للمشكلة لهذه

الصناعات، وذلك

ماتسعي إلى جميع

الشركات الصناعية

المتعلقة في العالم

كله، فيما يسمى

بالانتماءات.

- وحتى يتحقق

هذا في العالم

العربي، كما يقول

فريد خميس، فلا بد

من إزالة الحاجز

إزالة تامة، وهذا

يعمل بالنسبة لرجال

الصناعة العرب

أهمية استراتيجية

للاستمرار في

السوق، ويشير
مثلا ذلك قائلا: إن
إنتاج منتج ما في
بلد عربي تكون
تكلفته مرتفعة
نفسيا لأسباب
لاسيطة أو دخل
للصانع فيها، مثل
ارتفاع أسعار
الطاقة والنفقات
التي تتكثرها
الحكومات، وارتفاع
الرسوم والقرائن
في الوقت الذي
لا يتحمل فيه
الصانع في دولة
أخرى مثل هذه

الأسباب لقيام الدولة بدعم وتنمية
الصناعات. وبذا يبرز بشكل مباشر
على تكلفة الإنتاج، ولابد لهذه
الأوضاع والظروف أن تتعامل معها
تفويجا إلى أقصى

- ويضم اقتراحا عمليا في هذا
للحال وهو الاتفاق على تحرير كامل
لجميع من السلع العربية، التي تكون
تكلفة إنتاجها متفادية، بينما يتم
تخفيض الرسوم الجمركية تدريجيا
وعلى عدة سنوات على قائمة أخرى
تشهد فيها الظروف في تكلفة الإنتاج.

وهناك اقتراح آخر مطروح للفراسة،
كما يقول محمد فريد خميس، وهو
فرض رسوم تعريفية تعادل فرق
البيع أو التكلفة في الإنتاج عند انتقال
سلعة من بلد إلى آخر، بعد تراسد
تصليته لكل سلعة.

وهكذا يمكن أن تبدأ منطقة التجارة
الحرة العربية لتكون المعصر الرئيسي
في تدوير السوق العربية المشتركة.
ويمكن أن تتسع رقعة السوق أمام
جميع الدول العربية.

- ويؤكد أن التكامل الصناعي
العربي، يمكن أن يتخطى من تلك
البدائية، وبذا في رأي بدعم موقف
الدول العربية أمام التكتلات
الاقتصادية الأخرى.

إلغاء الرسوم الجمركية
لأغراض حثيئة نائب رئيس
الجمعية المصرية للثباتية لرجال
الأعمال يرى أن إعفاء السوق
العربية، لابد أن يبدأ بإلغاء الحظر على
أي سلعة ثم إلغاء الرسوم الجمركية بين
الدول العربية تدريجيا، كما يرى أن
إقامة معرض عربي، متخصص ببيع
الدول العربية، وبشكل دوري وتشارك



المصدر : الأهرام - رام

التاريخ : ١٩٩٧/٩/٢٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

فيه جيمز - قول - عربية، من شأنه أن يزيد من فرص التبادل التجاري بين الدول العربية، حيث أن المعارض صارت سمة حيوية لتنشيط التجارة. ويؤكد فؤاد حنجر أن المناطق الحرة المحددة التي تتوسع قول العربية في إنشائها أصبح لا يخلو منها الآن، لأن رفع الحواجز الجمركية سيظل من آثارها على التجارة، مشيراً إلى أن السوق العربية المشتركة كفيلة بتحقيق الاندماج الاقتصادي الكامل.

يوشا بطرح مدوح المصري رئيس مجلس إدارة الشركة المصرية للتجارة والتصديق، في دراسة قدمها لمجلس الوحدة الاقتصادية عدة مقترحات لمنع التجارة العربية البيئية والاستثمار المشترك في إطار التكامل الاقتصادي، مؤكداً أن إقامة منطقة تجارة عربية كبرى هي القوة المدبرية للتكامل الاقتصادي العربي، ولكنه مع هذا يؤكد أهمية العلاقة التبادلية بين التجارة والاستثمار، فتحرير التبادل التجاري وحده لا يكفي، لأنه لا بد أن تكون هناك قوة دفع مباشرة لجذب رؤوس الأموال في المشروعات المشتركة، ولكن هذا يتطلب تطوير البنية التحتية المطلوبة والتشريعات الاقتصادية في الدول العربية.

ويشترح أيضاً أن تكون المناطق الحرة الاقتصادية في الدول العربية، مشروعات عربية مشتركة متعددة الأطراف، تتوزع على الخريطة العربية وفقاً للمزايا الاستراتيجية للمنطقة بالموارد والموافق وقابليتها للتطوير.

أما السيد أحمد عرفة نائب رئيس اتحاد المستثمرين العرب، فله تصور آخر حول دور المناطق الحرة في الإسراع ببعث السوق العربية المشتركة، حيث يرى أنه يجب أن تكون المنطقة العربية كلها منطقة تجارة حرة، ويعترض مبدأ محدودية المناطق التجارية الحرة، مؤكداً أن هذا سيؤدي إلى سهولة التمييز وتخلق التجارة ورفض الأموال بين الدول العربية. وهذا هو حجر الأساس في تحقيق الاندماج الاقتصادي الكامل الذي يمكن أن يعطي حرية انتقال الأفراد والأيدي العاملة.

- ولكن كيف يمكن أن يحدث هذا، ما هو دور رجال الأعمال والمستثمرين العرب في هذا الجهد، وهل يحتاج ذلك إلى تشريعات وقوانين في الدول العربية تكون ملائمة لكل الأطراف... وعلى المشروعات الاستثمارية المشتركة التي يمكن البدء بها... هل نبدأ بمصانع تقليدية أم صناعات ضخمة تعتمد على التكنولوجيا الحديثة، ومن أين يمكن التمويل، هل نتمتع على مؤسسات ونزاع دولة التمويل مثل هذه المشروعات.

- أم أن الجهد المصري العربي وعية ضمان الاستثمار العربية يتكاتف أن تقدم التمويل الائتماني اللازم لهذه المشروعات وهو دور رؤوس الأموال العربية الموفرة وإذا تم تحقيق التكامل الاقتصادي العربي بهذا المفهوم، كيف يؤثر وينتشر بالتكتلات الاقتصادية المالية.



المصدر: الإذاعة

التاريخ: ٣٠٣١٧٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

في افتتاح مؤتمر خريف التجارة العربية :
منطقة تجارة هرة عربية بداية للسوق العربية المشتركة
الدواء، دور قوى القطاع الخاص وفرص للمستثمرين
رجال الأعمال العرب يطالبون بإجراءات لمواجهة التكتلات والمنافسة العالمية

التكتل الاقتصادي العربي حلم يتحول إلى واقع
الدكتور جمال الجندوري يؤكد في مؤتمر الغرف التجارية العربية:

الدكتور كمال الجنزوري يؤكد في مؤتمر الغرف التجارية العامة

من الأمور التي تدعو إلى التفكير في الوساطة الاقتصادية العربية، ذلك الاتجاه على خضرة اتخاذ القرار وتبني الوساطة الاقتصادية لتدعيم التكتل الاقتصادي العربي، بعد الخطوة المهمة التي اتخذها المجلس الاقتصادي والاجتماعي لبدء العمل بالانفتاح العربي في دورتي التفاوض الخمسين، بجامعة الدول العربية يوم الأربعاء الماضي تلك الخطوة التي تدعو إلى قيام منطقة التجارة العربية خلال العام الحالي.

ويبدأ الأمر بظهور وانحسار مدى الأبرار

[illegible][illegible]

المزيد على الإنترنت في: www.ck12.org

[illegible]

المساعد للشؤون الاقتصادية أن أعلن
والأجور داخل منطقة الترقية.

والشارد الدكتور نزال الصافي وندى
المتخصص: هي أن الامتيازات العامة التي
تتمتعها الدولة العربية تؤهلها لتكون كدولة
متقدمة. (1، 2، 3، 4، 5، 6، 7، 8، 9، 10، 11، 12، 13، 14، 15، 16، 17، 18، 19، 20، 21، 22، 23، 24، 25، 26، 27، 28، 29، 30، 31، 32، 33، 34، 35، 36، 37، 38، 39، 40، 41، 42، 43، 44، 45، 46، 47، 48، 49، 50، 51، 52، 53، 54، 55، 56، 57، 58، 59، 60، 61، 62، 63، 64، 65، 66، 67، 68، 69، 70، 71، 72، 73، 74، 75، 76، 77، 78، 79، 80، 81، 82، 83، 84، 85، 86، 87، 88، 89، 90، 91، 92، 93، 94، 95، 96، 97، 98، 99، 100، 101، 102، 103، 104، 105، 106، 107، 108، 109، 110، 111، 112، 113، 114، 115، 116، 117، 118، 119، 120، 121، 122، 123، 124، 125، 126، 127، 128، 129، 130، 131، 132، 133، 134، 135، 136، 137، 138، 139، 140، 141، 142، 143، 144، 145، 146، 147، 148، 149، 150، 151، 152، 153، 154، 155، 156، 157، 158، 159، 160، 161، 162، 163، 164، 165، 166، 167، 168، 169، 170، 171، 172، 173، 174، 175، 176، 177، 178، 179، 180، 181، 182، 183، 184، 185، 186، 187، 188، 189، 190، 191، 192، 193، 194، 195، 196، 197، 198، 199، 200، 201، 202، 203، 204، 205، 206، 207، 208، 209، 210، 211، 212، 213، 214، 215، 216، 217، 218، 219، 220، 221، 222، 223، 224، 225، 226، 227، 228، 229، 230، 231، 232، 233، 234، 235، 236، 237، 238، 239، 240، 241، 242، 243، 244، 245، 246، 247، 248، 249، 250، 251، 252، 253، 254، 255، 256، 257، 258، 259، 260، 261، 262، 263، 264، 265، 266، 267، 268، 269، 270، 271، 272، 273، 274، 275، 276، 277، 278، 279، 280، 281، 282، 283، 284، 285، 286، 287، 288، 289، 290، 291، 292، 293، 294، 295، 296، 297، 298، 299، 300، 301، 302، 303، 304، 305، 306، 307، 308، 309، 310، 311، 312، 313، 314، 315، 316، 317، 318، 319، 320، 321، 322، 323، 324، 325، 326، 327، 328، 329، 330، 331، 332، 333، 334، 335، 336، 337، 338، 339، 340، 341، 342، 343، 344، 345، 346، 347، 348، 349، 350، 351، 352، 353، 354، 355، 356، 357، 358، 359، 360، 361، 362، 363، 364، 365، 366، 367، 368، 369، 370، 371، 372، 373، 374، 375، 376، 377، 378، 379، 380، 381، 382، 383، 384، 385، 386، 387، 388، 389، 390، 391، 392، 393، 394، 395، 396، 397، 398، 399، 400، 401، 402، 403، 404، 405، 406، 407، 408، 409، 410، 411، 412، 413، 414، 415، 416، 417، 418، 419، 420، 421، 422، 423، 424، 425، 426، 427، 428، 429، 430، 431، 432، 433، 434، 435، 436، 437، 438، 439، 440، 441، 442، 443، 444، 445، 446، 447، 448، 449، 450، 451، 452، 453، 454، 455، 456، 457، 458، 459، 460، 461، 462، 463، 464، 465، 466، 467، 468، 469، 470، 471، 472، 473، 474، 475، 476، 477، 478، 479، 480، 481، 482، 483، 484، 485، 486، 487، 488، 489، 490، 491، 492، 493، 494، 495، 496، 497، 498، 499، 500، 501، 502، 503، 504، 505، 506، 507، 508، 509، 510، 511، 512، 513، 514، 515، 516، 517، 518، 519، 520، 521، 522، 523، 524، 525، 526، 527، 528، 529، 530، 531، 532، 533، 534، 535، 536، 537، 538، 539، 540، 541، 542، 543، 544، 545، 546، 547، 548، 549، 550، 551، 552، 553، 554، 555، 556، 557، 558، 559، 560، 561، 562، 563، 564، 565، 566، 567، 568، 569، 570، 571، 572، 573، 574، 575، 576، 577، 578، 579، 580، 581، 582، 583، 584، 585، 586، 587، 588، 589، 590، 591، 592، 593، 594، 595، 596، 597، 598، 599، 600، 601، 602، 603، 604، 605، 606، 607، 608، 609، 610، 611، 612، 613، 614، 615، 616، 617، 618، 619، 620، 621، 622، 623، 624، 625، 626، 627، 628، 629، 630، 631، 632، 633، 634، 635، 636، 637، 638، 639، 640، 641، 642، 643، 644، 645، 646، 647، 648، 649، 650، 651، 652، 653، 654، 655، 656، 657، 658، 659، 660، 661، 662، 663، 664، 665، 666، 667، 668، 669، 670، 671، 672، 673، 674، 675، 676، 677، 678، 679، 680، 681، 682، 683، 684، 685، 686، 687، 688، 689، 690، 691، 692، 693، 694، 695، 696، 697، 698، 699، 700، 701، 702، 703، 704، 705، 706، 707، 708، 709، 710، 711، 712، 713، 714، 715، 716، 717، 718، 719، 720، 721، 722، 723، 724، 725، 726، 727، 728، 729، 730، 731، 732، 733، 734، 735، 736، 737، 738، 739، 740، 741، 742، 743، 744، 745، 746، 747، 748، 749، 750، 751، 752، 753، 754، 755، 756، 757، 758، 759، 760، 761، 762، 763، 764، 765، 766، 767، 768، 769، 770، 771، 772، 773، 774، 775، 776، 777، 778، 779، 780، 781، 782، 783، 784، 785، 786، 787، 788، 789، 790، 791، 792، 793، 794، 795، 796، 797، 798، 799، 800، 801، 802، 803، 804، 805، 806، 807، 808، 809، 810، 811، 812، 813، 814، 815، 816، 817، 818، 819، 820، 821، 822، 823، 824، 825، 826، 827،

معدلات التعاون التجاري الدولي
وفال الدكتور محمد الشمراوي وزير
السياحة والتجارة الخارجية

1000



د. كمال الحنيفي

والأستاذ الهادي بن تميم الوكيل والناظر
الأستاذ الهادي بن تميم الوكيل والناظر
الأستاذ الهادي بن تميم الوكيل والناظر

لقد تركزت الجهود العربية
والإقليمية من أجل تعزيز
العام للثروة التجارية الحرة
التي تعززها في دعم التعاون
الاقتصادي

مؤيداً، الذي يرمي أن يتفهم في أعمق

محمود الشاذلي
اقتصادي واجتماعي افران

9
7
0

10

2

100

100





المصدر : السياسي المصري

للتشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٢/٢٣

لماذا فشلت الدول العربية في إقامة

سوق اقتصادية مشتركة ؟

بسمه الوهاب الأسمى الأزمة ترجع إلى أن

معظم القرارات حبيسة الأدراج

شهدت اجتماعات للجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية مؤخرًا شكلاً جديداً ذا صبغة إيجابية بالنظر إلى أنها ناقشت قضية حيوية وهي إنشاء منطقة للتبادل التجاري العربي كخطوة على الطريق نحو الوصول إلى حلم السوق العربية المشتركة إعمالاً لقرارات قمة القاهرة العربية الأخيرة وكان للحياة هذا الحوار مع الأستاذ / عبدالوهاب الأسمى النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء اليمني .

في البداية سألناه :

● ما هي رؤية اليمن لهذه القضية ؟

● أولاً : اليمن تعتبر أن الكلمة العربية الأخيرة التي عقدت بالقاهرة بدعم من الرئيس مبارك نقطة تحول مهمة جداً لصالح التضامن العربي والقضية العربية بشكل عام . ويعتقد أن مشروع الوحدة الاقتصادية والذي يعد بمثابة الحلم الأول لسعود المنطقة يجب أن يكون على أرض الواقع بحيث ننظر من أجله خطوات فعالة ، وجادة ، وخاصة ونحن نمضي في عصر التكتلات الاقتصادية العالمية حتى تتباين فعاليات التضامن والوحدة الاقتصادية العربية .

إذاً يجب أن نسلح بالشطى للروسية في هذا الشأن حتى نتمكن بركب التقدم والفرصة سانحة الآن في يدينا لإخراج هذا المشروع إلى حيز النور .



المصدر: **السياسي المصري**

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٢/٢٣

وقد اكتسبت دورة الجامعة العربية الأخيرة أهمية كبيرة من هذا المنطلق ونظمت بل تكون هذه الدورة بداية تحقيقها خطوات تجعل من هذا المشروع واقعاً حياً للجميع ، حيث أن الوثائق الآن ليس هي مبالغتها .
إقامة سوق عربية مشتركة على غرار السوق الأوروبية المشتركة فكرة يمكن أن تتخذ بصورة عملية بالنظر إلى العوامل الكثيرة التي توجد العالم العربي في الضمام الاقتصادي لكن هذه الفكرة حتى الآن لم تتخذ .
فما هي التحديات التي تلاب حائلاً أمام تنفيذها من وجهة نظركم ؟
إمكانات الأمة العربية هائلة وتتمتعها قدرة على اختصار المراحل لأن المصالح غير متضاربة ، والفكر الذي تتبناه الأمة ليس متخاصماً كما أن الخلافات الأمة العربية مشبعة بالإسلام ، كل ذلك يجعلنا متفائلين بالمستقبل ، وفي يقيني أنه توجد العديد من العوامل لحل من أهمها عدم وجود رؤية أروية للمشاطر التي تترتب على عدم انجان هذا المشروع ، والفوائد التي يمكن أن نعيشها بعد انجازه .
• هناك اتفاقية لتسيير التبادل التجاري بين الدول العربية مبرمة بالفعل وقد تشكيلها من قبل جامعة الدول العربية بلجنة دراسية لكي تبحث في التوصل التنفيذية لهذه الاتفاقية فما رأيك ؟

• مشكلتنا تنفيذ القرارات فلنطلب القرارات الاقتصادية قلت بحسبة الأبراج ، فلماذا لكل هذه الرؤية أن تأخذ شكل برامج تنفيذية على أرض الواقع بإلياتها سواء على مستوى أصحاب القرار السياسي أو مستوى الشعوب .
والحقيقة أنه تتضمننا المتابعة وسياسة القلق الطويل حتى يتم تنفيذ ما يتفق عليه .
فكرة اللجان العليا المشتركة أصبحت منتشرة بين الدول العربية ، بالإضافة إلى التجمعات الإقليمية كمجلس التعاون الخليجي . هذه التجمعات تعد بمثابة خطوة على سبيل التعاون الاقتصادي العربي الشامل ، هل هذا الرأي صحيح ؟
ما لم تكن ضمن منظومة متكاملة لئلا الأمر فإنها أن تؤدي إلى تحقيق العلم .
فهناك بالفعل لجان عليا بين كثير من الدول العربية لكن يلحق على هذه اللجان المشتركة بأنها لا تفعل ولا توضع لها الآليات والبرامج الزمنية القادرة على استيعاب المعاصر بمستجداته .

• ماذا عن تقييمك لعمل اللجنة المصرية اليمنية العليا ؟

• نستطيع أن نقول أن اللجنة ناجحة إلى حد ما في تفعيل التعاون بين البلدين في شتى الجوانب ، وهناك زيارات متبادلة وخبرات يستفاد منها ، لكن نريد أن تكون هذه اللجنة نموذجاً للجان المشتركة بالنسبة للدول العربية كافة .



المصدر: العالم اليوم

التاريخ: ١٩٩٧/٩/٢٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

د. عصمت عبد المجيد:

إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية قرار تاريخي

اللجنة السادسة قادرة على حل مشاكل التنفيذ

السياسي بشأن المنطقة الحرة أنشأ في قمة القاهرة الأخيرة، وأن التوجه العربي الذي ظهر في اجتماعات وزراء الاقتصاد والمال العرب الأخيرة مشجع جداً.

الدكتور عصمت عبد المجيد يعتبر التحميل في تنفيذ المنطقة الحرة، موضوعاً أن هناك مساحات فنية تحتاج إلى حسن إيمان وتدرج في ظل التوجه إلى تحرير الاقتصاد العربي.. ووضع أسس للعلاقات الاقتصادية بين الدول العربية. وقال الأمين العام إن المدة الزمنية المحددة للبرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة التي تستغرق 10 سنوات، ليست بالكبيرة في عصر الأمم. وذكر أن جميع الشروط والمقومات اللازمة لإنجاح منطقة التجارة الحرة متوافرة بالأسهل.

□ كتب - يوسف هلال

وبهاء الدين علي:

أعلن الدكتور عصمت عبد المجيد الأمين العام لجامعة الدول العربية.. أن الدول العربية جادة في تنفيذ منطقة التجارة الحرة التي تقول أن يبدأ العمل بها يناير القادم على 10 مراحل تنتهي عام 2007 كحد أقصى.

وأشار الأمين العام إلى أن كل المخاوف واردة بشأن تعثر البرنامج التنفيذي لاتفاقية منطقة التجارة الحرة، ووصف الدكتور عبد المجيد الروح التي سادت اجتماعات وزراء المال والاقتصاد العرب في الأيام الأخيرة أنها تشع ضماناً لتنفيذ المنطقة الحرة.. مؤكداً أن هناك إصراراً عربياً قوياً ظهر خلال اجتماعات اللجنة الوزارية السادسة المعنية بالاتفاقية.. والتي تضم: الأردن، مصر، والسعودية والإمارات، وسوريا، والمغرب للإسراع بإقامة المنطقة الحرة العربية.

وأكد الأمين العام لجامعة الدول العربية.. أن خروج منطقة التجارة الحرة إلى حيز التنفيذ الفعلي، لن يحتاج إلى قمة اقتصادية عربية أخرى مشيراً إلى أن القرار



المصدر: العالم اليوم

التاريخ: ١٩٩٧/٢/٢٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الخاصة لمتجانتها ضمن إطار البرنامج التنفيذي.

وقال الدكتور معتمد إن هناك العديد من اللزايا التي ستعود بالنفع على جميع الدول العربية من خلال إمكانية فتح مجالات أوسع لقيام السوق العربية المشتركة - أي من حيث زيادة الفرص الاستثمارية التي ستأتي إلى المنطقة سواء كانت استثمارات أجنبية أو عربية أو مشتركة وتوقع أن تتضافر الاستثمارات بالمنطقة عقب التنفيذ الكامل للمنطقة عام 2007.

كما توقع أن يوقف حجم التجارة البينية العربية المشتركة مع بدء التنفيذ الفعلي للمنطقة الحرة العام القادم. لأن المنطقة العربية ستصبح محط أنظار المستثمرين ورجال الأعمال الأجانب والعرب.

وتوقع أن يحدث تعاون بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتباره الممثل لقيام التكتل الاقتصادي العربي والعديد من التكتلات العالمية الأخرى من حيث الاتفاقيات المشتركة أو مناقشة سبل التعاون في ضوء التعاون ككتل متعاقلة. مدعياً إلى أن أهم ما في الأمر أننا نجهد بالاصل في وضع الخطوة الأولى والصحيحة نحو التحرير النسبي للتجارة بين الدول العربية وهو ما سيكون له أكبر أثر في التصانين المشترك الذي ستعبر به جميع الدول العربية بشكل متدرج سنوياً حتى يتم الانتهاء من تحرير التجارة العربية بالكامل.

وأضاف الدكتور معتمد أن البرنامج التنفيذي به مواد مرنة يمكن أن تتعدل طبقاً لأي متغيرات تستجد ويمكن للدول العربية إذا وجدت تجاوزاً من بعض الدول أن تطرح لاختصار الفترة الزمنية المحددة



د. عصمت عبد المجيد

أولى يعقبها تخفيض مماثل سنوياً أول يناير من كل عام حتى التمرر الكامل لكل السلك العربي.

وأشار إلى أن هذه الخطوة تعد أول البوادر الحقيقية لإنشاء تكتل اقتصادي عربي - لأول مرة - بالمنطقة بعد سنوات طويلة من التخطيط والتنسيق والبحث وتم اتخاذ قرار قيام المنطقة الحرة بتأييد جميع الدول العربية الأعضاء في المجلس الاقتصادي البالغ عددهم 22 دولة.. وسبق للمجلس خلال الدورة السابقة التي عقدت بالإسكندرية في شهر سبتمبر الماضي إنشاء لجنة سدادسية لإجراء الاتصالات مع الدول العربية للتوصل إلى الصيغة النهائية للبرنامج التنفيذي لإقامة المنطقة التجارية الحرة. وتكليف الأمانة العامة بإعداد دراسة وإفنية حول المناطق الحرة الثلاثة بالدول العربية لعرضها على المجلس الاقتصادي والاجتماعي قبل نهاية العام الحالي لاتخاذ قرار بشأن المعاملة

العربية سواء كانت الخدمات أو السلع الصناعية أو الزراعية وغيرها.

ومن جانبه وصف الدكتور سليمان معتمد مستنصر إدارة التجارة والمال والاستثمار بجامعة الدول العربية القرار الذي اتخذته وزراء الاقتصاد العرب بالقاهرة مؤخراً لقيام منطقة التجارة الحرة العربية. بأنه قرار تاريخي مشيراً إلى أن هذا القرار خطوة مهمة لقيام التكتل الاقتصادي العربي.

وأكد الدكتور معتمد في حوار مع «العالم اليوم» أنه يتوقع مضاعفة حجم الاستثمارات العربية والأجنبية التي توجه إلى الدول العربية خلال الفترة القادمة بعد بدء إجراءات التنفيذ الفعلي لقرارات إنشاء المنطقة العربية الحرة.. مشيراً إلى أن تنفيذ هذه القرارات سيؤدي لزيادة كبيرة بحجم التجارة العربية البينية بعضها نتيجة للزوايا الجبركية والضريرية التي ستتمتع بها السلع العربية بعد إنشاء منطقة التجارة.

وبالنسبة للمعوقات التي يمكن أن تواجه تنفيذ المنطقة الحرة العربية.. أشار مدير إدارة التجارة والاستثمار.. إلى أن اللجنة الوزارية السدادسية التي تقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي تشكيلها ستواجه معوقات وستقوم بمعالجتها فور حدوثها.

وأضاف الدكتور معتمد: إن المنطقة الحرة العربية خطوة مهمة في تاريخ العمل الاقتصادي العربي وتعد المرة الأولى التي يتم فيها إرساء قواعد إقامة منطقة تجارة حرة عربية تضم جميع الدول العربية دون استثناء.

وقال إن التنفيذ الفعلي للمنطقة الحرة يبدأ أول يناير القادم لمدة 10 سنوات من عام 2007 يتم خلالها تخفيض الرسوم الجبركية والضرائب والرسوم المعلقة في جميع الدول العربية على جميع السلع العربية بنسبة موحدة قدرها 10٪ كخطوة



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٤/٣/١٩٩٧

لإقامة المنطقة الحرة لفترة أقل للأسراع بالتنفيذ قبل مرور السنوات العشر. كما أنه من حق الدول العربية أن تتقدم بطلبات إعفاء أكثر للجمارك من خلال الاتفاقيات الثنائية أو متعددة الأطراف الإقليمية وغير الإقليمية لأن هذه الاتفاقيات ستساعد على تحقيق الهدف الذي يسعى إليه المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وقال إن هناك معوقات واردة بالطبع لكن اللجنة الوزارية المصرية الكنية من مصر والأردن والإمارات وسوريا والسعودية والمغرب وتونس ستكون مهمتها مواجهة أي عقبات أمام تنفيذ البرنامج المحدد كما تساهم جامعة الدول العربية من خلال الأمانة الفنية وبمشاركة اللجنة الوزارية الاقتصادية في المتابعة والإعداد والتنسيق لهذه التنفيذ.

وأشار إلى أن جميع الدول العربية خلال اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي عقد مؤخرا أبدت موافقتها الإيجابية والمسئولة لقيام النكثل الاقتصادي العربي والإجراءات التي ستتترب على إقامة منطقة للتجارة العالمية. وقال إن تحفظ العراق على ما ورد في المادتين (5 و 6) من القواعد والاسس الواردة بالمشق الخاص بالبرنامج دعا المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى التأكيد على أنه المرجعية الوحيدة التي تحدد الأحكام الخاصة بإجراءات الدعم والإعراق وليس استنادا إلى القواعد الدوائية المنقحة في هذا المجال. لكننا نتوقع أن تسحب العراق تحفظها على هذه المواد في خطوات أخرى قائمة خاصة بعد اعتماد المجلس الاقتصادي لأحكام إجراءات الدعم والإعراق وبالتالي أن يكون هناك مبرر للتحفظ في هذا المجال.



المصدر : الأهرام - رام

التاريخ : ١٩٩٧/٩/٢٣ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

رئيس اتحاد الغرف العربية:

مصر أول من دعا إلى التكامل العربي والإسلامي والإفريقي

والبشرية ويمكن التكامل بين هذه الموارد وذلك من خلال إقامة المنطقة التجارية الحرة العربية وهذا في حد ذاته خطوة مهمة لآلة سيعنى التكبير من التنسيق بين الدول العربية في جميع المجالات.

وأشارت إلى أن التصادف في الأنظمة السياسية والاقتصادية بين الدول العربية من خلال اتجاهاها إلى التحرير الكامل للتجارة والتصدير النقدي والمالي سيجتمع من الاقتصاد العربي.

وقال محمود العربي رئيس اتحاد الغرف التجارية أن القطاع الخاص في الدول العربية يتولى الآن المزيد من المسئولية التنموية وأصبح بالفعل يعمل عليه في عملية الإصلاح الاقتصادي والخصخصة وإن مصر قطعت شوطا كبيرا في الإصلاح الاقتصادي والخصخصة وانتقلت على الآثار الاقتصادية والإيجابية الناتجة عنها خصوصا توفير فرص العمل والحد من ارتفاع الأسعار والسيطرة على التضخم.

وأشار إلى أن القطاع الخاص في مصر استطاع أن يسهم بفاعلية في الجهود الإنمائية.

وأكد أن اتحاد الغرف التجارية المصرية يركز كل اهتمامه على دعم التعاون الاقتصادي العربي.

وأشار إلى أن الدول العربية قد وفست أول ثمرة في بناء مسرح الاقتصاد العربي المرحد لذلك يتعين عليها أن تزيد من قوة الدفع لتحقيق مآلتها وأمال شعوبها في التقدم والرفاهية.

وأكد أنها كلمة عربية تتطلع إلى قيام السوق العربية المشتركة التي طاماً نادى بها اتحاد الغرف العربية. منذ تلميسه وأملنا في أن يكون قيام منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى خطوة مقدمة نحو هذه السوق

التي تعتبر الهدف الاسمي للعمل الاقتصادي العربي المشترك وأكد الدكتور بربان النجاشي أمين عام اتحاد الغرف التجارية العربية أن مضمون كتابات أول من طرح نظرية التكامل العربي الإسلامي والإفريقي والتوسطي المشترك.

وقال إن المجال المشترك الحقيقي للدول العربية هو الاقتصاد المشترك وهو الطريق إلى الوحدة العربية في جميع مجالاتها لأن الاقتصاد هو العمدة الرئيسية للصناعة الوطنية والتجارة الحرة وهو الشعب.

وأشار إلى أن الأمة العربية إذا لم تستخدم في جميع الظاهرا نحو الوحدة فإنها معرضة للتجزير والتناقضات بكل أنواعها ونحن نتطلع إلى دفع العصار عن العراق وإيبيا لتجاوز الحدة اللتين تمران بها فالاستقبال الآن يجهت إلى الأمام.

وقال محمد بن جاسم آل ثاني رئيس الغرفة التجارية القطرية أننا نأمل في أن تكون منطقة التجارة الحرة العربية نقطة انطلاقا لتكامل اقتصادي عربي يستلهم ملامحه للتكتلات الاقتصادية العالمية.

وقال عدنان القصار رئيس الغرف التجارية اللبنانية وناثي رئيس غرفة التجارة المالية أن البلاد العربية تترك معنى ضرورية تتطلع إلى تنمية الاقتصاد العربي وجعله قويا خاصة بعد حولة الاقتصاد بحرية التجارة و الغرف العربية باعتقادها بيه الضخمة للقطاع الخاص عليها مستجابات كبيرة في مواجهة التحديات الاقتصادية المالية من جانب التكتلات الاقتصادية.



المصدر: الأهرام - رام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٩/٢٣

الجزورى فى افتتاح مؤتمر الغرف التجارية العربية:

التكتلات الاقتصادية العالمية تفرض على الدول العربية الاندماج فى تجمع اقتصادى لمواجهة تحديات المسؤولية منطقة التجارة الحرة هى البداية لإقامة سوق عربية مشتركة



المصدر: الأهرام - رام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٢/٢٣

تابع المؤتمر حسن عبد المنعم رافقت أمين

اتحاد الغرف التجارية المصرية.
وأكد الدكتور الجنزوري، في كلمته التي ألقاها نيابة عنه الدكتور أحمد جويلى وزير التجارة والزراعة، أن جويلى فتتجارية العربية التي تضم كبار رجال الأعمال في المجالات التجارية والصناعية والزراعية، لها الدور الكبير في التنمية الاقتصادية في البلدان العربية خاصة أن القطاع الخاص يقدم بالدور الأكبر في هذه التنمية.

وأوضح رئيس مجلس الوزراء أن الهدف الكبير الذي نسعى إليه جميعا هو ضرورة تحقيق انسياب رؤوس الأموال والاستثمارات والسلع والخدمات وتنظيم التجارة البينية وتحديد الأساليب الأمثل لتسهيل الظروف المناسبة للاستثمار الأجنبي

المستثمر والعمل على تلبية مختلفه التجارة الحرة العربية الكبرى التي اقترها المجلس الاقتصادي والاجتماعي للدول العربية تمهيدا لإقامة السوق العربية المشتركة فضلا عما، ورفع جميع الفروع من حوزة لتتلاق جميع السلع والخدمات.

وأكد الدكتور عصمت عبد الجعيد الأمين العام للجامعة العربية أن الممارات البشرية تلتقي في مجموعة أولويات العمل الاقتصادي العربي

المستثمر والعمل على تلبية مختلفه التجارة الحرة العربية الكبرى التي اقترها المجلس الاقتصادي والاجتماعي للدول العربية تمهيدا لإقامة السوق العربية المشتركة فضلا عما، ورفع جميع الفروع من حوزة لتتلاق جميع السلع والخدمات.

وأشار في الكلمة قتي القلما نيابة عنه عبد الرحمن السعيداني الأمين العام للمساعد الجامعة العربية للشئون الاقتصادية أن نمو أسواق المال العربية اليوم أصبح أسوا ضروريا في ظل تفتي التجمعات التخصصية في الدول العربية لأن من شأنها أن تملكى للشروعات الحية في القطاع الخاص من

أكد الدكتور عمال الجنزوري رئيس مجلس الوزراء أن الانتشار السريع للتكتلات الاقتصادية على الساحة الاقتصادية العالمية له تأثير كبير على مستقبل الاقتصاد العربي، مشير إلى أن التكتلات الاقتصادية العالمية تسير الآن وفقا لعلومات صندوق النقد الدولي، على أكثر من ٨٠٪ من

وتقال رئيس الوزراء، أن سوف كل دولة عربية مطروقة يعتبر مدينا في ظل نمو هذه الأرباح الجديدة، يأس أساسيا لمواجهة هذه التكتلات سوى الانماج في تجمعات اقتصادية أكبر حوما. خاصة أن الدول العربية لديها من الموارد والقواسم المشتركة للمصالح وحجم السوق والسكان والتنمية والتطور مايسمح لها بأن تتنافس أو تطور ماها قائم من علاقات اقتصادية.

وأوضح الدكتور الجنزوري أن العالم العربي يواجه العديد من التحديات، ولعل من أخطرهما التزايد السكاني، حيث بلغ عدد سكان الوطن العربي حوالي ٢٥٦ مليون نسمة وتوقع أن يصل إلى ٦٩٠ مليون نسمة بحلول عام ٢٠٠٠. ومعنى ذلك أن معدلات النمو السكاني في الوطن العربي هي من بين أعلى المعدلات في العالم، إذ تصل في المتوسط إلى ٢٢.٥ سفارة بمعدل متوسط قدره ٢.٨ للدول النامية و٢.٤ للدول الصناعية مدينا إلى أن الوطن العربي حاليا أصبح يعتمد على الخارج في الحصول على ٦٥٪ من احتياجاته من القمح و٧٧٪ من السكر و٧٢٪ من الزيوت النباتية

جا، ذلك في القطاع مؤثر في الفرق التجارية والصناعية والزراعية للبلاد العربية في الدورة الرابعة والثلاثين الذي شهدته المهنس سليمان رضا وزير الصناعة والكشورة نوال التام، ووزارة الاقتصاد والآباء، والدولي، والدكتور محمد الفرمو وزير الإنتاج الحربي، ورئيس اتصال الفرق العربية، ومحمد الدويري رئيس

تخلل تداول الأوراق المالية، وهذا يزيد من معدلات نمو أسواق المال العربية، ويؤدي إلى مزيد من التخليط بين هذه الأسواق وزيادة الاستثمارات العربية البينية.

وقال الأمين العام للجامعة العربية أن التحديات التي تواجه العمل الاقتصادي العربي للشركة تحديات كثيرة، رجالا أننا على ثقة من قدراتنا وقدرات رجال الأعمال من الفوائد أمام هذه التحديات.

وأكد الدكتور محمد الفرمو وزير الدولة للإنتاج الحربي أن مصر حريصة على زيادة ورفع معدلات النمو وزيادة التجارة البينية بين الدول العربية وأن ذلك يتضاعف إلى التطلع بنظره شسولية إلى الأسواق خاصة الأسواق العربية وغيرها، حيث أن حجم التجارة بين مصر والدول العربية بلغ ٢٥١٧.٥ مليون جنيه عام ٩٢ بينما بلغ ٢١٥٤ مليون جنيه عام ١٩٩٥ وهذا رقم متواضع لا ينسب للتجارة العربية.

وأشار إلى أن شركات الإنتاج الحربي قامت بتطوير منتجاتها تشبيها مع التجمعات العالمية، فبقا طلب الأسواق مع المحافظة على الزايا التنافسية لها.

وأكدت الدكتور نوال الجنزوري وزيرة الاقتصاد والتعاون الدولي أن التعاون الاقتصادي والعلمي بين الدول العربية، وعلى وجه الخصوص هذه التغيرات العالمية للتجارة والتجارة الحرة والدول العربية لديها الكثير من الإمكانيات التي تطلبا أن تكون كلة اقتصادية كبيرة.

وأشارت إلى أن الدول العربية لديها أيضا الزايا الخفية والمالية



المصدر : الأهرام

للتشريع والخدعات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٤/٢٣
في ختام ندوة الأمن القومي العربي

تنشيط مؤسسات العمل العربي المشترك بدعم من المنظمات الشعبية

كتب - فتحى محمود:

أكدت ندوة الأمن القومي العربي والمشروع الشرق الأوسطى فى ختام اجتماعاتها أمس ضرورة دعم التضامن العربى وتنشيط مؤسسات العمل العربى للمشاركة فى مختلف المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية والتكاتف بالسلام الشامل والمعاد للثامن على استعادة جميع الاراضى العربى المحتلة وإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس. ورفع الحصار للفروخ على بعض الدول العربى، وإدانة الإرهاب والتقسيم مع الشعب الفلسطينى فى مواجهة أعمال العنف الاجرامية التى تقوم بها بعض الهيئات.

وكانت الندوة - التى استمرت يومين على هامش مؤتمر الجمعية القومية للاندماجات المينى والثانية العربى - قد ناقشت ستة محاور للأمن القومى العربى فى مختلف المجالات، وأكد الدكتور سامى فاطمى نقيب المحامين السوريين ضرورة تعزيز دور الجامعة العربى وتنفيذ اتفاقية الدفاع العربى للشركاء والوحدة الاقتصادية العربى، مشيراً إلى أهمية تعزيز التضامن العربى

للفعال وحشد القوى والطاقت على شتوع مواردها ومصادرها.

ودعا إلى التنبية المستمر إلى مخاطر التطبيع مع إسرائيل فى ظل استمرار احتلالها للأرض العربى.

وطالبت الورقة التى لمسها أحمد يوسف القريى مساعد رئيس تحرير الأهرام بمسائلة استراتيجىة للأمن القومى لا تبال مؤالفة مجلس الجامعة العربى أو القمة العربى فحسب وإنما نال أيضاً تأكيد المنظمات والائاحادات للشعبية العربى.

وأشاد أن هناك اجتهادات عربىة سابقة لمسيانعة مثل هذه الاستراتيجية أبرزها وثيقة استراتيجية للعمل العربى المطروحة على مجلس الجامعة العربى منذ عام ١٩٩٢، وهناك أيضاً ميثاق الشرف للأمن والتضامن

العربى منذ عام ١٩٩٥ وتنتظر الوثيقتان موافقة مجلس الجامعة العربى عليهما. وفى سياق إعادة ترتيب البيت العربى طالب الوفد باستحداث وشائج تربط الجامعة والمنظمات للشعبية العربى خاصة الائاحادات المهنية والثقافية حتى يستكمل العمل العربى المشترك شفه الشعبى العالنى.

وأوضح الدكتور حسن ابراهيم الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربى أن نجاح العرب فى التعامل مع تحدى الشرق أوسطى وسواء من الإتحادات الأخرى إنما يتوقف على قدرتهم على انسراج للمشروع الاقتصادى القومى العربى إلى حيز الوجود، وهو المشروع الذى عليه أن يتحمل مسؤوليات صيانة وتنظيم المصالح العربىة للقائمة أو القائمة وتنتظر من يحركها ويحشدكم وكذلك التعامل مع الكائنات الاقتصادية المعلاقة والتنشيط.

وقال الدكتور حسن ابراهيم إن أول محاولة عربىة جماعىة ريادةىة فى هذا الصلبل هى اتفاقية الوحدة الاقتصادية التى اقترتها الجامعة عام ١٩٩٧ وبخلت حيز التنفيذ عام ١٩٩٨ بقيام

مجلس الوحدة الاقتصادية العربىة المشتركة. وقد حققت هذه البىوق نجاحا واضحا فى السنوات العشر الأولى انعكس على أرقام الانسبال لانسجارى، ثم بدأت تفسر لى لكل السبلات التى ضلعت العمل العربى المشترك فى جملة. ولكن هذه السبلت مازالت قائمة بين دعم لى عربىة ونسار إلى التفصيل والتنشيط وإلى تقديم نموذج ناجح يقع بالى الدول العربىة يجوها وألا تلتزط فوها، حتى ولو ن تتضم إلى اتفاقية الوحدة الاقتصادية.

وأضاف أن السوق فى جبرها فى منظمة تجارة حرة عربىة صغرى يكملها ويضعها الفصل العربى فى تلاقى مجلس الوحدة الاقتصادية العربىة على اصصاف الصصعة الأخرى للكانل الاقتصادية. وأشار إلى أن مرحلة منظمة التجارة العربىة الحرة التى سبستق تنفيذها عشر سنوات هى أولى درجات التكامل الاقتصادي الذى يمكن أن يتسلى بعد ذلك إلى مراحل الاتحاد المبرورىة المشتركة لم الاتحاد الاقتصادي فاللحاد التندى

وأعلى الدكتور عثمان الأمين نائب رئيس اتحاد الصبالة العربى وثيق الصبالة البانائين أن الضمان الحقيقى للأمن القومى العربى يتسلى فى ااصياء التضامن العربىة وتحصيل دور مؤسسات العمل العربى المشترك الرسمية والشعبية وتطبيق الاتفاقات والوائق المعقولة، والصوبة لاستخدام سلاح اللطاعة العربىة لإسرائيل واحترام الحريات العامة وحقوق الإنسان واعتماد مبدأ للمشاركة الديمقراطية فى البلاء له روىة ويوضع خطط تكامل اقتصادىة

وتقوى عربىة. وقال الدكتور مسحت الجبار الانسبال بجامعة الزنازق أن القوة الثقافية والصعبية والاقتصادية والعسكرية هى التى تحقق الأمن العربى. وطالب العربى بالمشاركة فى قارة شتى العالم بىلا من الاكشاف بىوف التفرغ على الصبوت أو الرافش بالى سكت.



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والاعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٥/٢٣

تشكيل أمانة عامة مؤقتة

للمجلس الاتحادي العربي

قرر المؤتمر العام الأول للجمعية القومية للاتحادات المهنية والتأهيلية العربية في ختام اجتماعاته بالقاهرة أمس تشكيل أمانة عامة مؤقتة للجمعية تتضمن منصب الرئيس سعد الدين وهبة رئيس اتحاد الفنانين العرب والأمين العام الدكتور علي إبراهيم أمين عام اتحاد المصداقية العرب وأربعة نواب للرئيس هم فاروق أبو عيسى الأمين العام لاتحاد المحامين العرب وجسمان جسام رئيس الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب والدكتور حسن خريس الأمين العام لاتحاد الأطباء العرب وعلى علقه عرمان الأمين العام لاتحاد الأطباء والكتاب العرب.

وتستمر هذه الأمانة في تسيير أعمال الجمعية لمدة خمسة أشهر يقوم كل اتحاد من الاتحادات الأعضاء خلالها بمناقشة مشروع لائحة النظام الأساسي مع إوائده على أن يعقد مؤتمر عام للجمعية في نهاية تلك الفترة لإقرار اللائحة وانتخاب مجلس إدارة للجمعية وقد اعتذر اتحاد الصحفيين العرب عن عدم المشاركة في اجتماعات المؤتمر العام الأول للجمعية حتى تتاح الفرصة للأمانة العامة للاتحاد لدراسة مشروع النظام الأساسي للجمعية واتخاذ القرار المناسب.



المصدر : الأهرام

التاريخ : ١٩٩٧/٢/٢٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الجلس الاقتصادي والاجتماعي يوافق على خفض الجمارك والضرائب بنسبة ١٠٪ موطيا ونهزير التبادل التجاري بين الدول العربية من يناير القادم

مجلس الجامعة العربية يناقش مشروع إقامة منطقة التجارة الحرة منتصف مارس:

كتب - محمد مبرور:

يناقش وزراء الخارجية العرب في اجتماع مجلس الجامعة العربية في مارس القادم تفاصيل قرار منح التخليص الجمركي لمعظم السلع الأساسية التجارية بين الدول العربية بنسبة ١٠٪ لمدة ثلاثة أشهر حرة عربية . كما أكد بعد إعلان المجلس الاقتصادي والاجتماعي في ختام أعماله الأخيرة الذي من أيام مطلع شهر رجب ١٤١٨ هـ الموافق ١٩٩٧ م من يناير القادم . على كل سائر مجلس العرب في اجتماعه المقبل في الكويت . وتكثف القرارات في قمة العربية الأخيرة التي انعقدت في القاهرة في الفترة من ١٦ إلى ٢٢ يناير العام الجاري .

ويتميز البرنامج الاقتصادي عدة بنود أهمها اعتبار هذا البرنامج إقراراً للتبادل التجاري التبادلي التجاري والذاتي وفتح الدول العربية وسجل الترتيبات للحد من مخاطر التجارة مع الدول العربية في الدول الأفريقية بما يتواءم مع برامج التكيف الاقتصادي والتجاري والتجاري .

ويتميز البرنامج الاقتصادي عدة بنود أهمها اعتبار هذا البرنامج إقراراً للتبادل التجاري التبادلي التجاري والذاتي وفتح الدول العربية وسجل الترتيبات للحد من مخاطر التجارة مع الدول العربية في الدول الأفريقية بما يتواءم مع برامج التكيف الاقتصادي والتجاري والتجاري .

ويتميز البرنامج الاقتصادي عدة بنود أهمها اعتبار هذا البرنامج إقراراً للتبادل التجاري التبادلي التجاري والذاتي وفتح الدول العربية وسجل الترتيبات للحد من مخاطر التجارة مع الدول العربية في الدول الأفريقية بما يتواءم مع برامج التكيف الاقتصادي والتجاري والتجاري .

ويتميز البرنامج الاقتصادي عدة بنود أهمها اعتبار هذا البرنامج إقراراً للتبادل التجاري التبادلي التجاري والذاتي وفتح الدول العربية وسجل الترتيبات للحد من مخاطر التجارة مع الدول العربية في الدول الأفريقية بما يتواءم مع برامج التكيف الاقتصادي والتجاري والتجاري .

ويتميز البرنامج الاقتصادي عدة بنود أهمها اعتبار هذا البرنامج إقراراً للتبادل التجاري التبادلي التجاري والذاتي وفتح الدول العربية وسجل الترتيبات للحد من مخاطر التجارة مع الدول العربية في الدول الأفريقية بما يتواءم مع برامج التكيف الاقتصادي والتجاري والتجاري .



المصدر : الأهرام - رام

التاريخ : ١٩٩٧/٤/٤

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

العربية.

وطالب أعضاء اتحاد الغرف العربية باستخدام الخلافات السياسية من المصالح الاقتصادية للأمم العربية. يركز محمد المصري رئيس الغرفة التجارية بدمشق على ضرورة إقامة سوق عربية مشتركة وإقامة كتلة اقتصادية عربي لمواجهة التكتلات العالمية وذلك قبل أن يبدأ تنفيذ اتفاقية الجات والتي وقعت عليها ١٢٠ دولة.

وقال الدكتور يوهان النجاني أمين عام اتحاد الغرف التجارية العربية إن القرار الذي اتخذته المجلس الاقتصادي والاجتماعي بانشاء المنطقة، هو قرار جيد ويعمل لمد الأوني لما تطالب به الدول العربية وأن قرار منطقة التجارة العربية الحرة يعطي الحق للدول العربية بأن تختار الأحسن في الميزات التي تمنحها بعض الاتفاقيات الأخرى، وأشار إلى أن هناك مراجعة نصف سنوية لقرار انشاء المنطقة الحرة العربية. يطالب بأن يصبح القطاع الخاص شريكا في تنفيذ هذا القرار وانشاء

المنطقة.

وقد شارك باقي الأعضاء في مناقشة لجنة متابعة انشاء المنطقة، كما طالب البعض بتقديم الدراسات والمعلومات لجميع التجار والمستثمرين العرب من نشاط المنطقة وكيفية استفادة التجارة العربية منها. وقد قدمت الامانة العامة للمؤتمر تقريراً عن الوضع الاقتصادي العربي والسوق العربية المشتركة والتجارة العربية البيئية والجمارك والتنمية الزراعية والصناعية والإدارية وشؤون العمل، وكذلك عن المعارض التجارية العربية ومراكز المعلومات التي انشأها الاتحاد لتقديم خدماتها إلى التجار والمستثمرين العرب لتنمية تجارتهم واستثماراتهم

وقد طرح للتقرير بعض التوصيات الخاصة باتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية

ونصت على التحرير الكامل للتبادل التجاري بين الدول العربية من الرسوم والقيود، والتحرير الكامل لجميع السلع والمنتجات العربية المتبادلة بين الدول العربية، والتخفيض التدريجي الرسوم وانه يهدف المنطقة المقروضة على السلع، وتوحيد الرسوم الجمركية المقروضة على السلع المستوردة من خارج دول المجموعة العربية، والتسويق في إنتاج السلع العربية وتبادلها بين اللغات ومنح تيسيرات خاصة للخدمات الربطة بالتجارة، وتيسير تمويل التبادل التجاري بين الدول العربية.

لجنة التجارة والجمارك

وأوصت لجنة التجارة والجمارك بضرورة أن تقوم هيئات الجمارك العربية بمراجعة تشريعاتها الحالية، ووضع برنامج لإصلاح الإجراءات التي يتبين أنها غير فعالة وعميقة لاتفاقية الدولية المتعلقة بتبسيط الإجراءات الجمركية.

كما أوصت بأن تستخدم هيئات الجمارك الشيء حد من تكنولوجياها المعلوماتية لمساعدتها في أداء واجباتها.

كما طالبت بضرورة فصل عملية الاتراج عن الإجراءات والسلع من عمليات تحصيل الإيرادات والمحاسبة.

وطالبت بتدخل الحكومات العربية لدى الوكالات المكمية إلى جانب الجمارك في حالة الاتراج من السلع وترشيده هذه العملية وأمنها إلى هيئة واحدة.

كما طالبت توصيات اللجنة الحكومات بأن تستخدم أسلوب للتطوير الممركي للتصديق عليه في الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة وضمن تامة ومعايير الأداء المهي داخل دوائر الجمارك. قضية المياه

وناقشت لجنة الزراعة والمياه أزمة المياه في البلاد العربية وسبب الفوارد الفعالة للزراعة والمشاكل الرئيسية للمياه، وانخفاض كفاءة استخدام المياه، ودور الري والتوجهات الحديثة وتحديث الوسائل المستخدمة وتوجيه استخدام المياه وضمن استدامة الري والدور الحيوي للاستثمارات المائية. ويواصل المؤتمر أعماله اليوم ويصدر عددا من التوصيات المهمة.



المصدر : الأهرام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٤/٤

مؤتمر الغرف التجارية يواصل أعماله

اللجان المتخصصة تبحث معوقات التجارة البيئية ومشكلات المياه والجمارك

واصل مؤتمر الغرف التجارية العربية أعماله أمس على مستوى اللجان القطاعية المتخصصة حيث ناقشت إعلان القاهرة الاقتصادي ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والتقرير السنوي المقدم من الأمين العام للمؤتمر.

وعملت لجنة التجارة والجمارك والزراعة والمياه اجتماعها صباح أمس، حيث بحثت لجنة التجارة إنشاء الاتحاد الجمركي العربي وأس والمشاكل الجمركية التي تعوق انسياب التجارة بين الدول العربية.

وبحثت لجنة الزراعة والمياه والتنمية الزراعية بالدول العربية وسبل زيادة الإنتاج الزراعي العربي وحلوا لتحقيق الاكتفاء الذاتي للدول العربية، وكذلك مشكلات المياه وكيفية الحفاظ عليها.

وقد سأل خالد أبو اسماعيل وكيل

تابع المؤتمر :

حسن عبد المنعم
رافقت أمين

المطالبة بتوحيد

الأجراءات الجمركية

العربية قبل انتهاء

الفترة الانتقالية

للجان

اتحاد الغرف التجارية المصرية في اجتماع لجنة التجارة إن جميع قرارات اتحاد الغرف العربية والمؤتمرات التي ينظمها الاتحاد للمستثمرين كانت تطلب في جميع اجتماعاتها إنشاء منطقة للتجارة الحرة العربية، وإن ذلك يعني أن قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي للجامعة العربية بإنشاء هذه المنطقة ليس قرارا سياسيا وإنما هو مطلب عربي لمصلحة المواطنين ورجال الأعمال.

وقال : إننا نطالب بتشكيل لجنة لتابعة تنفيذ هذا القرار مع الأمانة العامة للجامعة العربية، على أن تشمل مصر في هذه اللجنة.

وقال رئيس الوفد السوري : إن سوريا تساند حريصة على أن تبدأ مناقشات إنشاء هذه المنطقة والسوق العربية من حيث انتهت، وإن الاتحاد عليه مسئولية كبرى من حيث متابعة قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي بإنشاء منطقة للتجارة الحرة العربية، على أن تكون هذه اللجنة مشاركة وفاعلة في تنفيذ هذا القرار.

وقال محمود العربي رئيس اتحاد الغرف التجارية المصرية : إن قرار منطقة التجارة العربية سيبدأ تنفيذه من عام ١٩٩٨ وإن الحد الأقصى للانتهاء من إنشاء هذه المنطقة هو شهر سنوات وإن هذه المنطقة ستشمل بين بعض الدول



المصدر : الأهرام

للمنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٤/٤

محاولة جديدة لإحياء التعاون الاقتصادي العربي برنامج لإزالة جميع القيود الجمركية بين الدول العربية بحلول عام ٢٠٠٧



في خطوة تعتبر الأكثر أهمية خلال السنوات الأخيرة في مجال العمل العربي المشترك والفق وزراء الاقتصاد والمال العرب في اجتماعهم بالقاهرة الأسبوع الماضي على بدء العمل بالبرنامج التنفيذي لإنشاء منطقة التجارة الحرة العربية ابتداء من أول يناير القادم حيث يتم إجراء تخفيض سنوي على الجمارك بمقدار ١٠٪ لتتم إزالة جميع القيود الجمركية بحلول عام ٢٠٠٧

جانب من اجتماعات وزراء الاقتصاد والمال العرب الأخيرة

ودعا المسؤولون بجامعة الدول العربية إلى ضرورة تسريع الدول التي لم تنضم إلى اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية إلى التوقيع عليها وفي (مصر والجزائر وموريتانيا وجزر القمر وجيبوتي) ويتراب المسؤولون توقيع مصر خصوصاً على الاتفاقية التي تعتبر الأساس في منطقة التجارة الحرة . وحسبما أكد المسؤولون فإن مصر ابليت الأمانة العامة للجامعة بأنها في طريقها للتوقيع على الاتفاقية منذ ما يقرب من عام وللتشجيع على سرعة إتخاذ هذا القرار فقد تم ضم مصر إلى اللجنة الخاصة بمعالجة وتنفيذ البرنامج التنفيذي لتفعيل اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري العربي.



المرحلة المقبلة على دراسة الاتفاقية لتسريع بالانضمام إليها والمشاركة في دعم القانون الاقتصادي العربي خاصة وأن السوق الجزأى يفوق حجمه تقريبا ١٤ مليار دولار وهو ما يشكل وزنا كبيرا للتجارة العربية.

وأشار إلى أن ما تم اتخاذه هو خطوة أولى مبرها عن عمله بأن تم ترجمته في الواقع وتنفيذ برامج حقيقية من شأنها دعم الاقتصاد العربي . وقال إن السوق العربية يجب ألا تظل مجرد سوق استهلاكية للمنتجات الأجنبية ، بل تأتي لأحد من تنمية الإنتاج لمنتجات أخرى وهذا يتطلب زيادة الاستثمار العربي في المجالات الصناعية وتوجيه الطاقات الحالية في بلدانهم لتنميتها.

وأشار إلى أن العرب لابد أن يعملوا على استغلال جميع الطاقات المتاحة لديهم لتحقيق مصالحهم والعمل على الحد من المشكلات التي تعوق العمل الجساعي واعطاء الأولوية للعمل الاقتصادي لمواجهة التحديات الدولية الأربعة . واعتبر عبد الرحمن السحبياني الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية بجامعة الدول العربية إعلان إقامة منطقة التجارة الحرة العربية بمثابة وضع حجر الأساس في إقامة التجمع الاقتصادي العربي ويخلف الأمة للقرن القادم كأداة على التطور وللقدم اعتمادا على مواردها وإمكاناتها. وقال إن لجنة المفاوضات التجارية التي أنشأها المجلس الاقتصادي والاجتماعي عام ٨٧ ستقوم بمساعدة تطبيق الدول للبرنامج التنفيذي خاصة فيما يتعلق بالإجراءات التي من شأنها الحكم في الوردات وعلى وجه الخصوص القيود الكمية والتقنية والإدارية .

وأوضح أن جميع السلع التي ستدخل التبادل الحر والتي يكون متشابهة إحدى الدول العربية الأطراف بالاتفاقية سوف تخضع لقواعد للنشأ التي تصورها لجنة قواعد المنشأ التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وقال السحبياني إن الدول الأطراف تعهدت في البرنامج التنفيذي بتطبيق مبدأ الشفافية في تبادل المعلومات والبيانات وبما يكفل حسن تنفيذ اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري ، وستتم تشكيل لجنة لتسوية النزاعات في جميع القضايا المرتبطة بتطبيق الاتفاقية .

تقرير: عماد السويدي

وقد أكد عدد من وزراء الاقتصاد والمسلولين بالجامعة أن قرار بدء العمل في منطقة التجارة العربية الحرة يعتبر بمثابة حجر الأساس لإقامة تجمع اقتصادي عربي لمواجهة المشكلات الاقتصادية الدولية مع الدخول إلى القرن الحادي والعشرين.

وقد وصف ناصر الروضان نائب رئيس الوزراء ووزير المالية الكويتي القرار بأنه تاريخي مقمرا إلى أن هناك رغبة أكيدة من جانب الدول العربية في تنفيذ نتيجة لتفاعلها أن التعاون الاقتصادي الجماعي أصبح ضرورة في ظل التطورات الدولية الاقتصادية .

وقال أن تشكيل لجنة وزارية للتابعة عملية التنفيذ يعكس الحرص العربي على الالتزام بما تم للتوصل إليه موضحا أن هذه اللجنة سوف ترفع تقريراً إلى الاجتماع المقبل للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته القادمة توضح فيه ما قد تظهر موفقات ومشاكل عند التنفيذ.

وأكد أن إقامة منطقة التجارة الحرة العربية يتماشى مع احتياجات دولنا ويحافظ على مصالحها ويؤدي إلى تدعيم العلاقات العربية وزيادة انسياب التجارة البينية والتي لا ترقى نسبها الحالية إلى مستوى الطموح .

وأشار إلى أن العديد من بنود اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري لم تفلح نتيجة وجود معوقات قانونية واختلاف في قواعد المعاملات بالإضافة إلى اعتبارات سياسية أخرى موضحا أن ما تم إقراره هو محاولة إيجاد آلية لازالة المعوقات الفنية وليس تمهيد الاتفاقية وأكد العبد يخفي وزير التجارة الجزأى أن بلاده ستعمل خلال



المصدر: العرب

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٢٤ فبراير ١٩٩٧

القبلات حارة والنتيجة محلك سر!

س يشاهد وزراء الاقتصاد العرب وهم يدخلون إلى قاعة الاجتماعات في مبنى جامعة الدول العربية يوم الأربعاء الماضي الساعة الخامسة بعد الظهر يتوقع على الفور أن قرار إنشاء السوق العربية المشتركة أو حتى قرار إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى قد أصبح قاب قوسين أو أدنى من التحقق... غير أن محصلة المتابعة الدقيقة لما جرى ويجري تحت مظلة الاجتماعات مختلفة جداً.

جرت العادة في اجتماعات الوزراء أو المندوبين الدائمين في الجامعة، أن يدخل الجميع إلى قاعة الاجتماعات وهم يتبادلون القبلات الحارة وعلى وجوههم ابتسامة عريضة، وتفاؤل، وحماس شديد لما يتم طرحه على جدول الاجتماعات، وفي الدورة الـ (٥٩) لوزراء الاقتصاد والمال العرب، كان أبرز البنود هو بحث سجل الإصرار بفعول اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية، كمقدمة إلى إقامة منطقة التجارة العربية الحرة، وكانت أغلب تصريحات المشاركين في الدورة الأخيرة - (١٠) وزراء اقتصاد، واثنين نائبين عن الوزراء، و (١٠) على مستوى المندوبين الدائمين - تتفق جميعها على ضرورة تقليب المصالح الاقتصادية العربية الواحدة، وتبدأ من كلمة «لا بد» ، وتنتهي بـ «دعونا نرى ما يمكن أن يسفر عنه هذا الاجتماع»!

وفي هذا الاجتماع بحث وزراء الاقتصاد العرب تقرير اللجنة الدائمة السادسة المكلّفة بموضوع إقامة منطقة تجارة حرة عربية، والمشكلة من وزراء الإمارات والسعودية ومصر، والأردن، وسوريا، والمغرب، وما تم التوصل إليه من مقترحات لحلها، بعض العقبات الفنية التي تم بحثها في اجتماع اللجنة على مستوى الخبراء يوم ٨ ديسمبر

أحمد مراد

١٩٩٦. إضافة إلى التعديلات التي اختلتها الأمانة العامة للجامعة على بعض بنود البرنامج التنفيذي لإقامة المنطقة الحرة، ومنها آليات المتابعة والتنفيذ، ولخص المنازعات تحت إشراف وزراء الاقتصاد والمال العرب.

وعلى الرغم من توافر الدراسات الجادة حول تنمية وتيسير التبادل التجاري، واكتساح البرنامج التنفيذي لإقامة المنطقة الحرة في شكلها النهائي، إلا أن مصير هذه الدراسات والبرنامج - كالعامة - ليس بقدر من سبقه من دراسات وبرامج فقد تم إحالة القرار النهائي الخاص بإقرار المقترحات إلى مجالس الجامعة العربية ووزراء خارجية دول القمة



المصدر :

العدد

٤ فبراير ١٩٩٧

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

إصدار أي تشريعات قطرية تتعارض مع خطة التنفيذ، ومعاملة السلع الوطنية فيما يتعلق بشهادة المنشأ والمواصفات والمقاييس، وتعهد الدول الأطراف في اتفاقية

خطة الإقضاء في مدى زمني لا يتعدى عشر سنين، وجداول زمنية من ١٠ إلى ١٥ سنة لتوزيع السلع على جداول التحرير التجاري التدريجي، مع لشروط عدم

لإعتماده أو رفضه، ومن ثم إلى اجتماع أول قمة عربية مقبلة!! وقد تضمنت هذه المقترحات ثلاثة تصورات للوصول إلى منطقة التجارة الحرة، وتقضى بتنفيذ

المنطقة الحرة بتطبيق مبدأ توفير المعلومات والبيانات المتعلقة بالتبائيل التجاري مع أي دولة غير عربية إضافة إلى تعهد الدول في مراعاة أحكام وقواعد اتفاق منظمة التجارة الدولية فيما يتعلق بالأسس الفنية لإجراءات التقيية ومواجهة حالات الدعم.

ومن بين الخلافات العربية حول هذه التصورات يأتي تحفظ كل من الإمارات وأبنا بشأن السلع المنتجة في المناطق الصرة، وأيضا تحفظ سوريا وأبنا بشأن السلع الزراعية وخسورة أن يكون التحرير فيها تدريجيا، وطلب مصر ألا يكون هناك موعد إلزامي لبدء تحرير السلع المتبائلة، ويبدو من المحصلة النهائية لهذه التحفظات، وخطوات تنفيذ إقامة المنطقة الصرة، والاتفاق على تنفيذها أو رفضها من قبل وزراء الخارجية أو في «القمة المقبلة» يتضح أن الحلم العربي، في إنشاء السوق العربية المشتركة ما زال بعيدا عن التحقق، والتطبيق على أرض الواقع.

ويأتي هذا التحضر العربي في تطبيق أولى خطوات إقامة السوق العربية المشتركة عبر تنمية وتيسير التجارة البينية العربية وإقامة المنطقة الحرة، في ظل دعوات أمريكية صريحة برفع المقاطعة العربية المباشرة وإسرائيل، واستئناف المفاوضات المتعددة الأطراف في لجانها الخمس والمياه، البنية، اللاجئين، التسليح، والتعاون الاقتصادي، وهو ما يعني في بساطة عودة الدول العربية إلى خيار الشرق الأوسط، وإحيائها وفقا لتصورات الأمريكان والعدو الصهيوني، والبدائية في موافقة مصر على حضور إحدى لجان المفاوضات المتعددة بما يعني بدء نفس



المصدر: أ. ع. ك.

التاريخ: ٢٤ ربيع الأول ١٩٩٧ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

فكرة ربط التطبيع بالتقدم في
عملية التسوية.
والسؤال الذي يطرح نفسه
علينا الآن.. أي من الاتهامين
يمكن أن نتجه إليه المنطقة
العربية.. هل نمضي حقاً - بهذا
الأسلوب - في طريق التكامل
الاقتصادي العربي.. أم إن
تناقض المصالح القطرية و - ربما
- الخضوع للمطالب الخارجية
سوف يقود المنطقة إلى طريق
آخر؟



المصدر: أ. ع. ع.

التاريخ: ٢٤ فبراير ١٩٩٧ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

السوق المشتركة... مزيد من المناقشات

الماضية وتضمنتها الآثار المستقبلية لإنشاء هذه السوق على اقتصاديات الدول العربية. مشيراً إلى أن الورقة ستضع أيضاً سبل تذليل الصعوبات التي تواجه إنشاء السوق العربية وأوضح أن القرار رقم ١٧ لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية الخاص بإنشاء السوق لم يطبق منه حتى الآن سوى صيغة منطقة التجارة الحرة العربية بين ٧ دول ولم تتطور هذه الصيغة بسبب الخلل الخاطي لبعض الدول العربية حول وجود تناقض في المصالح الاقتصادية القطرية والمصالح الاقتصادية المشتركة:

كتب عصام عبد الحميد:
أعد مجلس الوحدة الاقتصادية ورقة عمل حول السوق العربية المشتركة لعرضها على الاجتماع القادم لاتحاد البرلمان العربي في منتصف مايو القادم وقال حسن إبراهيم الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية في تصريحات خاصة للصحفيين: إنه بحث مع د. أحمد فتحي سرور بصفته رئيساً للاتحاد البرلمان الدولي سبل إقامة السوق العربية المشتركة ومفقاتها.
مؤكداً أن الأخير طلب تضمين طلب الورقة تقييماً لتجربة السوق العربية خلال ٢٥ عاماً



المصدر : العالم اليوم

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٢/٢٥

دعا إلى التركيز على التجارة كمحور للتكامل

اتحاد الغرف العربية يصدر إعلان القاهرة الاقتصادي

□ العالم اليوم - خاص :

دعا إعلان القاهرة الاقتصادي الذي صدر من مؤتمر الاتحاد العام لغرف التجارة العربية إلى التركيز على المحور التجاري كأساس للتكامل الاقتصادي العربي.

كما طالب بصدور أكبر للقطاع الخاص في المشروعات العربية المشتركة، والاسراع بإنشاء منطقة التجارة العربية الحرة.

وأوصى المؤتمر بإيجاد الفئات الملائمة للاستثمار من خلال توفير الاستقرار الاقتصادي وإعداد برامج التنمية وتوفير البنية الاقتصادية والإدارية وإيجاد تشريعات منظمة للاستثمار تعمل على تشجيع التعاون الاستثماري العربي.

كما أوصى بضرورة تطوير أسواق المال العربية حتى تصبح قادرة على استقبال أسهم الشركات العربية الناشئة وحديثة التأسيس وترويجها وتداولها لتصبح الشركات العامة وأصدانها المالية أدوات فعالة في حركة الاستثمار العربي المشترك.

دعا المؤتمر إلى انفتاح السياسات الاقتصادية العربية وتحريرها مع ضرورة إعطاء الأولوية للتعاون البيئي العربي في شتى المجالات.

وأعرب المؤتمر عن ترحيبه بمقررات مؤتمر القمة العربية الذي عقد بالقاهرة في 21 يونيو الماضي، كما

يرحب بتكليف القادة العرب للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الجامعة العربية لوضع وتنفيذ خطط عمل اقتصادية واجتماعية كاملة تتيج لسلامة العربية فرصة خدمة مصالحها الاقتصادية والتعامل من موقع التكافؤ مع الشركات الأخرى في النظام الاقتصادي العالمي الحالي.

كما رحب المؤتمر بإعلان عن قيام منطقة تجارة حرة عربية كبرى خلال 10 سنوات ابتداء من الأول من يناير من العام القادم، وكذلك الموافقة على البرنامج التنفيذي لإقامة هذه المنطقة.

وقد أكد المؤتمر على أن هذا القرار يعد خطوة أساسية ومهمة لتنفيذ المشروع العربي الذي يدور حول إقامة سوق عربية مشتركة، وهو المشروع الذي يجب أن يكون محور العلاقات الاقتصادية العربية



المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ٢٥ / ٩ / ١٩٩٧

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مع جميع الأطراف غير العربية
وطالب المؤتمر بإقامة علاقات بين الصندوق
والأسواق المالية العربية، وإشراك القطاع الخاص
العربي في الشركات قابضة الشركة القائمة حالياً في
مجال الملكية والإدارة، لإيجاد قطاع مختلف فعال
وقادر مع تفعيل دور القطاع الخاص وبخلافه في
المشروعات الاقتصادية العربية المشتركة ودعم هذه
المشروعات بمختلف الوسائل والأسراع في تنفيذ
برامج الخصخصة مع التأكيد على أهمية إعطاء البعد

الاجتماعي في هذه البرامج وفي سياسات الإصلاح
الاقتصادي بشكل عام وعلى أهمية تطبيق المواطنة
الاقتصادية العربية.

كما طالب بتعميد العمل الاقتصادي العربي
المشارك من الخلافات السياسية.

ودعا الاتحاد العام للغرف العربية إلى عقد مؤتمر
عربي للتعاون العربي الاقتصادي بمشاركة على
المستويين الحكومي والخاص ودعوة أطراف دولية
للمشاركة فيه وفق الأسلوب الذي يتم الاتفاق عليه
بين الأطراف العربية.

كما يدعو القطاع الخاص إلى تركيز جهوده
التنظيمية والتنسيقية والاجتماعية في هيئات قوية
وقادرة وعدم بعثرة الجهود في كيانات ضعيفة.

وأكد المؤتمر على أن إقامة كتلة اقتصادية عربية
بأسرع وقت وفي مسالة وجود ومصير وكرامة. وأن
مثل هذا التكتل، الذي ينشد النمو والأزدهار
لأطرافه، لا بد أن يسعى إلى الانفتاح على التكتلات
الاقتصادية الأخرى، والمساهمة الجادة معها، ونشر
الرخاء والسلام، مما يوجب ضماناً ودعماء لسلام
ناظم ومستقر قائم على التكاثر والعدل، لأن تهميش
دور العرب لحساب غيرهم، وتسخير مواردهم
لصالحه سواهم يجعل من السلام مجرد تسوية
مرحلية تحمل بذاتها بذور انهيارها.

ودعا للمؤتمر كذلك الحكومات العربية إلى الاهتمام
بتنمية الموارد البشرية باعتبارها الدعامة الأساسية
في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتكثيف
الجهود لمعالجة النقص في المهارات والقدرة البشرية
التي تتطلبها عملية التنمية.

كما طالب بإشراك القطاع الخاص في وضع
الاستراتيجيات والسياسات التنمائية، وتوفير الأطر
والتسهيلات لقيام هذا القطاع بدوره في الأنشطة
الاقتصادية والاستثمار في المناطق الريفية
والقطاعات المولدة للعمل.

ودعا المؤتمر القطاع الخاص إلى الالتزام بالقضايا
الاجتماعية أسوة بالقضايا الاقتصادية والمساهمة
في عملية التدريب وإعادة التدريب بالتعاون مع
الأجهزة الحكومية، مع إنشاء أو رعاية مراكز
ومعاهد للبحوث والدراسات.

وأوصى المؤتمر بإقامة شبكة مؤاملات عربية
سريعة تربط بين مختلف الاقطار العربية، وتسهيل
أجراءات النقل وتخفيض تكلفته، وتشجيع إقامة
مؤسسات عربية كبرى منتجة قادرة على تلبية الطلب
في الأسواق العربية بأسعار تنافسية وتشجيع تبادل
المعلومات بين الدول العربية عن الانتاج الصناعي
واسماره، والفرص التجارية وتشجيع إقامة
المعارض الصناعية العربية.



المصدر : الأهرام المسائي

التاريخ : ١٩٩٧/٥/٢٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المسائي



نحو سوق عربية مشتركة

تكشف الكلمة التي أطلق بها الدكتور كمال الجنزوري رئيس مجلس الوزراء في افتتاح مؤتمر الدارف التجارية والصناعية والزراعية العربية يوم السبت الماضي، عن رؤية واضحة وسياسات حكومية وتخطيط عميق من جانب حكومة د. الجنزوري للتطورات الاقتصادية في مصر والعالم أجمع وسبل لحاق مصر والعرب بركب التنمية والتقدم الاقتصادي على المستوى العالمي.

مع اقتراب القرن الحادي والعشرين، أن تأكيد رئيس الوزراء أن الاندماج السريع للتكتلات الاقتصادية على الساحة الاقتصادية العالمية له تأثير كبير على مستقبل الاقتصاد العربي يتلخص في حقيقة مؤداها أن للتكتلات الاقتصادية صياغة حاليها، ولها معلومات صندوق النقد الدولي، على أكثر من ٨٠٪ من التجارة العالمية، وعلى أن القول أن موالف كل دولة عربية منفردة يعتبر ضعيفا في ظل نمو هذه الأوضاع الجديدة، وليس أمامها لمواجهة هذه التكتلات سوى الاندماج في تجمعات اقتصادية أكبر حجما، خاصة أن الدول العربية تلك من الموارد والإمكانات والقواسم المشتركة للمصالح وحجم السوق والسكان والتنمية والتطور، مايسمح لها بأن تنضم أو تلحق ما هو قائم من علاقات اقتصادية، ولعل من الضروري أن نشير إلى أن العالم العربي يواجه العديد من التحديات، ومن أهمها التزايد السكاني، حيث بلغ عدد سكان الوطن العربي حوالي ٢٥٢ مليون نسمة، ويتوقع أن يصل إلى ٢٩٠ مليون نسمة بحلول عام ٢٠٠٠، ومعنى ذلك أن معدلات النمو السكاني في الوطن العربي هي من بين أعلى المعدلات في العالم، إذ تصل إلى المتوسط إلى ٢٥٪ مقارنة بمعدل متوسط قدره ١٨٪ للدول النامية و ٢٪ للدول الصناعية. وعلى كل هذه المعطيات فإن المواطن العربي أصبح يعتمد حاليا على الخارج في الحصول على ٨٥٪ من احتياجاته من القمح و ٢٧٪ من السكر و ٢٧٪ من الزيوت النباتية، وهو مؤشر يستدعي مراجعة دقيقة وتخطيطا شاملا لقرارات حارمة لتجنب آثاره السلبية على مستقبل التنمية والتقدم في المنطقة العربية خلال المرحلة المقبلة.

والشيء المؤكد هو أن الغرف التجارية العربية التي تضم كبار رجال الأعمال في المجالات التجارية والصناعية والزراعية، لها الدور الطبيعي في دعم مسيرة التنمية الاقتصادية في البلدان العربية، خاصة بعد أن أصبح التكامل الخاص يقوم بالدور الأكبر في هذه التنمية ويشارك بفعالية في إقامة مشروعات التنمية الخاصة.

ويمكن القول بأن الهدف الكبير الذي سعى إليه جميعا هو ضرورة تحقيق انسياب رؤوس الأموال والاستثمارات ورسل والخدمات وتنظيم التجارة البينية وتعميد الأنماط الإنتاجية لتوجيه الاستثمار للاستثمار العربي المشترك، والعمل على تنفيذ منظمة التجارة الحرة العربية الكبرى التي اقترها المجلس الاقتصادي والإصناعي العربي تمهيدا لإقامة السوق العربية المشتركة فعلا وفعلا، ورفع جميع القيود، من حرية انتقال جميع السلع والمنتجات.

إن تحقيق هذه الأهداف والتطلعات وإنشائها حيز التنفيذ يحتاج إلى تكثيف الجهود الخاصة بالبحث ودعم التعاون العربي المشترك والتنسيق على مختلف المستويات، حتى تكون المساعي والجهود على قدر الأبعاد والفعول.

وفي تقديرنا أن الموارد البشرية تكفي في مقبلة أولويات العمل الاقتصادي العربي المشترك، فالقول العربي غني بموارده البشرية بما يؤهل المنطقة العربية في المستقبل أن تضم العلماء من الفتيين والمهندسين، والأثر الأبرز إسهاما في هذا المقام هو أن تتضافر الجهود العربية المشتركة من أجل تنمية الموارد البشرية واستغلال الفرص الاقتصادية المختلفة لأفضل استغلال والاعتماد على تخطي ومعالجة العقبات التي تعترض طريق التنمية والتقدم عن طريق التخطيط السليم والرؤية الشاملة والقرارات القاسية التي تستدعيها.

أطلق المستقبل وتقدم من دروس الماضي وتترك متطلبات الحاضر أن نمو أسواق المال العربية اليوم أصبح أمرا ضروريا في ظل تنامي اتجاهات الخصخصة في الدول العربية لأن من شأنها نقل ملكية المشروعات العامة إلى القطاع الخاص من خلال تداول الأوراق المالية، وهذا يزيد من معدلات نمو أسواق المال العربية ويؤدي إلى مزيد من الترابط بين هذه الأسواق وزيادة الاستثمارات العربية البينية. ورغم أن التحديات التي تواجه العمل الاقتصادي، العربي المشترك كثيرة ومشاكلها، فإننا على ثقة من امتلاكنا خبرات كبيرة وإمكانات ضخمة وكفاءات يشهد المجتمع الدولي، أحسنها، بما يؤهلنا لتخطي على هذه التحديات وتحقيق إنجازات طيبة خاصة على صعيد التعاون العربي المشترك.

ويعني أن تشير إلى حقيقة مهمة في هذا المجال هي أن مصر باعتبارها الشقيقة الكبرى لكل العرب - أحرص ما تكون على زيادة ورفع معدلات النمو وزيادة التجارة البينية بين الدول العربية، وإضفاء ذلك بالأرقام والبيانات، فإن الأمر يحتاج إلى اقتلاع بنفوة شمولية إلى الأسواق خاصة الأسواق العربية وغيرها، حيث أن حجم التجارة بين مصر والدول العربية بلغ ٢٥١٧.٥ مليون جنيه عام ٩٢ بينما بلغ ٢١٥١ مليون جنيه عام ١٩٩٥ وهذا رقم متواضع لايسبب الفجوة العربية.

في التحسين الاقتصادي وعولته يعتمد على الدول العربية بذل المزيد لمواجهة هذه التغيرات العالمية للاقتصاد والتجارة الحرة والدول العربية لديها الكثير من الإمكانات التي تؤهلها أن تكون كتلة اقتصادية كبرى، ويغفل المورد الطبيعي والمالية والإشيرية، فإن الدول العربية يمكنها أن تحقق من وراء تكامل هذه الموارد والإمكانات ومن خلال إقامة للخطوة للتجارة العربية، نتائج مثمرة تعود بالفخر والثناء على أبناء الوطن العربي، وتجسد التعاون والتنسيق بين الدول العربية في جميع المجالات.

وفيما فإن التآزر بين الأنشطة الاقتصادية والتجارية والتحديث والتنمية والمالي من خلال اتجاهها إلى التحسين الكامل للتجارة والتحديث والتنمية والمالي معيهم من الاقتصاد العربي، مشكنا أن منطقة التجارة الحرة تمثل نقطة البداية نحو تحقيق حلم طال انتظاره ألا وهو إقامة سوق عربية مشتركة، كخطوة متقدمة نحو العمل العربي المشترك وإقامة كتلة اقتصادية عربي لو وزنه وتكثيفه، فضلا عن قدرته على مواجهة التكتلات الاقتصادية العالمية.

(المصر)



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٥/٢/١٩٩٧

في تقرير الوحدة الاقتصادية العربية

إبراهيم نسي إلى فتح الانتعاش الفلسطيني وإتمام تهيئة اقتصادها

ويستوعبان حوالي ٢٢٪ من العمالة العربية وإنتاج غزة. وقال التقرير إن حجم القوى العاملة

العربية وصل إلى حوالي ٧٦ مليون عاملاً ومن المتوقع أن يصل إلى ٩٠ مليون عاملاً في عام ٢٠٠٠. سيؤدي التوسع الاقتصادي الواسع في قطاع غزة إلى تراجع الهرم السكاني والتي يتراوح عمرها ما بين ١٥ و ٦٥ سنة لأنها هي الشريحة المؤهلة للمساهمة في النشاط الاقتصادي.

أكد محمد عبد الجواد أحمد -تقرير المجلس الوحدة الاقتصادية العربية في الحكومة الإسرائيلية بزعامة بنيامين نتنياهو- في تقريره عن خطط الاقتصاد الوطني الفلسطيني وإتمام تهيئة الاقتصاد الإسرائيلي وعقارب الضغوط المستمرة وحرب الاغصاف التطورية على الإرادة الوطنية للتعلم الفلسطيني من خلال تصدح جولات المفاوضات حول الوصول إلى اتفاقيات محددة.

وأوضح التقرير الذي أعده الدكتور حسن إبراهيم أمين عام مجلس الوحدة الاقتصادية أن الاقتصاد الفلسطيني يعاني من تأخر وصول المساعدات الأجنبية بجانب استمرار قلق المستثمرين بالتخلف عن رؤوس أموالهم بسببها الشكوك الإسرائيلية الواضحة مشيراً إلى أن نتائج المحلل

الأجمالي الفلسطيني سجل خلال العام الماضي نمواً مقداره ٢٧٪ وهو يقل عن معدل نمو السكان البالغ ٢٪. ووصف التقرير هيكل الناتج المحلي الفلسطيني بالنقص والجهد وسيتغير النشاط الخدمي والبناء السكني عليه حيث يساهم هذا النشاط في الناتج



المصدر: الجمهورية

١٩٩٧

التاريخ:

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

«الجمهورية» تقول

خطوة إيجابية للامام

«يأتي قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي للجامعة العربية باعلانها قيام منطقة التجارة الحرة العربية اعتباراً من أول يناير العام القادم .. كنتيجة إيجابية من نتائج القمة العربية الطارئة التي عقدت بالقاهرة وأقرت استراتيجية السلام للعربية وكذلك فكرة المنطقة الحرة كإحدى طرق التكامل الاقتصادي العربي .. ونواة للتربيط العربي في مواجهة التكتلات الاقتصادية التي تتحدد ملامحها وتزداد قوة في أقاليم العالم وقاراته ..

«المنطقة الحرة هي جزء من اليات السوق العربية المشتركة .. وتوصلت إليها الدول العربية تحت مظلة الجامعة العربية .. وإن كانت ستقام خلال العشر سنوات القادمة إلا أنها تحتاج كبير بكل المفاهيم فقد وضع برنامجها التنفيذي وفقاً لالتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية وتتفق مع أحكام منظمة التجارة العالمية للجات .. وتهدف إلى تحرير جميع السلع التي يتجدها الوطن العربي والتبادل وفقاً لمبدأ التحرر التدريجي مراعاة لظروف للتنمية التي تختلف من دولة عربية لأخرى .. وصولاً إلى التحرر الكامل لجميع السلع مع نهاية العشر سنوات .. الأمر الذي يشجع على اجتذاب الأموال العربية الوفيرة في مشروعات مشتركة تستثمر الموارد والخبرات العربية .. وتكون منجحة للتنمية دون إهدار لأي أحد الأموال العربية .. بالإضافة إلى توفير آلاف فرص العمل وإطلاق يد الصناعة والصناعة على مستوى الدول العربية .. بعد التأكيد من المواصفات والمميزات المطلوبة .. واتاحة الفرصة لهذه الصناعة كي تقوم بدورها الطبيعي في التنمية الشاملة ..

«ومن هنا فإن لشام المنطقة الحرة العربية التي دخلت مرحلة التنفيذ أخيراً .. تزداد إمكانية العمل العربي المشترك دون حيلولة وبخطوات أكثر متحررة .. وثبتت للعالم قدرة العرب على الاختيار الصحيح والتنفيذ المثل .. وهو مؤشر هام لما يمكن تحقيقه في مجالات أخرى للتعاون العربي .. مثل المجالات الثقافية والتطبيق التكنولوجي وتبادل المعلومات وتطوير مناهج التعليم .. الاستفادة من التجارب التنموية المتقدمة من بلد لأخر .. مثل برنامج الإصلاح الاقتصادي المصري الذي حقق نجاحاً وتقدراً عالياً .. ولم تستد من عناصره حتى الآن أي دولة عربية على النحو المأمول على الرغم من تلبية الظروف الموضوعية للتعاون الاقتصادي للدول العربية جميعها .. ولما حدث في اجتماع وزراء الاقتصاد العرب بالقاهرة هو بكل المقاييس خطوة إيجابية للامام .. تنتظر بأمل خطوات مماثلة في باقي مجالات التعاون العربي ..



المصدر : الأخصـ سرار

التاريخ : ١٩٩٧/٣/١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



أكدت منظمة العمل العربية ضرورة التعامل الاقتصادي وتحسين الوضع العربي باعتبارها السبيل الوحيد لإنجاح البرنامج في السوق العالمية والعبء الجديد من مشاكل تنفيذ اتفاقيات الجات الأخيرة مع العديد من الدول العربية في ضوء قرارات القمة العربية التي خلقت بالتالي أمامها والتي أكدت ضرورة التعاون العربي المشترك.

وأوضحت المنظمة أن التحديات الاقتصادية الراهنة تستوجب تفعيل دور أفران الإنتاج العربي وتنشيط العمل العربي وذلك من خلال المساهمة الفعالة في الإعداد والتأهيل لفرات قمة القاهرة العربية لتحقيق التكامل والتعاون الاقتصادي العربي.

كما طالبت المنظمة باستخدام كل الوسائل المتاحة لتحقيق التكامل الاقتصادي والعمل من الناحية والإعلام والعمل على الوسائل لتفويض بقرارات هذه القمة التي

لأجله التخليقية لتجهيز السبل بكل الوسائل لتفويض بقرارات هذه القمة إلى المرحلة التخليقية لتجهيز السبل للتعاون الاقتصادي الذي يهدف إلى المرحلة التخليقية لتجهيز السبل العربي لم السوق الاقتصادية العربية المشتركة للاتحاد الاقتصادي العربي.

كما أكدت منظمة العمل العربية في تقريرها عن الوضع الاقتصادي في الدول العربية دعوة جميع الدول العربية إلى التعاون الاقتصادي والتكامل الاقتصادي في الدول العربية لدعم التنمية الاقتصادية في الدول العربية ودعم التعاون الاقتصادي في الدول العربية.

وأشارت المنظمة إلى ضرورة تأسيس قاعدة تعاون الاقتصادي العربي والذي يعمل حاليا على نحو ٠,٢٧ بناتية من الناتج المحلي للدول للناحية بمعدل يعمل إلى ١,٥ مليار دولار سنوياً بما يحقق المساهمة الفعالة للدول النامية والمستفيدة على حد سواء.



المصدر : الأهرام - رام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٣/١
نحو تكتل اقتصادي عربي

جذب رؤوس الأموال العربية المهاجرة محور قيام سوق عربية مشتركة

التنسيق مهم لإيجاد كيان عربي صناعي موحد

تحقيق:

عبد الناصر عارف
وفاء البرادعي

هل يشهد القرن الحالي قبل أن يظلم أنفاسه مولد مشروع عربي يكون قاطرة نحو التكتل الاقتصادي العربي أو بداية لتكتل الاقتصادي عربي؟

إحصاءات ومقارنات كثيرة تؤكد حقيقة وجود عمل عربي جماعي اقتصادي لمواجهة التكتلات الاقتصادية العالمية بكل أبعادها كذلك فإن مصلحة الأجيال العربية تفرض على العرب ضرورة تفعيل التكتل الاقتصادي العربي بكل أبعاده سواء منطقة تجارة حرة عربية كبرى أو سوق عربية مشتركة تضمن تدفق رؤوس الأموال بلا عوائق، فلا وجود في القرن القادم لكيانات ضعيفة.

ولكن كيف السبيل، وإسما الآليات العملية الواقعية التي يمكن أن تبدأ بها؟

في الأسبوع الماضي طرحنا فكرة تحرير للتبادل التجاري العربي، وفي هذا التحقيق نطرح وجهة نظر أخرى ترى - تمسود تدفق رؤوس الأموال والشراكة في الإنتاج وما بداية العملية لتلائق مقارنة التكتل الاقتصادي العربي.

ولكن السؤال المنطقي هو لماذا لم يتم رأس المال العربي والتدفق للسوق في تفعيل التكتل الاقتصادي خلسة أن رؤوس الأموال العربية موجودة وبوفرة في مختلف الدول العربية في الخارج وكيف يمكن أن تطلب دورا مائلا في التكتل الاقتصادي لعلاقات تدفق رؤوس الأموال العربية للاستثمار العربي، بطول التكتل محمد مصطفي حسين أستاذ ورئيس قسم إدارة الأعمال بالجامعة الأمريكية أن بعض الدول للتكتل للثروة حدث لها مظرة من فستقن الأموال بدأت في الاستثمار بينما لم تكن لديها رؤية مالية واضحة وتفتقد في كيفية توجيه هذه الأموال للاستثمار، وكان هدفها الرئيسي هو البحث عن راحة للاستثمار لئلا تفقد الأموال.

في البنوك الأجنبية لتحقيق أكبر عائد ممكن. وقد أدى ذلك إلى بعض الخسائر، نتيجة انخفاض أسعار الدولار والتكتلات التي حدثت في أسواق المال العالمية، برغم ذلك ما زالت الأموال العربية تتدفق على هذه البنوك.

كما أن الدول العربية في تلك الفترة، لم تكن لديها برامج تنمية حقيقية وكانت تعاني عجزا في ميزان المدفوعات والموازنة العامة للدولة إلى جانب البطالة وارتفاع معدلات التضخم، الأمر الذي لم يسمح للأموال العربية على الاستثمار في الداخل وطلب لجسب هذه الأموال للاستثمار العربي وبمصر لذلك مثلا.

بمخبرات المصريين في الخارج والتي تقدر بحوالي ٦٠٠ مليار دولار بينما لدينا فجوة في المال الأجنبي ويؤكد الدكتور محمد حسن أن للحدود الرئيسية والقوة الطبيعية للقيام سوق عربية مشتركة وتعاون اقتصادي متكامل هو جذب رؤوس الأموال العربية المهاجرة وتوفير الأمان والضمان لها وحماية استثماراتها ومحفظة كل الاستثمارات التي تشجع على إقامة المشروعات ودعم ذلك.

أن تنظيم الدول العربية تسير في خطى الإصلاح الاقتصادي بخطى واسعة وإدراك ذلك إلى نتائج جيدة كما حدث في مصر الأردن وبعض بلدان للرب العربي وعلى مستوى التبادل فإن في مصر بدأ الحجز في ميزان المدفوعات ينخفض، كما انخفضت معدلات التضخم، وحققنا معدلات تنمية عالية في مواجهة زيادة عدد السكان وهذه كلها ظروف مواتية لرؤوس الأموال العربية للاستثمار في مشروعات عاتقة وتدعو إلى قيام للمشروعات التي تركز

على الخدمات، كالتأمينات المالية والتأمين والتجارة والتراخيص وغيرها، مع تفعيل قوانين الاستثمار والقضاء على القيود والعراقيل لتشجيع جذب الأموال وإيجاد مناخ جيد للاستثمار. ولكن التكتل عائل جزائري نائب رئيس جمعية رجال الأعمال المصريين وغيره صناعة السيارات لم رأي آخر في هذا الموضوع يتركز في عدة نقاط أهمها:

- أن تدفق رؤوس الأموال يحتاج إلى وقت طويل، لتفادي الظروف الاقتصادية من بلد عربي إلى آخر.

- أن الدول للتكتل البترول، ولديها دخول ضخمة، بينما تعداد سكانها صغير، لديها تخوف من الفقدان السكاني من الخارج، في حالة اللجوء إلى دول رؤوس الأموال والأفراد، ونحتاج إلى وقت طويل لإزالة هذا التخوف، يرى أن هناك عوامل يمكن بها جذب رؤوس الأموال العربية الأولى تحفيز التجارة وتكثيف التوازن إقامة صناعات مشتركة كالإقامة تدافع في والاصطناع وتكنولوجيا قيام تدافع في والاصطناع وتكنولوجيا يوباذا قيام تعاون في التصنيع لأسواق خارج السوق العربي والأخيرة إيراد حرية انتقال العمالة والحركة بين البلدان العربية، وهذه النقاط سوف نأخذ ونتناقشها، وقد يصل إلى عدة سنوات.

● وينتهي إلى قضية مهمة أساسية إهدا لتأمين الاقتصادي العربي وهي ضرورة فصل الأمور السياسية عن الاقتصاد كما حدث بين الدول الأوروبية رغم اختلاف السياسات بين بعضها، وقد نجحت هذه الدول في التماسك الاقتصادي والسوق الأوروبية للتجارة. إن عدم التعاون الاقتصادي بين الدول العربية، وأن الدولة القوية الاقتصادية هي التي سوف يكون لها دور سياسي، على أسماحة.



التاريخ : ١٩٩٧/٣/١

النشأة والخدمات الصحفية والمعلومات

الأصول المقررة

يقرر المجلس مثل جند رئيس الاسرار العربية في المشاركة في الأنشطة في المنطقة العربية خدمات كافي وجوانب تشجيع رأس المال العربي على الاستثمار في المنطقة العربية ومع وجود تشريعات محددة تنظم هذه العملية، وفي استطلاع للرأي أجريته المؤسسة العربية لضمان الاستثمار مع رجال الاعمال العرب والمستثمرين، أظهرت أسباب ترويه رجال الاعمال العرب واجتماعهم مع الاستثمار في القرن العشرين، يرجع إلى عدم اليقين التي تتربط بها السوق العربية المشتركة، ونكر رجال الاعمال العرب عدة أسباب أدت إلى ذلك أهمها، صعوبة التجهيزات والبنية الأساسية في بعض الدول العربية، وعدم وضوح مواقف بعض الحكومات تجاه الاستثمار الأجنبي، والصور والتشويكات وعدم استقرارها، ومع أن ملام هذه الظروف قد تغيرت في عدد كبير من الدول العربية، خاصة التي انتهت بهد راد الإصلاح الاقتصادي، إلا

أن رؤس الاسرار العربية لا تزال في حالة انشغال ولكن خطط مجلس الوحدة الاقتصادية، تدعى هذه التصورات في دراسة أعدتها الحكومات لبلدان الشرق الأوسط العربي، يتضح أنه منذ عام ١٩٨٠، تم إبرام اتفاقية عربية موحدة لاستثمار رؤس الأموال العربية، صادقت عليها عشرون دولة عربية، والفرص التي توافقت منذ هذا التاريخ ويصل هذا أول تشريع عربي لتنظيم العلاقة الاستثمارية وخلق المناخ التشريعي والإداري لتشجيع عبء الأموال العربية من غيرتها، والأسهام بصورة فعالة في عملية التنمية وخلق محمد فريد خديس رئيس اتحاد المصانع العربية ورئيسه في هذا الموضوع كاتلاً، إنه يجب التنسيق بين المصانع العربية حسب الطاعات لإيجاد تزايد، عربي صناعي موحدة، تسمح له القدرة على المنافسة إنتاجاً وتكنولوجيا، خاصة في الصناعات الأساسية التي لا تتدخل كل الدول العربية، وهذا يمكن الوصول إلى تكامل عربي متنامي واتجاهية كبيرة تسهم في تقليل التكاليف مما يزيد من فرص المنافسة. أما بعد، فإن كبار رؤس جميعه الصناعات العربية الإقتصادية لرجال الأعمال، فيقول إنه يجب على رجال الأعمال العرب المشاركة في مشروعات الصناعات العربية فرصه المنافسة بالوصول إلى حجم إمداد في الإنتاج، وحتى يتمكن من تشجيع هذه المشروعات والملاقة والاستثمارات العربية المشتركة، يجب ألا تؤخر خدمات الاستثمار من الناحية السياسية مثل التاميم ونزع الملكية

لتحقيق المستثمرين العرب - وفيما في هذا الأثر لتفعيل الجند التي صممت على جامعة الدول العربية منذ أيام قاتل، وهو اتحاد المستثمرين العرب ليكون لبنة جديدة في هيكل للتنشيطات العربية الاقتصادية، وفي بكنه أن يشارك في تسريع خطوات التكامل الاقتصادي؟

نائب رئيس اتحاد المستثمرين العرب السيد أحمد عرفة يقول إن هذا الاتحاد يسعى لإنشاء صناعات عربية مشتركة باستثمارات عربية، للوصول إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي، واقصاء على العهد الشاسع الوجود بين المستثمرين العرب ما يطلق اللغة بينهم وشجعهم على الفصل في مشروعات مشتركة، بعيداً عن التشريعات الحكومية، مشيراً إلى أن سعيها من الدول العربية وفي مصر والسعودية واليمن والفلسطين والأردن وميسوريا والكويت انضمت إلى هذا الاتحاد، وهو قدز أماد جميع الدول العربية، ويؤكد أن لدى الاتحاد مشروعات جاهزة ومعدة سيتم طرحها بعد اكتمال الهيكل التنظيمي للاتحاد، ومن التفتت أن ينضم الاتحاد مؤتمراً استثمارياً في السعودية لفتح أفقاً عربية القطاع الخاص نحو الاستثمار في الدول العربية

المشروعات المشتركة وإذا كان تدفق رؤس الأموال العربية وحرة انتقائها ضرورة للقيام استثمار عربي، فإن رجال الأعمال والمستثمرين العرب هم الذين يقع عليهم عبء تمويل رؤس الأموال إلى مشروعات مشتركة، واعتبار أن مثل هذه المشروعات المشتركة القاطرة التي تجلب معها عناصر كثيرة لتحقيق تكامل اقتصادي عربي، فهل هناك مشروعات محددة يمكن البدء فيها؟

فيذكر الدكتور محمد محنت حسين أن البدء بمشروعات عربية (هائي تيم) أمر بعيد النال حالياً، لأن هذه الفرصية تحسبها الدول الصناعية الكبرى وأن تسمح بالمنافسة فيها، ويقترح أن تبدأ بالمشروعات الهامجة من أوروبا على الأطلاق طونة السهنة، أما للمشاركة في مشروعات جمعية عربية كبرى فيرى بعض الخبراء أنها غير في جدوى لأنها تعتمد على منتج مستورد ما يقل من قيمة المضافة للاقتصاد، هذه المشروعات قبل البدء في تنفيذها، تحتاج إلى تحضيرين أساسيين، الأول شبكة مطروحة من حديد توافر البيانات والأحصاءات الدقيقة الشاملة عن الأسواق العربية والاكتانات للناحة والخزائر للوفرة، والثاني آلية تمويل مناسبة تضمن معاملة تفصيلية لهذه المشروعات، وفيما يتعلق بالبيانات والأحصاءات يرى إهاب علوي رئيس جهاز التنمية والأحصاء أن شبكة للبيانات العربية هي البنية الأساسية

التي يجب إنشاؤها قبل تنفيذ أي مشروع تكاملي عربي، ويقترح في هذا الصدد تطوير أجهزة لبيانات والأحصاءات العربية على أحدث التكنولوجيات في الحال، ثم ربطها بما أما بالنسبة للآلية التمويلية، فيطلب الدكتور محمد محنت حسين بضرورة قيام اتحاد البنوك العربية بدوره في هذا المجال بالتعاون مع محافظتي البنوك العربية، للوصول إلى أسس لتدقيق الأموال عن طريق مؤسسات تمويل عربية المشروعة الكبرى، بدلاً من اللجوء إلى مؤسسات التمويل الأجنبية - كما يقترح ضرورة ربط البنوك العربية بعضها ببعض، بما يتيح تروا جديدة لتمويل المشروعات العربية من خلال الصفحات المشتركة في الأوراق المالية، وتقلل معه في هذا الاقتراح حجم تآكل رؤس جميعه المملقة العربية القابلية لرجال الأعمال. [السيد محمود عبد العزيز رئيس اتحاد المصارف العربية يؤكد أن الاتحاد هو أول من تولى بهذا التطبيق، حيث عرفت قبل الجهات الدولية لأية التأسس والحوال بين التجارة والاستثمار في الدول العربية، مشيراً إلى أن البنوك العربية تقوم بدور الشريان الذي يمول الدم العربي بنفسه، ويؤهل أن الاتحاد أيضاً في خلال سنة واحدة يغير إلمه الواضح على زفاعة حجم التجارة البينية العربية حيث تزداد رؤس الأموال العربية والتوسع التجارة العربية المشتركة استثمارات وينفذها وتتأكد الاستثمارات العربية بالمشاركة مع صندوق النقد العربي العربية لضمان الاستثمار ونتيجة لذلك زادت التجارة البينية العربية في عام واحد بنسبة ١٠٠٪، ويطلب محمود عبد العزيز بضرورة إنشاء تشريع مصري عربي راق يصفهاحات مصر موحدة والصماح والتشجيع بين البنوك العربية حتى يمكن تبادل المصداقات بين هذه البنوك وفتح رؤاد التجارة وترويجها، والنسبة أيضاً إلى أن هناك نقصاً شديداً في الخدمات البينية العربية كائناً في السياحة وصناعة التشذيب والفنارات مطالباً بضرورة التنسيق بين هذه الخدمات على التكوين المحلي حتى يمكن مواجهة التحديات القاتلة في استجابه الأزمة الدولية كما يلاحظ في بضرورة إنشاء البنى التحتية العربية أتاحه مزيد من السهولة والاستثمار، في سياق للال المصري ما يمكن من تروير التمويل مستوط وطول الأجل للمشروعات العربية. وفيه ذلك الخبراء، ورجال الأعمال حول سبل أحياء أو بكن التكاليف الاقتصادية العربي، البعض أكد أهمية البدء بوسائل تجارية (تقنيات) والبدء الآخر ركز على المشاركة والتنسيق الاتجاري والحد من أن تصير تدفق رؤس الأموال الذي سيخلق هذا ونكس.



المصدر : **أريستو**

التاريخ : **١٩٩٧ مارس**

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

خطوات نحو السوق العربية !



دكتورة
نوال الطائري

حاتم فاروق

شهدت القاهرة خلال أسبوع واحد حدثين اقتصاديين مهمين ، أولهما اجتماعات الدورة الثامنة والخمسين للمجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي على مستوى رؤساء الاقتصاد والثانية العرب ، وثاني المؤتمر السنوي لاتحاد الغرف التجارية العربية ، وقد وافق المجلس في ختام أعماله على البرنامج الزمني لاجتماعية تيسر وتعمية التجارة العربية لتمهيدا لهذه مراحل قيام منطقة التجارة العربية الحرة مع بداية يناير القادم . وسوف تنطلق هذه المراحل تدريجيا على مدى فترة زمنية تمتد إلى عشر سنوات بمرورها يتم قيام السوق العربية المشتركة .

كما صدر عن مؤتمر الغرف ، إعلان القاهرة ، الاقتصادي والذي يحدد دور القطاع الخاص العربي في تحقيق التنمية الشاملة والمساواة الاقتصادية العربية في المرحلة المقبلة .

وقد تبين - وأول مرة - لرجال الأعمال العرب من القطاع الخاص بحضور اجتماعات للمجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي بصفة مراقب .. مما يؤكد دعم الحكومات العربية للقطاع الخاص في لعب دور بارز وإيجابي في تحقيق التنمية المطلوبة في كافة البلدان العربية .. وفي هذه التمرة لإجتماعات رؤساء الاقتصاد والثانية العرب تمت الموافقة على البرنامج الزمني لاجتماعية تيسر وتعمية التجارة العربية بين الدول العربية بالإضافة إلى دعم وتطوير الغرف التجارية العربية - الأجنبية المشتركة - حيث أكدت الدكتور نوال الطائري وزيرة الاقتصاد والتعاون الدولي ورئيسة الوفد المصري للمفاوضات في اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي أكدت أن البرنامج التنفيذي للاجتماعية تمتع الدول المشاركة في فترة عشر سنوات تكون بمثابة فترة انتقالية يتم فيها إعادة تشكيل الاقتصاد العربي بما يواكب التغيرات الاقتصادية العالمية وعلى منسجها أحكام اتفاقية تجارة التجارة الدولية - وعلايت

الوزارة بضرورة وجود التنسيق العربي أمام الخلل الدولي لدعم القدرات العربية في الدخول في النظام العالمي للتجارة من خلال التكتل الاقتصادي العربي - ولقد منطقت التجارة الحرة بين الدول العربية والتي سوف تسهم بالفعل في زيادة حركة التجارة العربية البنية والتي ما زالت لا تتجاوز نسبة 7.8 من حجم التجارة العربية .

وبعد اختتام أعمال الرؤساء العرب بالقاهرة بدأت بعد يومين فقط بالقاهرة أعمال الدورة الرابعة والثلاثين من اجتماعات رؤساء غرف التجارة والصناعة في البلاد العربية تحت رعاية الدكتور كمال الجبوري رئيس مجلس الوزراء .

وجاءت هذه الاجتماعات لتؤكد حرص القطاع الخاص في البلدان العربية على العمل الاقتصادي العربي - وحول أهم القواعد التي يوافق عليها العمل العربي جماعي في المجال الاقتصادي والتجاري أشار برنامج الأعمال الأمين العام لاتحاد الغرف التجارية العربية أن القواعد التي وافقت عليها في مقدمة هذه القواعد التي يوافق عليها رجال الأعمال العرب على الرغم من نجاح معظم عمليات الإصلاح الاقتصادي التي تدارسها الحكومات العربية ما يتطلب الإسراع في عمليات إصلاح كالات وقواعد المبيعات المحلية العربية .

وأشار الدجاني أن الحواجز الجمركية التي تضعها للدول العربية ما زالت لم تسقط أحد من الطلب على المنتجات المستوردة أو لم المساهمة العربي بتفصيل الانتاج الوطني مما يدفعها بالفعل إلى ضرورة قيام شركات عربية كبرى تستطيع من خلالها إثبات وجودها وتطويع إمكاناتها التقنية والبشرية .

ومع بروز القطاع الخاص العربي مؤتمرا ليكون شركا في عملية التنمية العربية طالب رؤساء غرف التجارة العربية في اجتماعهم بضرورة إعادة تنظيمات رجال الأعمال إلى دورها الفعال بقيادة كفاءة الاقتصاد العربي وطلبا للحكومات العربية بضرورة مواصلة نهج السياسات والإجراءات التي من شأنها تشجيع عمل القطاع الخاص في البلدان العربية .

ومنها الأنظمة العربية وتحسين مناخ الاستثمار وتوليد الاستثمارات اللازمة لانتقال رؤوس الأموال والعمل على استحداث أسواق خالية من جدران وتيسير البنوك العربية في تمويل المشروعات الاستثمارية التي يقوم بها القطاع الخاص العربي . وذلك من خلال إقامة الخطط الاستراتيجية والتي تتصل بتسيير الموارد البشرية العربية . مع اشراك القطاع الخاص في رسم السياسات وتطبيق البرامج التي من شأنها أن توفر التسهيلات والمزايا اللازمة لجميع رجال الأعمال خاصة فيما يتعلق بتسريع عمليات الخصخصة على غرار الاستثمارات في قطاعات البنية الأساسية مثل قطاعات التعليم والصحة والطريق والمواصلات .



الصدر : الحوادث

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٧ / ٣ / ١٩٩٧

مقال بقلم: أنعام رعد



السوق العربية المشتركة والوقت المضاع والتحديات المصرية

حضراء في بواب الشام
والقد كان للسنة المائتة العربية التي
تصليد من طلع من الشعب المصري في دمشق
شباب اعمى في طر الح الم الم الم الم
البراسات ان العالم العربي تساو
من ابدأ من المتوق ان يصل الى ١٧٧ مليار
في العام ٢٠٠٠ وفي ١٧٧ مليار في
في السنة ٢٠٢٠. وتقدر ان ينفق
الفردي في المشرق العربي الاوفر مياها ١٢٤
سنويا في العام ٢٠٠٠ الى ١٣٨ - ١٥٠
سنويا في العام ٢٠١٠ الى ٢٠١ - ٢٢٠
العام ٢٠٣٠. وفي اقطار عربية اخرى لا تجري
فيها اعمار كما في الهلال الخصيب
تجيب الفرد الى متي يتم سحب سنويا
واسباب هذا العجز الاساسية زائد وضطرب
السكان وبالتالي ازدياد الطلب على الموارد
المائية. اقوى من القدرة على اطلاق
تفسيها موارد جديدة يضاف الى ذلك
مناخ الانماط العربية تقع في دول
مهمها شح المياه في دول
حوض العارضة
كما ان دول
على سطح البحر المتوسط
تصليها في البحر المتوسط
والشمال في

يواجه العالم العربي في السنوات
للمر القادمة تحديات غذائية وبيئية
ومائية مصرية حسنا تعيد
الاحصاء ان الفتيق الغذائية بشر الى
الغذاء استيرادا يتصاعد ليبلغ ارقاماً خرافية
قيمة خمسين مليار دولار الى سبعين مليار دولار
في الاعوام القادمة وهذا يعني تهديداً للاثان
الغذائي للدولة العربية يحتاج الخطوط الحجز
ويشار في هذا المجال الى ان اقل من ثلث المساحة
الصالحة للزراعة تجري زراعتها وان الثلثين
مهملة لم يرب او لآخر. هذا بالاضافة الى ان
استصلاح الاراضي لتزبييع المساحة الصالحة
للزراعة امر لم يعد الاولوية الا في مشروخ الدلتا
والجندة بالبحرية والتي سيجرقت قبل ان تظهر
تكاليفها. ولكن الفكرة بخز ذاتها لها بعد
تتأخر لانها تخرج مصر من الوادي القديم
التاريخي الى واد جديد ليرسج يحاول ان يثبت
الوثنية المصرة في تزايد السكان. ومن المقاتل
الدول العربية التي حققت ابناءها الغذائي سوية
التي وثبتت خلال السنوات الاخيرة في حالة
العجز الى حالة الاكتفاء بل الاشهر ويزيد
مضطت تنموي دواحي ماني رعي كل شاة
يظهر الغرات في الشمال من قبل كذا في
المنبوت. وحفر الابار يندرج المواضيع المتعلقة



المصدر : المجلد والعدد

التاريخ : ٧ / ٢ / ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والاعلانات

الإسرائيلي لنحو مليوني من كعب من المياه العربية في فلسطين، والأردن والجزيرة ولبنان، ولعمري بالاستيلاء على المزيد من المياه عبر المشاريع الشرق الأوسطية تحت عنوان ملطف لنهب الثروات العربية هو «التعاون الإقليمي» الشرق أوسطي.

وإن يمثل المشروع الشرق أوسطي بقيادة إسرائيل خطراً مورياً دائماً على العرب كما أظهرته الأوباق الإسرائيلية إلى قمتي الدار البيضاء وعمان وغيرها من الدراسات، فإن العالم العربي يواجه في حاله الراهن خطراً أخذ هو انتساب دولة منفردة إلى منظمة التجارة العالمية لا سيما أن تحرير التجارة العالمية للسلم الزراعية سيؤكد الاقتصادات العربية وفق إحصاءات المنظمة العربية للتنمية الزراعية خسائر فادحة بحيث ترتفع وارداتها الصافية نحو مليار ومئة مليون دولار.

إن هذه المؤشرات جميعاً تشير إلى وجوب قيام كتلة العرب الإقليمية في سوقهم المشتركة حتى يواجهوا التحديات بجهود مشتركة وطاقات اقتصادية متكاملة. ولقد كانت اتفاقات الوحدة الاقتصادية ثم السوق المشتركة العربية فواكه ومزمنة مع قيام السوق الأوروبية المشتركة. ولكن هذه الأخيرة سارت وليداً إنما يغطي ثابته ووصلت بعد مطاف نصف قرن إلى توحيد النقد. فعلاً، عدا السوق المشتركة المعللة وهي قارة تضم أمماً قامت بينها حزب في الماضي بينما العرب بدوا بالوحدة الاقتصادية فندرجوا إلى السوق المشتركة. ثم انقرض عقد التعاون وسادت الفلقة بينهم، حتى أن تجارهم البينية ضمن العالم العربي لا تعبر إلا ٨ في المئة مقابل ٩٢ في المئة تجارهم مع العالم الأجنبي بما أذل جاك سانتر وتساهل أمام ولدهم قبل عائلته على السبب في هذا التراجع. في وقت لو قامت سوقهم المشتركة لكان أسهل على السوق الأوروبية المشتركة التعامل معهم.

وبعد أنقضاء أكثر من نصف عام على قرار القمة العربية في القاهرة القاضي بإنشاء منظمة التجارة الحرة العربية وبالتالي تفعيل إطلاق تسهيل التبادل التجاري بين الدول العربية وتنميته وصولاً إلى هذا الهدف، فإن التخبطات في نطاق الجامعة العربية استمرت تؤخر هذا التفعيل.

وفي ٨ شباط أتهم صندوق النقد العربي، الدول العربية بالمنع بعاقة التجارة في ما بينها بسبب عجزها عن تشجيع الصادرات والإبقاء على القيود الجمركية وبالتالي عقلة اتفاقية تسهيل وتنمية التبادل التجاري البيني. وهكذا التدرج التراجعي من الوحدة إلى السوق المشتركة إلى التجارة الحرة، هرباً إلى تسهيل التبادل التجاري ثم انخفاضه عن هذا السقف. ويستمر العالم العربي بعيداً عن أية خطوة جاسمة عملية لإدلاء الأسرة العربية الاقتصادية الإقليمية الواحدة. وفي دورة المجلس الاقتصادي الاجتماعي للجامعة العربية المنعقدة في ٢٠ شباط الماضي أغبرت الحكومات العربية بأنها إنخرطت لتخرج من منطقة التجارة الحرة نهاية عمر سنوات لا اعتراض على المدة، فعمل هذه الأمور تأخر وقتاً للتصريح. ولكن الوقت المضاعف منذ ١٩٩٧ إلى ١٩٩٤، وهي تواريخ الاتفاقات الاقتصادية العربية التي طويت في الأدراج لا تتبع مبدأ إضافية طويلة تحدث خلالها تطورات سلبية كالتي ذكرنا. لا يمكن التحكم بنتائجها، فمن يفعل العرب عجز سنوات أخرى يشاء السقوط الشرق أوسطية ثقلاً فعمها ويتخذ إجراءاتها وبينما الكتلة الإقليمية العالمية تجتمع في الغات لتحكم العالم، والوئيل للمضعف المكتوفين زواجا وتذاثاً ومثاقاً الوقت المضاعف لا يروض على الغزب إعلان حالة طوارئ اقتصادية جديدة وحدة سوقهم وأسواقهم الاقتصادية المشتركة.



المصدر: أخبار اليوم

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٨ / ٤ / ١٩٧٧

بلازمة استفهام كبيرة طرحت في تونس،
بماذا لم يتم توقيع الاتفاق حول قيام

منطقة التجارة الحرة مع مصر وتأجيلها.. رغم ان
البلدين وقعا منذ بضعة أيام قليلة على قيام هذه
المنطقة مع ٤ دول عربية أخرى.. ولكن في إطار
الجامعة العربية؟

سؤال مهم حاولت ان أجده اجابة عنه خلال زيارتي الى
تونس عندما ذهبت الى هناك مع د. كمال الجندوبي

رئيس الوزراء و٧ وزراء آخرين لحضور
اجتماعات اللجنة العليا بين البلدين.

مفاجأة في تونس:

بماذا تقرر « تأجيل »

الاتفاق

مع مصر حول منطقة التجارة

الحرة؟!!

ملف العلاقات الاقتصادية يقول ان حجم التبادل التجاري بين مصر
ونيس هو ٥٥ مليون دولار. مصر تصدر ٢١.٥ مليون والباقي ٣٣.٥ مليون
مبادرات تونسيه صحيح ان هذا التبادل ازداد بشكل ملحوظ بعد ان كان
نصف مليون دولار فقط وتضاعف خلال الثلاث السنوات الماضية حتى بلغ
٥٩ مليوناً حالياً. ورغم ذلك فانها ارقام لا تحقق طموحات كل بلد.. لهذا أعد
الجانب المصري «رؤية» لعلاج هذا العقم في التجارة ولي مقدمة
الاجراءات المتوقعة كانت منطقة التجارة الحرة فالوضع الحالي في التبادل



المصدر: ... أخبار اليوم ...

التاريخ: ١٩٩٧/٣/٨

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الحامد القويسي
الدكتور حامد القويسي رئيس
الهيئة، قال في قوس وقعت اتفاقية
شراكة مع أوروبا وبين باب الواسي-

والجنيد كما قال. ان معكم في
نأمل حر للتجارة بين البلدين ومع
كل الدول العربية. ولكنه أضاف
قائلاً: اما مذكرات إقامة منطقة
التجارة الحرة وموافقة مصلحة كل
طرف حتى التحدث - التكاليف -
والرأي سي. قال للحدود

والأول، قالها د القويسي
مطار نوما - بعد استقبله للدكتور
الجنيد في يوم ما أوجي للعديد من
المسؤولين بالجانبين ان فكرة المنطقة
الحرّة غير مطروحة وخاصة عندما
أشار الى كلمة «التكاسف». ولكن هذا
الإحساس ثلاثي مع بداية لقاءات
المسؤولين بالبلدين يتم الاتفاق - من
جانب المدا - على ان إقامة منطقة
مدارة حرة هو امر مهم باعتباره
صفحة جديدة تلامح مع التغييرات

الاقتصادية الدولية. وتم الاتفاق على
تشكيل فريق مشترك من الصغراء
لدراسة هذه الفكرة على ان توضع
نتائج الدراسة الى الحكومتين لاتخاذ
القرار المناسب بشأنها - في الرب
الأجل الممكنة - وهو الامر الذي
اعتبره البعض نوعاً من عدم الموافقة
أو على الأقل «تأجيل» الاتفاق»
ولعل الاتفاق من حيث المبدأ هو
أفضل الإمكان.

ورغم ذلك فقد كانت كلمات رئيس
الوزراء د كمال الجنزوري ناعمة من
حرصه على تحقيق التكامل
الاقتصادي بين البلدين حيث طرح
بعض الأرقام عن حجم تجارة مصر
الخارجية فقال انها تصل الى ١٩
مليار دولار كما ان حجم تجارة
تونس مع العالم نحو ١٢ مليار دولار
أي ان البلدين يتعاملان تجارياً في
٢١ مليار دولار. ومازالتا تتحدث عن
علاقات تجارية بينهما هي حدود ٢٩
مليون دولار فقط. بينما نقل في
من حدة تجارتهما مع العالم

ودال د الجنزوري أننا يجب ان
نتحدث بلغة العصر لغة المصالح
المتحركة. فمن غير المتوقع ان
تستقر تونس بضائع من دول أخرى
ومصر لديها نفس السلع والعكس
صحيح. وتساءل رئيس الوزراء: ألا
يكفي ماجوري ونبيد الان في
التحرك. هل تستقر فرادي هكذا
لنا! لتتحدث سوريا من أجل
مصلحة مشتركة؟

البحاري يقول ان هناك نحو ٢٠
سلعة يتم تبادلها بين الجانبين وهي
مغارة من الرسوم. ولكن ربما تترك
المستثمرين المصريين توى الصورة
بعد ١٠ سنوات حيث اتفاقية الحات
التي وقعت عليها كل من مصر
وتونس وهذه الاتفاقية تعمي الاعفا.
الكامل لجميع السلع المتبادلة ليس
بين البلدين فقط بل بين كل الدول
التي وقعت عليها الامر الذي يتطلب
ايجاد صيغة من الآن للتبادل قبل ان
تفرض علينا اتفاقيات الحات وهو
ما يعني قيام منطقة التجارة الحرة
مكثراً يقول اوانل المستثمرين
المصريين الذين عقدوا اتفاقيات
بحارية مع تونس مثل عبدالمعطي
نورلة ويسأل لعلنا ومحمد المصري
وهم أعضاء في مجلس الأعمال
المصري الفرنسي المشترك
ويتفق معهم في الرأي طاهر
الشريف سكرتير عام جمعية رجال
الأعمال المصريين. رد ابراهيم حسن
عبد الله اللحية وهم حمدا ذهبوا الى
تونس للمشاركة في الاجتماعات
المشتركة مع المستثمرين ومدوا الى

تحقيق هدف واحد هو تجارة اكبر
واستثمار اوسع ومصلحة مشتركة
والمنفعة العامة المقتربة تقضي
باعضاء حمراء للسلع المتبادلة اذ هو
١٠ سنوات. سوريا على مدى ١٠ سنوات
بعدما يتم تحرير التجارة بينهما
وكانت وجهة نظر مصر ان تنفيذ هذا
الاقتراح سوف يؤدي بلاشك الى
اتاحة الفرصة لكافة السلع المصرية
والتونسية للتجارة خلال السنوات
المشتركة القائمة والتعويل بها وتكوين
اتفاقها بما يشترط مع احتياجات
كل سوق حتى اذا مات تطبيق لواع
الجات بعد ١٠ سنوات تكون العديد

من سلع البلدين معروفة في سوق
مصر وتونس مما يصبغ معه
التحول عنها الى سلع مماثلة من
بلاد أخرى

الحسب الى ذلك ان هذه الفكرة
طبقها تونس مع الاتحاد الأوروبي
ومصر. اصفا ستوقع اتفاقاً مماثلاً
مع أوروبا قريباً كما أكد د كمال
الجنزوري رئيس الوزراء. والبلدان
وقعا على اتفاق مماثل من خلال
الجامعة العربية يهدف مع مدالية
١٩٩٨.

ان الامور كانت مهيأة لتوقيع
الاتفاق فعلاً حدث وماذا قال



المصدر : الأخصبار -

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٣/٩/١٩٩٧

رئيس مجلس رجال الأعمال العرب بدء تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية في بداية ٩٨ المناخ السياسي في المنطقة مشجع لدعم العمل الإقتصادي

زيادة حجم التجارة البينية العربية من ٨٠ إلى ٢٥٠ مليارات دولار في ١٩٩٧/٩/١٣
دراسة برامج التصنيع في بعض الدول العربية للمساعدة في شراء المشروعات المطروحة في هذه البرامج
ومن دعم الاقتصاد الفلسطيني أرفع
حمدي الطباع أن هناك تكليفاً لتوليد رجال الأعمال الفلسطينيين في المؤسسات الاقتصادية العربية وفي منظمات الأعمال كما يتم دراسة تحويل مشروعات استثمارية في المناطق خاصة مشروعات البنية الأساسية.

وأعلن المهندس طاهر الشريف الأمين العام للمساعدة لجلس رجال الأعمال العرب أنه سيتم إدخال البيانات الخاصة برجال الأعمال العرب وفرص الاستثمار والتجارة وتوقيت الأعمال في جميع الدول العربية على شبكة المعلومات بجمهورية رجال الأعمال العرب لتيسر هذه المنظمات وأفراد الأعمال للشركة.



حمدي الطباع
دعم العمل الإقتصادي

وحول إنشاء مؤسسة عربية موحدة أكد رئيس مجلس رجال الأعمال العرب أن المجلس يجري اتصالات مع هيئات الترويج القياسية في الدول العربية لاعداد مؤسسة قياسية عربية موحدة معها

كثبت فانتن عبدالرازق:

أعلن حمدي الطباع رئيس مجلس رجال الأعمال العرب أن اتفاقية إنشاء منطقة التجارة العربية الحرة ستدخل مرحلة التنفيذ بالتزامن مع جامعة الدول العربية مع بداية العام القادم وسيتم من خلالها تبادل السلع والخدمات بين الدول العربية بدون قيود حركية أو كمية.

قال أن المناخ السياسي في المنطقة العربية مشجع تماماً على دعم وتنفيذ العمل الاقتصادي العربي المشترك. جاء هذا في مؤتمر صحفي عقده أمس بمناسبة انتهاء اجتماعات مجلس رجال الأعمال العرب وأعلن حمدي الطباع أن الصندوق العربي للإماء الاقتصادي والاجتماعي وسيفوق الفتح العربي والمقا على تمويل مشروعات القطاع الخاص في الدول العربية بين ضمانات من الحكومات إيداعاً بالدور الكبير الذي سيلمه القطاع الخاص العربي في المرحلة القادمة



المصدر: **الاصراع**

التاريخ: **١٩٩٧**

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



منطقة تجارية عربية حرة؟

■ أقر المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي البرنامج التنفيذي لاتفاق التبادل والتيسير التجاري الذي سيؤدى من ١/١/١٩٩٨ الى بداية خلق منطقة تجارية حرة بين الدول العربية. وبالتالي الانتقال مع السنوات المقبلة الى سوق عربية مشتركة.

ويبدو ان الدول العربية التي شاركت في اجتماعات المجلس التي عقدت في مقر الجامعة العربية تمكنت من تجاوز الخطوط التي كانت ترسم في السابق لجهة القرارات والتوصيات. وهي الخطوط التي كانت تعكس التناقضات السياسية والفرود الاقتصادي بين الدول العربية.

فالمفظة الحرة العربية والتيسير التجاري عبر الحدود كانا ينتظران مثل هذا القرار يصدر عن الجامعة العربية. كما ان قيام سوق عربية مشتركة يتطلب توافراً اوسع وتشريعات مشتركة تصدر من مختلف الحكومات العربية.

وإقرار البرنامج التنفيذي لاتفاق التبادل التجاري خطوة هامة واضحة واتجاه في طريق قسوم نسو تسهيل عمل الاقتصاديين ورجال القطاع الخاص ومتابعة مساعيهم في سبيل معالجة كل القضايا التي تستلزم تنفيذ البرنامج.

والاصراع على التنفيذ ولائحة كلية، أبرزها: الاجتماعات التي ستعقد اللجنة المصرية - اللبنانية المشتركة، مطلع نيسان (ابريل) المقبل في بيروت، لوضع اتفاق تجاري ثنائي بين لبنان ومصر، يأمل أصحاب الشأن تطويره الى اتفاق منطقة تجارية حرة بين البلدين.

ولأن أيام مثل هذه الاتفاقات ينعكس بشكل ايجابي على السمعة للشوطة، فإن قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي يكون قد تقدم في مواجهة القرارات السياسية والاقتصادية الكبرى. ويبدو انه تجاوز الخط السابق المرسوم، على الرغم من ان الكلمة الاخيرة تبقى للحكومات العربية.

عصام شلهوب



المصدر : ١٩٩٧

١٩٩٧

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

في اجتماعات اتحاد البريكاتيين العرب بالقاهرة: مرور يطالب بتفعيل السوق العربية المشتركة لفدحة الاقتصاد العربي ورقة عمل من مجلس الوحدة الاقتصادية حول منطقة التجارة والسوق العربية

كتب بدر الدين ادهم :

طالب الدكتور فكري مسرور رئيس مجلس الشعب ورئيس اتحاد البريكاتيين العربيين من مجلس الوحدة الاقتصادية العربية حضور الاجتماعات القادمة لاتحاد البريكاتيين العرب بالقاهرة ٩ مايو للقول.

ومن المقرر أن يساهم مجلس الوحدة الاقتصادية بوفدة عمل حول ضرورة تدجيل السوق العربية المشتركة في المرحلة الثانية باعتبارها المسبقة الوحيدة للناسية والتي تتفق مع اتفاقية التجارة العالمية (الجات).

ويؤكد الدكتور حسن ابراهيم الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية على اعداد التصور الكامل لقيام منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى والتي دعت اليها قمة القاهرة الشاملة يونيو ٩٦ باعتبارها اولى

مراحل السوق العربية المشتركة.

وقال الدكتور حسن ابراهيم أمين

عام مجلس الوحدة الاقتصادية على

الدول العربية الاسراع في الانضمام

لاتفاقية السوق العربية المشتركة حتى

نفسن نجاح المرحلة الاولى من منطقة

التجارة الحرة.

واضاف ان تأكيد اقتصاد البريكاتيين

العرب على ضرورة قيام السوق العربية

المشتركة يشكلها الموسع والذي يضم

كل الدول العربية يمثل مساندة كبيرة

لكافة الجهود الخاصة لدعم العمل

العربي المشترك.



د. حسن ابراهيم
اعداد تصور كامل



د. فكري مسرور
الصفحة المناسبة

عَمَلُهُ أَجْرُهُ بِمَا أَتَى بِهِ

اتحاد الغرف يطالب بإنشاء شركات عربية عملاقة

يبحث مجلس الجامعة العربية خلال ثلثي يومين على أن يقر مشروع الاتفاقية للتعاون في التجارة الحرة بين دول المنطقة العربية. ويقرر المجلس أيضا أن يقر مشروع الاتفاقية للتعاون في التجارة الحرة بين دول المنطقة العربية.

(صفر) بيد الرحمن السليمان الرابع العام
 اسعد الجامعة للدراس الإسلامية بان
 مدرسو الربيع التثقيف لخطه التجارة
 طرقت الحرة على من بالان من هذه
 الملة خلال سنة، يقسم الى 32
 تفقيف الرسوم الجركية والمثبات ذات

دخول الحرة وفق تصنيف اللجنة
 يطلب السطين عن تصنيف كل من دول
 والذين الزيادة لهذه العملية التفاضلية
 وسين في الثانية من بداية العام
 1998 اجراء مشاورات بين الدول
 العامة التي انشأت في التسعينات

والاقتصادية عام 1987 سبقهما المجلس الاقتصادي والاجتماعي للتدقيق بمقارنات فنيّة لملفات الترويج التجاري في مقارنات فنيّة جميع الدول الاطراف الى الانضمام الى الاتفاقية التجارية العالمية.

وعلى انظر الى ان الاتفاقية التجارية العالمية هي الاتفاقية التي تنظم العلاقات التجارية بين الدول الموقعة عليها.

والاقتصادية عام 1987 سبقهما المجلس الاقتصادي والاجتماعي للتدقيق بمقارنات فنيّة لملفات الترويج التجاري في مقارنات فنيّة جميع الدول الاطراف الى الانضمام الى الاتفاقية التجارية العالمية.

وعلى انظر الى ان الاتفاقية التجارية العالمية هي الاتفاقية التي تنظم العلاقات التجارية بين الدول الموقعة عليها.

تتمثل الأهداف في تحقيق الأهداف الاستراتيجية التي
تسبب وتتمتع التكاليف المنخفضة مع معالجة المشاكل
التي تواجهها الشركات في ظل الظروف المتغيرة
والمخاطر المتزايدة. وهذا يتطلب من الشركات
أن تكون قادرة على التكيف مع التغيرات في
البيئة الخارجية. وهذا يتطلب من الشركات
أن تكون قادرة على التكيف مع التغيرات في
البيئة الخارجية. وهذا يتطلب من الشركات
أن تكون قادرة على التكيف مع التغيرات في
البيئة الخارجية.

[illegible]

وأضاف أن الدول الأطراف تتعهد في
البرامج التنفيذية بتطبيق مبدأ الضائية في
تبادل المعلومات والبيانات بما يكفل حسن
تنفيذ الاتفاقية وتسير وتعمية التبادل التجاري
من الدول العربية.

لاحد الورقة العربية على ان الدول العربية
تمكنت منذ منتصف السبعينات على ان تسجل
معدلات نمو متفوقه وذلك في معظم المجالات
والنسبة رغم عدم تمكن هذه الدول من
تلبية احتياجاتها استثمارية او للحصول على

تتسم بها الدول العربية منها أن حصة الدول
الخاصة ونكر التقرير بعض الثروات التي
العربية ساهمت في ترسيخها مع التكافؤ
غير أن الجهود التي بذلت في معظم الدول
قسط واقر من تطلعات الاستثمارات الدولية

لا تزال تتأثر أسعار كبيرة بالتطورات الاقتصادية الخارجية ولا سيما تقلب أسعار العملات الأجنبية مما يتطلب من عدة مستويات الطعام الخلطة والتقوية للمواد الطبية كما أن عمليات التصنيع مازالت في بدايتها ولابد من دعمها. ولكل التقدير أنه مازالت هناك بعض القصور البنيوية والشرعية التي

تعد من عمل القطاع الخاص رغم صليته الإصلاح الاقتصادي وأوضح التقرير أن الدول العربية ما زالت مستوردا أساسيا للسلع الزراعية والصناعية فضلا عن الخدمات. وأشار التقرير إلى حاجة الدول العربية لأقلية كانت عربية علاوة يمكن من خلالها

وأثبتت وجودها وعلاقتها بمعظم الاقتصاديات العربية تعتمد على اتباع وتصدير سلع واحدة خاصة من الموارد الطبيعية.

[illegible]

ويانصبه للديال التجاري يفرحه ان التجارة مازالت تحتل موقعا متقدما في العمل الاقتصادي العربي المشترك وان التجار العربيين ينبغي ان يزايد مستثمر وهي تشكل حوال ثلث الحجم الكلي للتجارة الخارجية.



المصدر: الأهرام الاقتصادي

التاريخ: ١٧/٢/١٩٩٧ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



منطقة تجارة

حرة عربية

كبرى... كيف؟



المصدر : الأهرام الاقتصادي

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٣/١٧

صياغة كافة التفاصيل الدقيقة المتعلقة باليات العمل والقواعد التطبيقية تحت إشراف الإمانة العامة للجامعة العربية واداراتها المعنية.

قبل ان تشرع في تحليل البرنامج والجدول الزمني تفكر دون كلل ان هذا المشروع لم يكن جديداً في طرحه فقد تم انجازه نظرياً وتحديد موعده البدء في تطبيقه في ١٩٧١/١/١ في إطار مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بين أربع دول في مصر والعراق وسوريا والأردن. وصارف هذا المشروع خلال السنوات التالية ظروفها احاطت باعاقبه وتجميعه. ولا نجد حاجة لتبيان طبيعة تلك الظروف وهي معروفة ولكننا نشير الى اهمها على الاطلاق دون سواها وهي ضيق نطاق القاعدة الإنتاجية يومذاك فلم يكن في واقع الحال لدى الدول العربية كما هو الآن وفرة في الانتاج لتحقيق فائض للتبادل أو تنويعه أو حتى قدرته على المنافسة. وظلت دولنا تتسبب بخمائية منتجاتها بالدعم تارة، وتعمل تارة أخرى بتأثير الحمصية الجبرمكية على موارد لموازنة العامة.

وهكذا قرر لأول مشروع لمنطقة التجارة العربية الحرة أن يلفظ انقاسه وضاعت بذلك واحدة من أهم الفرص في مسار التفاعل الاقتصادي على مدى ربع قرن مضى.

واليوم وبعد صدور قرار المجلس الاقتصادي الأخير ماضي حطوط المشروع الجديد من النجاح وماضي الظروف الموائية لإنجازه خلال السنوات العشر القادمة حتى ٢٠٠٧/١٢/٣١ - يتضح من القراءة

المثانية للبرنامج التفصيلي لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري (الآطار القانوني لتحرير التجارة العربية) ان هذا البرنامج يعكس جهداً يستحق التقدير لما بذله الخبراء العرب لاعادته باحاطه كاملة بإبعاد عملية التحرير بدقة. لقد تضمن البرنامج القواعد والأسس والجدول الزمني الذي تلتزم بموجبه الدول الأطراف في الاتفاقية بالتحرير التدريجي لنسبة التحرير التي تدخل التبادل ومعاملتها معاملة السلع الوطنية لديها فيما يتعلق بقواعد المنشأ والخصائص والمقاييس واشترطات الوقائية الصحية والامنية والرسوم والضرائب المحلية. كما تضمنت القواعد والأسس مراعاة الاحكام والقواعد الدولية فيما يتعلق بالاسس الفنية لإجراءات الوقائية ومواجهتها حالات الدعم والجرعات خلل ميزان المدفوعات الناتج عن تطبيق البرنامج. أما تعريف ومعالجة حالات الأعراف فتنبع من الاسس الفنية المتبعة دولياً فيما يخص مكافحة

استقبال الاقتصاديون العرب وخبراء الشؤون العربية قرار إنشاء منطقة تجارة حرة عربية كبرى بتفاؤل حذر خشية أن يكون القرار الجديد رصيداً يضاف الى مخزون القرارات العربية المخاركة. فقد قرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي في دور انعقاده الأخير التاسع والخمسين في القاهرة (١٧ - ١٩ فبراير ١٩٩٧) الاعلان عن قيام المنطقة خلال عشر سنوات ابتداء من ١٩٩٨/١/١. والكتاب مع اكثر الخبراء نقاشاً في أن يكون إنشاء المنطقة بداية عصر جديد لتفعيل العمل الاقتصادي العربي المشترك، وإعادة التضامن العربي الذي تزعمت أركانه خلال السنوات الست الماضية. وربما يكون كذلك انشاؤها بمثابة مشروع العرب الاقتصادي إلى القرن الحادي والعشرين، وإيداناً ليواد المشروع الشرق اوسطى، ومرحلة لابد منها لقيام كتلة اقتصادية عربية مرموق طاملاً فتادي به الاقتصاديون العرب وقادة الفكر الودعي عبر العقود الخمسة الماضية التي تلت قيام جامعة الدول العربية. حتى كان قرار القمة العربية بالقاهرة (حزيران/يونيو ١٩٩٦) بتكليف المجلس الاقتصادي والاجتماعي باتخاذ مبادئ في الاسراع لاقامة منطقة التجارة العربية الكبرى وفقاً لبرنامج عمل وجدول زمني يتم الاتفاق عليهما. وتنفيذاً لهذا التوجه عكف الخبراء العرب خلال الاشهر الماضية على



المصدر : الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٣/١٦

د. سليمان المنذرى

الأغراق

اعتمد البرنامج لإقامة المنطقة
تحرير كافة السلع العربية
المتباينة وفقاً لمبدأ التحرير
التدريجي الذى يطبق بدءاً من
١٩٩٨/١/١ وذلك بتخصيص
الرسوم الجمركية والرسوم
والضرائب لكافة السلع العربية
مع نهاية الفترة المحددة لإقامة
المنطقة. ويمكن باتفاق الدول
الاطراف أثناء تنفيذ البرنامج
وضع أى سلع تحت التحرير
الفوري. ومن اللافت للنظر أن
المجلس فى قراره شمل بالتحرير
المخرج قوائم السلع الزراعية
والحيوانية والمواد الخام
المعدنية وغير المعدنية التى
كانت مغفاه إعفاء كاملاً بموجب
المحظرتين ١ و ٢ من أحكام
اتفاقية تسيير وتنمية القبال
التجارية كما عاد المجلس
فأخضع السلع العربية التى

سميى وأقر إعفاهاً قبل نفاذ البرنامج
(القائمة الأولى ٢٠ سلعة والقائمة الثانية ٢٢
سلعة) مما يشكل خطوة تراجعية على الإعفاء

الكامل الذى سبق إقراره بعد مفاوضات شاقة استمرت أكثر من عشر
سنوات. كذلك لاحظ أن من الأمور العامة التى أخذ بها البرنامج
موضوع تبادل المعلومات والبيانات وتعهد الدول الأطراف بتطبيق
مبدأ الشفافية وإخطار المجلس بالمعلومات والبيانات والإجراءات
واللوائح الخاصة بالتبادل التجارى بما يكفل حسن تنفيذ الاتفاقية
والبرنامج التنفيذى لها.

كذلك رأى البرنامج وضع الدول العربية الإلزاماً فافرد لها بدءاً
خاصاً بالمعاملة الخاصة بها ومنحتها معاملة تفضيلية على أن تقدم
هذه الدول بطلب يتضمن طبيعة المعاملة التفضيلية المطلوبة والفترة
الزمنية وموافقة المجلس الاقتصادى عليها، وحدد المجلس هذه الدول
وفقاً لتصنيف الأمم المتحدة وشمل فلسطين بهذه المعاملة.

لأنك إن تنفيذ هذه المهام الجسيمة لتحرير القبال السليى وفقاً
لبرنامج العمل والجدول الزمنى تتطلب جهازاً إدارياً كفؤاً سواء على
مستوى الأمانة العامة أو على مستوى أعضاء اللجان الحكوميين.
فبالنسبة إلى الأمانة العامة نص قرار المجلس الاقتصادى الأخير
تكليف الأمانة العامة باتخاذ الإجراءات اللازمة لتطوير عمل ومهام
الإدارة العامة للشؤون الاقتصادية، بما يتواءم وتحقق هذه المنطقة.



المصدر : الأهرام الاقتصادي

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٣/١٧

أما بالنسبة إلى أعضاء اللجان فإن على الدول الأعضاء أن تترشح أفضل مالمديها من كفاءات وخبرات متميزة للعمل في اللجان الأربع التي أنشأها المجلس لضمان التطبيق السليم لقواعد وأسس البرنامج والكف عن الأسلوب السابق العقيم المتمثل بانتداب موظفي السفارات والندوبيات الدبلوماسيين لتمثيل بلادهم في أعمال اللجان الفنية ومعظم هؤلاء مع الاحترام الفائز غير مؤهلين للتفاوض في قضايا فنية متخصصة.

لقد دعا المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره الأخير اللجان الأربع التي تشكلت بموجب البرنامج إلى مباشرة مهامها وتكليفها بوضع برامجها التنفيذية من أجل تحقيق هدف إقامة المنطقة في موعدها المقرر وعرض تقاريرها أولاً بأول على المجلس الاقتصادي باعتباره جهة الإشراف على تطبيق البرنامج. وهذه اللجان التي تشكلت إلى الحيازة والتنفيذ وقض المنازعات هي لجنة التنفيذ والمتابعة وتكون بمثابة اللجنة التنفيذية للبرنامج ولها صلاحيات المجلس فيما يتخذ من قرارات متعلقة بتنظيمه. كما تتولى دراسة القوانين والإجراءات الجمركية لتطبيق التخفيضات الجمركية داخل كل دولة عربية مشاركة في البرنامج وحده جدول زمني لاتخاذها كل ثلاثة أشهر وتتولى دراسة التقارير التي تقدمها اللجان الأخرى ومدى التقدم في تطبيق البرنامج والعقبات والمشاكل التي تواجهها في التطبيق والحلول المقترحة والأساليب التي تقترحها لتطوير العمل بالبرنامج. أما اللجنة الثانية فهي لجنة المفاوضات التجارية التي أوكل إليها مهمة تصفية القيود غير الجمركية المفروضة على السلع العربية ومتابعة تنفيذ ذلك في الدول الأعضاء بما في ذلك تحديد قواعد السلع الممنوع استيرادها وأسلوب معالجتها في إطار تطبيق اتفاقية تسيس وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية وتطبيق البرنامج التنفيذي. وأخيراً فقد عهد بالإدارة العامة للشؤون الاقتصادية القيام بمهام الأمانة الفنية لإجهزة الإشراف والتنفيذ للبرنامج حيث تتولى إعداد مشاريع جدول أعمال البرنامج على هذه التجارة من حيث اتجاه معدلات نموها كما وكيفا واقتراح الحلول واستقراء التطورات في التجارة العربية والدولية.

الآن نعود إلى السؤال الذي سبق أن طرحناه حول حفظ المشروع الجديد وإمكانات نجاحه في التطبيق؟ هناك عدداً من القضايا ينبغي مواجهتها بصراحة:

١- هناك أولاً مشكلة التمييز في المعاملة بين الدول المتعاقدة ومدى تغليب الالتزام القومي على الالتزام الدولي ممثلاً بقرارات الحصار التفضيلي لأسباب معروفة على دولة عضو في الجامعة العراقية اليوم ودول أخرى قد يأتي عليها الدور (عداً) إذ لا يمكن الاستمرار بالحاق الضرر بها مما يتطلب موقفاً عربياً موحداً يتجاوز أزمة الخليج وما خلفته من تداعيات. أن نجاح المشروع الجديد يتطلب إرادة سياسية واعية تؤمن عودة التضامن العربي والمصالحة الاقتصادية أولاً. إذ كيف يصح أن تدلل الدول العربية قرارات العزلة والقطيعة حالاً دون لقاء الاقتصاد العالمي بينما تظل العزلة والقطيعة حالاً دون لقاء الانشقاء. وهذا يتطلب العودة مجدداً إلى مبدأ العمل الاقتصادي القومي الذي وقعه الملوك والرؤساء العرب في قمة عمان ١٩٨٠ والذي ينص في مادته الأولى على تحديد العمل الاقتصادي عن الخلافات السياسية بين الدول العربية.



المصدر: الأهرام الاقتصادي

للتشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٧/٤/١٩٩٧

٢- أما النقطة الثانية فتتعلق بتوحيد جهة وإنهاء الاندواجية القائمة بين أجهزة العمل الاقتصادي العربي المشترك. ففي الوقت الذي أوكل فيه حصراً لتنفيذ البرنامج وأمانته الفنية بالإدارة العامة للشؤون الاقتصادية فإننا لا يمكن أن نخفل بوجود مجلس الوحدة الاقتصادية العربية وأمانته التي تعمل في ذات الاتجاه ولنفس الهدف وهو تحرير التجارة العربية، مما يتطلب دونما حساسية إزالة هذه الثنائية وتوحيد الجهود وتحديد الاختصاصات بوضوح.

٣- أما النقطة الثالثة فتتعلق بتوقعات الكاتب التي تؤكدتها التجربة الطويلة من احتمالات نشوء العديد من المشاكل والعوائق في التطبيق والتي تتطلب حلها توافر الجدية والحرص القومي والنوايا الحسنة طالما اقترتها جميع الأطراف ولرقت دون إكراه الدخول في ترتيبات القديمة لإقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى والقبول بتقديم تنازلات الحد الأدنى في سبيل غاية نبيلة تؤدي إلى تعظيم المصالح الاقتصادية العربية ورفاهة المواطن العربي.

٤- ثم نأتي أخيراً إلى مسألة الانضمام الجماعي إلى اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية التي صادقت عليها حتى الآن ستة عشر دولة عربية وتدعو الدول التي لم تصادق بعد على الاتفاقية إلى الإسراع في اتخاذ الإجراءات الدستورية لذلك لاسيما جمهورية مصر العربية، وبورها المحوري في العمل العربي المشترك يحتم هذا الانضمام دون تباطؤ. تერთوا ندعو دوماً ألا نضيع هذه الفرصة الأخيرة.



المصدر : الأهرام - رام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٧ / ٣ / ١٩٩٧

في ختام ندوة الإعلام والأمن الغذائي الدعوة لإنشاء مجلس عربي للصوب والإسراع بإقامة السوق المشتركة

تحقق تقديما ينكرو في مجالات التنمية الشاملة منذ الثمانينات.

وأوضح الدكتور سمود أبو زيد رئيس المركز القومي لبحوث المياه أن معدلات استهلاك المياه في الدول العربية في تزايد مستمر نتيجة ارتفاع عدد السكان وزيادة الرقعة الزراعية بالإضافة إلى مطالبة بعض الدول بزيادة حصصها في استهلاك مياه النيل وإقامتها لبعض السمود التي سبقتها عنها لتقليل كمية المياه التي تستعمل، للسودان ومصر عن طريق نهر النيل وأكد ضرورة ترشيد استخدام المياه في مجالات الري والزراعة.

ركز الاستاذ محمد رشاد الأمين العام لمركز الدراسات الإعلامية ورئيس دار التعاون على دور الدراسات في زيادة الانتاج الزراعي وتحقيق الأمن الغذائي، وأشار إلى أن المواطن العربي أصبح يعتمد في المصنوع على احتياجاته من الخارج بقيمة 75% كما بلغ المعدل العام للزيادة السنوية في الدول العربية 27.8 وهي أعلى نسبة للزيادة السكانية في العالم.

كتب - محمد مبروك:

دعت ندوة الإعلام والأمن الغذائي العربي - في ختام أعمالها بالقاهرة أمس - إلى إنشاء مجلس عربي للصوب والإسراع بإقامة السوق المشتركة ودعم مجالات التسميد والتكامل الاقتصادي العربي والاهتمام بتوفير الأمن الغذائي كضرورة إستراتيجية لتحقيق الأمن الغذائي.

أكد الأستاذ صلاح الدين حافظ رئيس مركز الدراسات الإعلامية ومدير تحرير الأهرام أن هذه الندوة التي نظمتها المركز بالتعاون مع مؤسسة فيريتش ناومان الألمانية ركزت بصفة خاصة على دور الإعلام في تناول المشكلات الأمن الغذائي العربي وتوضيح أسباب القصور التي تواجهه نتيجة طغيان الإعلام الدولي بصورة إلكترونية مختلفة التي ظهرت حاليا بعض من حقيقة الأرقام التي تصمم من بعض المنظمات ومنها تقرير التنمية البشرية الدولي لعام ٩٦ والذي ذكر فيه أن معظم الدول العربية لم



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٣/٢٢

منطقة التجارة الحرة العربية ومصيدة العبور على الحدود المفاوضات الجماعية مع أوروبا لا تحقق نجاحاً بدون التكامل العربى

منذ ٢٣ عاماً والدول العربية تفكر في تجميع اقتصادى أو سوق مشتركة ولكن الحلم لم يتحقق حتى الآن .. واستطاعت دول اخرى وتجمعات القيمة ان تشهد وتتجمع وتشكل كتلات اقتصادية أصبحت لها قوة على الساحة العالمية .. ولغیرا ظهر بصيص من الأمل للدول العربية .. فقد تمت الموافقة على إنشاء منطقة للتجارة الحرة يبدأ التنفيذ في يناير لعام القادم ولمدة ١٠ سنوات ويشارك بعض الدول العربية في التفاوض في اتفاقيات شراكة مع الاتحاد الأوروبى ويكون وجود منطقة تجارية حرة عربية يصبح التعاون بين الدول العربية وأوروبا لصالح أوروبا فقط وعلى حساب الدول العربية .



رسالة

دمشق وعمان

عبدالله نصار



بكل حرية وتعجز الدول العربية عن ذلك ..

المنطقة الحرة بالتوازي

مع الشراكة

وقال الدكتور منسل خطيب مستشار وزير قطاع الأعمال العام أن التجارة بين الدول العربية معدود ولا يتجاوز ٢٧ من أمة تجارها والمفاوضات مع الاتحاد الأوروبي ليست سهلة .. للاتحاد الأوروبي هدف إلى خلق منطقة حرة في جنوب البحر الأبيض المتوسط حتى لا تهدد كيان واستقراره ..

والاتحاد الأوروبي يقول أنه يسعى إلى أن تصبح هذه الدول شريكة في التجارة والاقتصاد وبلا من عينة للمثل في المنح والمراج لها .. ولكن الاتحاد الأوروبي يضع عيقات أمام

التجارة الحرة العربية وذلك في اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي في جامعة الدول العربية .. وتساوت المناقشات التي تم اجتماعها من وزراء تجارة والاقتصاد العرب أكثر من ٥٩ بلدا تشمل تحرير التجارة ووضع البرنامج للتخلي عن التوصل في ترقية جمركية موحدة واتحاد جمركي مبدئ لتسوق العربية المشتركة خلال فترة لا تزيد على ١٠ سنوات .

وكانت أيضا مناقشة أسس تطبيق منطقة التجارة الحرة العربية وهي تحرير التبادل التجاري بين الدول الأعضاء .. وإزالة القيود غير الجمركية وإفراغ المعفا وتجارة الخدمات .. وتنسيق القام للتربية والسياسات التجارية والائتمانية والتأمين والتعاون التكنولوجي وتبادل المعلومات والبيانات والملائات التجارية والاقتصادية الخارجية وتضمن مشروع منطقة التجارة الحرة العربية ٣ لجان رئيسية وهي اللجنة العامة لمنطقة التجارة الحرة العربية .. والملائات الاقتصادية والتجارية الخارجية .. ولجنة شورية للمفاوضات بالإضافة إلى لجان أخرى تنفيذية وهي لجان حكم الدولة الأولى بالرعاية الجمركية .. تسوية القيود غير الجمركية .. قواعد المنشأ تجارة الخدمات .. التنظيم والتشريعات والتنمية الاقتصادية والتنويع ولجنة التعاون التكنولوجي - والتعاون الاممالي والمعلومات .

لا يبدل عن تحرير التجارة

وقالت لي الدكتور سناء اكين رئيسي قسم ادارة الشرق الاوسط بصندوق النقد الدولي ان الكثير من تلك العربية لا زال لديها تشوهات ولم تحرر تجارتها بالكامل .. وهناك تقدم والعسبة تمنح في الاتحاد الصحيح ولكن الاتفاق بين الدول العربية والاتحاد الاوروبي في الشراكة يحتاج إلى تحرير تجارة الدول العربية حتى لا يستفيد الاتحاد الأوروبي وحده من هذه الشراكة فهو سيحلب الاسواق

وتحتاج منطقة التجارة الحرة العربية بحثا إلى إجراءات غير تقليدية إلى إزالة الحواجز الجمركية والائالات من مصدرة الحدود وحواجز الحدود بين الدول العربية ولا يزال العبور بين الدول العربية معقدا لحد لها ..

لكنش وتوكليف .. وقسم للحوارات واشتاء .. وتنشيط لحرية النقل سواء اسيرات الشائخ او الافراد .. وسبب هذه الإجراءات المعقونة تكسد السلع ويسخر المصنوعون اموالهم ويدعون ثمنا باهضا بسبب مخافة التعامل مع بلدان العربية المجاورة .. ويشعر الاسرء بالضيق .. ويترددون في السفر بين حدود الجسالت الشوكية بسبب هذه التفتيات ..

ومنذ أيام قليلة وخلال الأسابيع في العاصمة الأردنية عمان قررت السفر إلى العاصمة السورية دمشق .. والرحلة لا تستغرق بالصورة أكثر من ساعتين تقريباً .. ولكنها استغرقت أكثر من ٤ ساعات كاملة في المقاتل الحدودية والجمركية في الذهاب والعودة ونون مقتضى ..

وفي تلك الرحلة الأرضي .. توقف والخص للحوارات .. والتفكير حتى اتجهت السيارة إلى تلك دوما على الحدود الأردنية السورية وبدأت مرحلة جديدة من فحص الجوازات والامثلة داخل مبنى الجوازات وبعد هذا مرة أخرى إلى داخل السيارة وإسئلة عديدة من ضباط الحدود والجمارك في دوما .. ورغم هذه المعطة والمخاض التي كانت ان تضع لهذه النقطة إلى دمشق العريضة تصاريح والعصدة إلا أن الرغبة في زيارة دمشق كانت أقوى من هذه المخاض .. وساعد في تخفيفها ما كنتع به ضباط الحدود من رقة والسب ولكنها التفتيات !! الفوب نتوج منطقة التجارة الحرة العربية لتكون الخطوة الرئيسية نحو اسوق العربية المشتركة .

وفي المقابلة ومنذ أسابيع قليلة تمت الموافقة على إنشاء منطقة



المصدر : الجمهورية

التاريخ : ١٩٩٧/٣/٢٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

منطقة الشرق الأوسط لأن مصالح
السيدات بها يتكسبون المصبة

الاستثمار الاجنبي وإن حلول التي
قامت بالإصلاح للتجارة خلقت أداء
الصادرات أفضل ..

وهكذا فإن تحرير التجارة بين
الدول العربية يحتاج إلى ضمانات
للجاذبية منطقة التجارة الحرة العربية
والقاء القيود على حركة نقل البضائع
والأفراد بين الدول العربية كالمعوقات
والعراقيل ليست حلة خاصة للحدود
بين الأردن وسوريا ولكنها تمتد إلى
كافة الدول العربية ..

ولغير قليل على هذا ما ذكره أحد
رجال الأعمال البريطانيين في مؤتمر
القاهرة خلال شهر نوفمبر الماضي
عندما وقف في جلسة لتناول التكامل
العربي يقول : كيف نتحدثون عن
التكامل العربي والمحدود مغلقة ..
والمواطن العربي لا يستطيع أن يدخل
البلد المجاورة له إلا بمغلفة وتأشيرة
ومعوقات بينما لنا لحمل الجاسية
البريطانية ولا نجد مشقة بل تكون كل
الأبواب مفتوحة حتى مصرعها ..
أرفقوا الحواجز وأحدوا تزايد الثقة
وتتنشئ التجارة والسباحة ولزائد
حركة انتقال الأفراد .. وهذا هو
الطريق إلى تكامل عربي ..

وليس هناك ما يبال به بعد هذه
الكلمات التي اعتلتها مستمر اجنبي
عن موقف الحدود بين الدول العربية .

الإصلاحات التجارية لأسباب عديدة
منها :

□ العوائد الكبيرة من التخليط
والمصادر الطبيعية والتحويلات
المالية على شكل تحويلات نقدية أو
معونات

□ التخليط الاستثمارات الخاصة في
التجارة مما أدى إلى فوائدها التجارية غير
متمسكة

□ التخليط الحكومية في التجارة
□ التحويلات في الأسعار

□ نقص التخطيط في البنية
البنائية

□ عدم قابلية تحويل العملة
المحلية ..

ولكن الصعوبة تكمن نفسها وبدأت
غالبية دول المنطقة تسعى إلى تحرير
التجارة بها ففي دول مجلس التعاون
الخليجي منظمة متقدمة وهناك تكلم في
تسهيل عمليات التجارة في مصر
والجزائر والأردن والمغرب وتونس
ومغربي في اليمن ومغربية من
مستوى الثقة الدولي يتم تحرير
الأسعار المحلية والقضاء القيود
وسهلات دائمة للعرض والطالب
والقاء القيود الكمية واستبدالها
بالتحرية الجزئية وتكون المكتورة
ليكن أن هناك نظراً لا كبيراً يستعمل

تجارة هذه الدول ويحدد قيوماً على
المنتجات الزراعية والمالية ليست
بالبريسق الموجود في الأروال
والوثائق ولو دخل المصرب في
مفاوضات جماعية مع الاتحاد
الأوروبي لا يمكن أن يحقق نجاحاً بدون
تكامل التكامل عربي ويجب أن يتم
تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية
بالتوازي مع المفاوضات الأوروبية ..
كما أن إقامة منطقة التجارة الحرة
العربية يحقق استضافة الدول العربية
من قواعد المنشأ فيما بينها ..

وتضيف المكتورة سناء إيهان رئيس
قسم إدارة الشرق الأوسط بصندوق
الثقة الدولي : إن المنطقة العربية
تعتمد في تجارتها على السوق
الأوروبية والاتحاد الأوروبي يستورد
٢٠٪ من إجمالي الصادرات للمنطقة
العربية و ٢٧٪ من واردات المنطقة
العربية تأتي من أوروبا ..

وتذكر أن دول المنطقة لا تزال تعاني
من مستوى عالٍ لمصافته ولم تستطع
دول منطقة الشرق الأوسط بوجه عام
من نمو التجارة الدولية حيث بلغت
٢١٪ بينما لم تتجاوز ٢١,٩٪ لدول
منطقة الشرق الأوسط .

وترى المكتورة سناء إيهان أن
دول منطقة الشرق الأوسط تأخرت في



النصر : العالم اليوم

التاريخ : ٢٦ / ٣ / ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصدفية والمعلومات

الشراكة تجتاح المنطقة والسوق الموحد هو الأهم



إبراهيم
عياد
المراعي

اتفاقيات الشراكة وهي تنقسم إلى مجموعة دول الخليج وسلموتسما البترول، ودول المغرب وهي المغرب وتونس والجزائر، كذلك دول الشرق مثل مصر وسوريا ولبنان والأردن، كذلك الدول العربية الإفريقية، وهذه الدول ترتبط بدول الاتحاد الأوروبي من خلال اتفاقيات لومي.

لأنه أن هذه المجموعات تمثل ثكلاً كبيراً لما فيها من موارد وفروات وسكان - ويمثل التجمع العربي قوة جسيمة يعمل عدد سكانه 225 مليون نسمة تصل نسبتهم إلى العالم 4 ٪ ويصل عدد العاملين به 76 مليون عامل يعمل الناتج المحلي الإجمالي له 529 مليار دولار وتبلغ نسبة احتياطي البترول إلى الاحتياطي العالمي 62 ٪ كما تبلغ نسبة احتياطي الغاز الطبيعي للعالم 5 ٪ كما تبلغ نسبة إنتاج

الطماطم والبرتقال وغيرها وهي منتجات تنافس منتجات الدول العربية وسيؤدي تحرير التجارة من خلال هذه الاتفاقيات إلى زيادة كل من الواردات والصادرات ولكن فتح الاقتصادات العربية سيؤدي إلى تقلص بعض الصناعات وبالنسبة تلك التي تتمتع بالحماية كذلك تعرض السلع محل المنافسة إلى المنافسة ولا شك أن ذلك يتوقف على قدرة اقتصاد هذه الدول على العمل خاصة أن الصناعات التي كانت تعتمد على الحماية سوف تتعرض لمشكلات كبيرة، ويتيح الشراكة تساقولات حول أفاق وحسنه إسهام الاتحاد الأوروبي في تطوير القدرة الإنتاجية وتحديث التكنولوجيا لدى بعض شركاء اليوم بحيث تواجه المنتجات الزراعية مشكلات كبيرة بسبب التضرر الكامل للمبالات وقد رفضت ألمانيا وهولندا السماح للمغرب بتصدير 4 آلاف طن من الزهور عام 96 كما قامت بلجيكا بإقتصاص حوالي 100 ألف طن من جملة الصادرات المغربية من الطماطم لحماية لزارعتها ونات الشيء بالنسبة للبرتقال التي أثارت موضوع الصادرات المغربية من السردين وطالبت البرتغال بتعويضات مالية من الاتحاد الأوروبي لمصانعها في مقابل التنازلات التي ستعطي للصادرات المغربية من السلع للصناعة.

ولا شك أن الدول العربية وهي تواجه

الشراكة تجتاح العالم العربي - فقد تم توقيع اتفاقيات ثنائية بين الدول العربية وأوروبا وأخرها اتفاقية الشراكة مع فلسطين والتي وقعت في نهاية فبراير الماضي ثم تبعها إعلان من اليمين بأنها تسعى الآن لإنشاء علاقات مع أوروبا الموحدة في صورة شراكة، وكانت المغرب وتونس قد وقعتا على اتفاقية مع أوروبا وهي اتفاقية تعاونية تضمن تدفق المعونة إليها وإزالة الحواجز الجمركية أمام منتجات هذه الدول وتوافق الاستثمارات إليها ويذكر الخبراء بأن توقيع الاتفاق سيؤدي إلى زيادة قدرها 1.7 ٪ من الناتج المحلي بالنسبة لتونس، 1.5 ٪ بالنسبة للمغرب مما يؤدي إلى زيادة مستوى دخل الفرد ولا شك أن مثل هذه الأرقام ضئيلة إذا ما تمت المقارنة بما استقانت منه دول الاتحاد الأوروبي وبالنسبة لمصر فلا زالت المباحثات تتعثر حيث أن الجانب الأوروبي يتجاهل المنتجات الزراعية والمنتجات الزراعية المصنعة وحيث يسمم المشروع المعروض بتصدير حصص من المنتجات الزراعية المصرية في مواسم محددة وحتى مايو يتوقف التصدير لفتح السوق لباقي الدول ومع دخول دول مثل اليونان وإسبانيا والبرتغال إلى عضوية الاتحاد الأوروبي فقد أدى ذلك إلى حدة التنافس في العروض في الاتحاد الأوروبي خاصة أنها دول تتمتع بمنتجات منافسة مثل



المصدر: العالم اليوم

التاريخ: ١٩٩٧/٣/٢٦

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

والاجتماعي باتخاذ ما يلزم نحو الاسراع
في اقامة منطقة حرة.

ولاشك ان اسلوب الشراكة قديم فقد
ارتبطت مصر والاتحاد الاوروبي منذ عام
٧٧ بعلاقات متينة ينظمها اتفاق للتعاون
الشامل وبن عام ٩٦ - تقدم الاتحاد
الاوروبي في اطار ما تقدم به الرئيس
مبارك امام البرلمان الاوروبي ليجاد شكل
جديد للتعاون الاوروبي - ثم عرض
اتفاقية الشراكة في هذا الاطار فان السلم
المصرية عاينها دخول سوق قوامه حوالي
350 مليون نسمة لافراد يزيد الدخل
السوقي لهم على 20 ألف دولار ومع
الشراكة الثنائية قد تشجع بعض المصالح
ويولد هؤلاء هويتهم خلاف التعامل مع
سوق عربية مشتركة قوية وذلك للتخلص
من المصنع والاجندة الزراعية التي
تعرض انتاج زراعة في غير موسمها وهذا
غير مقبولاً كذلك شهادة هذا
ومشاكلها.

ومهما كان اللوث وراء الشراكة فان
البديل الاهم هو التكامل وقيام سوق
موحدة يتعامل ثباتاً للند وبهذه المناسبة فاننا
كانت الشراكة بين مصر واوروبا كانت بناء
على التزام تمهدى بين الحكومات المصرية
والاتحاد الاوروبي على اجسارها خفض
تدريجي للرسوم الجمركية من الطرفين
فان للشراكة في مبادنة من القطاع
لخاص المصري والأمريكي دون تستغل
الحكومات لتتمية التبادل التجاري بين
الجانين وقد تم تقديم مبادرات كثيرة من
اللال المشاركة المصرية الأمريكية.

البحرول الخام للمسلم 28/ وتصل
مصاريف السلعية 123 مليار دولار
بنسبة 3٪ والواردات السلعية 125 مليار
دولار بنسبة تصل 5/2 ومن ذلك فان
حجم هذا السوق كبير للغاية ويمكن لهذا
السوق الكبير ان يتعامل كوحدة واحدة
الفضل من هذه التجزئة التي تقفده الهوية
العربية وقد اشار الى ذلك المستر
شيسون وزير الخارجية الفرنسية
الاسبق والمسئول عن السوق الاوروبية
سابقاً فان الدول العربية تضعف نفسها
بهذا الاسلوب من التحاور عليها ان
تتحرك كمجموعة واحدة للاستفادة بدلا
من الاسلوب الثنائي.

ولاشك ان الفترة القادمة اعتباراً من
علم 2007 حتى عام 2010 ستكون
منعطفاً لاجداث مهمة للمنطقة العربية
منها انتهاء الفترات الانتقالية المسموح بها
الدول العربية في اطار الجات، وقيام
مناطق تجارة حرة بين كل دولة عربية
والاتحاد الاوروبي في اطار الشراكة وعدم
انضمام البعض مما يعني ان هذه الدول
العربية اذا لم تدخل حلبة السباق مجتمعة
فقد تكون الخاسرة.

وقد اعلن مؤخرًا وزراء الاقتصاد
والمالية العرب قيام منطقة تجارية حرة
عربية خلال 10 سنوات تبدأ اعتباراً من
العام القادم واتقروا البرنامج التنفيذي
لاقامة منطقة تجارة حرة عربية وذلك
تتبعنا لقرار القمة العربية المنعقد في
القاهرة خلال الفترة من 21/ 22 يونيو
96 بتكليف المجلس الاقتصادي



المصدر: الأمانة العامة

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٢٨ مارس ١٩٩٧

عصمت عبد المجيد رئيساً لمجلس الأمناء د. جويلي رئيساً للمنتدى الاقتصادي العربي خطوات عملية لعقد مؤتمر التعاون الاقتصادي

مع محمود مراد الأمين العام للمنتدى، وذلك مع ممثلة العضوية في المنتدى، وكان قد أقيم إليه في الفترة الأخيرة الأقران المهندس اسماعيل عثمان رئيس شركة المقاولين العرب، والدكتور حسين ثروت حجير رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتخب لشركة



د. عصمت عبد المجيد

العامة للصناعات الدوائية، والدكتور هشام ثروت حجير نائب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتخب للصناعات الدوائية. المهندس أحمد عز رئيس مجلس إدارة مجموعة شركات عز، والدكتور فهد

أخذ المنتدى الاقتصادي العربي إجراءات مهمة لاستكمال هيكله التنظيمي، وقد تم انتخاب الدكتور عصمت عبد المجيد رئيساً لمجلس الأمناء الذي يضم مجموعة من صقلوة العقول العربية، والذي تحدثت مهمته. طبقاً للأنظمة الأساسية للمنتدى. بأنه يشكل عاقل المنتدى لإعطاء الشورى والرأى والاتجاهات التي يسيّر مجلس الإدارة على هديها.

وبعد انضمام الدكتور عصمت عبد المجيد مكسباً كبيراً للمنتدى بحكم تاريخه وثقافته وخبراته التي استعملها من العمل في المجال للعلوم السياسية

والسياسي على مدى أكثر من نصف قرن. كذلك تم انتخاب الدكتور أحمد جويلي وزير التجارة والتنمية رئيساً لمجلس إدارة المنتدى بصقلته الشخصية وعلى أساس أنه عالم له مكانته ووزنه، وقد سبق أنه مارس للعمل في المنظمات العربية وزار أكثر من بلد عربي وعلى صلة طيبة برجال الاقتصاد والمال والتجارة العربية.

وقد باشر الدكتور جويلي مهامه حيث التقى



المصدر : **البيان** - ٢٨ مارس ١٩٩٧

التاريخ : ٢٨ مارس ١٩٩٧

للنشر : الخدمات الصحفية والمعلومات

وذلك بالإضافة إلى مجموعة المؤتمرين السابقين. وفي الوقت نفسه بحث رئيس المنتدى مع الأمين العام الخاضع خطوات عملية لتجاء عقد مؤتمر للتعاون الاقتصادي العربي، الذي نص عليه النظام الأساسي للمنتدى وكان مقترحاً أن يعقد في يونيو القادم، ولكن رأى العودة إلى الموعد الأول الذي كان مقترحاً وهو شهر سبتمبر المقبل. وتجرى الآن الاتصالات للترتيب لعقد هذا المؤتمر حيث ستوجه الدعوة إلى الوزراء المعنيين في البلاد العربية وإلى الاتحاد العام للفرق التجارية، وإلى الفرق الوطنية، وإلى اتحاد المستثمرين والتجمعات الاقتصادية العربية فضلاً عن القطاع الخاص وكبير رجال المال والأعمال.

كما تحف مجموعة عمل لوضع ترتيبات عقد المؤتمر. والمعروف أن المنتدى انشأ نتيجة للنشوة التي عبقها «الأرقام» في ١٢ أكتوبر الماضي تحت عنوان «الاقتصاد من أجل مستقبل عربي» والتي استمرت ثلاثة أيام وشارك فيها عدد كبير من رجال الاقتصاد والمال والأعمال العرب.

الرائد (من الكويت) رئيس مجلس إدارة البنك العربي الأردني، والدكتور فؤاد العابد (من الأردن) رئيس مدارس العابد الخاصة، والسيد علي الشرفا (من الإمارات) رئيس مجلس إدارة مجموعة الطوقية المتحدة، والمهندس أحمد إبراهيم رئيس مجموعة شركات

بيشكو، كما اشتركت الفرقة التجارية الصناعية في الرياض (عاصمة المملكة العربية السعودية) ممثلة برئيسها الأستاذ عبد الرحمن بن علي الجريسي، وهو أحد كبار رجال الأعمال والاقتصاد للعرب



د. أحمد جويلي



المصدر: الأديب الاقتصادي

٣١ مارس ١٩٩٧

التاريخ:

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



١٣ منظمة

العربي

لم تنقذ

من الفشل

العمل

المزمن

الاقتصادي

ترجمت مؤسسات العمل الاقتصادي العربي المشترك. عبر مايزيد عن نصف قرن. إدراكاً عربياً

مؤلفة:

«بان نجاح العرب في مواجهة التحديات والأخطار التي تتهدد تقدمهم الاقتصادي وأمنهم

القومي إنما يتوقف

على العمل الاقتصادي العربي المشترك سواء باتفاقيات ومشروعات لم تر النور أو تخرج إلى

حيث الوجود، أو أنها نفلت ولم تحقق ما استهدف بها من نتائج.

ويبلغ عدد المنظمات العربية التي تدرج تحت مؤسسات العمل الاقتصادي العربي الاقتصادي

أحدى عشرة منظمة وفق ورقة حوار أعدتها د. أحمد حسن إبراهيم

مستشار بمركز التخطيط العام لـ «دائرة حوار» المجلة المصرية للتنمية والتخطيط وتضمنت

سبعة عشرة سؤالاً تهدف تحليل وتقييم الماضي وثلاثة عشرة تستشرف المستقبل.



الكتاب: دائرة حوار

للمؤلفة مجموعة مشاركين

الناشر: المجلة المصرية للتنمية والتخطيط

عرض ج. ف

أشار د. أحمد حسن إبراهيم أن ثمة انتاج حقيقي قائم غير انه دون الطموح وبل على ذلك بمسألة التجارة الحرة التي بدء بها التفكير وحقق قرار السوق العربية المشتركة الذي اتخذ في إطار مجلس الوحدة الاقتصادية العربية خطوات متقدمة فقد بدأت الخطوات بوضع مبدأ تحرير التجارة موضع التنفيذ بإزالة القيود والعقبات الادارية وتسهيل انسياب السلع. وعلى الرغم - يضيف من تجمد الاجراءات على مستوى التنفيذ الا ان الفكرة انت نظريا ناجحة في تلك الفترة ولوضعها موضع التنفيذ تم التاكيد على مخيلتين لتعزيز التكامل هما المدخل التجاري الذي يقوم على انسياب الى التجارة) ايجاد ما من شأنه ان يؤدي الى تحقيق انتاج قابل للتبادل والمدخل الانتاجي - وهو الثاني. وكان وراء انشاء مشاريع مشتركة واتصالات نوعية متخصصة وتحديث السفير بدرهماء مساعد وزير الخارجية للشئون العربية والشرق



المصدر: الأمانة الاقتصادية

التاريخ: ٣١ مارس ١٩٩٧

للتشر والخدشات الصحفية والمعلومات

للدكتور سليمان المندي مدير إدارة بجامعة الدول العربية كما تثبت التجارء بنصيب كبير من صنع أزمة العمل العربي المشترك ويغذى ذلك قوى في المجتمعات العربية تتمتع بنصيب كبير تنشط في التجارب والاستثمار والتأثير الثقافي والفكري والسياسي وتتضافر على العمل دون تنفيذ مشاريع التكامل الاقتصادي العربي. وبدورها اسهمت عوامل خارجية وما تزال تسهم في الحيلولة دون تحقيق المشروع القومي العربي وشركائنا متعددة الجنسيات في مجالات التجارء والإنتاج والمجالات المالية والصناعية والتكنولوجيا ولخصت فادية عبد السلام المستشار بمعهد التخطيط القوم حصاء وتجربة العمل الاقتصادي العربي المشترك منذ الخمسينيات . حتى الآن . في نسب التجارة البنينة الصالية سواء على مستوى المنطقة العربية ككل او على مستوى التجمعات تحت الإقليمية كمجلس التعاون الخليجي واتحاد المغرب العربي وعلى مستوى تكامل اسواق عوامل الإنتاج حيث لم تتجاوز نسبة التجارة البنينة العربية ١٠٪ ولم تتجاوز ٦٪ على مستوى مجلس التعاون الخليجي و٤٪ على مستوى اتحاد المغرب العربي.

وقسرت فادية عبد السلام ظاهرة ضعف التجارة العربية البنينة بأنها نتيجة اختلاف مستويات الحماية بين اقتصادات الدول العربية وعدم توفر نظام لتسوية المدفوعات . وازدواجية القرارات الصادرة على المجالس المختلفة بالإضافة الى عوامل تتعلق بالاطر القانوني والمؤسسي. وعندما كانت حرارة الطابع السياسية تسخن في البلدان العربية ازداد الاقتراب من تجارب العمل العربي المشترك . وفق د. محمد سمير مصطفى المستشار بمعهد التخطيط القومي . ومن امثلة ذلك تجربة الوحدة المصرية السورية في نهاية الخمسينيات والوحدة الاقتصادية بين مصر وليبيا وسوريا.

الوسط عن التفاوت الصارخ بين الهياكل والبنى الاقتصادية ومستويات التقدم الاقتصادي او التنمية في الدول العربية فهناك دول وفرة وما تزال تصنف كدول نامية ودول متخلفة سائرة على طريق النمو معا يجعل الاقتصاديات العربية رهينة لقيد الذي يعوق العمل العربي بصفة عامة والتنمية الاقتصادية والعمل الاقتصادي العربي المشترك بصفة خاصة وهو غياب او ضعف الإرادة السياسية المشتركة للاطراف العربية . وان ارتباط السياسات الاقتصادية العربية بالقرار السياسي . كما يؤكد السطير بدر همام . امر يؤدى في كل المراحل الى ما يشبه الطفل . ولغة امثلة على ذلك شديدة الخطورة فهناك الهيلة العربية للتصنيع التي تجعد عملها عشر سنوات وشركات الاتحاد الغربي للنقل البحري وشركات الاسماك.

ويرفض المستشار بمعهد التخطيط القومي محمود عبد الصي صلاح مائري غير الحكومات العربية مخاضاً للعمل الاقتصادي العربي المشترك سواء من خلال اتفاقيات توقعها وتحترمها ومبادلات تجارية تعمل في تسميتها مشيراً الى ان التمييز ضد العرب لصالح غير العرب في ارض العرب اثر سلبيا على العمل الاقتصادي العربي المشترك . ومن العوامل التي اضرت بالعمل الاقتصادي العربي المشترك غياب تسويق الرؤية التكاملية بين المشروعات التنوعية . وعلى سبيل المثال توجيه الاستثمارات في بعض دول الخليج الى صناعات الى صناعات غير استراتيكية كصناعة الاحذية فيما تؤمن برؤوس الاموال تشييد صناعة كالمسيارات مما يوحي بأن التصنيع مطلوب لذاته كغاية وليس كوسيلة الى غاية.

وهناك امثلة اخرى كإقامة صناعة للفكر والنسيج في دول عربية ذات مناخ صحراوي جاف غير ملائم لهذه الصناعة التي تحتاج لمناخ شديد الرطوبة ومواقع قريب من مصادر المواد الخام. وتسهم العوامل الداخلية . والكلام



المصدر : الأعرام الاقتصادية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣ مارس ١٩٩٧

وتجربة مجلس التعاون الخليجي
ومجلس التعاون العربي بين العراق
ومصر والاردين واليمن
ولمة عامل آخر اثر على مسيرة العمل
الاقتصادي العربي المشترك وهو عدم
ارتباط تجارية بقاعدة جماهيرية فلم تكن
هناك مشاريع مشتركة يعمل بها عاملون
عرب بفكراتهم المختلفة بالإضافة الى
انقسام العالم العربي الى مجموعتين هما
مجموعة الاغنياء ومجموعة الفقراء تضم
الاولى دولاً يرتفع فيها نصيب الفرد من
الناتج القومي الاجمالي بسبب عوائد
النقط والثانية تضم دولاً ينخفض فيها
نصيب الفرد منه.



المصدر : الأهرام

التاريخ : ١٩٩٧/٤/٢٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الامن الاقتصادي العربي والمشروع الشرق اوسطى

قبل الكلام عن موضوع الامن الاقتصادي العربي والمشروع الشرق اوسطى نحاول ان نؤكد على بعض المفاهيم الاساسية التي تخص الموضوع.

اولاً: ان الامن الاقتصادي العربي، هو مكون أساسي من مكونات الامن القومي العربي بمفهومه الشامل، بل وفي موضع قلبه منه، يدلل ان اسرائيل تريد ان تعجل بالسلام الاقتصادي قبل ان تتوافر شروط السلام السياسي بمفهومه المصغر والصحيح، لأنها تعلم انها اذا اختارت الامن القومي الاقتصادي العربي، سوف يسهل عليها اختراق الامن القومي العربي بكل مفاهيمه الاخرى. فهناك ارتباط وثيق لا يتكسر بين الامن القومي العربي بمفهومه الجماعي، كوحدة لا تتجزأ، وبين الامن الوطني لكل دولة من الدول العربية.

د. حسن ابراهيم الأمين العام لجلس الوحدة الاقتصادية العربية

على قدرتهم على إخراج المشروع الاقتصادي الاتحادي القومي إلى حيز التنفيذ، لهذا التكتل الاقتصادي العربي، الذي على وجه التحديد مسئوليات مديته وتعمل المصالح العربية القائمة في الكفاءة وتتنزل من صيرورتها، إلى جانب مسئوليات دفع النشاط الاقتصادي والمزاولة والتعامل مع الكائنات الاقتصادية المحلية والعالمية.

فكيف يضمن ذلك ان لا تفلت كانت اول محاولة عربية جماعية بزيادة جامدة في هذا السبيل هي (اتحادية الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية) التي اقرتها الجامعة في دورتها ١٩٥٧، وبخلت حين النفاذ والتطبيق ١٩٦١، بعام حاسم الوحدة الاقتصادية العربية، وقراره بمثابة السوق العربية المشتركة، ككل إنجاز له، والذي لا يزال يعمل لتحقيق الجوانب الفاعلة، وذلك في اقامة التكتل الاقتصادي العربي.

وماذا حدث بعد ذلك؟ لقد عرفت السوق العربية المشتركة، نجاحاً واضحاً في السنوات العشر الاولى، انعكس على ازدهار التبادل التجاري، وبرز ما تميزت له التجربة من سبلات نجاح شملت العالم العربي المشترك في مجتمعه، لأن هذه (السوق) ما زالت قائمة بين سبع دول عربية، شرقاً وقبلاً، وهي التي تشكل وتشهيد وهي تتقدم إلى الأمام في خلق مصالح متبادلة بين الأطراف ويتفرع في الدول العربية بمجهوداتها إلى اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية، وهذا ما أقرته لجنة مجلس الوحدة بقرار، ويمكن ان يفتح باباً للدول الأعضاء للاقتصاديات ذاتها في توسيع دائرة المشاركة.

وماذا فعل (السوق) من منظر التكتل والجمع الاقتصادي العربي؟

الأكثر تصديداً وتخصيصاً لكل منها، من ن. أ. أخرى.

فاننا نحاول هنا تسليط الضوء على ما يسمى بالمشروع الشرق اوسطى، وذلك في غرض المروءات والتحديات العربية الالية.

اولاً: ظهور الفكرة تاريخياً وتوحيدها المبكر في الابهات والمراحل السياسية، والمحاولات الاولى للترويج لها أثناء الحرب العالمية الثانية وبمعا.

ثانياً: عوض المصنوع الجغرافي (الشرق الأوسط)، في استخدامات غير هذا القرن، وتعرضه للتقسيم المستمر وفقاً للظروف الدولية والمصالح والاستخدام، إلى ان تحول إلى مصطلح ملائم لا يعنى نطاقاً جغرافياً أو جيوسياسية واحداً مستقراً، وبذلك فإن يقل يشير إلى اوضاع أو محيط لفضاض مهم.

بحسب المصطلح العربي أو الكيان العربي، الراسخ الأركان والحدود الملمة.

ثالثاً: ارتباط مشروع الشرق اوسطى بمصلحة السلام الدائرة حالياً، والتي بدأت في إطار مفاوضات السلام تمت مظاً منته مديرة لتقف هذا المشروع، منى الفصل بين مسارات السلام المتضادة في الفصل بين مسارات السلام السياسي والسلام الأمني والسلام الاقتصادي.

رابعاً: التطلع والموافق الإسرائيلي إلى إقامة نظام أو مشروع إقليمي شرق اوسطى، تقوم مبرراته الطبيعية أو العرقية على أنه اذا أمكن خلق مصالح متبادلة بين الأطراف المتخوفة في صراع ما، فإن هذا كهدف تحقيق الوحدة الدائم فيما بينها.

من الواضح والمسلم به، ان نجاح العرب في التعامل مع كافة التحديات التي تواجههم مثل (الشرق اوسطى) والشرق الاوسطى للشرق اوسطى والتكامل الاقتصادي الدولي، والنظام التجاري العالمي الجديد، إنما يتوقف

ثانياً: ان الامن الاقتصادي العربي يشق من سيادة كل دولة على مواردها الطبيعية والاقتصادية. وينبغي ان يستوعب هذا الامن الاقتصادي العربي بهذا المفهوم متطلبات العصر ويستجيب لها، والتي تفرز التطورات والمتغيرات التي تأتي على رأسها الاتقاء نحو التجميع والكتل في كينانات اقتصادية قومية كبيرة، تتجاوز الكينانات السياسية للدولة الامية، وإيجاد نظام تجاري عالمي جديد، ينشأ تصالفاً اقتصادياً، استراتيجياً على مستوى الاتصاف العالمية الكبرى والنمسة والشركات المتعددة الجنسيات.

ويشكل الامن الاقتصادي العربي على عناصر جغرافية محددة، من أهمها الامن التنموي والمالي والذاتي والتكاريبي والاستثماري والاجتماعي، ويستلزم دعم الامن الاقتصادي إقامة التجميع الاقتصادي العربي الموحد، الذي يمكن قادراً على تجسيد الاهداف المشتركة وخدمة المصالح العربية العليا، ومواجهة المخاطر المراهنة والمستقبلية التي تهدد الامن الاقتصادي العربي، وبينها واحداً ان قيام هذا التجميع هو الدالة الوحيدة لتحقيق ذلك.

ان النظام العربي، كما منذ الاصل والبدء، لا يتعمد منذ قيام جامعة الدول العربية، هو المشروع الاقتصادي الوحيد الطموح، والقابل للبقاء، والقادر على الاستثمار والتميز وإذا كان هذا النظام قد تراوح في ظل الاستقطاب والازعاج والاضرابات، إلا انه لم يبدع بالصداء دائمة، كمثل شعبي مشروع استراتيجي وضخمة مصيرية.

ان تطورات الصراع العربي/الاسرائيلي قد طرحت ظروفاً واوضاعاً جديدة في المنطقة، لا بالضرورة بالضرورة بالتلازم بين مفهوم الامن العربي ومفهوم الشرق الاوسط العربي، بل انما التبادل لكل منهما، من ناحية، وبين مفهوم الامن الاقتصادي العربي والمشروع الاقتصادي الاتحادي العربي بلعنى

إنها في جديدها منطقة تجارية حرة عربية صبرى، يمكنها وبمجهود العمل الجارى في نطاق مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، على مختلف الاسعدة الأخرى للتكامل الاقتصادي، وبذلك لبن الامن الاقتصادي العربي بالعدل إطار قانوني يتكامل نظرياً، مشدداً في هذه الاتفاقية ومجسداً، يمكنها من الإسراع في بناء مشروعها الاقتصادي.

وبعداً بهذه الواقع ان مرحلة (منطقة التجارة الحرة)، هي أولى درجات التكامل الاقتصادي، الذي يمكن ان يتقدم بعد فترة زمنية قروية عشر سنوات إلى مرحلة الاتحاد الاقتصادي، كما دعوتها أخرى إلى مرحلة التكامل الاقتصادي مع الاتحاد الاقتصادي مع الاتحاد الاقتصادي.

وهو أمر يمكن ان يستحق من الدول العربية الفصل الثاني من أجل الوصول إلى المرحلة الأخيرة أو قبل الأخيرة منه، علماً بأن الأمر يقتصر في حالة المشروع العربي الجديد على طابع أو مدخل واحد في التجارة، والسؤال هو: هل يمكن ذلك بواسطة طوابع: التعمير، للتحالف والتعاون المتشعبة في الدول التي يتطلع الأمر استجابة عربية كريمة للتدابير، تتمثل في مشروع فكرة شاملة ومتحددة الإبعاد والموارد.

أعتقد ان الاستجابة التي تتناسب مع حجم وبطبيعة وتطويع التحديات، تطالب بحركاً أسرع ونجدة وأشد عمقا، وهذا الأمر متاح ويمكن في الصانع العربية، معتمداً على تجميع القوة الاقتصادية، وإلى التمسك في هذه المرحلة الأخيرة على الدول اوسع الأثر فيها عالمياً، مع توسيع نطاقها فيها عالمياً، فليس الأمر أن يعطى لها فطرس التي أعادت بالعدل قروياً الاقتصادي إلى (السوق)، ان التوسيع والتكامل والتجارة، التعمير، بالتقسيم كالمباني الأخرى للصالح، بالتقسيم القريب من الصياغة العربية، والدعم بإدارة اقتصادية عربية ويتم بشارة نقطة انطلاق يمكن ان تكون قومية واسعة، كل ذلك محمجة وإيجابية قوية على السؤال الكيوني، ان يثق الامن الاقتصادي العربي، بالمشروع العربي اوسطى، وبين ان يبدأ التحرك الاقتصادي العربي



المصدر: الوطن العربي

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات تاريخ: ١٩٩٧/٤/٤

لبنان والسوق العربية المشتركة



أين القيود وأين الإيجابيات؟

بيروت - «الوطن العربي»

اتخذ المجلس الاقتصادي - الاجتماعي العربي الذي انعقد في القاهرة في شباط، فبراير، الماضي قراراً بإقامة منطقة

تجارة عربية حرة في خلال عشر سنوات ووافق على البرنامج التنفيذي لإقامة هذه المنطقة.

القرار ليس جديداً ذلك أن مجلس الوحدة الاقتصادية العربية كان قد اتخذ قراراً بتاريخ ١٣-٨-١٩٦٤، بإنشاء السوق العربية المشتركة كصيغة عملية لتحقيق التقدم الاجتماعي والازدهار الاقتصادي والتكامل بين الدول للتعاقد، وأرسي القرار السوق العربية المشتركة على الأسس الأربعة السليمة التي يتشكل منها المفهوم النظري وهي:

- حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال.
- حرية البضائع والمنتجات الوطنية والأجنبية.

- حرية الإقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادي.
- حرية النقل والتراخيص واستعمال وسائل النقل واللوائح والمطارات المدنية.
بعيداً عن هذا المفهوم الشامل انتهت هذه السوق العام ١٩٧١ إلى ما يشبه المنطقة التجارية الحرة أو حتى إلى ما هو أدنى منها، إذ لم تترافق عملية تخفيض الرسوم الجمركية مع إلغاء العوائق الأخرى أمام قيام السوق العربية المشتركة، بدأت بمصر وسورية والعراق والأردن، والتحققت بالسوق فيما بعد ليبيا بينما جمعت عضوية مصر على إثر توقيع اتفاقية كامب ديفيد.

يذكر أن لبنان لم ينضم إلى اتفاقية السوق العربية المشتركة العام ١٩٦٤ ولا إلى اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية العام ١٩٥٧، وقرار الأخير استقبله المسؤولون الرسميون والخبراء الاقتصاديون بالترحيب وإن كانت العبارة هي بالتنفيذ، وتفعيل الاتفاقات بين العرب أنفسهم قبل



المصدر: الوطن العربي

التاريخ: ١٩٩٧/٤/٤

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بلد عربي كان، وبالتالي فإن تخفيف القيود بين البلدان العربية سيستفيد منه لبنان بصورة طبيعية. ثانياً: لبنان يتكامل وبقية الاقتصادات وهو يملك قدرات اقتصادية غير موجودة في البلدان العربية الأخرى، فالهدف هو التكامل وليس التنافس بين البلدان العربية، والتنافس بين لبنان وإسرائيل يستعين لبنان فيه بتوسيع حجم تعامله مع العرب.

٣- إن أي تحرير في الرسوم الجمركية عبر الانضمام إلى سوق عربية مشتركة أمر مهم بالنسبة إلى لبنان وخصوصاً في مجال استيراد المشتقات النفطية من دول الخليج، وكل تحرير مفيد بشكل أساسي في تحرير المبادلات التجارية، بحيث يمكن للبنان أن يستورد كمية أكبر من حاجاته، إلا أن الفائدة ستكون أجدى إذا ما أقرت اتفاقية حرية انتقال الأفراد بحيث تترافق حرية انتقال العمالة مع حرية انتقال السلع وتشجع بالتالي فرص العمل والاستثمار. على هذا الأساس يتضح أن إقامة السوق العربية المشتركة لتحقيق التطبيع الاقتصادي بين العرب والعرب لها الأسبقية نظراً لتطورين:

الأول: اتجاه العالم إلى تكتلات اقتصادية عملاقة تشكل في الوقت الراهن من الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا واليابان والصين للسيطرة على ثروات العالم والإمساك بمصائر الشعوب، ولا مجال بالتالي للأحجام الاقتصادية الصغيرة لمواجهة العولمة مفردة. ففي ظل السوق العربية المشتركة تحافظ كل دولة على سيادتها ودستورها ونظامها، وتضع فيما بينها أسس التعاون

والدخول بحرية انتقال الأشخاص والسلع، وسائل الإنتاج والمنتجات والعمالة، والوسائل والفرانزيت، والتنسيق بين السياسات في الزراعة والصناعة والخدمات.

الثاني: المنطقة قادمة بعد إحلال السلام على مرحلة إلغاء أو تخفيف القيود بين إسرائيل والدول العربية وستنخفض هذه الإجراءات، وهناك ثقافة أسلمية قائمة من إسرائيل.

ويسشعر لبنان قبل غيرة به ذه الحائسة

مواجهة التكتلات الاقتصادية للوسمية الأوروبية واتفاقيات منظمة للتجارة العالمية.

ومع أنه حتى الآن لم يصر إلى رسم أية سياسة لبنانية حول هذا الموضوع وخصوصاً من المراجع اللبنانية الرسمية، فإنه يمكن التوقف عند مجموعة وقائع أبرزها:

١- تشكيل رئيس مجلس النواب نبيه بري لجنة من الخبراء الاقتصاديين اللبنانيين لصياغة الرؤية البرلمانية العربية لإنشاء السوق العربية المشتركة لمناقشتها في اجتماع الاتحاد البرلماني العربي المنوي انعقاده في القاهرة خلال شهر أيار/مايو الحالي.

وتقول أوساط اللجنة إن الطرح اللبناني يتضمن بنوداً أساسية لجهة الإعداد للاندماج الاقتصادي العربي وتهيئة للناخات الاستثمارية والإقليمية له ودور القطاع الخاص ورجال الأعمال في عملية الاندماج، فضلاً عن موجبات هذه السوق وأهمها مجابهة مشروع الشرق الأوسطية الذي تقوده إسرائيل والولايات المتحدة. وحول هذا الموضوع يقول وزير الاقتصاد

والتجارة ياسين جابر: إن لبنان يدعم بطبيعته كل الخطوات التي تؤدي إلى تحقيق منطقة العمل الحرة وإزالة العقبات أمام انسياب السلع بين الدول العربية، وأن يكون لنا اتحاد اقتصادي عربي أسوة بالتكتلات الاقتصادية العالمية.

ويطرح الوزير جابر في هذا المجال مجموعة ملاحظات أبرزها:

- وضع روزنامة عربية شاملة كي توجه كل دولة سياساتها الزراعية وإسائها الوطني، وصديره إلى الدول العربية الأخرى.

بوضيح قواعد المنشأ المعمدة للتبادل التجاري بطريقة محددة قبل للباشرة بتطبيق البرنامج التنفيذي لتسهيل التجارة الحرة.

٢- بين حسنات هذا الطرح أيضاً رسم الكتلة الاقتصادية العربية ضمن شروط اقتصادية دولية، وفي هذا مصلحة مباشرة للبنان للأسباب الآتية:

أولاً: لبنان سوق مفتوحة أكثر من أي



المصدر :- الوطن العربي

للتشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ :- ٤ / ٤ / ١٩٩٧



المصدر : الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٤/٤



هوساين: هوساين

رأي هوساين

قوله بغير مسؤولية ١٠٪
ليس ذوقاً الاصطناعى مصر
ومعجزة كل مواطن مصري
اليوم وغداً وبعد غداً
الله .

٦

منطقة

التجارة العربية

الحررة.. فى

الطريق..

... قال التلميذ لاستاذة وهو يحاول.. الحديث الآن فى العالم كله يدور حول الصولة
والتكتلات الاقتصادية العملاقة التى تتشكل من الولايات المتحدة الامريكية واوروبا
واليابان والصين وغيرها، التى تستهدف فى النهاية السيطرة على ثروات العالم، ولن
تسمح ابداً بمرور الدول الضعيفة والصغيرة من تحت سيطرتها.
● وسؤال استاذنا هو أين نحن الغرب من كل هذا والقصد العرب ليسوا فرادى ولكن
جماعة او كتلة...
قال الاستاذ : لعظيم الأسف.. ليسوا فى الصورة رغم كل ما يملكونه من ادوات
ومفردات تحقق لهم تكتلا اقتصاديا كبيرا، او تكاملا اقتصاديا مشجعا لى يخلوا هذه
العولة
قال التلميذ : وماذا عن انشاء منطقة للتجارة الحرة العربية الذى اتخذ مؤخراً.. وهل
تكفى لهذه المواجهة ؟



المصدر : الأهرام الاقتصادي

للتشور والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ ١٩٩٧/٤/٢١

مشتركة.

● ويسأل التلميذ : وما هي
الأمال لقيام هذه السوق العربية
المشتركة وأسسها... ؟

● اجاب الاستاذ : لنجمل ذلك
موضوع حوارنا المقبل بإذن الله.

● قال التلميذ : لان جيلنا نحن
الشباب يدرك تماماً ان جيلكم

والأجيال السابقة لم يحققوا للوحدة
العربية والتعاون العربي المشترك
إيعاداً كبيراً، بل الخلافات العربية
صفحة نقرأها نحن الشباب كل يوم
للأسف الشديد، فإن لدى مخاوف
من إيجاد عوائق لخطة منطقة
التجارة الحرة العربية... ؟

● اجاب الاستاذ : مع احساسني
بعمارة سؤالك او بمعنى اقل الدافع
اليه، وهي نفس الماراة التي تملأ
حقوقنا جميعاً، فإني اقول لك دواعي
التفاؤل يا ولدي يسيطر عليك،

ولأغنيه أنا بان اقول لك ان قرار
قيام المنطقة الحرة جاء بتأييد جميع
الدول العربية الاعضاء في المجلس
الاقتصادي وعندهم ٢٢ دولة. وأن

المجلس خلال دورته السابقة التي
عقدت في سبتمبر الماضي

بالاسكندرية، انتهت الى تشكيل لجنة
سداسية وزارية عيّنت الأرنؤ

ومخسر والمعمونة وسوريا
والامارات والمغرب وأنديا صلاحيات
كبيرة، وتم تكليف الاسانة العامة

لتابعة اجراءات التنفيذ طبقاً
للبرنامج الذي اتفق عليه بموافقة

جميع الدول العربية التي اعطت
تأييدها في اجتماعات المجلس
الاقتصادي والاجتماعي لقيام التكتل
الاقتصادي العربي، والاجراءات

تخفيض الرسوم الجمركية
والضرائب المماثلة في جميع
الدول العربية علي جميع السلع
العربية بنسبة موحدة قدرها

١٠٪ كخطوة اولى يقبها تخفيض
مماثل سنوياً لول يناير كل عام
حتى للتحرر الكامل لكل السلع
العربية.

● اشار البرنامج التنفيذي
للمنطقة بامكانية اختصار الفترة
الزمنية المحددة لاقامة المنطقة

لفترة اقل من العشر السنوات،
كما اعطى للدول العربية الحق
في التقدم بخطوات إعفاء اكثر

للمجمارك من خلال الاتفاقيات
الثنائية او متعددة الأطراف
الاقليمية وغير الإقليمية، لان هذه

الاتفاقيات سوف تساعد على
تحقيق الهدف.

● قال التلميذ : لكن يا استاذي
هل يمكن لهذه المنطقة ان تغني عن
إقامة السوق العربية للمشتركة ؟

اجاب الاستاذ : المؤكد يا ولدي
هذه خطوة مهمة في تاريخ العمل
العربي المشترك، تستهدف

التحرير النسبي للتجارة بين
الدول العربية، مما سيكون له اثره
الكبير في تحقيق تعاون عربي

مشترك اكثر، ويتضاهف ذلك
بالتدريج حتى يتم الانتهاء من
تحرير التجارة العربية بالكامل.

وهو الامر الذي يرى الخبراء انه
يمثل خطوة لقيام تكتل اقتصادي
عربي يستطيع ان يتعاون مع

التكتلات العالمية الأخرى، لكنه
بطبيعة الحال لا يرقى الى ما
تتمناه من قيام سوق عربية

قال الاستاذ : بداية اقول لا يكفي،
وان كان يمكن اعتبارها جسراً
يقود الى قيام السوق العربية
المشتركة.. واستسمح يا ولدي
في ان تقصر حديثنا اليوم عن
هذه المنطقة وأهميتها ولتخصص
حوارنا المقبل للسوق العربية
المشتركة نظراً لأهميتها.

أما عن تنفيذ منطقة التجارة
الحرّة العربية، فإنه طبقاً لما اعلنه
الدكتور عصمت عبد المجيد

الأمين العام للجامعة العربية فإنه
تقرر تنفيذ هذه المنطقة ابتداء من
يناير المقبل على ١٠ مراحل

تنتهي عام ٢٠٠٧ كحد أقصى...
اي يتم التنفيذ على امتداد عشر
سنوات وهي على حد تبسييره

ليست بالكبيرة في عمر الأمم.
ويالمناسبة اتخذ هذا القرار في
الاجتماع الأخير لوزراء المال

والاقتصاد العرب، ولذين اكدت
الدراسات ان فرص نجاح هذه
المنطقة كبيرة وتتمثل في التالي :

● توافر كافة الخدمات والسلع
الصناعية والزراعية والخمعية من
الدول العربية

● امكانية زيادة ومضاعفة حجم
الاستثمارات العربية والاجنبية
التي توجه الى المنطقة العربية

خلال الفترة للقادمة بعد بدء
تفتيت المنطقة.

● حدوث زيادة كبيرة في حجم
التجارة العربية نتيجة للمزايا
الجمركية والضريبية التي سوف

تتمتع بها السلع العربية بعد
انشاء المنطقة حيث سيتم



المصدر: الأهرام الاقتصادي

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٤/٢١

التي ستقرب على إقامة المنطقة
الحرّة
كما أن قيام هذه المنطقة لن يحتاج
إلى قعة عربية، لأن قمة القاهرة
الأخيرة اتخذت للقرار السياسي
بشأنها..
ويتمى الحوار بين الأستاذ وتلميذه
على أمل استكمال الاثنين المقبل،
للإجابة عن أهمية قيام سوق عربية
مشتركة. أصبحت تمثل ضرورة
قومية.



المصدر : الأهرام الاقتصادي

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٤/٢١

الاقتصادات العربية في حاجة للتجارة الحرة

وسلطنة عمان بطلبات للحصول على العضوية، وواضح سمزولاند انه يجب ان تستفيد الحكومات العربية بعض الأرباح من حقيقة ان الكثير من دول الاسواق المصاعدة الأخرى اجتازت بنجاح هذه الاساليب الإصلاحية، وتسعى المملكة العربية السعودية أكبر منتج للنفط في العالم للحصول على عضوية منظمة التجارة العالمية كدولة نامية وهو ما سيفتحها فترة انتقالية خاصة لسن التشريعات واتخاذ الاجراءات التي تتماشى مع قواعد المنظمة، وتشكو الشركات الأجنبية من الصعوبات التجارية والتعريفات المرتفعة وقواعد الملكية المقيدة ونسب العجز المألوفة في الميزانيات على أنها عوائق أمام التجارة الحرة في الشرق الأوسط.

وأثناء زيارة الأسبوع الماضي للرياض دعا وزير الاقتصاد الألماني جونتير ريكسروت المملكة العربية السعودية إلى توضيح هيكلتها القانونية والإدارية للمستثمرين الأجانب وتعمل للوائح التي تتطلب الحاجة إلى كفيل من أبناء البلد.

وأعلنت الحكومة السعودية الشهر الماضي انها ستتخذ اجراءات لتشجيع الاستثمار الأجنبي ومن بينها خطوات لتوفير الحماية للاستثمارات الأجنبية وتخفيف البيروقراطية.

وأشار سمزولاند إلى ان الدول العربية ستستفيد فعليا من التنوع الاقتصادي نموًا اقتصاديًا متواصلًا وأسرع معدلًا وفترة متزايدة على جذب استثمارات هامة.

قال بيتر سمزولاند الرئيس السابق لمنظمة التجارة العالمية ان تحرير الاقتصادات العربية لا يسير بسرعة كافية وانها ستستفيد بدرجة اكبر من الانضمام لمنظمة التجارة العالمية، وقال سمزولاند الذي يرأس حاليا شركة جولدمان ساكس في مؤتمر عقد في ابوظبي مؤخرا ان الدول العربية لم تجعل نفسها تماما جزءا من عملية تحرير التجارة ولذلك لم تحصل على فائدة بالقدر الذي يمكنها.

وقال محللون في مؤتمر الخليج ٩٧ ان العوائق التجارية في المنطقة تعني ان نصيب الأسد من استثمارات رأس المال يتدفق إلى اسواق مصادرة في اسيا وأمريكا اللاتينية على حساب الشرق الأوسط.

وأشار سمزولاند إلى الهند واندونيسيا وماليزيا كأمثلة للتحرير الاقتصادي الذي أدى إلى استثمارات واردة وتبادل متزايد بدرجة كبيرة.

واستطاعت مصر التي بدأت تحرير التجارة والخصخصة وإصلاح سوق رأس المال جذب ما يتراوح بين ٦٠٠ مليون دولار إلى ٧٠٠ مليون دولار من الاستثمارات في محافظ اوراق مالية.

وقال سمزولاند الذي رأس منظمة التجارة العالمية والجات سابقا بين عامي ١٩٩٣ و ١٩٩٥ أن الخيارات في الاقتصادات هنا «بالغة الأهمية للتنمية المستقبلية والازدهار المتواصل للمنطقة».

الجدير بالذكر أن مصر والبحرين والكويت وقطر والإمارات العربية المتحدة والمغرب وتونس قد انضمت إلى منظمة التجارة العالمية منذ ١٩٩٥ وتقدمت المملكة العربية السعودية والاربن



المصدر : الأهرام - رام

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٤/٢٤

الاقتصاديات العربية في حاجة للتجارة الحرة

قال بيتر سذرلاند الرئيس السابق لمنظمة التجارة العالمية إن تحرير الاقتصادات العربية لا يسير بسرعة كافية وانها ستستفيد بدرجة اكبر من الانضمام لمنظمة التجارة العالمية. وقال سذرلاند الذي يرأس حاليا شركة جولدمان ساكس ان الدول العربية لم تجعل نفسها تماما جزءا من عملية تحرير التجارة ولذلك لم تحصل على فائدة بالقر الذي يكتفها.

وقال محللون ان العوائق التجارية في المنطقة تعني ان نصيب الاسد من استثمارات رأس المال يتدفق الى اسواق م. ا. ا. ا. في امريكا واللاتينية على حساب الشرق الاوسط.

والشهر سذرلاند الى الهند واثيوبيا وماليزيا كأمثلة للتحرير الاقتصادي الذي أدى الى استثمارات واردة وتبادل متزايد بدرجة كبيرة.

واستطاعت مصر التي بدأت تحرير التجارة والخصخصة واصلاح سوق رأس المال جلب ما يتراوح بين ٦٠٠ مليون دولار الى ٧٠٠ مليون دولار من الاستثمارات في محافظ اوراق مالية.

الجنود بالذبح ان مصر والساحرين والكويت وقطر الامارات العربية المتحدة والقطر وتونس قد انضمت الى منظمة التجارة العالمية منذ ١٩٩٠. وتلقت المملكة العربية السعودية والاردين وسلطنة عمان طلبات للحصول على العضوية.



المصدر : الأهرام

التاريخ : ١٩٩١/٤/٢٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

في مناقشات الشورى حول الصادرات الزراعية

المطالبة بسرعة قيام السوق العربية المشتركة لمواجهة التكتلات الاقتصادية

تميزت بعض استمالة وفد أوصى التقرير الذي استعرضه المجلس بضرورة تخصيص مساحات لإنتاج التصدير، مؤكداً أن التصدير هو أهم بواعث كثرة الإنتاج لكثير من المحاصيل الزراعية المصرية، فلا يلقى إنتاجها غاية مميزة عما هو موجه للاستهلاك المحلي أساساً ويحتاج الأمر إلى دراسة تفصيلية دقيقة لأنواع المستهلك الخارجي، ومراعات السلة التي يرتقيها ظاهراً وباطناً، ثم يتم تطبيق أساليب الإنتاج التي تحقق تلك المواصفات والحفاظ عليها حتى وصولها إلى المستهلك الأجنبي كما أوصى المجلس في تقريره بجمعية وضع نظام إفتى متكامل للإنتاج والتصدير، مشيراً إلى أن هناك ثغرات وتصاريح وشعاعاً في الصالح في بعض حلقات السلسلة الخاصة بالإنتاج والتصدير، مما يتطلب وجود نظام إفتى متكامل يبدأ من وحدات إنتاجية متخصصة للتصدير إلى وسائل تصديق محلي من ثل وتغزير وشبكة وتجهيز حتى الشحن، وذلك مع وجود وحدات معلومات شبيكة وسريعة التوصل مع سرعة الاستجابة من البصاات الإنتاجية التصديرية بما يساعد على انتظامها تحت قيادة إدارية واحدة.

وقال التقرير: إن تلك الأممية تتبع من شخصية وجود استراتيجيات لمواجهة محدداً تنمية الصادرات الزراعية، سواء كانت الحيازات الصغيرة وجمعية المنتج الصغير شعيف الإسكانات.

وجاء بالتقرير أيضاً أنه من المحتمل أن تقلص طبيعة التركيب الحالي نتيجة أعمال لوائن بيع وإيجار الأراضي الزراعية، كذلك نتيجة السماح للمستثمرين بالخول في هذا المجال مما يساعد على وجود الإنتاج للتخصص

ومالبى التقرير بضرورة وجود جمعيات للمصنعين أو جمعيات تعاونية تتولى القيام بالقيام التصديرية نيابة عن صغار المنتجين، كذلك تكوين بؤرات

حاصلة للمعلومات التصديرية لرفع معدلات الأرباح في تلك المجالات.

وفي الجلسة الثانية بدأ المجلس في مناقشة التقرير ولقى تصديقاً

بإدراجها في قائمة الأعمال الخيرية

شبهت تصديراً كبيراً في كم الإنتاج الزراعي مشيراً إلى زيادة محصول

القمح الذي قلل من حجم الكميات التي كان يتم استيرادها كذلك القطن

وقد زالت الكميات للتجديد غير أن من الواجب زيادة الأرباح به.

ولقد ألقى أمام القادحين المحصول على سحر مجز لهم حتى يتزايد الإنتاج.

طالب مجلس الشورى بضرورة قيام السوق العربية المشتركة في ظل سيادة التكتلات الاقتصادية الكبيرة، حتى تتمكن مصر والدول العربية الأخرى من مواجهتها والتفكير من أثارها المدمرة على اقتصادياتها، وذلك من أجل تنشيط التجارة البينية فيما بينهم خاصة في المجال الزراعي، جاء ذلك في التقرير الذي استعرضه المجلس أحمد عبدالأخر أمام مجلس الشورى في جلسته التي عقدها صباح أمس برئاسة الدكتور مصطفى كمال حلمي حول الصادرات الزراعية في ظل سياسة التحرير الاقتصادي.

وقد رصد التقرير عدداً من المحددات التي تعوق عملية تصدير المنتجات الزراعية للمصرية الخارج، سواء للدول العربية أو الأجنبية الأخرى، حيث أشار إلى انخفاض جودة المنتجات الزراعية ومواصفاتها من الجودة التي تجعلها في حالة تسمح لها بمنافسة منتجات الدول الأخرى، مشيراً إلى أن أسواق الكتلة الشرقية كانت سبباً مباشراً في عدم الاندماج تلك المواصفات، كذلك عدم توافر المعلومات الكاملة المنظمة عن الأسواق الملائمة، حيث انتقدت الكاتبة التجارية المصرية بالخارج الكتابة في جمع للمعلومات ونقلها إلى الأجهزة التصديرية المصرية والتي كانت تعاني بدورها من

نقص التكتلات البيروقراطية اللزمية إلى ضغط ربط الاستجابة للتغيرات الاقتصادية أو للتأنيص الدولية وأكد التقرير انخفاض الكفاءة الاقتصادية والإنتاجية والتسويقية وانكماشها على الأسعار مشيراً إلى ارتفاع تكلفة الإنتاج نتيجة الاعتماد على مستلزمات إنتاج مستوردة تشمل في الاسماء والادوية... إلخ، أما على قدرتها التنافسية وأسهم في ذلك أيضاً وانخفاض كفاءة التسويق الداخلي وانخفاض نسبة الفاقد التسويقي إلى نسب تراوحت بين ثلث ونصف الكميات المداولة وفقاً لوكالة قارية السلة للنفط، كما أشار إلى مشكلات الشحن والفلل المبردة وارتفاع ثروته بشكل يمثل عبئاً إضافياً لم يكن ليعوض إلا بارتفاع الأسعار الأوروبية ولدى طائفة بحثت بعد التعاقد بما لا يضح المستورد الأجنبي على معاونة التكتلات الأوروبية ومحصوله ذلك كلاً مزيد من ضعف القدرة التنافسية للمنتج المصري مهما

تابع الجلسة
أحمد البطريق

يجب استثمار
المشاركة الأوروبية
في تحسين الإنتاج
وزيادة الصادرات



المصدر : الأهرام - رام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٤/٢٣

وعن امكانية زراعة القطن في الأراضي الجديدة بمنطقة توشكى قال ان الفرصة متاحة لاستغلال هذه المنطقة في زراعة القطن بشكل اقتصادي يتيح فرصة زيادة الصادرات المصرية منه. وقال المستشار فتحي رجب انه حين يقول ان هناك خطة للتصدير فإن هذا يعني انني قد حققت الاكتفاء الذاتي منه. وتصدير الفائض لصالح الاقتصاد القومي. وانتقد خلو التقرير من المنتجات الزراعية المصنعة والتحصير على المنتجات المازجة

وطالب بضرورة وجود صناديق موزونة اسعار تلافيا للخسائر الربحية التي تصيب الانتاج الزراعي في ظل عدم وجود الفرصة لتصديره ضاريا للثقل على مابحدث بالنسبة للمواطنين.

كما طالب بضرورة اعطاء المزارعين اوصافهم ضرورية كذلك للمصدرون اسوة بما هو متبع في المدن العمرانية الجديدة حتى يكون هناك فرصة للتأقلم الدول الزراعية الأخرى سعريا.

ثم تحدث المهندس أحمد عبد الأخر مدير المشروع فقال هناك رغبة لدى الأوروبيين في تحجيم دور مصر الزراعي والتصديري.

وتحدث الأمير سيف التمر فقال ان التقرير لم يعهد به مابينجور إلى وجود امسايات بالعنف البدني والقسوة للبلطاس.. وقال ان هناك مشكلات تحول دون تقدم عمليات التصدير.



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٤/٢٤

دور القطاع الخاص العربي في تنفيذ منطقة التجارة الحرة

إضافية، ويوضح التقرير أن الصندوق وإن كان آمم بمشروعات القطاع الخاص من طريق استخدام خطوط الائتمان كوسيلة للوصول في صدر المستثمرين في بعض الدول العربية حيث قدم قروضا تبلغ قيمتها حوالي ٣٠ مليون دولار لبنوك مصرية متخصصة بهدف إعادة إقراضها لمصارف المستثمرين، لكنه إزاء الاهتمام العالمي والمستقبلي لدور القطاع الخاص العربي فإن الصندوق العربي يدرس حاليا إنشاء برنامج للإسهام في التمويل المباشر لمشروعات هذا القطاع

فهيئة الأمر أن الاستشارات الخاصة لم تل الاهتمام الذي لبيت مشروعات القطاع العام ولم يحصل قطاع الخاص العربي على قدر الكافي من الموارد المالية العربية التي تتناسب مع دوره التنامي ويحدد الأستاذ عبد الحليم الصمد في تقريره أن إلمام المستثمرين في تلبية الاحتياجات التمويلية للمشروعات الائتمانية التي يلزم بها القطاع الخاص بما في ذلك المشروعات المشتركة في كثير من دول عربية وفي حيز واستقطاب التمويل من مصادر الائتمانية والدولية وتقديم العون الفني والخدمات الاستثمارية.

ولأن هذا البرنامج يعتبر حيلة مصرية جديدة عليها تشجيع القطاع الخاص على الإسهام في مشروعات التكامل الاقتصادي العربي وتحفيز التشابك بين مصالحه في الوطن العربي، والآمل كبير أن يفكر في حيز التنفيذ قريباً.

عبد الفتاح محمد عبد الفتاح
ممثل الاقتصاد سابق بمجلس
الوحدة الاقتصادية

الاتجاه لتعزيز مشاركة القطاع العربي الخاص في العمل الاقتصادي العربي المشترك.

قد نص إعلان دمشق عام ١٩٩١ على منحى لطرافه التي تشجيع القطاع الخاص في الدول العربية على المشاركة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتذكر أيضاً الاقتراحات التي طرحها السيد الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية - للاستفادة من مبادرات الإصلاح الاقتصادي في دعم العمل الاقتصادي ومشاركة القطاع العربي الخاص في الشركات العربية المشتركة كما شهد هذا العقد قيام القطاع العربي الخاص بالشار. فبالتالي الخاصة أو المشاركة الفعلية في البات أخرى، فالاتحاد المستثمر العربي والمنتدى الاقتصادي العربي ومجلس رجال الأعمال العرب.

ولعل من أهم أحداث هذا العقد اتجاه مؤسسات التمويل العربية كصندوق العربي للإئاء، وصندوق النقد العربي والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار إلى دعم نشاط القطاع الخاص العربي خاصة بعد أن تزايدت إسهاماته (كتنمية لسياسات الخصخصة) بصورة عامة في تكوين رأس المال الثابت، فضلاً زادت في مصر من حوالي ٢٣٣/٨٢ ١٩٩٢/٨٢ عام ١٩٩٦/٨٢ وفي سلطنة عمان من ٢٦١ عام ١٩٩١ إلى ٢٣٣ عام ١٩٩٦ وإلى الأردن من حوالي ٢٠٠ خلال الفترة ١٩٨٤/٨٥ إلى حوالي ٢٨٨ خلال الفترة ١٩٨٩/٩٢

ويوضح تقرير للأستاذ عبد الحليم الجمد رئيس الصندوق العربي للإئاء الاقتصادي والاجتماعي أن برامج الخصخصة (التشجيع) التي اتبعتها الدول العربية ستزيد من هذه المساهمة وبالتالي من الحاجة إلى مصادر تمويل

تتمت برامج الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية بتشجيع القطاع الخاص، وتحويل دوره ليقيم دور أساسي في عملية التنمية الاقتصادية، وهذا بشكل تحولاً مهماً خاصة في بعض الدول العربية التي سمحت في السابق في تحقيقها من خلال القطاع العام وعدم الأمل كبير أن يضيف هذا التحول الانسجام والفرط بما يؤدي إلى إزالة الاختلاف بين أنظمتها الاقتصادية التي كثيراً ما عال عائقاً أمام نشاط هذا القطاع

وعلى الرغم من ذلك فلا يمكن القول بل القطاع الخاص العربي كان غائباً تماماً عن العمل الاقتصادي العربي المشترك، فقد عايشه من خلال الجهود المتميزة للاتحاد العام لأغرف الصناعة والروعة والتجارة للدول العربية ومن خلال إياها بعض شركاته في الاتحارات الترقية للخصخصة التي أنشأها مجلس الوحدة الاقتصادية في كسماسة شركة الصناعات الكونية في الاتحاد العربي للصناعات الهندسية) في عقد السبعينيات ومن خلال مؤتمرات رجال الأعمال والمستثمرين العرب وبعض مؤتمرات اتحاد الغرف العربية خلال عقد الثمانينات هذا بالإضافة إلى عدة مشروعات خاصة انشئت بمبادرات فردية أو جماعية، وأما كالمعائد المائي لهذه الجهود فلها جداً لى عائدتها المنوى كبير أن يبرز اتجاهات مهمة تؤكد تطلع القطاع الخاص إلى الإسهامات الجدية في تعديل العمل الاقتصادي العربي المشترك وتحفيز ترويض الجهود الائتمانية العربية

ومع تقدم مسيرة الإصلاح الاقتصادي في معظم الدول العربية شهد ويحدد العقد الحالي مزيداً من



المصدر : الأهرام

التاريخ : ١٩٩٧/٥/٢

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بهدوء

بقلم: إبراهيم نافع

مرة أخرى: سمة عربية واحدة.. كيف؟

١) تكامل الثقافة.. وثقافة التكامل!

منذ بضعة شهور كادت في هذا المكان مقالات عن السوق العربية المشتركة وضورتها للمستقبل العربي، باعتبارها واحدة من أهم الوسائل لمواجهة تحديات عصرنا وماجرى فيه. ومنذ نشر المقال تلقيت العديد من رسائل القراء والأصدقاء تحثني على استئناف الحديث حول القضية نفسها، وتعميق النقاش التي طرحتها بشأنها. كما أن التطورات التي تجري في المنطقة تجعل بورها هذا الموضوع أكثر إلحاحاً الآن.

لقد بات واضحاً أن جميع المشروعات الإقليمية الأخرى قد فُقدت مصداقيتها، لأنها استندت جميعاً إلى استمرار عملية السلام وإعدادها بحيث تشمل المنطقة كلها، ولأن السيد بنيتامين ثيوداهاو تكلم بسياسته آنذاك بتوجيه الضربة تلو الضربة إلى هذه العملية. فإذ جعل ذلك مختلف المشروعات المتصلة بها غير ذي موضوع. وفي الوقت نفسه فإن بقتني لم يتغير فيما يتعلق بضرورة التكامل العربي، باعتباره واحداً من أهم أسس القوة العربية في مواجهة التطورات العالمية من جانب والتطورات الخاصة بعملية السلام من جانب آخر. ولتأكد عدني في أن التصورات الخاصة بالثقافة العربية لا تزال تشكل أحد الأسباب التي يمسند إليها رئيس الوزراء الإسرائيلي في حديثه وتشدده.

وكتب قد أكتفى في مقالتي السابق ضرورة الاستفادة من التجربة العربية السالفة في التكامل، وكذلك الاستفادة من التجارب العالمية في هذا الشأن. ومن كليهما استخلصت ضرورة استناد أية محاولة جديدة لإنشاء سوق عربية مشتركة إلى قاعدة سياسية صلبة يكون لها فضل المبادأة والمبادأة. وذهبت لها كخطوة أولى تجمع حول إعلان دمشق، كما استخلصت ضرورة الاعتماد على عدد من القطاعات الاقتصادية الحيوية التي توصلت إلى أنها يمكنها تحقيق طرفة في الأرصادات العربية من جانبها. وصالح كذلك التهديد للسوق المشتركة بون تكاليف كبيرة على الدول العربية من جانب آخر.

وقد ربحت في هذا المجال أربعة قطاعات هي: الثقافة العربية، والنشاط والمطالعة، والاكتروبيات والبنية الأساسية، وسوف أحاول في هذا المقال والمقالات التالية طرح عدد من الأفكار التي قد تسهم في تطوير الفكر حول هذه القطاعات، لعلمها لتصلح كمداد ترى فيها المؤسسات ومراكز البحث ما يعين على بناء خطة عملية لتخرج بفترة السوق العربية المشتركة من مجال الأفكار إلى ساحة الواقع والتطبيق. وبدأت ذي بدء فإني أقول إنه ما من أحد يستطيع الحديث حول أي مشروع للوحدة المشتركة أو التكامل العربي، دون أن يتطرق إلى الثقافة التي يعتبرها معظم الداعين إلى الوحدة والتكامل المحوري المركزي حجر الأساس لوجود الأمة العربية ذاتها.

من هذا المنطلق الطموح للتشروع إلى حالة فعالة من التكامل العربي العام يستلزم بالضرورة أن يحظى التكامل العربي على الصعيد الثقافي بدرجة عالية من التركيز والاهتمام، بل إن البعض قد يلجأ إلى القول بأن البداية يجب أن تكون به. والحقيقة أن إعطاء هذا الوزن الكبير للتكامل الثقافي العربي في أي مشروع طموح للتكامل العربي العام له ما يبرره. لأن من بين مستويات عديدة للتفاعل العربي - العربي بكل المستوى الثقافي هو الأعمق والأكثر اتساعاً في ثقافة وحجم هذه القطاعات، وعلى ذلك فإن الدعوة إلى التركيز على ثقافة ودعم التكامل الثقافي العربي، والتيه به تتسمم مع أي تفكير على أي موضوع التكامل العربي العام، إذ تسعى إلى الاستفادة من واقع عالمي موجود حولنا في جميع البلدان العربية يؤكد أن أسس التكامل الثقافي العربي قائمة بالفعل ولا تحتاج سوى تشييد البنية عليها.

من جانب آخر فإن الإنسان على أهمية التكامل الثقافي العربي وينال به الاستفادة من موارثه الموجودة لا يتسجم فقط مع النهج العلمي بل والفكر بل أيضاً مع الخبرة الواسعة للعالم الجديد الذي يعيشه اليوم وما يطرأه من تطورات مستقلة في السنوات القليلة خاصة في القرن الحادي والعشرين.

فالقوة الصغيرة الواحدة التي كنا نسميها العالم أصبحت مرتبطة من جميع جوانبها غير شبكات الكمبيوتر والمعلومات والأعمال الصناعية التي لا تتوقف ثانية واحدة عن بث واستقبال الصور والمعلومات. وفي خلال سنوات قليلة منذ تحولت شبكة «الإنترنت» الشهيرة إلى الاستخدام العام ولم تعد مقتصرة على المؤسسة العسكرية الأمريكية التي لعبت أساساً لخدمة أغراضها، تزايد عدد مستخدمي الشبكة والمصلين بها من عدة آلاف إلى ما يزيد على ستمين مليون مستخدم الآن. ومع قعود العام الثاني من القرن الحادي والعشرين يتوقع الخبراء في هذا المجال أن يصل عدد مستخدمي «الإنترنت» إلى أكثر من مائة مليون شخص في مختلف أنحاء العالم. ولم يكن التزايد في عدد الأعمال الصناعية المخصصة للاتصالات والحلقات التلفزيونية الفضائية والأشخاص الذين يشاهدونها في خلال السنوات نفسها أبداً تسارعاً ما حدث في مجال «الإنترنت» والاتصالات الإلكترونية عموماً.

وكما هو معروف فإن كل هذا التطور التكنولوجي في مجالات الاتصالات والإعلام والمعلومات يقلل في النهاية في خدمة السعة الإنسانية في يد تباينها في البشر عن طريقه وهي الثقافة والمعلومات، فما تبثه وسائل الإعلام المختلفة من تليفزيون وإذاعة وصحافة وما تتناقله شبكات الاتصال الإلكترونية من مواد مختلفة الشكل والمضمون



التاريخ : ٢٠١٧/٥/٢٤

إلا أن ماضيه قد هبته أو
التعاطف معه حقا فهو الاستعانة
بإبداء الغزو الثقافي، العربي
وتبنيج القالات والقصائد في سبيل
الخفاقة العربية وتدهور اللغة
العربية عن النصرت بصورة
عملية وحادة لتطويع ثقافتنا
الخاصة وإقامة جسور للتعايش بين
شعوبنا العربية من خلالها. ومن
هنا تأتي ضرورة الدعوة إلى فتح
حوار واسع وجاد بين الطرفين
والمسؤولين العرب حول طرق
ووسائل تطوير وتعديم التكامل
الثقافي العربي.

فإن تقديم الدلائل بين مؤسسات
الديمقراطية العربية والجماعات
سويكن له دور كبير في دفع العمل
إلى الأمام، فمؤسسي الجماعات
والأمناء لها دور كبير في الحركات
والجماعات، إن نظرة إلى الحركات
وتطبيقاتها لا يمكن فهمها إلا من
الجزئية، والحقائق أن هذا دورا
أساسيا وهما في الأساس
المؤسسات الجماعية والعلمية
العربية تخبرنا أنها من
أساطير الفكر الجماعي، في
العلم عكس عنوان من عام
١٩٨٧/١٩٨٩ إلى عام ١٩٩١/١٩٩١
أرتفع عدد العلويين من ١٥٨ إلى
جماعات خارجية في ١٩٩٨ إلى
٢٢٢ أسقطا ٦٤ مظلون نحو
٧٧٧ من إجمالي أعضاء هيئة
التدريس بالجامعة المصرية. وفي
الأسواق المالية جميعا لم تقل
تسمية العلويين من الجماعات
المصرية إلى أن نهاية القرن. من
١٩٩٢ من العلويين من ١٩٩٢
في حين أن العلويين إلى ١٩٩٢
من العلويين أخرى ولأن في أن
تحتل مكانة دورها الزائد في
العمل إلى ١٩٩٢ من العلويين
العمل إلى ١٩٩٢ من العلويين
العربي، فإن بحثنا في أن
من العلويين من ١٩٩٢ من
من العلويين، إلى العلويين من



بقلم:

إبراهيم نافع

ويبدأ بتأهيل الطلاب خاصة في مرحلة التعليم الجامعي - المستوى الثاني المهم لتدعيم التكامل التعليمي والثقافي العربي وثاني أهمية ذلك التبادل من النور الذي يمكن أن ينعشه هؤلاء الطلاب كوسطاء بين مجتمعين مجتمع البلد العربي القادحين منه ومجتمع البلد العربي المضيف وذلك في عملية تفاعل يجري خلالها التعرف الشخصي المباشر بالمجتمع المضيف من جانب هؤلاء الطلاب الذين سيمثلون فيما بعد

مجتمع النخبة في بلادهم وعلى هذا المستوى أيضا يزداد دافعا الدور المصري الأحدث منذ إنشاء جامعة القاهرة في بداية القرن الحالي واستقبالها الدائم للطلاب العرب وقبيلها جامعات الأزهر التي استقبلت دائما طلابا عربيا ومستفيدين من مختلف الأقطار منذ مئات السنين وفي خلال الأعوام الدراسية من ١٩٩١/١٩٩٠ إلى ١٩٩١/١٩٩٠ لم يقبل عدد الطلاب الوافدين من جميع الدول العربية في الجامعات المصرية في عشرة آلاف طالب كل عام ولا شك - أيضا - في أن تدعيم تلك المستوى للتبادل الطلابي يستلزم دعم الجامعات العربية - وإسنادها بالإمكانات والوسائل التي تجعلها مقصدا للطلاب العرب بدلا من الجامعات الأجنبية التي يهيمون فيها بحثا عن التعليم الأفضل. كما أن ذلك يستلزم تسهيل الإجراءات الإدارية لتبادل الطلاب العرب بالجامعات وتيسير بعض الشروط المادية المالية فيها، والتي تتوغل في كثير من الأحيان بسولة هذا التبادل.

وبالإضافة إلى التعليم - كعامل أساسي لتدعيم التكامل الثقافي العربي - فإن هناك مجالات أخرى يجب الالتفات إليها وإعطائها قدرا أكبر من الاهتمام العلمي، فمجال الأعمال والاتصال الصناعية أصبح يمثل اليوم الوسيلة التي لا غنى عنها لتطوير أي تبادل حقيقي وفعل بين الدول العربية في مجال الاتصال عموما ولتثاقف بيني وبينها خصوصا. وبحاج ذلك التبادل إلى تدعيم عربي كبير ومستمر من أجل تطوير التكنولوجيا العربية المتدورة فيه لكيلا تفتقد المنطقة العربية خاضعة قلة الأعمال الصناعية اللازمة، ولها بالطبع أولوياتها التي كثيرا ما لا تتطابق مع الأولويات الاقتصادية بين البلدان العربية. ولا شك في أن تجزيرة القمر الصناعي العربي

الشركات ستكون - لدى قيامها - في حاجة إلى دعم من الدول العربية حتى تستطيع الوفاق على قننها وتحويل إلى مجال الاقتصادي مبرج يجذب إليه بعد ذلك رؤوس الأموال الخاصة. ولا يختلف الحال كثيرا عن ذلك في مجال الإعلام المطبوع الذي حقق - تقدما واضحا عبر المطابع العربية، والمطبوعات ذات الطابع العربي العام التي تصدر الآن عن مختلف المؤسسات الإعلامية العربية. وفي مقدمتها - الأهرام - في مصر. إلا أن مآلها منها حتى الآن يظل بحاجة إلى التطوير والتدعيم عبر مشروعات تشترط طموحا للتعاون بين المؤسسات الإعلامية الكبيرة في

معيديسات كانت حالة بالروس التي يعنى الاستفادة منها في تطوير مشروع عربي مشترك في هذا المجال يكون على مستوى التحديث وتحقق قدرا من الأمل التي نغلقها عليه. كما أن تحقيق قدر من التنسيق بين المحطات الفضائية العربية - التي يزيد عددها حاليا على - أمثلة: خاصة في مجالات الإنتاج المشترك - يمكن أن يوفر لتلك المحطات مميزات واسعة من المواد الإعلامية العربية التي تقوم ببثها بدلا من الاعتماد

للمبالغ فيه على المواد الغربية. والتي قد لا تتوافق مع القيم والعبادات والتقاليد العربية وفي مجالات الأدب والإعلام والسينما والمسرح يظل لا بد من إلقاء عربي حقيقي سوى إبداع مزيد من قنوات التواصل والمشاركة في تلك المجالات فتكوين شركات عربية مشتركة للنشر وإعادة نشر ونويع الأعمال الأدبية والمسرحية العربية في مختلف البلدان العربية بأسعار الخصمانية في متناول الجمهور العادي يبقى دائما إحدى أهم الوسائل في تلك الأطوار. ولا شك في أن مثل ذلك



المصدر : الأهرام

التاريخ : ١٩٩٧/٥/٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وهناك ثالثة، مستوى تطوير البرامج والوسائل التي يتم استخدامها في تلك الحاسبات. وهناك ثالث: مستوى الاتصال بين الدول العربية، والذي يشمل الهواتف والأقمار الصناعية التي يتم عبرها ربط الحاسبات الآلية ببعضها البعض في شبكات سرية للاتصال.

ولي تلك المجالات الثلاثة لا مفر من تأسيس شركات عربية مشتركة، ولا بد من قيام الدول العربية بإعطاء أولوية للإنفاق على تطويرها، لأنه لن يمكن تحقيق الربط الإلكتروني العربي، العربي بغير ذلك. وهذا المجال الأخير للتكامل الثقافي العربي يحتاج إلى مزيد من الأفكار والجهود من جميع الفاعل العربية المتخصصة فيه. وهي بالخاصة كثيرة. حتى نستطيع الدخول إلى القرن الحادي والعشرين ومواجهة تحدياته.

تحتفل

مختلف البلدان العربية. وربما تمثل السينما المجال الأبرز للدور المصري الرائد في التكامل الثقافي العربي طيلة الأعوام المائة الماضية التي هي عمر السينما المصرية، ولا يغيب عن أحد أن الأزمة المعقدة التي تمر بها السينما المصرية منذ سنوات لم يتحصر تأثيرها في مصر فقط بل امتد كذلك ليشمل الدول العربية الأخرى. ومن هنا فإن إيجاد حلول عملية لهذه الأزمة وإعادة إنباط السينما المصرية لا يمثل فقط مهمة مصرية بل هو أيضا مهمة عربية يجب تضامير الجهود فيها، وإنشاء الهيئات وصياغة الأشكال المختلفة القابلة لتحقيقها.

ويبقى أخيرا مجال الاتصالات الإلكترونية بما يشهده من مستويات ضرورية للتعاون العربي نحو تحقيق التكامل الثقافي المنشود. والتعاون في هذا المجال يجب أن يشمل ثلاثة مستويات. لا يمكن بغیرها معا تطويره. للحاق بالتطورات المتصلة التي تحدث فيه عالميا.

فهناك أول: مستوى صناعة الحاسبات الآلية وتطويرها عربيا بما يؤدي إلى خفض أسعارها ونشرها على أوسع نطاق في المجتمعات العربية المختلفة.



المصدر: ١١ - ١١ - ١١

٢ مايو ١٩٩٧

التاريخ: النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تشهد جامعة الدول العربية يوم 11 الحالي ولادة يومين أعمال المؤتمر السنوي

السابع للاتحاد البرلماني العربي، والذي يعقد تحت رعاية

الرئيس حسني مبارك لمناقشة أوضاع السوق

العربية المشتركة ودور البرلمانيين العرب

في دفع التعاون الاقتصادي العربي.

اجتماعاتهم تبدأ 11 الحالي

البرلمانيون العرب يناقشون أوضاع السوق المشتركة

■ كتب - خالد حسن:

وأشار الدكتور حسن إبراهيم الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية إلى أن الوقت قد حان لإخراج المشروع الاقتصادي القومي للامة العربية إلى حيز التنفيذ في ظل عصر الكيانات الاقتصادية الكبرى الذي حلت فيه التكتلات الاقتصادية محل الاقتصادات الصغيرة وأصبحت تواجه الوطن العربي تحديات كبرى يتعين عليه التعامل معها ومواجهة آثارها حفاظا على مصالحه العالية والمستقبلية وتنظيما لها وأوضح أنه تم طرح موضوع السوق العربية المشتركة على سلطة مؤتمر البرلمانيين العرب ليتيح الفرصة المناسبة لباورته ودفع هذا الموضوع ولكي يغطي بدعم ومساندة معالي الشيوخ والمجالس التشريعية العربية لأعطاه الأهتمام الأولوية التي يستحقها على جميع السياسات العليا وإشراك القرارات التنفيذية على كل من المستوى القومي والقطري على السواء. وأضاف الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية أن هناك بالفعل سوقاً عربية مشتركة مسفورة قائمة قانونياً منذ عام 1965 استناداً إلى اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية، ويقتضي القرار رقم 17، الصادر عام 64 والقرارات اللاحقة المكمل له عن مجلس الوحدة الاقتصادية وتعمل في نطاقها 7 دول عربية هي مصر والأردن وسوريا والعراق وليبيا واليمن وموريتانيا وقد اكتملت مراحل هذا السوق في يناير 1970 وأشار إلى أنه قد تم في إطار هذه الاتفاقية التحرير الكامل للتجارة التجاري بين الأطراف من كافة الرسوم الجمركية والقيود غير الجمركية وقررت على ذلك من التجارة الليبية للدول الأطراف بمعاملات

عالية. وعملت خلال السنوات العشر الأولى من بناء السوق 70 - 1980، إلى نسبة 1359٪ من 9705 ملايين دولار إلى 1,326 مليار دولار. وأتت التكتلات حسن إبراهيم إلى المشروع الذي أقره المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية في دورته الخامسة والخمسين في فبراير 97 في صورة برنامج تنفيذي لاتفاقية تيسير وتسهيل التبادل التجاري بين الدول العربية لا يميل سوى حد أدنى من التوافق ونقطة بداية متواضعة لتحرير التجارة بين الدول العربية. وقال أن البرنامج لا يستطيع تلبية متطلبات التكامل والتكامل الاقتصادي العربي بمفهومه الشامل لأسباب عديدة منها طول فترة الانتقال الحدية لمرحلة التحرير و10 سنوات اعتباراً من يناير 98 وضخامة نسب التخفيض الجمركي 10٪ سنوياً والسماح باستثناءات واسعة من التحرير لسلع الزراعة خلال مواسم الإنتاج للمنتج تمتد لنهاية فترة الانتقال وتصددها كل دولة ببرنامجها الفردي بالإضافة إلى تراجع البرنامج التنفيذي من التحرير الكامل الذي سبق إقراره لسلع الزراعة والحيوانية والمواد الخام المعدنية وغير المعدنية. كما لايمس البرنامج على كيفية الاستفادة من التحرير الذي تحقق أو سوف يتحقق في إطار الاتفاقيات شبه الاقتصادية والتكاملية. وأشار إلى أن البرنامج لا يفتح الباب لتطوير منطقة التجارة الحرة مستقبلاً إلى اتحاد جمركي ثم سوق مشتركة عامة عكس السوق العربية المسفورة القائمة بالفعل والتي يمكن توسيع نطاقها وقاعدتها عضويتها حيث أن الباب مفتوح للمشاركة فيها للدول العربية الأخرى من طريق آلية الانتساب دون الالتزام لأي دولة بالانضمام مسبقاً



المصدر: **المركز الاقتصادي**

التاريخ: **١٩٩٧/٥/٥**

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

يناقش المؤتمر السنوي السابع للاقتصاد العربيات
العربى في اجتماعه المقبل الذى سيعقد بالقاهرة في ١١ مايو
تحت رعاية الرئيس محمد حسنى مبارك موضوع السوق العربية المشتركة ودور البرلمان
العربى في تعزيز التضامن العربى ودعم الروابط الاقتصادية بين البلدان العربية
وأعد مجلس الوحدة الاقتصادية العربية تقريراً شاملاً لاستعراض مداخل إقامة السوق العربية
مناقشته خلال المؤتمر كما يتضمن التقرير استعراض أهم المؤشرات الاقتصادية للسوق العربية
المصغرة القائمة حالياً، وضروريات السوق العربية للأمن الاقتصادى العربى مع استعراض تطور
تجربة السوق العربية واتجاهات تطوير وتفعيل السوق العربية المشتركة.

المؤتمر السنوي السابع يناقش:

كيفية تفعيل

السوق العربية المشتركة



التاريخ : ١٩٩٧/٥/٥

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مركز البحوث والتجارة

كتبه : خالد حسن

منطقة حرة للتجارة والاستثمار لتتبع الخطات الزاوية للتكامل الاقتصادي العربي، لأن يؤكد الدكتور حسن إبراهيم أن التكامل القاطنة ومنها الفرصة الكاملة للتوسع في الانتاج يوفر للدول العربية إطاراً جاهزاً وفرصة مؤكدة ومزايًا واسعة لتتقدم العمل الاقتصادي القاري والقومي وكل ما يتطلبه الاسر هو توفير إدارة سياسية حاسمة لدعم وتوسيع نطاق مجلس الوحدة الاقتصادية العربية واتفاقية وتعمل قرار السوق العربية المشتركة بالاحاطة بالإمكانات المادية والفنية له.

حيث وصل الناتج المحلي الاجمالي لدول السوق في عام ٩٥ إلى ٢٠٤ مليار دولار بنسبة ٢٨,٦٪ من إجمالي الناتج العربي ويصل عدد المستهلكين في هذا السوق

١١٩,٢

مليون

نسبة بما

يعمل ٤٧٪

من إجمالي

سكان

الوطن

العربي

ويحصل

صادرات

دول

السوق إلى

١٩,٤

مليار دولار

بنسبة

١٣,٧٪ من

إجمالي

الصادرات



د. حسن إبراهيم

العربية كما تبلغ الواردات لدول السوق ٢٨ مليار دولار بنسبة ٢٢٪ من إجمالي الواردات العربية.

ويوضح د/ حسن إبراهيم أن قطاع الزراعة والصيد والغابات لدول السوق يساهم ٨,٨٪ من إجمالي الانتاج العربي كما تمثل قيمة ناتج قطاع

الصناعات الاستخراجية إلى ١٦,٢ مليار دولار بنسبة ١٦٪ من إجمالي الانتاج العربي علاوة على

مساهمة قطاع الصناعات التحويلية بدول السوق بـ ٢١ مليار دولار في الناتج العربي بنسبة ٢٧,٦٪

ويشير رئيس مجلس الوحدة الاقتصادية إلى أن مصطلح السوق المشتركة علمياً وتطبيقياً يعد

مرحلة محددة محسوسة من مراحل التكامل الاقتصادي القاري تقع قبلها مرحلتان هما منطقة

تجارة الحرة والاتحاد الجمركي وثاني بعدهما مرحلتان هما الاتحاد الاقتصادي والاتحاد النقدي

وأن ما تحقق في إطار السوق العربية المشتركة القائمة حالياً هو صيغة منطقة تجارة حرة من

الناحية الفنية بين سبع دول عربية لم تطور بعد لمرحلة السوق ولكنها كانت تحتاج إليها من خلال

محاولات مختلفة تم تفتيتها بقرارات اتخذت ولم تنفذ بعد لتوحيد الرسوم الجمركية وهو جوهر

مرحلة الاتحاد الجمركي.

في البداية يشير الدكتور حسن إبراهيم الأمين العام للمجلس إلى وجود سوق عربية مشتركة مصفوفة قائمة قانونياً وفعلياً منذ عام ١٩٦٥ إسناداً إلى إتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية وبمقتضى القرار رقم ١٧ الصادر عام ٦٤ والقرارات اللاحقة كتمهلة له عن مجلس الوحدة الاقتصادية العربية وتعمل في نطاقه وتضم سبع دول عربية هي مصر والأردن وسوريا والعراق وليبيا واليمن وموريتانيا وقد اكتملت مراحل هذا السوق في يناير ١٩٧٠ وتم في إطارها التحرير الكامل للتبادل التجاري بين الدول الأطراف من كافة الرسوم الجمركية والقيود غير الجمركية وقد ترتب على ذلك نمو التجارة البينية للدول الأطراف بمعدلات عالية وصلت خلال السنوات العشر الأولى من بناء السوق في الفترة ٧٠ - ١٩٨٠ إلى نسبة ١٣٥٩,٥٪ من ٩٧ مليون دولار إلى ١٣٢٦ مليون دولار ولكن أدت مجموعة من العوامل السلبية العربية القطرية والجماعية إلى التسيط إلى تطبيق قواعد السوق، ومن ثم تراجع معدلات النمو في التبادل التجاري حتى عادت إلى الانحسار من جديد ابتداء من عام ١٩٩٤ ومع صدور قرار القمة العربية المنعقدة بالقاهرة في يونيو ٩٦ بالإسراع في إقامة منطقة التجارة الحرة الكبرى وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي للجامعة العربية لإصدار

برنامج تنفيذي لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية بهدف إقامة منطقة التجارة العربية على مدى عشر سنوات اعتباراً من يناير ١٩٩٨ كما دعا مجلس الاقتصادية العربية الأطراف إلى السوق إلى الالتزام بالتحرير الكامل للتبادل التجاري لتفعيل البات السوق العربية المشتركة مع دعوة الدول العربية

الأخرى الأعضاء في المجلس والإمارات، فلسطين، الصومال، السودان إلى الانضمام للسوق ولتح الباب أمام كافة الدول العربية الأخرى غير المنظمة لاتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية للمشاركة

الكاملة في السوق عن طريق آلية جديدة للانضمام إليهما بمقتضى بروتوكول خاص يقدم مع كل دولة على حدة دول الانضمام لاتفاقية الوحدة وهو ما يحقق هدف توسيع قاعدة العضوية في السوق دون الحاجة للانتظاره سنوات أخرى لتحقيق مجرده



المصدر: **الإسلاميات**

التاريخ: **١٩٩٧/٥/٥**

للتشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وحول أهم العقبات التي تحول من الناحية العملية دون التطور التصاعدي للسوق العربية المشتركة يشير الدكتور حسن إبراهيم إلى وجود تصور عربي خاطيء بقيام تمارض أو تناقض وهمي بين المصالح الاقتصادية القطرية والمصالح الاقتصادية المشتركة ومن ثم تغليب الدول العربية للنظرة قصيرة الأجل للمصالح القطرية على حساب المصالح المؤكدة طويلة الأجل التي يمكن أن تتولد عن التكامل الاقتصادي الشامل والتي من شأنها تدعيم المصالح القطرية والقومية معا فضلا عن مراعاة مصالح الدول الأطراف الأقل نموا غير مراحل بناء التكامل الاقتصادي حيث تتم معالجته بمجموعة من الإجراءات التي تؤدي لتحقيق فجوة تنمو فيما بينها.

ويؤكد الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية أن السوق العربية التي تضم سبع دول عربية تعد في طبيعتها وجوهرها منطقة تجارية حرة عربية صغرى وتمثل المدخل التجاري أو التبادلي للتكامل والتكامل الاقتصادي العربي الذي هدفت إليه اتفاقية

الوحدة الاقتصادية

فهي لم تفلح من فرائض

وايست منطقة الصلة

بالمراحل اللاحقة

للتكامل الاقتصادي

الشامل إذ يمكن تطوير

هذا السوق منطقة

التجارة الحرة العربية

المصفورة في زمن

معتقول إلى انحدار

جمركي عربي يحقق

للمبادلات التجارية

العربية البينية درجة

من الحماية وتوحيد

تكلفة المخلات لإنتاج

المستورد بما يسمح

لنمو منافسة عربية

سليمة داخل سوق

عربية واحدة وكذلك

إستخدام التعريف

الجمركية الموحدة كأداة

للسياسة التجارية في

التفاوض وإدارة

التعامل التجاري

العربي الجماعي مع

الدول والتكتلات

الاقتصادية الكبرى

القائمة والمتشعبة في

العالم اليوم

وأوضح التقرير أن

السوق العربية المنطقة

المصغرى الصافي

يتوافق مع قواعد

منظمة الجات التي

تعالج إقتضاء مناطق

التجارة الحرة

والإحداثيات الجمركية

وتقدم لها الفرصة

للبحث والإعتماد وقد

لقي مشروع السوق عام

١٩٦٥ كل الترحيب

والتشجيع للتكامل

الاقتصادي العربي

ويشير أن الآن

الاقتصادي العربي ما

يتضمنه من أنماط

تأمين النمو والمائي

والغذائي والتكنولوجي

والاستثماري

والاجتماعي يتطلب

إقامة التكتل

الاقتصادي العربي

الشامل العملاق ليكون

مظلة لهذه الإنماط ما

هو قائم منها وما

يستجد مستقبلا بفعل

التطورات.

كما تعد الأمن

الاقتصادي العربي أحد

المكونات الأساسية

للأمن القومي العربي

بعضومه الشامل

والتحليل على ذلك أن

إسرائيل تريد التعجيل

بالسلام الاقتصادي قبل

أن تتوافر شروط

ومقومات السلام

السياسي إذ أن اختراق

الأمن الاقتصادي للوطن

العربي يسهل عليه

اختراق الأمن القومي

العربي بمفهومه الكلي

■



المصدر : الحسياسة

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٥/٨

البرلمانيون العرب والسوق العربية المشتركة

رغيد الصلح *

هذا التكتل هي أكبر بكثير من الخسائر التي تكبدتها في حال مشاركتها فيه. لا يهم هنا إذا كان هذا الشعور مستقداً من أسباب حقيقية أم وهمية وإنما المهم أن يكون موجوداً وبمقدار ما تشعشع النخب الحاكمة بأنها قادرة على تحقيق الأرباح بهذا المقدار - لا أكثر ولا أقل - فإنها تنخرط في عملية التعاون والتكتل. التصريحات الصادرة عن النخب الحاكمة في مصر ولبنان، وعن القذافي المؤثرة في الرأي العام تدل على وجود الفئاع بين الفوائد المتأتية من تحقيق تعاون اقتصادي عربي حقيقي هي أكبر من الخسائر الناجمة عنه. ففي مناسبات عدة، دعا الرئيس المصري حسني مبارك إلى تحقيق السوق المشتركة، وكذلك الرئيس اللبناني الياس الهراوي، هذا فضلاً عن السيدتين سرور وبري. ولقد تكررت هذه المواقف على السنته المسؤولين إلى درجة توحى بأن الاهتمام بالسوق العربية المشتركة أو بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لم يعد مجرد فكرة غرضية إنما سياسة يؤمل أن تحقق بعض النجاح. ولا ريب أن لهذا الاهتمام مقتضيات مصرية ولبنانية عامة. أن نمو الاقتصاد في مصر ولبنان يعتمد على النمو الاقتصادي في المنطقة وعلى تطور علاقات البلدين بالقطار العربية الأخرى. وعلى سبيل المثال لا الحصر تمكن الإشارة هنا إلى أهمية الاستثمارات العربية في مصر، وكذلك على عائدات المصريين العاملين في القطار العربية. أما لبنان فإن نهوضه الاقتصادي يتأثر إلى حد كبير بأوضاع المنطقة وتطور علاقاته مع الدول العربية وتنمية صادراتها إليه. ولقد بين تقرير بنك عودة (الربع الأخير من عام ١٩٩٦) أن صادراته إلى أربع دول عربية فقط بلغت ٥٧ في المئة من مجموع الصادرات لعام ١٩٩٦ (الصادرات ٢٨ في المئة، المستوردة ١٤ في المئة، الكويت ٨٠ في المئة، سورية ٧٠ في المئة). ولا ريب أنه إذا زادت العقوبات عن العراق فإن مجمل الصادرات اللبنانية إلى الأسواق العربية سوف ينمو بصورة كبيرة. إن هذه العليقات تجعل المسؤولين في البلدان يدركون أن ترشيد العلاقات الاقتصادية العربية وإيجاد القواعد والاطرار والألفة تطورها سوف يعود على البلدين، ومن ثم على النخب الحاكمة فيها بفوائد كبرى من الأرجح أيضاً أن المسؤولين في مصر ولبنان يدركون أيضاً أن الاتجاه الجاد والحليث

عندما نتعلق مؤتمرات اتحاد البرلمانيين العرب فإن دائرة المصنوع بهذا الحدث قد لا تتعدى عادة من يخطط بصورة عملية في تحضيرها وتنظيمها. هذا فضلاً، بالطبع، عن الوفود التي تشترك فيها. بيد أن المؤتمر السابع لاتحاد البرلمانيين العرب جدير بأن يحظى باهتمام خاص هذا الاهتمام لا ينجم من ازدهار الحياة البرلمانية العربية، ولكنه يرجع إلى ما يتردد من احتمال تبني المؤتمر، والاتحاد لقضية السوق العربية المشتركة. والمقصود بالتبني هنا هو ليس فقط اتخاذ قرار بدعم السوق ذلك أن هذا القرار كان قد اتخذ سابقاً في مناسبات عديدة منها التذوة البرلمانية العربية الرابعة التي انعقدت في ليبيا في صيف عام ١٩٨٩ ودعي فيها إلى دعم منظمات العمل الاقتصادي العربي المشترك، ولا سيما مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، والاندماج إلى الائتلافات الجماعية، وكذلك الدعوة لتشكيل شعبة في البرلمانات العربية لمقاربة العمل الاقتصادي المشترك، والتأكيد على السير في طريق التكامل الاقتصادي العربي. إلا أنه هناك رغبة في تجاوز مجرد تكرار مثل هذه القرارات والعمل على تفعيلها. وقد عبر عن هذه الرغبة كل من السيدتين فخري سرور رئيس مجلس الشعب المصري، ونبيه بري رئيسي مجلس النواب اللبناني. وقد جاب السيد بري بعض الأقطار العربية بلمح الحصول على تأييدها للفكرة لاجتماع السوق العربية المشتركة وتجسيدها فوجد لديها استعداداً للتجاوب مع هذا المسعى ما قد يؤمن نجاحه في المؤتمر ولكن هل يعني ذلك أن المؤتمر، حتى ولو وافق بالإجماع على المسعى المصري اللبناني المشترك وعلى ما تتضمنه ورقة العمل اللبنانية حول وضع الآليات الضرورية لإنشاء هذه السوق، سيكون قادراً على إلزام الاتحاد بقراراته، وإذا التزم الاتحاد بهذه القرارات، فإلى أي مدى سيكون قادراً على إلزام الحكومات العربية بها. إن قيام أي تكتل اقتصادي أو سياسي يضم عدداً من الدول يبدأ، حسب تقدير المؤرخ البريطاني كار، بشعور النخب الحاكمة في جراء هذه الدول بأن الأرباح التي تحققها من جراء



المصدر: العربية

التاريخ: ١٩٩٧/٥/٨

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

يتقدم بها وقد مصر أو ولد لبنان أو الوفد القطري الذي سيقدم ورقة عمل بهذا الصدد، ولكن دون أن يتعكس هذا التأييد في المماثلة الحقيقية لهذه المقررات. عندئذ نعود إلى نقطة الصفر، أي إلى منتصف الستينات عندما تطلعت السوق العربية المشتركة وانضمت إليها سبع دول عربية ولكن دون أن تتشكل من الإقليم. هذا الاحتمال ليس غالباً عن المسيد بري، يتبلور أنه يدعو إلى إنشاء البات التقنية، ومن البديهي أنه إذا نجح الاقتراح رئيس مجلس النواب اللبناني، أن يخرج هذه الآلية من المؤتمر نفسه، وأن تكون جسماً يشبه الشعبية البرلمانية التي أثير إليها في قرارات الاتحاد السابقة. ولكن من أجل زيادة فاعلية هذه الآليات، فإنه من المستحسن أن تقتصر على البرلمانين العرب فقط بل أن تتجاوزهم لكي تشمل الجهات التالية:

أولاً المنظمات والهيئات العربية الإقليمية الرسمية وشبه الرسمية المعنية بتطوير العلاقات اللبنانية العربية ومنها الأمانة العامة لجامعة الدول العربية والأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية. إن هذه الهيئات تملك خبرة لا يستهان بها في مجال العمل الإقليمي العربي يمكن توظيفها في خدمة فكرة إحياء وتجديد وتفعيل السوق العربية المشتركة.

ثانياً: المنظمات العربية غير الحكومية المعنية بالعمل العربي المشترك مثل اتحاد غرف التجارة والزراعة والصناعة العربية ومؤتمر المستثمرين العرب ورابطة اصنفاء جامعة الدول العربية والاتحادات المهنية. وحيداً لو أشرف الاتحاد البرلماني العربي على تنظيم مؤتمر لهذه المنظمات يكون الغرض منه تنظيم مساهماتها في البات التنفيذ وإبداء رأيها في السبل المناسبة لتفعيل السوق العربية المشتركة ولإبادة المصرية - اللبنانية معاً

إن توسيع التحرك الذي بدأه مصر ولبنان إلى مؤتمر البرلمانين العرب لا يوفر الضمانات الكافية لانتقال السوق العربية المشتركة ولتغلب جديد برفع درجة الاهتمام العام بهذا المشروع العربي العام والحيوي حتى تصل الحكومات العربية إلى قناعة مبنية على معطيات حقيقية بأن فوائده أكبر بكثير من سلبياته.

• كاتب، وباحث لبناني.

إلى بناء كتلة اقتصادية عربية سوف يساعد البلدين على احتواء الضغوط التي تمارس عليهما بحكم مجاورتهما لإسرائيل وبورهما في المنطقة ومن ثم في الصراع العربي - الإسرائيلي. إن تلك مصر في قبول الرؤية الإسرائيلية للعلاقات الإقليمية بما في ذلك مشروع الشرق الأوسط الجديد، ومشروع انزوا الفلسطينية وتهديم دور القاهرة في المنطقة. كل ذلك يشير حقيقة اصطفاء إسرائيل وانصهارها في الأوساط الدولية. ومن بين هؤلاء، قام قادة ووجوه اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة بتصفيد حملتهم في الآونة الأخيرة ضد مصر. وشارك في هذه الحملة بنجاحين غيلمان، رئيس لجنة العلاقات الدولية في مجلس النواب، وكذلك إبي فوكسمان، رئيس رابطة مناهضة التشهير، والمنظمة الصهيونية الأمريكية وقد طالبوا بتخفيض المساعدات الأمريكية لمصر. ويسعى هؤلاء إلى تحقيق هذا المطلب بحيث يكون ذلك إشارة إلى المستثمرين الدوليين لكي يتعدوا عن توظيف أموالهم في مشاريع مصرية، أما في لبنان فإن الضغوط تتخذ شكلاً أكثر حدة كما شهدنا في عوان، عقائد الضيف، الذي قام به الإسرائيليون ضد لبنان واستهدف تدمير بعض المرافق الاقتصادية اللبنانية الحيوية. وسواء كان المقصود بهذا النمط من السلوك وضع حد لنشاط المقاومة اللبنانية أو عرقلة مشاريع لبنان لاستعادة دوره الاقتصادي الإقليمي، فإنه يدفع اللبنانيين إلى التحشيش عن وسيلة للحد من مضاعفاته ويجعل العديد يعتقدون، ومن بينهم السيد بري مع فريق من أهل الاقتصاد والسياسة بأن قيام كتلة اقتصادية عربية يساعد البلدين على احتواء الضغوط الإسرائيلية والصهيونية. ولا ريب أن هذا الاقتراح مشوّفر أيضاً في عدد من الأقطار العربية الأخرى، وإن المسؤولين في هذه الأقطار يؤمنون أيضاً، كما البات التجارب الموسومة في مناطق أخرى من العالم، أن التكتلات الاقتصادية تحقق المنافع للمنخرطين فيها على أكثر من صعيد. ولكن هل يعني ذلك أن التكتل العربية كلها مكتفية بفوائد السوق العربية المشتركة وإنها على استعداد لإخراجها فعلاً إلى حيز الوجود؟

الآن إن هناك تساؤلات في درجة الاقتناع بأهمية المشروع وفوائده وأن بعض الحكومات العربية قد تجد تأييدها له من حيث المبدأ فتوافق وغربها إلى المؤتمر على مشاريع المقررات التي



المصدر: **الجزيرة**

التاريخ: **٨ مايو ١٩٩٧**

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

عبد المجيد يطالب بإقامة قاعدة اقتصادية للدعم الموقف العربي في عملية السلام

كتب عماد السويدي:

شهدت جامعة الدول العربية أمس اجتماعاً موسعاً لرؤساء المنظمات والمجالس العربية المتخصصة برئاسة الدكتور عصمت عبد المجيد.

الأمين العام لجامعة الدول العربية في إطار أعمال الدورة رقم ٢٨ للجنة التنسيق العليا للعمل العربي المشترك. أكد الأمين العام على ضرورة تطوير منظومة العمل العربي بما يتوافق مع التوجهات المستقبلية للمنظمات العربية المتخصصة وأهمية إعطاء دور أكبر للقطاع الخاص في ضوء إعادة منظمة التجارة العالمية التي خلقت واقعاً اقتصادياً عالمياً يؤثر في جميع الدول الأعضاء وغير الأعضاء. ودعا الدكتور عصمت عبد المجيد في كلمته أمام الاجتماع إلى ضرورة إقامة قاعدة اقتصادية عربية قوية لدعم الموقف العربي في عملية السلام. وانتقد عبد المجيد مزاوغات الحكومة الإسرائيلية ومحاولات إزاحة عملية

السلام من مضمونها وفرضها لسياسة الأمر الواقع وهو ما أدى إلى وضع منطقة الشرق الأوسط بأكملها على حافة الخطر ومن جانبه أكد بكر محمود رسول مدير عام منظمة العمل العربية ضرورة تقديم مقترحات عملية لإزالة التسلبيات التي تعترض مسيرة العمل العربي المشترك.

وأكد الاجتماع في ختام أعماله على ضرورة قيام المنظمات العربية المتخصصة بالتوسع في المشاريع القومية والإقليمية وتضمينها في برامجها المستقبلية بحيث لا تقل عن مجموع ٧٠٪ من الأنشطة التي تنفذها كل منظمة.



عصمت عبد المجيد



المصدر: الأهرام

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٩/٩

بهـدوء

بقلم: إبراهيم نافع

مرة أخرى، سمة عربية مشتركة كيف؟

٧. النفط العربي.. ونظرة البداية!

لا يزال النفط على الرغم من جميع التطورات التي شهدها الاقتصاد في المنطقة، يمثل عصب الاقتصاد العربي من حيث الوزن الذي يحتله في حجم الصادرات العربية، أو باعتباره المصدر الرئيسي للنقد الأجنبي. لكننا في هذا المقال نحاول أن نوضح حجم وأهمية النفط العربي، كمصدر للتعاون والكمال الاقتصادي العربي، في حقبة تفرض علينا السعي بكل السبل لتنظيم التعاون الاقتصادي العربي، والطلع لبناء أسس حقيقية للكمال العربي يستفيد منها الجميع، وتكون بمثابة طوق النجاة في عالم تزبد فيه أهمية للكتلات الإقليمية الكبرى سواء في تحقيق مصالح الدول من أعضائها، أو في إجراء عمليات التفاوض الثنائي مع بقية الكتلات الأخرى. والحقيقة الأولى، التي نجعلنا نرشح النفط العربي، ومايرتبط به من صناعات أساسية كعامل رئيسي في رفع درجة التعاون الاقتصادي العربي، كما فعلت أوروبا في بداية تجربتها للكمال والوحدة الاقتصادية مع قطاعي الصلب والحديد. هي المكانة المهمة التي تشغلها الدول العربية في الساحة الدولية، بما تمتلكه من احتياطات من هذه المادة الاستراتيجية.

فوفقاً لأحدث الإحصاءات، فإننا نجد أن العالم العربي يضم في أراضيه مايتجاوز ٦٢٪ من حجم الاحتياطات العالمية المؤكدة من النفط الخام. وهنا فإن لنا عدة ملاحظات الأولى هي أن الدول العربية تتفاوت تفاوتاً كبيراً من حيث هذه الاحتياطات والعمر المتوقع لتضروب النفط فيها، ولاجدال أن دول الخليج العربي تأتي على رأس الدول العربية في هذا المقام. إذ تأتي المملكة العربية السعودية على رأس القائمة باحتياطات تبلغ مايزيد على ٢٦٠ مليار برميل، ومن المتوقع أن يبلغ العمر المتوقع. لهذا الاحتياطي وفقاً لإنتاج يبلغ نحو ١٠ ملايين برميل في المتوسط. نحو سبعين عاماً (ربطاً من حجم الإنتاج وفقاً لتوقعات سنذكرها لاحقاً).

وفي المقابل يبلغ الاحتياطي النفطي في كل من الكويت والإمارات نحو ٨٠ مليار برميل لكل منهما، ومع وضع إنتاج يومي متوسط يبلغ ٣ ملايين برميل، فإن العمر المتوقع لهذا الاحتياطي سيبلغ في كل من البلدين نحو سبعين عاماً. ويبلغ الاحتياطي في العراق نحو ١٠٠ مليار برميل، وترى بعض المصادر أن حجم الاحتياطي يزيد على ذلك بكثير، إذا سلمت تكثيف الاستكشافات وتنمية بعض الاستكشافات التي



المصدر : الأهرام - رام

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٥/٩

تحفظت وهو الأمر الذي حرم منه العراق بحكم الأوضاع التي شهدها طوال الأعوام الستة الماضية، وعلى الرغم من ذلك واعتماداً على حجم إنتاج متوسط يبلغ أماًلين برميل بعد الرفع النهائي للعقوبات عن العراق في المستقبل، فإن الكمر المتوقع للنفط العراقي يبلغ نحو سبعين عاماً أيضاً .

من خارج منطقة الخليج تأتي ليبيا في مقدمة الدول العربية الكبيرة تسيماً في إنتاج النفط ومن المنتظر أن يبلغ عمر الإنتاج النفطي فيها نحو سبعين عاماً. أما بقية الدول العربية المنتجة للبترو، فإن عمر الإنتاج النفطي فيها إما متوسط مقارنة ببقيّة البلدان مثل الجزائر و قطر واليمن التي يتراوح فيها هذا العمر بين ٢٥ إلى ٣٥ عاماً، أو قصير نسبياً كمال مصر ولبنان وسوريا وعمان والتي يتراوح فيها العمر بين ١٠ إلى ١٥ عاماً فقط، وذلك إلى جانب الدول العربية الأخرى التي لا تتمتع بأحتياطيات أو اكتشافات يحد بها حتى الآن مثل المغرب والمصوبان والبحرين واليمن وليبيا وموريتانيا . والنتيجة الأولى المترتبة على هذا التفاوت في توزيع الثروات النفطية هي: أنه لا بد من تعزيز التعاون بالفعل، إما في الإمداد بالنفط ذاته أو بمحاولة تحقيق درجة أعلى من التنوع في الصناعات النفطية، وهو الأمر الذي نجد له مثلاً نموذجياً في تصدير البترول السعودي إلى البحرين، ليتم تكريره هناك إما للاستخدام المحلي أو للتصدير . كما أن هناك نموذجاً محتملاً لذلك في الاتفاق المصري الليبي على مد خط أنابيب من ليبيا إلى مصر بتكلفة تصل إلى ٣٠٠ مليون دولار لنقل ١٥٠ ألف برميل نفط يومياً ليتم تكريرها في المعامل المصرية، واستخدامها خلال السنوات المقبلة، خاصة أن عمر الاحتياطي في مصر قصير نسبياً. إلا لو تم استكشاف مناطق جديدة وإعادة. وباتى لك بالطبع إلى جانب خطوط الأنابيب الأخرى مثل خط سوميد الذي ينقل النفط الخليجي من منابعه في الخليج لكي يتم تصديره من ميناء سيدي كرير المصري ، أو خط الأنابيب العراقي إلى السعودية الذي يمثل رغم تعطله منذ حرب الخليج ، علامة على إمكانات الترابط النفطي الذي تنوّه ببنية التحتية أو خط الأنابيب الحسري إلى سوريا. وهذا المستوى المتأخر في الحقيقة يعني أن توزيع الإمكانات العربية في هذا المجال يتيح الفرصة لتعزيز فرص التعاون في المستقبل .

علاوة على ذلك، فإن الواقع الحالي يشير إلى أنه رغم امتلاك الدول العربية لا يزيد على ٦٢٪ من الاحتياطي العالمي من النفط، فإن نسبة الإنتاج العربي منه لا تتعدى ٢٨٪ من الإنتاج العالمي . وباتى هذا نتيجة لأن العديد من الدول

للتنامية المنتجة للنفط تنتج كميات كبيرة، لكنها في أغلبها لن تكون منتجة للنفط بعد سنوات قليلة، فمعها لحجم الإحتياطيات والإنتاج في كل من الولايات المتحدة وكندا وبريطانيا، فمن المنتظر استهلاك الإحتياطيات النفطية بها بعد أقل من عشر سنوات، والدولة الوحيدة التي ينتظر أن يطول عمر الإحتياطي فيها عن ذلك قليلاً هي "النرويج". ومن هنا فإن هذه الدول لن يكون بمقتورها في السنوات القليلة القادمة أن تستمر في الإنتاج بالعدلات الراهنة نفسها، فالطاقة الإنتاجية القصوى ستتحقق هذا العام في كل من النرويج وبريطانيا لتبدأ بعد



المصدر : الأهرام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٥/٩

ذلك مسيرة انخفاض الإنتاج في جميع الدول المتقدمة دون استثناء ابتداء من العام القادم . ولن يكون هناك منتجون كبار في العالم إلى جانب بعض الدول العربية التي أقرنا إليها، سوى فنزويلا وإيران من بين دول منظمة الأوبك بالإضافة إلى المكسيك وبول الكومنولث المستقلة، وبعض بلدان وسط آسيا . من هنا تتأكد توقعات ارتفاع حجم الطلب على النفط العربي، وبالتالي زيادة الإنتاج في الدول العربية المنتجة الكبيرة للنفط في بدايات العقد القادم . وفي هذا المجال تتوقع وكالة الطاقة الدولية التي تضم كبار المستهلكين للنفط في العالم أن تزيد حصة منظمة الأوبك في الإنتاج العالمي من نحو ٣٧٪ حالياً إلى

ما يتجاوز ٤١٪ في عام ٢٠٠٠ أو نحو ٣٧ مليون برميل، وذلك في مقابل ما يزيد على ٢٧ مليون برميل يومياً حالياً، واعتماداً على توزيع الاحتياطي العالمي، فإن معظم إمكانات تلبية الطلب العالي ستعتمد على عائق أول العربية، ويرشح هذا الأمر مجالاً جديداً للتعاون العربي - العربي يشمل في ضرورات تعزيز التعاون في مجال الشحن والنقل واستخدام الطرق الملاحية للبريقو الأمر الذي يحقق المصالح المشتركة للعديد من الدول العربية .

والغذال الثاني المهم في هذا المجال هو احتياطات الغاز الطبيعي، فعلى الرغم من أن الدول العربية لاتتمتع في هذا المجال بالأهمية نفسها، التي تتمتع بها في مجال النفط حيث لاتزيد احتياطات الغاز العربية على نحو ٢٢٪ من جملة الاحتياطات الدولية، إلا أن الوضع هنا من حيث الشاغل في توزيع هذه الاحتياطات يربط نتائج بالغة الأهمية فهناك أولئك الاحتياطات في الموقع التي قد لاتتمتع بخلاف بآز في مجال النفط مثل قطر (أكبر دولة عربية من حيث احتياطات الغاز المؤكدة) والجزائر، وبذلك فإن هناك تعويضاً نسبياً عن احتياطات النفط المحدودة، هذا إضافة إلى دول أخرى مثل مصر وسوريا واليمن التي لم تبدأ في تطوير عملية استغلال الغاز سوى مؤخراً، وفي هذا المقام تتوارى فرص أخرى للاستفادة عربياً من توزيع هذه الاحتياطات وعملية نقلها وتسويقها، فمن المؤكد مثلاً استفادة المغرب وتونس من خطوط الغاز الجزائرية الموجهة للدول الأوروبية المستهلكة، إلى جانب الأهمية الكبرى التي تتمتع بها الدول العربية كمدينة نسبية عند استخدام الغاز الطبيعي كمدخل في عمليات التصنيع كما سيوضح بعد قليل .

أما المجال المهم الذي يدعو هذه الاستخدامات المباشرة لهذه الموارد الاستراتيجية للعربية، فهو الامكانات الهائلة التي تتيحها في عملية التصنيع، فإلى جانب الصناعة المباشرة التي تقوم على النفط والغاز مثل: عمليات التكرير والإسالة فإن هذه الموارد تتيح كذلك عمليات تكامل صناعي هائلة على مستوى الدول العربية، ونود أن نشير على سبيل المثال، إلى صناعات كثيفة الطاقة من حيث الاستخدام مثل:

الألومنيوم والأسعده وغيرها التي تجعل عملية الإنتاج في الدول العربية منافسة إلى حد بعيد للصناعات المماثلة في الدول الأخرى، فالغاز كمدخل أساسي في هذه الصناعات يتيح الاستفادة المباشرة مما تمتلكه الدول العربية منه دون تصديره في صورته الخام، حيث تعتمد الصناعات المنافسة في أغلب دول العالم على استيراد الغاز الذي تحتاج إلى تسيله أولاً، ثم نقله إليها ليتم من جديد تسخينه ليستعيد صورته الغازية الأصلية، وهذه التكلفة الإضافية تجعل هذه الصناعات من الصناعات ذات المزايا الكبرى في عملية تكامل الدول العربية من الناحية الصناعية إضافة إلى ما تتيحها من إمكانات تحقيق قفزات تكنولوجية محسوسة مع اعتماد الخبرة في عمليات التصنيع، وهو الأمر الذي تم في مصر مثلاً في مجمع الألومنيوم بنجع حمادي حيث توصل الفنون للمصريين إلى فنون إنتاجية تحقق توفيراً كبيراً في مجال الطاقة لا يزيد من الكاسب المحققة من المشروع، إضافة إلى ذلك فإن هناك صناعة البتروكيماويات، ورغم جميع المصاعب التي واجهتها هذه الصناعة خاصة في منطقة الخليج، فإن التكامل هنا أوسع منه في



المصدر: الأهرام

النشر والتخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٥/٩

أي مجال آخر، حيث تقوم صناعة البتروكيماويات على تكسير النفط الخام للحصول على النافثا، أو استخدام الغاز الطبيعي للوصول إلى المواد البتروكيماوية أو ما يسمى باللدائن، ومن أهم المشتقات البتروية الإيثيلين الذي يعد أساساً أولياً في العديد من الصناعات مثل البلاستيك والألياف الصناعية والنوبت، وكذلك البيولتين الذي يدخل في صناعة الحافظ الصناعي. ومن أهم البتروكيماويات غير العضوية الأمونيا التي تستخدم في إنتاج الأسمدة للكيماوية وإعلاف للماشية. من هنا فإن هذه الصناعات التي تدخل بصورتها المباشرة في المنتجات الصناعية المختلفة، أو باعتبارها بدائل مهمة للعديد من المواد الطبيعية تقدم فرصاً هائلة لإمكانات تحقيق الدول العربية لفكرة صناعية هائلة، في حالة إقامة نوع من التنسيق بينها في توزيع هذه الصناعات، كما أنها تقدم فرصة هائلة أمام زيادة حجم التبادل التجاري والتعاون للتبادل في حالة قيام الدول العربية بسد حاجات بعضها ببعض مباشرة من هذه المواد. ويقدم التعامل المصري-السعودي نموذجاً متقدماً في هذا المجال، حيث زالت التجارة بين البلدين خلال العامين الأخيرين زيادات هائلة نتيجة لزيادة الصادرات السعودية من المنتجات البتروكيماوية وعدد من المصنوعات الأخرى مصر، مقابل استيراد العديد من المنتجات الصناعية من مصر. والواقع أنه رغم أن السوق الأوروبية قد وضعت العديد من العوائق أمام الدول العربية المنتجة للبتروكيماويات، إلا أن صفوة هذه الصناعة وتوافر أسواق جديدة أمامها خاصة في دول آسيا مع تزايد حاجاتها للنفط والغاز والمنتجات البتروكيماوية، أو الصناعات التي تقوم عليها مثل الأسمدة تجعل منها صناعة ذات مستقبل طيبه بشرط أن تستند أولاً إلى سوقها المحلية العربية وبشرط تحقيق درجة أعلى من درجات التنسيق والتكامل الصناعي بين الدول العربية.

وبتحقيق كل ذلك إلى الاعتقاد بأن هذا القطاع ربما يمثل القطاع العربي المعقل لبدء التكامل الإقليمي. القطاع والصليب. ورغم أن الأوضاع تسير الآن على نحو أفضل من السابق في العديد من الدول العربية بعد المضي بثبات على طريق الإصلاح الاقتصادي مما ترتب عليه بعض النهوض في مجال التبادل التجاري العربي المينى، إلا أن عملية التكامل الحقيقي هي قبل كل شيء عمل إرادى يحاول أن يعظم المصالح المشتركة باستناده إلى الإمكانيات المتوافرة في الواقع الفعلي، ومن هنا تأتي دعوتنا إلى تجميع العرب حول الاستفادة الصحيحة من ثروات النفط والغاز العربية. وإمراجها في عملية التعميق الصناعي التي تمهد الطريق العربي لتحقيق التعاون والتكامل الاقتصادي، وريما الوحدة الاقتصادية العربية في المدى البعيد.

توقيع



المصدر : الحيساء

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٥/١٠
في ندوة عقدها مركز الأبحاث العربية

مشروع منطقة التجارة الحرة العربية :

الفكرة جيدة لكن التحديات كثيرة

□ لندن -
من رؤوف قبيسي

■ حملت ندوة عقدت أول من أمس في العاصمة البريطانية موضوع منطقة التجارة الحرة العربية، وكانت الأراء بين مؤيد ومتحفظ ومتساؤل ومشكك. حضر الندوة التي أقيمت عليها مركز الأبحاث العربية (مقره لندن)، الوزير المصري للبحوث الاقتصادية الدكتور اسماعيل رشدي و الباحث الاقتصادي المصري ابراهيم نوار والمسؤول في وزارة التجارة والصناعة البريطانية نيكولاس أرمور ورئيس جمعية الشرق الأوسط جيون غوندين والمحامي البريطاني في صحيفة «فاينانشال تايمز» ديفيد غارندر. وترأس الجلسة رئيس مركز الدراسات العربية الدكتور عبدالمجيد فريد.

وكانت فكرة منطقة التجارة الحرة العربية ظهرت في شباط (فبراير) ١٩٩٧ في اجتماع عقده في القاهرة مجلس الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الجامعة العربية تقرر فيه تعجيل انشاء المنطقة الحرة بموجب البرامج والجدول الذي تم الاتفاق عليها والمتماشية مع قوانين منظمة التجارة الدولية ومبادئها. ويبدو البرنامج الى اكمال منطقة التجارة الحرة في غضون عشر سنين ابتداء من ١ - ١٩٩٨.

علماً ان مجلس الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الجامعة العربية سيشرع في عملية تبني البرامج وسيكون مسؤولاً عن تنفيذ الاجراءات لتبني القوانين القائمة امام تطبيق هذه البرامج وايجاد الحلول للتحديات وانشاء الاتاريات واللجان التي سيعهد اليها تنفيذ البرامج. وتولي منظمة التجارة العالمية التجمعات الإقليمية اهتماماً

خاصاً، كما تعطي بعض البلدان فرص الدخول في مفاوضات مشتركة بهدف التحاقن الاقتصادي. وتضم المنظمة ١٣ دولة عربية سبع منها بعضوية كاملة والست للجمعية قدمت طلبات انضمام. وكان اتفاق برشلونة (اشرين الثاني) نوفمبر (١٩٩٥) دعا الى تأسيس منطقة تجارة حرة بحلول السنة ٢٠٠١ بين دول حوض البحر الأبيض المتوسط الشمالية والجنوبية، مما سيوجد مميزات جديدة تؤثر في النظام الاقتصادي في العالم العربي وتقرض على المسؤولين العرب التفكير في الفوائد من هذه الأوضاع الجديدة.

ويرى الدكتور عبدالمجيد فريد انه يتعين على الدول العربية تحقيق نظرة اقتصادية موحدة لتطوير التجارة في ما بينها لإنشاء منطقة تجارة حرة عربية. مشيراً الى ان هذا المشروع سيكون خطوة لتوسيع التجارة بين الدول العربية وتطويرها ووسيلة لتحسين مستوى الأعمال وتجاوز المعوقات القائمة عن التعامل التجاري وفي حقل المواصلات وكذلك المعوقات المالية والتجارية الخاصة بين الدول العربية.

من جهة، قال ابراهيم نوار ان: التغييرات التي شهدها العالم في الاعوام الماضية، مثل تفكك الاتحاد السوفياتي وانظمة أوروبا الشرقية، أثرت في طبيعة التجارة العربية بعدما كانت الدول العربية في الخمسينات والستينات وفترة من السبعينات: متاجر بكميات كبيرة مع الاتحاد السوفياتي ودول أوروبا الشرقية. وأضاف ان: انضمام الدول الشيوعية عن ذلك العالم جعل المصيرين العرب يبحثون عن اسواق جديدة وفتح عليهم اعتماد سهل منطقة للتعاظم في هذه الاسواق. وأشار الى ان العالم يشهد



المصدر: الجزيرة

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٥/١٥

تطور اتصالات القيمة في أوروبا وأمريكا والشرق الأقصى وأسيا وبين نيوزلندا وإستراليا، مشيراً إلى أن هذه الاتحادات الإقليمية تحظى تقليدياً بمناخ تجارة حرة وتعاون على صعيد التعريفات الجمركية والأسواق المشتركة والاتحادات النقدية وغيرها.

تقة لتجار الأجانب وعن فوائد منطقة التجارة الحرة العربية بالنسبة إلى المصدرين والمستثمرين الأجانب قال لومور إن إنشاء هذه الدول منطقة تجارة حرة في ما بينها ستحسن علاقاتها التجارية مع الخارج، مشيراً إلى أن الشركات البريطانية وحتى التجار الصغار في بريطانيا يطمحون التعاون مع مناطق مستقرة، واعتبر أن على العرب أن يحدروا اقتصاداتهم لاجتذاب التجار الأجانب والاستثمارات الأجنبية، إلا أنه تساهل عن المفزى من مشروع منطقة التجارة الحرة العربية قائلاً: «هل هي لتدعيم فكرة الحرة أو لتحفيز التجارة بين الدول العربية» داعياً إلى تقديم تفسيرات عن معنى هذا المشروع والأعراض المتوخاة منه، لأن التاريخ يثبت يوماً أن الأفكار الناعمة لا تتحقق شيئا.

من جهة، توقع جون غرندن مسؤولات أمام تحقيق منطقة التجارة الحرة العربية قائلاً إنه حتى مجلس التعاون الخليجي المتجسّس بواجهه ولا يزال مصاعب كثيرة بين دوله وبينها وبين المجموعة الأوروبية واعتقد أن الشيء الذي يجب أن يؤخذ في الاعتبار هو إذا كان هناك مقدار كاف من التكامل بين هذه الدول لإنشاء منطقة تجارة حرة في ما بينها، علماً أن التجارة القائمة بين بعض الاتحادات الإقليمية ليست حرة مئة في المئة وأشار إلى أن إنشاء منطقة تجارة حرة ما لا يعني بالضرورة تحرير

القرارات الاقتصادية للدول المشاركة في هذه المنطقة وتطرق إلى منطقة التجارة الحرة العربية فتساءل عن حجم الثقة بين الدول الساعية إلى تنفيذ هذا المشروع، قائلاً إن حجم التجارة بين الدول العربية الساعية إلى إنشاء هذه المنطقة لا يتجاوز ٨ في المئة الأمر الذي يثير التساؤل خصوصاً أن تاريخ لتجارة بين الدول العربية غير مشجع.

شكوك في المشروع وكما في حديث تيفيد غارندن شيء من الحفظ بلغ حد الشك في إمكان نجاح مشروع منطقة التجارة الحرة العربية في الشكل الذي طرحه الجامعة العربية، مشيراً إلى أنه في الأعوام الخمسين الماضية ظهرت ٦٠ منظمة عربية على نطاق العالم العربي، بعضها ضعفي وبعضها معان وتطرفت إلى بعض جوانب الضمان الذي تدعو إليه فكرة منطقة التجارة الحرة العربية، في حين أن حجم التجارة بين الدول العربية ضئيل ولا يشكل أكثر من واحد من عشرة من حجم التجارة بين الدول الصناعية وواحد من سبعة من حجم التجارة بين بعض مجموعات دول نامية.

وتطرق الدكتور رشدي إلى المشروع فقال إن على العرب أن يثابروا من أنهم سيحققون فوائد منه لتحرير مواجهتهم تحدياً، كما دعا إلى النظر في الأسباب التي أدت إلى تراجع مشاريع اقتصادية عربية سابقة أو فشلها في الخصمينات والمستثمرات. وأشار إلى أن الدول العربية كانت تولى الاعتبارات السياسية والشعارات العقلانية الأهمية على حساب المصالح الاقتصادية وأن

لكل كان يحصل ضمن الاقمار أو على نطاق العالم العربي كله، كما أشار إلى أنه في كثير من الحالات اللاحقة رأيت بعض الدول العربية أن بإمكانها تطوير نفسها بعزل عن الآخرين خصوصاً الذي كان لديها الوافد المادي القشري في استيراد العمالة الأجنبية، في حين كان بعض الدول العربية يعتبر انتمائه إلى مؤسسات أو صناديق على مستوى العالم نوعاً من الهبة وليس واجباً أو التزاماً.

وتطرق الوزير المصري إلى الوضع الراهن فالأوضاع وجود مظاهر إيجابية تجعل الوضع الحالي أنسب من أي وقت مضى لتفعيل المشاريع العربية المشتركة، كما لاحظ وجود تطور مستمر في حجم الصادرات العربية وفي مشاريع البنى التحتية والاستثمارات العربية في الدول العربية في الأعوام الأخيرة قائلاً: «إن ذلك مهم ليس لإنشاء منطقة التجارة الحرة فحسب ولكن أيضاً لتنعيم أي برنامج يدعو إلى الاندماج الاقتصادي بين الدول العربية». ورأى أن إنشاء منطقة تجارة حرة عربية أهم خطوة في هذا الاتجاه.

وأوضح أن الدول العربية اعتمدت إجراءات كثيرة لتطبيق الإصلاحات الاقتصادية وتوسيع الاستثمارات وأن بعضها أصبح عضواً في الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (غات) ويطلق برامج إقتصادية تستوحي مبادئ الغات.

وأشار إلى أن الدول العربية صارت أكثر إدراكاً لأهمية المفاهم الاقتصادية والواقع أن لا قوة سياسية من دون قوة اقتصادية، وأعطى مصر فضلاً وكيف وفضحها أفضل من السابق وكيف أن تجارتها توسعت مع الدول العربية خصوصاً السعودية، إذ نما حجمها بنسبة ٢٥٠ في المئة في الأعوام الثلاثة الماضية.



العدد : ١٩٩٧/٥/١

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٥/١

لماذا نجحت الدول الأوروبية المتنافرة الإعراق والعقائد ولتختلف اللغات فيما

نفسه فيه «عربيا» رغم وحدة التاريخ والعقيدة واللغة عندنا؟

وفي البداية هل حلم الوحدة العربية حلم صحيح؟

نافذة على الفهد

أين نحن من حلم الوحدة العربية؟

توضيح هذه الملاحظات سيقتنا أن المسؤل من عدم قيام الوحدة العربية في الزمن والمصر.

الوحدة الإندماجية، لماذا قامت؟

الوحدة الإندماجية والاستعصام هما إيمان شرعيان للإقتصاد الصناعي، وحقائق الإنتاج الجماهيري على نطاق واسع، التي تلتهت الآلة البخارية. ما أن ظهرت المصانع الكبيرة، وبنيت أنشأتها تدفق من السلع المنطقية، بالآلاف والملايين، وحتى ظهرت الحاجة إلى التوزيع والتسويق الجماهيري على نطاق واسع، ومن هنا، استعمرت الماندية الاقتصادية، التي انقضت أجمع في وحدات اقتصادية كبيرة تصمد في وجه هذه الماندية، التي انقضت الكيان الاقتصادي الكبير، كيانا سياسيا وإداريا كبيرا يصمد، وهكذا، باتت في أضماء العالم الصناعي عمليات الإندماج، وظهرت والدولة - القومية - الكبرى، والتي مازالت تسود حياتنا السياسية حتى الآن لم تتم عمليات الوحدة الإندماجية لجهد تحقيق حلم الوحدة القومية، بل العكس من الصحيح، قامت الدولة القومية لتلبية حاجات الإقتصاد الصناعي، وسخرت من أجل ذلك جميع الأحلام القومية، وأبطلت أبطال التاريخ القومي من قسورهم، بل وأباحت صياغة التاريخ نفسه لخدمة هذه الدولة الجديدة.

انسحاب أسس المجتمع الصناعي

ومنذ منتصف القرن المالي، ظهرت تكتلات اقتصادية، ترمي لضمها الاقتصادية جديدة، وتتزايد لشكلا جديدة للدولة، بل وتخرج منطقة جديدة لحياة البشر مختلف تماما عن المناطق الصناعية، وهنا أيقضت تلك القصة، تتحول في طبيعة الإنتاج الصناعي، تختص التكتلات الاقتصادية المتطورة، وبالتحديد للتصنيع والروبوت، على أهم ركن في الإنتاج الصناعي، الإنتاج الجماهيري على نطاق واسع، أصبح من الممكن إنتاج ترون من السلع الواحدة، ويجدد ضخم زر أو تغيير سطور في برنامج الكمبيوتر، فبيرة لتتورج

وتجارت الجماهير، وبذلك تكلفة إنتاج السلع المنطقية المتطابقة والملايين، قاد هذا التغيير المهم، إلى تغيير أهم، من انقضاء أسطورة الحجم الكبير، وانتهى اعتباره السبيل إلى المزيد من الربح والقدرة التنافسية، انقضت هذه الأسطورة، بالتعصية والتمسك والمهمنة والمكرمة أيضا.

الصغير أقدر وأكفا

نتيجة التأثير للتصارع أصبحت الوحدة الصغيرة أكثر على التمسك التغيير والتكيف مع الاستفادة منه وخالصا وبما لها للقياسات الصغيرة المتمثلة في بيرواها، عاجزة

كلنا حلمنا يوما بوحدة عربية، أو إسلامية، يتجمع فيها شتات شعوبنا للمستعصمة، وتنبو حالة الفرة التي خلفتها تقسيمات الدول الاستعمارية المختلفة، على مدى القرون الثلاثة الأخيرة، التي شكلت عصر عصر العنصرية، ومازال العلم يترامى لنا بين يوم وآخر كلما استأضعتنا في مواجهة الدول الكبرى القوية، أو خزينا إزاء الاستنزافات التي تقوم بها إسرائيل، وعجزنا عن مواجهتها بما تستحقه نتيجة لساندة أمريكا لها.

وفي كتاباتنا ومؤتمراتنا تكلم اليوم لقيادات الدول العربية والإسلامية المتنافرة، والتي تعرق قيام أي وحدة من أي نوع، بحسنا يتصور أننا كنا على وشك تحقيق الحلم في حياة جمال عبد الناصر، وأنه بالامكان معاودة المحاولة أو ظهر بيننا ذلك الزعيم القوي القادر على تحقيق الوحدة.

وبين الحنين والألم، كلما سحمتنا أو قرأنا عن خطوات تحقيق الوحدة الأوروبية، ثرنا على أوضاعنا، وبشأننا، كيف نتجس هذه الدول متنافرة الإعراف والمفكك مختلفة اللغات، فيما نفسل فيه رغم وحدة التاريخ والعقيدة واللغة عندنا، من المسؤل عن هذا الوضع؟

الزمن هو المسؤل

حتى نفهم من هذه الأحلام، ونسقط المضار السياسية التي تعرق فهم المسؤل للواقع البشري المعاصر، نتجس لتذكرنا في المسؤل الآدم، استعصم قناريه في أن أهم أصابعه بعض المصالح، التي قد تدعو لوهلة الأولى استنزافية، ثم أحاول تفسيرها بعد ذلك.

أولا، منذ منتصف القرن المالي، لم يعد ممكنا لأحد لا عهد القنصر ولا شيء أن يتجس في أمانة شكل من أشكال الوحدة الإندماجية، على نسق ما قام به بسمارك في ألمانيا وغارibaldi في إيطاليا.

ثانيا، في إطار التغيرات الكبرى التي يشهدها الجنس البشري، يتغير معنى كل شيء، في حياتنا، ومن بين هذا معنى الوحدة. اندماج الدول يتناقض مع الواقع الحالي والقادم، والأرجح أننا ننضج إلى تفكيك وشرذمة وتجزئة الوحدات الكبرى التي تشكلت في بداية عصر الصناعة، أو نحن ننضج - على الأقل - إلى إعادة بناء تلك الوحدات على أسس جديد شاملا.

ثالثا، إن معارلات الوحدة الأوروبية الحالية، أو بعبارة خاضعة لعقائبات الزعماء السياسيين الذين مازالوا يعيشون الواقع التاريخي لعصر الصناعة من أشكال فلووت كور، فإن مصيرها الفشل، والمشاكل الخطير.

راجي
عنایت



الصدر : العالم اليوم

التاريخ : ١٩٩٧/٥/١٠

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

عن لهم التمييز ومولتيه بالسيرة الطويلة، واضطرت الكيانات الاقتصادية الضخمة إلى أن تعيد بناء نفسها على هيئة وحدات صغيرة شبه كلية الاستقلال، أقرب ما تكون للشركات الصغيرة التي تتنافسها. الذي يهنا في هذا، ونحن نتكلم عن الوحدة الانتمائية، هو أن ميور وجوندا لتاريخي قد انقضى، وأصبحتا مضمي إلى انتماء الكيانات السياسية الكبرى، وإلى تسلاخ الأجزاء من الكل فيما عدا الحالات التي تمتد فيها هذه الكيانات الكبيرة إلى إعادة بناء ذاتها على أسس جديدة تتسجم مع التقنيات الجديدة التي تفرزها مرحلة التحول الحالية من الصناعة إلى المعلوماتية... إعادة البناء اقتصاديا واجتماعيا وإلخريا وسياسيا وثقافيا. وهذا هو السر في قولنا: إن حلم فرسدة العربة الذي آمن به عبد الناس، كان مستحيلًا في وقت ظهوره، وربما لو كان قد ظهر قبل ذلك بنصف قرن، لوجد حظه مكدًا. الذين ما زالوا يطمحون حتى الآن بالوحدة الانتمائية مستندين إلى ما يجري اليوم تحت شعار الوحدة الأوروبية، يحسن بهم أن يبتئوا حافيتهم ما يجري، واحتمالاته للساقية.

ماستريخت والجهود العائسة

خلال مارس الماضي، نشرت صحيفة "الأوروبية" الفرنسية مقالاً بعنوان "مسيرة أوروبية" للتحفة لا مكان يتحدث عن مستقبل الوحدة الأوروبية وتوحيد النقد اللقال يتضمن حواراً مع الكاتب المستقبلي للوهج اللين تولار حول هذا الموضوع، يقول للسر في بداية مقال، "بينما نعدم الدول الأوروبية، إلى تضييق الإزملة في عهد ياش للبرية املاف ماستريخت فيما يتصل بالوحدة النقدية، يحذر المتشككون من أن كل هذه التضمينات قد تكون بلا فائدة، لأن مسارها يتناه



سوق واحدة، تقوم على نتائج اقتصادية فلتت معاملاً، ويقول إن تولار من بين هؤلاء للتشككين في هذه الصورة الأرفغسية إلى لا مكان، ويعود لذكره في هذا السعد، يقول تولار، يحاول القادة الأوروبيون تلبية لنجاح الاقتصاد الموجه القوية، يقصد عصر الصناعات في الولايات المتحدة في الوقت الذي قد بدأت في أمريكا، وغيرها من الدول الليبامكية، الاندفاع إلى للرجة الثالثة، يقصد عصر المعلومات، إلى أن يمشي قادة أوروبا مثلاً، إذا كنتم تسعون إلى إعادة خلق أمريكا الأمر، فامضوا في سبيلكم!

مالغريا تسبق أوروبا!

يقول تولار، إن اقتصاد الموجة الثالثة أثارخ لا يقوم على الافتراض الساذج، الذي يفيد أن الفرص الاقتصادية الكبيرة تثبت بالضرورة أنها رابحة، التصرف للكن حالياً، هو تصفير الحجم، والتوزيع وإقامة أليات غير الليبرورالية، إلى أن يقرله، "اعتقدت أن ماستريخت تخلق شيئاً أكثر مركزية وجودها من الولايات للتحدة الأوروبية، وانطباعي أن هذا يمكنني رغبة التحكم في ميزانية كل دولة وفي رأيه، أن أوروبا تتخلف عن الولايات المتحدة الأمريكية ويدل لسيد نتيجة خصوصية سواردة ضخمة للزراعة وصناعات اللداخن، على حساب صناعات عصر المعلومات، وهو يتسائل مثلاً: ستورد أوروبا أجهزة الكمبيوتر بشكل أساسي، ولماذا تخطط مالغريا لإقامة مشروع ثالث لإنتاج الوسائط للمعلوماتية للتحدة، خارج كندا، لايبور، يضع مراكز للتكنولوجيا المعلوماتية الأوروبية في وضع مخجل، وفي الوقت الذي يواصل فيه الأوروبيون التمسك ببناء اللساند لتك اللداخن، يتحسك

الأسبيون والتكنولوجيايات لتك الترجمة للمطومات، وبالانطلاق في سبيلها، لكن هذه ليست دعوة إلى اليأس، وإذا كنا نسمى لأن نستفيد من تركم القرارات اللدبية، فلأبد أن نجهد عن الأشكال للستجة في تجميع الطاقات اللدبية، والتي لا تكون من بينها الوحدة الانتمائية، ولهم هذه الأشكال الجديدة يتطلب ما أنادي به كشك الفهم اللدني لطبيعة عصر للمطومات الذي مضي إليه، تلك الطبيعة التي تختلف من معضم ملزمتنا تلخك به.

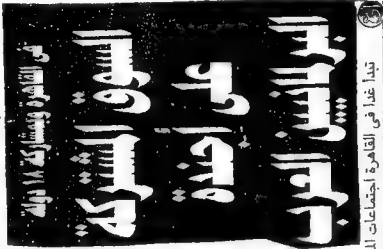


المصدر: الرسالة العرب

١٠ مايو ١٩٩٧

التاريخ:

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



٢٣
تبدأ غدا في القاهرة اجتماعات المؤتمر البرلماني العربي السابع، الذي تشترك فيه برلمانات ١٨ دولة عربية، يخصص المؤتمر هذه البورة لناقشة موضوعين هامين هما: دعم التضامن العربي، وإنشاء السوق العربية المشتركة، يصدر المؤتمر في نهاية اجتماعاته توصيات تعبر عن إرادة الشعوب العربية، لتكون عوناً ودعمًا للحكومات العربية، للسير قدما نحو مزيد من التضامن العربي، ونحو تنفيذ خطوات جادة في مجال السوق العربية المشتركة.

تقرير: فؤاد سعد



المصدر: /الأمم المتحدة/

التاريخ: 7 مايو 1997

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

في البداية يشير الدكتور فتحى سرور - رئيس مجلس الشعب المصري ورئيس الاتحاد البرلماني الدولي - إلى أهمية توثيق المؤتمر، حيث ينبغي في ظل ظروف بالغة اللفة، فيأتي أولاً في ظل الموقف العربي للوحدة تجاه سياسات إسرائيل المنتهكة في القدس، وثانياً في اعتقاد مؤتمر القمة العربي الأخير، الذي انعقد في القاهرة العام الماضي، وثالثاً بعد التحركات السياسية الإقليمية، التي قام بها مؤتمراً الرئيس حسني مبارك في بعض الدول العربية الشقيقة لتحقيق مزيد من التضامن العربي حول القضايا السياسية الراهنة.

ويضيف الدكتور سرور أن أهمية المؤتمر تتضح أولاً من فاعلية السياسة، بالنظر إلى الامتحان الصعب الذي

تمر به الأمة العربية، حول قدرتها وإمكاناتها لتحقيق سلام عادل شامل وثانياً: بدأت التكتلات السياسية تتفكر في العالم، فبالإضافة إلى التكتل الأوروبي هناك أيضاً حلف الأطلسي، وبدأ العالم تحكمه سياسة القطب الواحد، يظهر اتجاه صيني - روسي لقوة هذه السياسة، ويوسط هذا الخضم من التكتلات السياسية، وانخراط العالم بالحدود السياسية، لابد أن يكون للعالم العربي وحده مكانه، حتى يكون موضع الاعتبار والتقدير من مختلف الاتجاهات السياسية.

ثالثاً: ظهور التكتلات الاقتصادية العالمية في أوروبا، وآسيا، وأمريكا، ثم ظهور منظمة للتجارة العالمية «الجات»، مما يهدد بوجود تكتل اقتصادي عالمي، وما لم يواجه هذا التكتل العالمي بتكتل اقتصادي عربي، فإن مصالح الدول العربية سوف تكون معرضة لخطر شديد، هذا بالإضافة إلى اتجاه بعض الدول للعربية إلى التعاون مع هذه التكتلات الاقتصادية عن طريق المشاركة، وغيرها من وسائل التعاون التي يجب أن تتم بمسيرة لا نصل التكمال الاقتصادي بين الدول العربية.

رابعاً: إذا كان التضامن العربي هو الشكل السياسي للوحدة العربية، فإن التكمال الاقتصادي هو الشكل الاقتصادي لهذه الوحدة، والمؤتمر إذ يبحث للتضامن العربي والسوق العربية المشتركة، فإنه يبحث كلا من الشكل السياسي والاقتصادي للوحدة العربية.. وهي ليست مجرد وحدة مصالح، وإنما هي وحدة مصير.

خامساً: إن أعضاء المؤتمر هم برلمانات الدول العربية، التي تمثل الشعوب وأرائها هي الإرادة الشعبية التي تعبر عن الشعوب، وهذه الإرادة بجانب إرادة الحكومات تدعم الموقف العربي وتقوى صلابته، وتفتح آفاقاً رحبة العربي المشترك.

أهمية التضامن العربي

وفي معرض تأكيد أهمية التضامن العربي، يقول الدكتور فتحى سرور: إن الأحداث والتطورات قد أثبتت أن قوة الأمة العربية تنبع من تضامنها، وأن

الطموحات العربية لا تعرف طريقها إلى التحقيق، إلا في مناخ يتسم بالوحدة والتعاون الجاد بين الدول العربية، وقد شهدت الأمة للعربية، عظم فترات في تاريخها الطويل، في ظل الوحدة والماسك العربيين، وأيسر أدل على ذلك من انتصار أكدير الحظيم، الذي كان ثمرة وأمانة للتضامن العربي.

ويستطرد الدكتور سرور قائلاً: إن البرلمانات العربية عموماً تؤمن بأن التضامن العربي يجب أن يقدم على عدد من الأسس والليات، في مقدمتها:

- احترام استقلال كل دولة من الدول العربية وسيادتها وسلامة أراضيها، ونظام الحكم فيها، وتأكيد سيادتها على مواردها الطبيعية والاقتصادية، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، والتعهد بعدم القيام بأى عمل يمس أو ينتهك هذا المبدأ بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

- الأمن العربي وسبله الضمان على الأمة، وضمان نمائها ومستقبلها ومصالحها.

- تصريح استخدام القوة أو التهديد بها، أو التحريض عليها، من جانب أية دولة عربية ضد دولة عربية أخرى.

- الالتزام بتسوية المنازعات بين الدول العربية بالطرق السلمية، في إطار جاسمة للدول العربية، بالتفاوض أو الوساطة أو التوفيق، أو التحكيم، أو لجان المساعي الأخوية التي تشكل وفقاً لظروف وطبيعة كل نزاع.

- الالتزام بمنع أجهزة الإعلام ضد الدول العربية الأخرى، من شن حملات الإعلامية ضد الدول العربية الأخرى.

ضرورة السوق العربية

وحول مفهوم السوق العربية المشتركة، يقول الدكتور سرور: إن الدعوة اليوم إلى إقامة سوق عربية مشتركة، ليست دعوة إلى التكفاء، لأن ذلك مستحيل في هذا العصر، وإنما كنا نتخض من تجربة الاتحاد الأوروبي نموذجاً لسوق بدأت تشكلها مع بداياتها، وتطورت أكثر منا، فلماذا يجب ألا نعيش على اللبني، أو نتجاوز حدود التطور الراهن، ولماذا يجب أن نطور نموذجاً ينطلق من مشكلاتنا، ويأخذ في الاعتبار أوضاعها وخصائصها، من حيث درجة التطور والتنمية.

وحول دواعي إقامة السوق العربية المشتركة، يؤكد الدكتور فتحى سرور، أنه إذا كانت إقامة السوق العربية ضرورية تدعو إليها اعتبارات التاريخ والجغرافيا والمصالح، فإن إقامة السوق ضرورية تدعو إليها اعتبارات أمنية واستراتيجية متجددة.

وإذا كان لنا أن نحدد بعض تلك الاعتبارات، فإننا



المصدر: **الرسالة العربية**

التاريخ: **٢ مايو ١٩٩٧**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

نستطيع طرحها على النحو التالي:

● اعتبارات عالية: فالعالم الراهن يشهد انفجارا في صيغ التعاون الاقتصادي والسياسي، سواء على مستوى الاتفاقات التي تنظم حركة الاقتصاد بين الدول أو سواء على مستوى التكتلات الاقتصادية العملاقة وقد تنتهي هذه التحولات الجينية إلى تقسيم خريطة العالم إلى دول في فقر شديد، وأخرى في غنى فاحش. دول متقدمة، وأخرى شديدة التخلف. دول مستقرة آمنة، وأخرى تسبب بها الصراعات والحروب، وسوف يكون الفرق بين دول العالم كبيرا إلى حد يصعب تصورها.

● اعتبارات عربية: حيث مازالت الدول العربية - رغم ثرواتها الهائلة - تصنف جميعها في عداد الدول غير المتقدمة «دول الجنوب»، وهي في ظلها أيضا تصنّف على تناقضات شديدة.. فهناك دول عربية تتمتع بالغنى، ودول أخرى تعاني مشاكل الفقر، وجانب من المسؤولية عن ذلك يقع على الدول العربية ذاتها، حيث إنها لم تستطع أن تستثمر مواردها الاستثمار الأمثل ولم تستطع أن تبني نمونجا للتعاون الاقتصادي العربي.. فمعدلات التجارة بين الدول العربية مازالت عند حدود نديا، لا تزيد على ١٠٪ من مجمل التجارة العربية.

● اعتبارات إقليمية: ذلك أنه في مقابل تنامي مستوى التعامل الاقتصادي العربي، فإن هناك إحياء لمشروع التعاون الاقتصادي، في إطار للشرق الأوسط، وقد يتسع هذا الإطار أو يضيق عن استيعاب دول عربية لأن فحوى إطار للشرق الأوسط هو جعل مضمون العلاقات الإقليمية وجودها. التناقص الاقتصادي وتجاوز الاتصاعات السياسية، ويوجد هذا الإطار تأكيدا دوليا واسعا، في حين تختلف اللواقف العربية منه، وإلى الآن تم عقد ثلاثة مؤتمرات للتعاون الاقتصادي في الشرق الأوسط في لدار البيضاء ١٩٩٤م وفي عمان ١٩٩٥م وفي القاهرة ١٩٩٦م.

وحول الدور الذي يمكن أن تلعبه البرلمانات العربية في هذا الصدد، يقول الدكتور فتحي سرور: نحن كبرلمانيين عرب نتصور أن بإمكاننا القيام بما يلي: العمل على تقريب التشريعات الاقتصادية بين الدول العربية، ومن ذلك مثلا: أن نتبادل ما تصدره من

تشريعات جديدة، وتكون مجالات الشارس والحوار للتوصل إلى نقاط اتفاق يبين بشأن أهداف السوق العربية وأهميتها، وسبل تحقيقها، وآليات تنفيذها، وهذا هو دورنا في ترشيح القرار السياسي وإنشاء النقاش حوله.

إنشاء الحوار الشعبي، ولدخال البرلمانات العربية، بشأن الوضع الأمثل للسياسات الاقتصادية العربية، العمل على إزالة العراقيل التشريعية التي تقف في طريق إقامة السوق المشتركة.

مساعدة الجهات التنفيذية على إزالة العقبات البيروقراطية والإدارية.

معاونة الحكومات العربية من خلال طرح صيغ جديدة للتعاون العربي، وإعمال الفكر بشأن المقترحات المطروحة.

الحرص على الاجتماع الدوري بالبرلمانات العربية، وتنظيم دورنا على الصعيد الدولي، من خلال دعوة برلمانيي الدول الأخرى إلى تفهم سياساتنا الاقتصادية العربية. □



المصدر:

٢٩ مايو ١٩٩٧

التاريخ:

النشر والخدشات الصحفية والمعلومات



د. عصمت عبد المجيد

منذ ٣٢ عاما قامت سبع دول عربية هي مصر والأردن وسوريا والعراق واليمن وموريتانيا وليبيا بتوقيع اتفاقية للقيام بسوق عربية مشتركة بين هذه الدول. ومنذ هذا التاريخ والدعوة ما زالت قائمة لتوسيع قاعدة السوق واشتراك باقي الدول العربية في التعاون الاقتصادي الجماعي. لكن كل هذه الدعاوى لم تجد هبها إذ لم يكن لها أي صدى إلى أن جاءت قضية التساهل مع إسرائيل ولم يستوعب انفجارها عالم السبعينات لتفزع العرب اقتصاديا جانبيا لإجلاء الصراع العربي - العربي، بدلا من السعي إلى مواكبة الاتحاد الأوروبي الذي بدأ التفكير فيه مع بداية السبعينات أي بعد حوالي ٨ سنوات من قيام السوق العربية. والعجب أن الأوروبيين جاءوا بالضغط العربي والمقترحات الاقتصادية التي نص عليها اتفاق السوق العربية وبنوا في تطبيقها وبفلس الفوائد.

هل ينجح البرلمانيون العرب في إعادة الروح للسوق العربية المشتركة؟ لماذا تأخر قيام السوق المشتركة ٣٢ عاما؟

تحقيق يكتبه

بدر الدين الحم

يحقق مصباح الحكيمات العربية وكذلك مصباح رجال الأعمال والمستثمرين ومضيق عروة زئبق الأصول العربية إلى العرب.

١٩٧٩ زيادة في التجارة ٩١٪

أما الدكتور حسن إبراهيم الأمين العام للجنة الاقتصادية والتي تنجز السوق العربية تحت مظلة مجلسه فلكل من السوق في الصيغة المناسبة لوجبة كل من الدول الأعضاء. فالتجارة العالمية طاجية ومن خلال تفعيل السوق لن تنضم للمصالح العربية بل ستعطي المصالح الغربية اليد والسلطة من التكامل الاقتصادي الحقيقي ويكفي أن أعلى مثلا. من التجارة البينية في سبع دول عربية موقعة على اتفاقية السوق المشتركة قد زادت في عشر سنوات منذ ١٩٧٠ حتى ١٩٨٠ أي ١٢٩٩. أي ٩٧.٥ مليون دولار في ١٣٦٦ مليون دولار بما يؤكد أن السوق العربية المشتركة تحقق مصباح الأمة العربية في إقامة الكيان الاقتصادي الولد الذي سيضم قوة الأمة.

التصحيح بقيام السوق

ويؤكد الزعيم التجاري طارق حستن، مخلاف المستشار الاقتصادي أمين مجلس الوحدة الاقتصادية أن لإقليم من التحويل بإخراج السوق العربية كمشروع اقتصادي عربي إلى حيز الوجود وإقامة التكتل الاقتصادي العربي الولد انطلاقا من السوق المشتركة الحالية للصورة وهي قائمة بالمثل بين ٧ دول عربية كقوة وقاعدة السوق الواسعة ومن خلال هذا الكيان العربي يمكن العرب التحرك من مركز كل جماعي القوي في مواجهة أي مشروع عربي يستهدف تآكل الاقتصادات العربية. والتوجه الأجنبي يتجه نحو خروجه التحرك العاجل لإقليم قيام السوق الواسعة من خلال تحقيق الولد واتخاذ سياسات جماعية وإقامة أمة عربية وإشاعة لمة وإزالة عليا عربية واختيار مضيق عربي يربطه باليمن تمام للجامعة العربية تكون مهنة الأمصال بهذه الكليات لخدمة العمل على إنجاز هذا المشروع القوي العربي.

دعوة لتجديد قرارات

ويعد طين البرلمانيون العرب لديهم الفرصة كاملة لاصلاح قراراته من شأنها تجميع القرارات السابقة بالسوق العربية خاصة أنه سيخوض على المؤتمر دراسة مهمة تدور ان تعدي منها السياسات التي تعترض السوق والمقترحات التي تخرجها دراسة لامية الروح إلى السوق العربية أما السياسات فهذه:

في عام ١٩٩٥ وبمناسبة مرور ٥٠ عاما على قيام جامعة الدول العربية وجه الرئيس محمد حسني مبارك في خطابه للأمة العربية بهذه المناسبة الدعوة للقادة العرب بصورة

السعي نحو إحياء السوق العربية المشتركة واعتبارها الكيان الاقتصادي العربي الذي لابد من تجديد في ظل عالم يتكاثر ويقطع مصالحه من خلال التحولات إلى العام ألفي مئة ١٩٩٦ ستطعن الأمة العربية القائمة أن تدهم دولة الرئيس من مبارك إلى خطة عملية حين أصدرت قرارها بفتح منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى لتكون نواة السوق العربية المشتركة الواسعة التي تضم كل الدول العربية وقد أثار الذي يملك مصر جيودا خضنة في إصداره عن الأمة حتى اقترع به كل الدول العربية. واليوم هل ينجح البرلمانيون العرب في إعادة الروح إلى السوق العربية المصغرة وتوسيع دائرتها لتشمل كل الدول العربية من المحيط الأطلسي إلى الخليج العربي؟

دعوة في توقيتها

يجيب على هذا التساؤل الدكتور عصمت عبد المجيد الأمين العام لجامعة الدول العربية حينما يؤكد أن دعوة الدكتور لشمي سبور رئيس مجلس العرب إلى عقد هذه الدورة البرلمانية العرب في جامعة الدول العربية تأتي تكملة لأهمية القيادة العربية باعتبارها بيت العرب وكذلك فإن اختيار السوق العربية المشتركة محورا رئيسيا من محاور مناشدات المؤتمر السبعين للبرلمانيين العرب جاءه في توقيتها المناسب لخدمة مصالح الأمة العربية بأكملها. ويؤكد الدكتور عبد المجيد أنه رغم المحاولات الاقليمية لاحتالة الأمة العربية إلى السعي إلى قيام التكتل الاقتصادي العربي له أهمية بالغة حيث أن يكون هناك مجال للتعاون العربي في التصدي بل ستكون لغة التعاون القام في لغة التمتع الاقتصادي.

تعاون ثم تكامل

ويستكمل رئيس الاتحاد البرلماني العرب د. جلال السعيد فيؤكد أن اختيار المؤتمر السبعين لموضوع السوق العربية المشتركة يتكسر مدى أهمية التعاون العربي العربي ويؤكد على رغبة البرلمانيين العرب في السعي لبثورة جديدة واحدة للتعاون المشترك بين كل الدول العربية أيضا منهم بأن العلاقات والاشتراكات العربية في القرن العربي تارة على تحقيق التعاون في المرحلة الحالية ثم التكامل في المرحلة القادمة. ويتفق رئيس اتحاد البرلمانيين العرب في ذلك مع ما جاء به رئيس مجلس الشعب الدكتور أحمد منفي سبور الذي أكد على أكثر من تصريح له على ضرورة مواجهة المحاولات التي تستهدف تفتيت الاقتصاد العربي بقيام كيان الاقتصادي العربي الواحد واعتبار السوق العربية هي الصيغة الأفضل وأطهر شامل



المصدر :

الأخبار

التاريخ :

٢٢ مايو ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

- تهاجم تطويق لتواعد السوق وأوقف الدعوة لها منذ نهاية السبعينات حتى قيام مصر بدمياطها التي جاءت في خطب الرئيس مبارك وتصريحاته والتمسك بالقاء بالقاء للعرب
- تهاجم مؤسسات الاستثمار، القدر، التتبع، التعاون الإنمائي العربي في القيام بمشروعات مشتركة.
- لها الإيديولوجيا لها في عدة مقترحات أهمها :
- منح التشديد الكامل من الاتحاد البرلماني لفكرة وقف السوق العربية المشتركة.
- دعوة الدول غير الأعضاء في السوق العربية للصورة للأصراع للانضمام لاتفاقية الوحدة الاقتصادية بين الدول العربية.
- تشكيل شعبة البرلمانيين العرب للسوق العربية لوصلة العمل في عدم سمرة السوق.
- إنشاء لجنة ولغة السوق في إطار الاتحاد البرلماني العربي.
- تنسيق العمل مع البرلمانات العربية وتزويدها بمساعدة بيانات ومعلومات.
- ويحدد، فاعل الياس المنتمين العرب يعطونها ويصطرون قرارا بعموية الروح للجسد العربي .



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ

المصدر: الإذاعة الفلسطينية

١٩ مايو ١٩٩٧

مناقشات موسعة حول التضامن العربي والسوق العربية المشتركة في اجتماع الوفود البرلمانية العربية بقاعة مبارك بمجلس الشعب



دعته سمرقند وقياسا البرلمانات العربية في طريقهم إلى قاعة مبارك بمجلس الشعب لتصوير محمد لطفي
البرلمانية العربية قد عقدت اجتماعا والسوق العربية المشتركة
أسس اسم على يد الرئيس محمد وأحمد د. سمرقند عن ثلثته في أن
التكثيف سمرقند بالوفود المشاركة
مستعبرا إلى أن الموضوعين
المطروحين على المؤتمر يتمثلان
النتائج التي تلتها شوبينا.

والمسوق العربية المشتركة.
وتعلم المحدث البرلماني للإعلام
السياسي، أنه دار في هذا الاجتماع
مناقشات موسعة حول القضايا
التي سوف يناقشها هذا المؤتمر
وتسعى خاصة التضامن العربي

أشاد الدكتور محمد جلال
السعيد رئيس الاتحاد البرلماني
العربي ورئيس مجلس النواب
البحريني بالبرلماني الذي تلبية
مهمته بقيادة الرئيس حسني مبارك
من أجل التلاحم بين جميع القضايا
العربية.
وقال في الاجتماع الصحفيين
الذي عقده مساء أمس بـقياسا
البرلمانات والوفود البرلمانية العربية
التي تم بقاعة مبارك بمجلس
الشعب أنه لا يمكن إلا أن يسهل
الدور الكبير أحمد تقي سمرقند
رئيس مجلس الشعب على جولة
الاستعداد والاعتمادات والتسهيلات
التي تم توفيرها لنا لإجتماع أعمال
المؤتمر البرلماني العربي الذي يبدأ
أعماله التمهيدية اليوم، الاثنين.
وقال إن لبيتنا القاعة ثلثا بأن
المؤتمر سوف يكون ناجحا وشاق
أهدافه يشغل مجلس الشعب
العربي بقيادة د. أحمد لاجع
الذي يتبع بين رئيسة البرلمانات
والوفود البرلمانية أيضا هو
من أجل تلاحم الرؤى حول مختلف
القضايا العربية على جدول
العمل.
وكان رئيسا البرلمانات والوفود



مهر نفعه يار نقي عمل حول تعزيز التضامن العربي والسوق العربية المشتركة

المؤتمر البرلاني يبدأ أعماله هذا ابا لجامعة العربية

معه جامعة الدول العربية هذا المؤتمر السابع للاتحاد العربي بطاركة ١٥ ونسبا لبرلمانات الدول العربية بهدف تحديث خطة التحرك البرلاني الدول اامتداد للحركات العربيين والوسعي خلال المرحلة للجمعية على الصعيدين الاقليمي والدولي.

ويشارك المؤتمر امه القضايا العربية الامة على الصعيدين السياسيين والخاص بالتضامن العربي والاقتصاديين الخاص ببناء السوق العربية المشتركة.

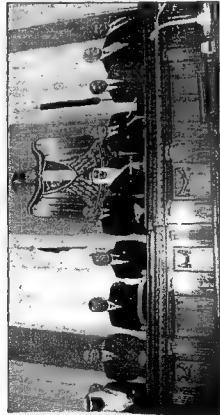
ويستقبل المؤتمر لاجتماع بعد اليوم للدورة الثانية والعشرين لمجلس الاتحاد العربي برئاسة الدكتور محمد جلال السيد رئيس الاتحاد ورئيس مجلس النواب للفرس المناقشة دور البرلانيين العرب في تعزيز التضامن العربي والروية البرلانية للاتحاد.

السوق العربية المشتركة

وقد جالت مصر بوضع استراتيجية عربية موحدة للتصالح على شريتها خلال الفترة القادمة بما يحقق تضامنا عربيا واكبر جميع التحولات والتطورا المالية والعربية.

وتأكدت القضية البرلانية المصرية في دولة العمل القوية التي تقم اليوم للدورة حول التضامن العربي ان الدوة الأخيرة شهدت بعض التغيرات الإيجابية على الساحة العربية في مقدمتها انعقاد القمة العربية على المناسبات واجتماع مجلس الجامعة العربية الأخير ومجلس عصما من قرارات لجمعية تتناسب مع طبيعة المرحلة الحاسمة التي تمر بها الأمة العربية مع طيرة الوقت التي ارامت وخسما في فوس التمنطه الخطير الذي تم به عليه السلام ان ثقة الجبهه في اجندا.

وتأكدت الدورة المصرية ان ثقة الجبهه في اجندا التضامن العربي واعادة صياغة طموح الاخر الذي انشأه في السابق في اربعة طموح في التحول من الجيوب العربية الى المساحة الترابية بين الاقطار العربية وخاصة قبل التحويل النهائي في



الدكتور نقي سرور رئيس مجلس الشعب مع رؤساء وفد اتحاد البرلمان العربى داخل قاعة مجلس الشعب

مجلسة ختلة مع اسرائيل

كما قدمت اللجنة الى اللجنة المصرية مشروع قرار حول موضوع التضامن العربي، مؤكدا ان ثقة الجبهه في اجندا العربية في الاونة الاخيرة في اربعة طموح في التحول من الجيوب العربية الى المساحة الترابية بين الاقطار العربية وخاصة قبل التحويل النهائي في

وتأكدت الدورة المصرية ان ثقة الجبهه في اجندا التضامن العربي واعادة صياغة طموح الاخر الذي انشأه في السابق في اربعة طموح في التحول من الجيوب العربية الى المساحة الترابية بين الاقطار العربية وخاصة قبل التحويل النهائي في

وتأكدت الدورة المصرية ان ثقة الجبهه في اجندا التضامن العربي واعادة صياغة طموح الاخر الذي انشأه في السابق في اربعة طموح في التحول من الجيوب العربية الى المساحة الترابية بين الاقطار العربية وخاصة قبل التحويل النهائي في

[تصوير: محمد لطفي]

حول مشروع السدة العربية المشتركة لتأققت في قاعة البرلمان لاجتماع البرلمان العربى، الذي يبدأ أعماله هذا ابا لجامعة العربية.

وقد استقبل الدكتور سرور في هذا الاجتماع رؤساء الاتحاد البرلاني المشاركين في أعمال الدورة العربية للاتحاد في القاهرة. وهكذا فقد في ان علاقات الاخوة والعشاق التي تربط الشعوب العربية سوف تكون حيا احياها حتى يحققوا الاهداف التي تصبو اليها شعوبهم من طريق التضامن ومعاية الحق العربي.



المصدر : الأهرام

التاريخ : ١٣/٥/١٩٩٧

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بدء أعمال الدورة ٢٨ لمجلس الاتحاد البرلماني العربي:

رؤية عربية موحدة لتنفيذ مشروع السوق العربية المشتركة

بدأت أمس أعمال المجلس الجامع العربي أعمال الدورة الثامنة والعشرين لمجلس الاتحاد البرلماني العربي باجتماعات اللجنة السياسية والاقتصادية التي ستناقش تشكيل اللجنة المالية ودراسة خطة عمل الاتحاد لعام ٩٧ والمصالح الختامي لعام ٩٦ والتقرير الأولي للجنة عام ٩٨.

متابعة:

عبد الجواد علي
أحمد البطريق
نصر زعلوك
محمد مبروك

والاقتصادية في جو ساه فيه ثور
بسبب خلافات بين الوفدين العراقي
والكويتي حول المشروع القديم من
العراق برفع المصالح. كما اجتمع
امس د. فاضل سرور رئيس مجلس
الشعب بقاعة مبارك بمجلس الشعب
مع رؤساء الوفود والبرلمانات العربية
عقب لقاءهم بالبرئيس مبارك لتسقيف
لوائح الخروج بورقة عربية موحدة
حول السوق العربية المشتركة. وبدأت
ايضا مساء أمس الاجتماعات
الاساسية للدورة ٢٨ على ان تبدأ
مباحث اليوم للجامعة العربية
المؤتمر في التاسعة صباحا بكلمة
الدكتور عصمت عبد المجيد، يليها
كلمة للدكتور محمد جلال المعيد
رئيس الاتحاد البرلماني العربي، تليها
كلمة للدكتور فاضل سرور، ثم كلمة
الرئيس حسني مبارك الذي يقام
المؤتمر تحت رعايته.
ثم تبدأ في الثانية عشرة ظهرا جلسة
العمل الأولى التي يتم فيها اقرار بند
جدول الأعمال وانتخاب رئيس واهي
سوم مكتب المؤتمر كما يتم مناقشة
تقرير الرئيس لعام ٩٦ والاستماع إلى
كلمة رؤساء الوفود ثم تشكيل
اللجان السياسية والاقتصادية ولجنة
المباحث العامة.

وعلم مندوب الأفرام ان ورقة العمل
التي تقدم بها المغرب تركز في الرؤية
البرلمانية للسوق العربية المشتركة
وسبل تعزيز قيامها من حيث تشجيع
الدول الأعضاء على تطوير التبادل
التجاري العربي بشكل مباشر، وبن
ومسألة وتحرير التبادل التجاري
والرسوم والقيود المختلفة وتسهيل
تجارة البضائع المرتبطة بتبادل السلع
العربية فيما بين الدول الأعضاء.
وتركز الورقة كذلك في الحصول على
العمل الأماني التنافسية في إطار
المعاملات المتبادلة والعمل على
تحقيق التعاون الاقتصادي الداخلي بما
يحقق خفض الاعتماد على اثنى حد
ممكن وتوسيع مجالات الاستثمار
الداخلي لبناء قاعدة صناعية عربية
كبيرة.

كما تقدمت العراق بثلاثة مشاريع
في اوقات جدول الشخصيات العربي
والمصالح الختامي على العراق

والرؤية البرلمانية للسوق العربية
المشتركة، كما طرح المجلس الوطني
الوطني، كما ان له دأبه من
محافل بانهية عربية تحت تصرف
ورئيس... مجلس الاقتصاد البرلماني
للاسهام في تعزيز وجهات النظر
وتسوية المباحثات عبر المباحثات
المجلسية والتتسيق المسبق حول
القضايا التوجيهية للصورة
كما حضر العراقي في مشروع قرار
الثاني من العرفلة والتأخير التعمد



المصدر: الأخبـار

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٥/١٣

مبارك لرؤساء الوفود المشاركة في المؤتمر البرلماني العربي؛ السوق العربية ضرورة في ظل التكتلات الاقتصادية العالمية تعنت الموقف الاسرائيلي عقبة في طريق السلام

التقى الرئيس حسني مبارك أمس بطر رئاسة الجمهورية مع رؤساء المجالس النيابية العربية المشاركة في المؤتمر البرلماني السابع للاتحاد البرلماني العربي. حضر اللقاء رؤساء مجالس تواب رؤساء الوفود، محمد والأمين والأمارات والبحرين ورئيس وأبشر والكويت وايدان وايدبا والمغرب والمسلمين والكتور محمد جلال السعيد ورئيس الاتحاد البرلماني العربي. حضر اللقاء الدكتور وكوبا عزمي ورئيس يوربان رئيس الجمهورية.

صرح الدكتور أحمد فتحي سرور رئيس مجلس الشعب عقب اللقاء بأن الدكتور محمد جلال السعيد التي كلمة في بداية اللقاء، حيا فيها الرئيس مبارك وجور مصر في تحريك عملية السلام. وقال إن الرئيس مبارك تعهد بعد ذلك، حيث عرض الخطوات الجارية لتحقيق السلام والمصالحات التي توليه عملية السلام بسبب تعنت الموقف الاسرائيلي. ودار الحديث حول أهمية للتفاهن العربي والتركيز على إنشاء سوق عربية مشتركة في الوقت الذي يركز فيه العالم على التكتلات الاقتصادية. ولكنه فإن السوق العربية المشتركة ضرورة لا بد منها.

وأعرب الدكتور محمد جلال السعيد عن سعادته وسهافة رؤساء الوفود بهذا اللقاء مع الرئيس مبارك. حيث كان فرصة لتقديم الشكر والامتنان لاحتضان مصر الحقيقة لاسمال المؤتمر ووعاية الرئيس مبارك له.

وتأردن أن كلمة الرئيس مبارك خلال اللقاء، تركزت على موضوعين هما في جوهرهما موضوع واحد هو التفاهن العربي سواء كان هذا التفاهن سياسيا أو اقتصاديا بهدف إلى التغلب على الشكائات والاقتصادات التي عاشتها الأمة العربية. وهذا هو التفاهن السياسي العربي. أما التفاهن الاقتصادي العربي فيتمثل كما قال الرئيس مبارك في إنشاء سوق عربية مشتركة تجعل كل العرب يستفيدون من الخدمات العربية ولا من أن تكون المبادلات الاساسية كما نلاحظ من خارج الوطن العربي.

وأشار بالقيادة المصرية في مساهمتها لتحقيق السلام وتحرير الأرض العربية المحتلة في فلسطين وسوريا وجنوب لبنان.



المصدر : الأخبار

التاريخ : ١٩٩٧/٥/١٣ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

نائب بالكنيسة مبارك له الكفانة الأولى

القاهرة ١، ش. أ:

أكد طلب المصانع عفتو
الكنيسة الاسرائيلي عن الحزب
الديمقراطي العربي أن الرئيس
مبارك يحظى بالكفانة الأولى بين
السياسيين العرب وهذا تابع من
الحركة البنيانسي الذي تقوم به
مصر كرائدة للقول العربية. وقال
في حديث لاذاعة صوت العرب
أمن أن مسئلة الرئيس مبارك
للغسطينيين عامل مهم جداً في
ظل الظروف الصعبة التي تمر بها
عملية السلام وأن الجماهير
العربية تنتظر باحترام كبير للرد
المصري.



المصدر: الأخبار

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٣/٥/١٩٩٧

د. عبد المجيد يبحث مع وزير خارجية الترويض دعم العملية الفلسطينية ودفع عملية السلام

التقى أمين الدكتور عصمت عبد المجيد الأمين العام للجامعة
الدول العربية ويومين جدهال وزير خارجية الترويض الذي يزور
مصر حاليا في بداية جولة له في المنطقة تشمل: سورية،
والأردن، وإسرائيل، وفلسطين.
تناولت المحادثات تبادل وجهات النظر حول تطور في منطقة
الشرق الأوسط، والتحرك المطلوب لدفع عملية السلام التي تمر
بمرحلة صعب من جراء تكثيف إسرائيل لمستوطناتها في
الأراضي العربية المحتلة.
عقب المحادثات اعرب الوزير الترويض عن صموده للوضع
في المنطقة، والذي يتطلب بلى المزيد من الجهود بشكل جماعي
لإعادة عملية السلام إلى مسارها الصحيح.
من جانبه صرح الدكتور عصمت عبد المجيد بأن الوزير
الترويض كان مهتما للاستماع لوجهة النظر العربية بشأن
عملية السلام، وقد استفسر الوزير عن قرار الجامعة العربية
الأخير بشأن وقف التطهير مع إسرائيل، وقال الأمين العام أنه
لكه للمستقل الترويض أن يوافق القول العربية وراء هذا القرار
في الحفاظ على عملية السلام وحملتها وانفتاحا وأن القرار
رسالة واضحة لإسرائيل، لتدرك حرص العرب على حقوقهم
وتحتفظ الشكوك. وأمر أن الأمين العام عن أنه في أن تنهض
التحديات الحالية لعملية السلام من قبل إسرائيل، مؤكدا أن
الأولف الترويض تجاه هذه التجهيزات كان إيجابيا وبناء
والصاف. الأمين العام: أنه يحور للوزير الترويض، عن تقديم
الجامعة بتكرها لتتقدم الترويض العام للسلطة الفلسطينية بما
يمكن القسم الفلسطيني من تثبيت أركانه ودعمه من التوأمين
الاقتصادية والغنية خاصة أن الترويض من الدول المراقبة لاتفاق
التفصيل ولهذا من الدول لائحة ليزائري السلطة الفلسطينية.



المصدر: الأهرام

النشر والذخامات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٥/١٣

الرئيس يستقبل وزير خارجية الترويج بحث العلاقات الثنائية ومسيرة السلام

صرح عمرو موسى بأن المقابلة تناولت دور الترويج في عملية السلام والمقاومة والعلاقات الثنائية بين البلدين والوضع في منطقة الشرق الأوسط ككل

وأشار إلى أن الوزير الترويجي سيتوجه إلى دمشق ثم إلى إسرائيل ثم إلى فلسطين لاستكمال محادثاته، وأن هناك رغبة وعزم لدى الترويج للمساعدة في انتقال عملية السلام.

وقال إن الترويج دولة صانعة للمسؤوليات والمساعدات على رأس قائمة الدول التي تقوم بذلك السلطة الفلسطينية.

وأضاف فيما يتعلق بالعلاقات الثنائية فإن الترويج تساهم في عملية إنشاء مكتبة الاستكشورية وعدد آخر من المشروعات وذلك لأن العلاقة بين البلدين قوية.

وقال إن الوزير الترويجي سبق أن أكد أن بلاده ترى أن الاستيطان لا يتفق مع عملية السلام، وأنها سياسياً عبثية ويجهز أن يتوقف تماماً حتى تستمر عملية السلام.

وأكد أن المحادثات التي أجراها الترويج الترويجي كانت لتهائل وجهات النظر. ولم تقدم الترويج أية اقتراحات بشأن عملية السلام.

استقبل الرئيس حسني مبارك أمس بيهود ثورا جودال وزير خارجية الترويج.

حضر المقابلة عمرو موسى وزير الخارجية وسفير الترويج بالقاهرة.

أصيب الوزير الترويجي عقب المقابلة عن امتنانه للقاء الرئيس مبارك لبحث تطورات عملية السلام، التي تواجه العديد من الصعوبات أكثر من أي وقت مضى منذ مدريد وأوسلو.

وقال إن التعاون بين مصر والترويج قد يساهم في بعض الخطوات التي ستتحقق في الأسابيع القادمة.. مما قد يؤدي لاستئناف المفاوضات..

لكنني لست متفائلا جدا ولكنني فقط أريد أن أرى وجهات النظر، والأمور يحتاج لثقل جهود كبيرة لإعادة عملية السلام إسمارها الطبيعي.

ردا على سؤال حول تصوره للقدس الأروص خلال المرحلة القادمة قال: الاتحاد الأوروبي وأمريكا والدول العربية يلعبون دورا هاما جدا والترويج رغم أنها ليست عضو في الاتحاد الأوروبي لكن علينا الدور مختلفة تقوم بها.

وقال إن هناك حاجة لكي تقوم إسرائيل والسلطة الفلسطينية بجهود أكبر لإعادة عملية السلام إسمارها لأن التغيير لاسوا



المصدر: الأخبــــــــار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٣/٥/١٩٩٧

القمة الأفريقية

في زيمبابوي؟ يوليو القادم

كانت عواطف شريفة
أثارت في زيمبابوي يوم ٢ يونيو القادم
العمل مؤتمراً القمة الأفريقية في دورتها
السادسة رقم ٢٢ وتستمر ٢ أيام. وتعد
يوم ٢٥ مايو الحالي اجتماعات تحضيرية
على مستوى السفراء لاعداد جدول
الاجتماعات لستور يومين تتعلق الاجتماعات
لغة يومين يامس (٢٨ و ٢٩ مايو) لوزراء
الخارجية لراجمة جدول الاعمال ورفع
الي مؤتمراً القمة. يتألف مؤتمر القمة
الأفريقية لضمها القارة وهي مقمها
البحريرات العظمى وأميركا والصومال
وتشبه التناقض الأوسط والمفاوضات بين
السلطنتين والامراتلين. صرح بهذا
المطير لشرف ولشد مساعد وزير
الخارجية وقال ان المؤتمر سيناقش أيضا
القضايا الاقتصادية بالفترة.



المصدر : **الجريدة الاقتصادية**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : **١٩٩٧ مايو ٢٨**

لبنان يدعو إلى منطقة للتبادل الحر

■ القاهرة - «الحياة» - وصل إلى القاهرة مساء أول من أمس رئيس للجلسة الثاني السيد نبيه بري على رأس وفد للمشاركة في أعمال المؤتمر السابع للاتحاد البرلماني العربي الذي يبدأ أعماله غدا في مقر جامعة الدول العربية. وأصيب بري في تصريحات صحافية فور وصوله، عن أمه في أن يستطيع مغللو الشعب حركته حكوماتهم لتحقيق حلم السوق العربية المشتركة الذي طامحتمناه العرب.

ويجمل رئيس المجلس معه ورقة عمل إلى المؤتمر تؤكد أن تحقيق الأهداف يستلزم تحرير الإرادة السياسية العربية من الهواجس والمخاوف التي تثار حول صنع العمل العربي المشترك وفي طبيعتها السوق العربية كهدف مستقبلي. وتشدد على أن تعزيز القدرة التنافسية العربية تجاه الدول الإقليمية غير العربية يتطلب تخفيف القيود على المبادلات الاقتصادية بين العرب ما بقي الجانب العربي المصوح الإسرائيلي للسيطرة التكنولوجية - الاقتصادية على العرب في حال قيام السوق الشرق أوسطية التي ينادي بها بقوة كل من الولايات المتحدة وإسرائيل. وتدعو إلى «إقامة منطقة تبادل حرة عربية تسمح بحرية انتقال الأشخاص أصحاب المقارم وحرية انتقال رؤوس الأموال وحرية الاستثمار الداخلي في الإطار العربية أو المشترك بين بلدان المنطقة ولها سياسات متدرجة تحقق تعزيز فكرة تنوع الإنتاج وتنميته».



المصدر :

الأسبوع

التاريخ :

١٧ مايو ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التكتل الاقتصادي .. قادم كتب مازن محمود الشوا:

استمرت الفوضى وبدأ العمل
يها.. وحيا الأعضاء قرار القمة
العربية الأخيرة بفتح منطقة
التجارة العربية الحرة اعتبارا
من يناير ١٩٩٨ كأداة للسوق
العربية المشتركة للبيئة ودعا
الأعضاء إلى سرعة الانضمام
للتطبيقات السبق التي تضمن
السيادة الاقتصادية على
الامتيازات والقدرات العربية
وتزليق زيف الأموال.

أكدت اللجنة الاقتصادية
برئاسة البحرين على ضرورة
قيام السوق العربية المشتركة
بإجماع الآراء ونقل للتحدثين
أن الدعوة للتكامل الاقتصادي
العربي الواحد لابد أن تكون
جادة لأنه لا مفر من قيام هذا
التكتل في ظل عالم التجمعات
الاقتصادية.
وأشار الأعضاء إلى السوق
الأوروبية المشتركة التي



المصدر :

العدد

التاريخ :

٣٠ مايو ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

البرلمان العربي يناقش وقف التطبيع وإقامة السوق العربية المشتركة

كتب عبد الفتاح فايد.

تبدأ صباح اليوم بقرى جامعة الدول العربية لاجتماعات الاتحاد البرلماني العربي برئاسة الرئيس حسني مبارك، حيث تختتم الجلسة الافتتاحية بكلمة له من المقرر أن يلقيها نيابة عنه أحد السفراء.

وقد طعن الشعب من معاصري مطلة في المؤتمر أن قضية القدس سوف تفرغ نفسها على مناقشات المؤتمر التي تستمر في اليوم وغدا الأربعاء.

ومن الملاحظ أن يتضمن البيان الختامي الذي يصدر عن المؤتمر

قرارات مهمة تتعلق بتحقيق التضامن العربي وتأكيد مقررات القمة العربية التي انعقدت في القاهرة عام ١٩٩٦، كما تنطلق بضرورة الاتجاه لإقامة السوق العربية المشتركة في مواجهة التكتلات الاقتصادية العالمية وفي مواجهة خطر انفالية الجات على الاقتصاد العربي.

وأضافت المصادر أن من المقرر صدور قرار من المؤتمر بتجهيد التطبيع مع العدو الصهيوني بشكل كامل كرد على حماس على السلف والاستقزاز الذين تمارسهما حكومة نتنياهو بتوسيع الاستيطان في الأرض العربية المحتلة.



المصدر :

١٣١٩ هـ
١٣ مايو ١٩٩٧

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مبارك يستعرض مع البرلمانيين العرب مصاعب السلام ويؤكد ضرورة التضامن وإنشاء السوق العربية المشتركة

الرئيس يواجه كلمة اليوم في افتتاح المؤتمر السابع للاتحاد البرلماني العربي
البرلمانيون العرب يؤكدون أهمية اتخاذ موقف موحد لحماية القدس
والعمل على رفع الحصار المفروض على العراق وليبيا والسودان

في لقاء الرئيس حبيشي مبارك أمس، بمقر رئاسة الجمهورية، مع رؤساء المجالس
البرلمانية، والوفود المشاركة في الدورة الثامنة والعشرين لمجلس الاتحاد البرلماني العربي
ومؤتمره السابع، استعرض الرئيس الخطوات الجارية حالنا لتحقيق السلام في الشرق
الأوسط، والمصاعب التي تواجه العملية السلمية بسبب تعنت الموقف الإسرائيلي، وركز
الرئيس على أهمية التضامن العربي، وطلب بإنشاء السوق العربية المشتركة، مشيراً إلى أن
العالم يركز على الكيانات الاقتصادية الكبيرة، ومن الضرورة إنشاء السوق العربية المشتركة.
وصرح الدكتور فتحي سرور رئيس مجلس الشعب - عقب اللقاء - بأن الدكتور محمد جلال
السعيد رئيس الاتحاد البرلماني العربي ورئيس مجلس النواب المغربي، التي كلمة في بداية
اللقاء حيا فيها الرئيس مبارك ونور مصر في تحريك عملية السلام.

كما أعرب الدكتور محمد جلال السعيد رئيس الاتحاد البرلماني العربي
عن سماعته وسعادته رؤساء الوفود لهذا اللقاء مع الرئيس مبارك، ووصفه
بأنه كان فرصة لتقديم الشكر والامتنان لاحترام مصر الشقيقة أعمال
المؤتمر، ورعاية الرئيس مبارك له، وقال إن الكلمة التي ألقاها الرئيس
مبارك خلال اللقاء تركزت على موضوعين وهما في جوهرهما موضوع
واحد هو التضامن العربي سواء كان هذا التضامن سياسياً أو اقتصادياً، وهذا
يهدف للثقل على الخلافات والتضامات التي عاشتها الأمة العربية، وهذا
هو التضامن السياسي العربي. أما التضامن الاقتصادي فيمثل - كما قال
الرئيس مبارك - في إنشاء سوق عربية مشتركة، تجعل كل العرب
يستفيدون من الخبرات العربية، بدلاً من أن تكون المبادلات الاقتصادية - كما
تلاحظ - من خارج الوطن العربي.



المصدر: الأمم المتحدة

التاريخ: ١٣ مايو ١٩٩٢

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وأشك بالقيادة المصرية في تحقيق السلام وتحرير الأراضي العربية المحتلة في فلسطين وسوريا وجنوب لبنان وسبوحه الرئيس مبارك صباح اليوم كلمة إلى المؤتمر السابع للاتحاد البرلماني العربي الذي يعقد بمقر الجامعة العربية حيث تبدأ جلسة العمل الأولى عليها لإقرار جدول الأعمال ومن المقرر أن يختم المؤتمر أعماله غدا بإعلان مشروع البيان الختامي. وقد بدأت أمس بمقر الجامعة العربية اجتماعات للدورة الخامسة والعشرين لمجلس الاتحاد البرلماني العربي، التي يشارك فيها ١٥ رئيساً لمجالس النواب والمجالس العربية. وفي اجتماع اللجنة السياسية الخاصة بالدورة، والتي عقد أمس برئاسة إسماعيل عبد الله عضو مجلس الشعب السوري أكتبت للجمعية البرلمانية العربية أن للعضوان العربي من الممكن أن يتحقق بداية من خلال إقامة السوق العربية المشتركة. وخلال المناقشات أكد ممثلو الشعب البرلمانية العربية أهمية اتخاذ موقف عربي موحد في مواجهة التفتت الإسرائيلي، وجماعة التفتتات الإسلامية في القدس والعمل على وقف إجراءات الإسرائيلية لتغيير الهوية العربية للأراضي الفلسطينية بجانب العمل على رفع الحصار المفروض على العراق وليبيا والسودان. وقررت اللجنة السياسية تشكيل لجنة للصياغة تخرج بتقرير موحد حول التضامن العربي بعد الاستماع اليوم إلى كلمة الرئيس مبارك. وفي اجتماع اللجنة الاقتصادية برئاسة عبد الرحمن محمد سيف عضو مجلس الشورى البحريني، تم للتوصل إلى مشروع قرار بشأن إقامة منطقة تجارة الحرة العربية تمهيدا لإقامة السوق العربية المشتركة.



المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ١٩٩٧/٥/١٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اتفاقية السوق العربية الاقتصادية يعقد مجلس الوحدة

□ كتبت بها، الذين على:
اتحاد مجلس الوحدة الاقتصادية بجامعة
الشرق العربي من تعديل اتفاقية السوق العربية
الاقتصادية في مسعى لإعادة احياء وتنشيط
الاتفاقية بعد الجمود الذي اسبغها طراز السنوات
الطويلة. وقرر المجلس عرض التعديلات الجديدة
في صورة مشروع قرار على الاتحاد العربي
المعرض المقرر عقده بالقاهرة في منتصف الشهر
القادم لبحث جميع الدول العربية على الانضمام
لاتفاقية السوق المشتركة وتبشيرا للتعديلات

الجديدة 7 بوابه لعميا ايجاد آية التماس للسوق
الدول العربية غير الانضمام في مجلس الوحدة
الاقتصادية دون اقرار لها القسامها لاتفاقية
الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية.
وتتطلب التعديلات اثناء آية تلبية وعازمة
لاستحداث تطبيق الدول السبع الأعضاء والسوق
والاسارات بالمشاور على صرحه الانضمام
السوق استنادا لتسويةها في مجلس الوحدة
الاقتصادية.



المصدر: العالم اليوم

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٤/٥/١٩٩٧

وهو نفس ما تفعله معظم دول النعمور
الآسيوية.

ويوضح د. أحمد رشاد موسى
رئيس اللجنة الاقتصادية لمجلس
الشورى أن تدفق الاستثمارات
الخارجية لا يتطلب تهيئة المناخ الصالح
للاستثمار فقط وإنما يتطلب أيضاً
تحقيق الأمان والاستقرار لهذه
الاستثمارات وحسن التعامل مع
المستثمر باعتباره شريكاً جاداً وأميناً في
الأسهام في عملية التنمية كما أنه
حريص على تحقيق مصلحته ..
ويضيف أن الاستثمارات الأجنبية لها
دور مهم ليس فقط في التعاون مع رأس
المال الوطني في جهود التنمية بمجالاتها
المختلفة وإنما أيضاً لما يمكن أن تقدمنا به
من خبرة تكنولوجية متقدمة وإدارة
علمية متطورة يمكن أن تساهم في دفع
عجلة التنمية والإسراع بتحقيق أهدافها.



المصدر: **الأهرام**

التاريخ: ١٤/٥/١٩٩٧

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

هل يفعلها البرلمانيون العرب؟

السوق المشتركة تواجه غياب الإرادة السياسية والأنظمة التشريعية



إبراهيم الجبarty د. حسن إبراهيم

حقيقيا لنظام كتل عربي لأن تصديق هذه السلع كان عبارة عن تحويل لها من شريحة معينة إلى شريحة نقدية حرة تستطيع أن تشتري بها منتجاتها من أين تشاء ويستثمر من أين تشاء. وبالتالي كان بالامكان فتح فرص للتبادل التجاري والاستثمار بين الدول العربية على أساس الاتفاقية، فهذا الذي اعتبر عائقا كان في الحقيقة عصارا مصادرا في توافر المنصر الأول من عناصر للامانة وهو الإرادة السياسية التكتل والتضحية والمضطررة.

ولما يقتض بطاوع العمل العربي، فقد صعد هذا القطاع ليمان فكرة تالان في سوقا مشتركة هي مثله لقطاع للوصول إلى اسواق قطر آخر دون انخراط مسائل ومقاريل غير. وهذا ناجم من المصالحات من النافذة التي بلغ حد القبول ليمان لكن هناك لجهة كثيرة استبدت للخطر الناجمة عن النافذة وتطيق اثرها واستبدت في اطار منشآت عربية لجهة وأشار إلى أن أوروبا دلت الاقتصادات والاتجاهات التشريعية استطاعت أن تمل هذا العقد في اطار من الكتابات السياسية الكبرى من التعويضات الجماعي عن الخصائص العربية. ولكن من النافذة ظاهرة إيجابية وضرورية واتفق عليها، فضلا عن أن سوقا عربية مشتركة تنظم الآن من شبكات أن تطبق للنافذة الرائدة والمضروبة من الانتاج الذي تفرقه اتفاقية الجات وتضم بدلا منها مناسلة لدى حدة تطابق من دلت السوق المشتركة وتؤدي في النهاية إلى توجيه المنشآت والتسويق لتشملها.

وقدما ضمن إبراهيم أمين عام مجلس الوحدة الاقتصادية العربية إلى ليمان مشروع النظام القانوني العربي للوحدة للشركات العربية المشتركة المسابق إعدادها في نظام المجلس وتطويره بما يتناسب والتطورات في السياسة الاقتصادية العربية، وذلك بالتعاون مع اتحاد المستثمرين العرب والمؤسسات العربية المشتركة ذات العلاقة. وقال أن التطورات الدولية تحتم على الأمة العربية أن تتسارع إلى تحديد ملامها وتكوين للتغيرات الدولية وتحميد انعكاساتها على مصالح الأمة العربية.

ولذلك، إلى أن فتح وتوسيع السوق العربية أمام المنتجات القابلة للتصدير والتبادل تنقل مطلبها علما لجميع الدول العربية. وأضاف أن ذلك يتطلب تش

يعقد المراجعات والأوساط الاقتصادية العربية أصلا عريضة على الاقتصاد الإسرائيلي العربي لدخول اتفاقية السوق العربية المشتركة حيث إن الاتفاقية بعد ٤٠ عاما من الانحطاط، وتواصل الأوساط الاقتصادية في قيام البرلمان العربي

بالعمل على تشريع التشريعات الاقتصادية

عاطف عبد الله

بين الدول العربية، وذلك من خلال تبني مصادره من تشريعات وتكون مسجلا للتدريس والحوار. وكذلك التوصل إلى نقاط اتفاق بشأن أهداف السوق العربية، ولخصتها وسبل تحقيقها وآليات تنفيذها، ويمكن للبرلمانات العربية أن تلعب المراحل التشريعية التي تقف في طريق إقامة السوق المشتركة.

خطوات واجراءات معينة من قبل الدول العربية الأمعاء التشريعات في السوق المشتركة لتصديق عليها. ومن جانبها خالص الامم للعرب للتجارية العربية د. برهان الجبarty إلى أن المواقف الرئيسية لنظام كتل اقتصادي عربي هي على المستوى السياسي، أهم توافر الإرادة السياسية لتحقيق التكتل لأسباب كثيرة، وعلى المستوى الاقتصادي اعتماد التجارة العربية على سلمة أو من تعد قليل من السلم تصعد إلى الدول الصناعية وعلى مستوى الاتصال السياسية تجاه للناصفة السوقية التي لابد أن تحصل في داخل سوق مشتركة والتي تتيح مجال تترك السلع بحرية كاملة تصدير واستيرادا على أساس من التناقص في الجودة والانتشار. وبالتالي لتلك الإرادة السياسية قال الجبarty أنه أدى إلى الاتفاقيات العربية الظاهرة وبمظهرها التي بلغت حد الصروب الجبarty أنه أدى إلى الاتفاقيات العربية الظاهرة وبمظهرها التي بلغت حد الصروب الاعلية والدولية ما أتاح للجانبين فرص الاستيعاب والانتزاع. وتحصيلها لثنا يتجاوز كل خلافاتها. وبما يتعلق باعتقاد التجارة الخارجية على سلمة واحدة، فإياه لم يكن بشكل عائقا



المصدر: الشرق الأوسط

التاريخ: ١٠ مايو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

حمادي: السوق المشتركة

هدف المرحلة القادمة

قال مسعود حمادي رئيس الوفد العراقي الى تشيخين العربي وانشاء السوق العربية المشتركة يجب ان يكون هدفنا جميعا في المرحلة الحالية وهو يحتاج الى اكمال روح العمل الجماعي العربي للاقامة للتنمية للمستلة من اجل الانتماء العربي ونحن نؤمن بالوحدة العربية الشاملة اقتصاديا وسياسيا وبشكل تدريجي.

واشار الى ان العراق تدمر بسلسلة طويلة من القرارات الدولية التي تعرضت المعاصر عليه وهي قرارات سياسية تنمينا للولايات المتحدة الأمريكية لإنهاء الشعب العربي في العراق وهو ما يهجم وثقة عربية قوية لوضع هذا المعاصر نظام من العراق الذي لن يتركز بتفويض جميع القرارات الدولية وام ياب للجهت الدولي حتى ان يقتصر اعادة الحياة في العراق بلخضع لتأثير الدور الأمريكي في فرض المعاصر على العراق. وأكد ان العراق يرفض سياسة تقتضئ الاسرائيلي وسياسة الحكومة الاسرائيلية لارادة الى وقف معوية السلام وتغلب العراق باستحباب اسرائيل من الاراضي المحتلة وقيام الدولة الفلسطينية وحل من الهجمة الثقافية الاسرائيلية العربية التي تزيد ضرب الثقافة العربية لتجريد العرب من هويتهم الثقافية حتى يسلب السيطرة على مقدراتهم واستقلال ثرائهم. وأكد ان العراق سوف يخرج من ازمته قويا تمسيرا لشبابه لسته العربية على طريق تحقيق الوحدة والتقدم.



المصدر: الأهرام - رام

التاريخ: ١٤/٥/١٩٩٧

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

قيام السوق العربية المشتركة يفضي الرقابة والتنظيم والشرعيات الكبرى لجميع الدول العربية لا فتور في العلاقات المصرية-الأمريكية وهي في أفضل حال

مبارك لروءاء تعجزير الصحف في الطريق إلى الغرب

أكد الرئيس حسني مبارك مجددا،

خلية سياسية الاستيطان، التي

تتجهب إسرائيل، على حلية قسما،

وقال إن النابطين العرب والإسلام،

من أجل أن يبقوا دائما بالقدس، فإن

أمن لا يستطيع أن يبقوا في القدس،

العربية الإسلامية في الدولة القدس،

وهو ما عرفت منه القبة الإسلامية في

الإسلام آباد، والجماعات القسرية في

والدولة في القدس، فإن القدس في

أحد، إنما هي القدس، بناء

مستحقة أن يكون القدس، بناء

واحد، الرئيس مبارك، أنه من الصعب

استئناف العلاقات، السلام، دون

موقف واضح من الحكومة الإسرائيلية،

وقال، وقد استيطان

الرئيس مبارك، الرئيس، تحرير الصحف

الصحفية التي أقرت، في كل، راحة

وقال مبارك، إن تحرير الصحف

المشاركة في اجتماع حول موضوع

الاحتياط، تضاركة فيه أمريكا

وأمر، الرئيس، ذلك، بمرسوم

قصر، الرئيس، ذلك، بمرسوم

إسلام، ذلك، بمرسوم

تحرير، الرئيس، ذلك، بمرسوم

الرئيس، ذلك، بمرسوم

الرئيس، ذلك، بمرسوم

الرئيس، ذلك، بمرسوم

الرئيس، ذلك، بمرسوم

الرئيس، ذلك، بمرسوم

الرئيس، ذلك، بمرسوم

الرئيس، ذلك، بمرسوم

الرئيس، ذلك، بمرسوم

الرئيس، ذلك، بمرسوم

الرئيس، ذلك، بمرسوم

الرئيس، ذلك، بمرسوم

الرئيس، ذلك، بمرسوم

الرئيس، ذلك، بمرسوم

الرئيس، ذلك، بمرسوم

الرئيس، ذلك، بمرسوم

الرئيس، ذلك، بمرسوم

الرئيس، ذلك، بمرسوم

الرئيس، ذلك، بمرسوم

الرئيس، ذلك، بمرسوم

الرئيس، ذلك، بمرسوم

الرئيس، ذلك، بمرسوم

الرئيس، ذلك، بمرسوم

الرئيس، ذلك، بمرسوم

الرئيس، ذلك، بمرسوم

الرئيس، ذلك، بمرسوم

الرئيس، ذلك، بمرسوم

الرئيس، ذلك، بمرسوم

الرئيس، ذلك، بمرسوم

الرئيس، ذلك، بمرسوم

الرئيس، ذلك، بمرسوم

الرئيس، ذلك، بمرسوم

الرئيس، ذلك، بمرسوم

الرئيس، ذلك، بمرسوم

الرئيس، ذلك، بمرسوم

الرئيس، ذلك، بمرسوم

الرئيس، ذلك، بمرسوم

الرئيس، ذلك، بمرسوم

الرئيس، ذلك، بمرسوم

الرئيس، ذلك، بمرسوم

الرئيس، ذلك، بمرسوم

الرئيس، ذلك، بمرسوم

الرئيس، ذلك، بمرسوم

الرئيس، ذلك، بمرسوم

الرئيس، ذلك، بمرسوم

الرئيس، ذلك، بمرسوم

الرئيس، ذلك، بمرسوم

الرئيس، ذلك، بمرسوم

الرئيس، ذلك، بمرسوم

الرئيس، ذلك، بمرسوم

الرئيس، ذلك، بمرسوم

الرئيس، ذلك، بمرسوم

الرئيس، ذلك، بمرسوم

الرئيس، ذلك، بمرسوم

الرئيس، ذلك، بمرسوم

الرئيس، ذلك، بمرسوم

الرئيس، ذلك، بمرسوم

الرئيس، ذلك، بمرسوم

الرئيس، ذلك، بمرسوم

الرئيس، ذلك، بمرسوم

الرئيس، ذلك، بمرسوم

الرئيس، ذلك، بمرسوم

الرئيس، ذلك، بمرسوم

الرئيس، ذلك، بمرسوم

الرئيس، ذلك، بمرسوم

الرئيس، ذلك، بمرسوم

الرئيس، ذلك، بمرسوم

الرئيس، ذلك، بمرسوم

الرئيس، ذلك، بمرسوم

الرئيس، ذلك، بمرسوم

الرئيس، ذلك، بمرسوم

الرئيس، ذلك، بمرسوم

الرئيس، ذلك، بمرسوم

الرئيس، ذلك، بمرسوم

الرئيس، ذلك، بمرسوم

الرئيس، ذلك، بمرسوم



المصدر: العالم اليوم

التاريخ: ١٩٩٧/٥/١٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مؤتمر البرلمانيين العرب يختتم أعماله اليوم

حلم السوق المشتركة يدخل دائرة الواقع

وحول أهمية دور القطاع الخاص في المرحلة الحالية والمستقبلية يؤكد د. مسحي الدين الفرييب وزير المالية إن التوجه الاستراتيجي للتنمية يستهدف أن يطمح القطاع الخاص بما يزيد على 80٪ من إجمالي الاستثمارات للفترة

لتحقيق أهداف التنمية وهو صبه يتطلب تكثيف كل الجهود على ككل المحاور في جميع المجالات والاتجاهات للوفاء به، وهناك من الدلائل ما يدعير إلى إمكانات وأعدة للقطاع الخاص للإضطلاع بهذا الدور وخصوصاً أن عدد المشروعات

التي قدمت للمصايفات خلال عام 96 بلغت أكثر من 4 آلاف مشروع في المجالات السياحية والصناعية والزراعية وبلغت استثماراتها أكثر من 78 مليار جنيه في سنة واحدة.

ويقول ظافر البشري وزير التخطيط

إن قدرة القطاع الخاص في تمويل مشروعات التنمية قد تواجها في المستقبل القريب الطموحات المستهدف تحقيقها الأمر الذي يجعلنا نهم بجانب الاستثمارات الخارجية من الدول الشقيقة والدول الصديقة لاسد الفجوة بين الاستثمارات التي تتطلب عملية انطلاقة التنمية وبين المخزرات الحالية

في حضور نصف وزراء الحكومة المصرية يرسم أكثر من 500 شخصية اقتصادية بارزة من 32 دولة وشيكة الغرفة التجارية الأمريكية صورة مصر السوق الصاعدة ولرسم الاحتشاش ومراكز جذب المستثمرين إليها في المؤتمر الضخم الذي بدأ أعماله أمس والثلاثاء.

ويقول محمد شفيق جبر إن مصر الآن على خريطة الاستثمار العالمي، ودور الغرفة التجارية الأمريكية والتي تتشرف بتنظيم هذا المؤتمر بين مسؤولي الحكومة ورجال الأعمال والمؤسسات المالية بهدف إلقاء الضوء على الإنجازات الاقتصادية التي تمت في برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي يجري تنفيذه.

ويأتي هذا المؤتمر الضخم بعد نحو اسبوع من القرار البرلمان المصري لقانون حوافز الاستثمار الذي يعتبر مخططاً استثمارياً مناسباً للاستثمارات الأجنبية. وترسم جلسات المؤتمر الثماني عشرة خريطة مصرية جديدة أمام المستثمرين في جميع المجالات وتناقش تحول دور الحكومة من ممالك إلى منظم للإستثمارات وكيفية إزالة المعوقات التي مانزال قاذرة أمام المستثمرين حتى الآن.



المصدر : **البيان**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : **١٤ مايو ١٩٩٧**

اللجنة الاقتصادية للمؤتمر البرلماني العربي توافق على مشروع قرار حول السوق المشتركة توصيات المؤتمر تدعو إلى وقف التطبيع مع إسرائيل

كتب مجدى عبد الرحمن :

وافقت اللجنة الاقتصادية للمؤتمر السابع للاتحاد البرلماني العربي على مشروع قرار بشأن السوق العربية المشتركة وسيتم رفعه للمؤتمر لاتخاذ قراره .

ويأتي في مقدمة هذه القرارات تحويل اللجنة العربية إلى مؤسسة دائمة تطلق اجتماعات دورية.. ودعوة الدول العربية إلى وقف التطبيع مع إسرائيل لاجبارها على وقف التمسك المستوطنات اليهودية في الأراضي المحتلة وعلى رفعها القفص وضرورة الانسحاب من الجولان السورية والجنوب اللبناني . ويطلب المؤتمر بترجمة القرارات العربية الصادرة بشأن القدس إلى واقع ملموس لحلها على هويتها العربية ومكانتها الدينية .

بوكد ان نجاح العرب في مواجهة التحديات والأخطار التي تهدد تطلعاتهم الاقتصادية وأمنهم القومى يتوقف على دعم وتعزيز جهود العمل الاقتصادى العربى المشترك، والذي يقوم بالاعتماد على القامة تكامل الاقتصادى عربى خليط من خلال تدعيم منطقة التجارة الحرة والتدريج بها وصولا للسوق العربية الموحدة التي ترتكز حاليا على السوق المصغرة القائمة فى اشلر مجلس الوحدة الاقتصادية العربية .

يتضمن مشروع القانون مقدمة موجزة عن التجارب الرئيسية الاقتصادية المشخصة واجهتها وسبلاتها والمتغيرات الإقليمية والعالمية ودور البرلمان العربى فى التكامل الاقتصادى .

كما يدعو المؤتمر الى رفع الحظر المفروض على ليبيا وتجنب الشعب الليبي المزيد من الاضرار .. ورفع العقبات عن الشعب العراقي واتخاذ جميع الاجراءات لانتهاء موضوع الاسرى والمفقودين كقانونين مرجحا باقتراح تشكيل لجنة برلمانية عربية لتقصى الحقائق حول هذا الموضوع . بوكد المؤتمر ان الاتفاق الاسكرى لتتركى الاسرائيلى بشكل نهائيا للاسرى القومى العربى . ويخالف قرارات منظمة المؤتمر الانشاس . كما بوكد المؤتمر سيادة دولة الامارات العربية المتحدة على جزرها الثلاث بالخليج ويدعو الى حل النزاع حوثيا بالطرق السلمية .. كما يدعو اسبانيا الى الانسحاب من مدينتى سبتة ومليلية الموريتانيان .

يدعو مشروع القرار الى ثقافة وبأدوة مدم تكاثر من قرات عربية بشأن التكامل الاقتصادى وتحديث ماضيه من التاليفات الاقتصادية جماعيه ودراسة المشاكل المتخلفة للتكامل الاقتصادى لتغيير انظماها والتركيز على تدعيم وتنشيط الاستثمار الانتاجى بين الاطراف العربية ووضع اساليب واستراتيجيات فعالة تحكم حركة الاستثمارات وريوس الاموال العربية والوطن العربى ودعم الحوار الاقتصادى للجامعة العربية ومجلس الوحدة الاقتصادية والقوة الوعى الشعبى العربى بأهمية جدول العمل الاقتصادى المشترك . ويصدر المؤتمر الوثيقة قراراته وتوصياته برئاسة د . قصى مروى



المصدر:

الأهرام

التاريخ:

١٤ مايو ١٩٩٢

للسر والخدمات الصحفية والمعلومات

كمال الشاذلي في كلمة مصر بالمؤتمر: مؤتمر قمة لوضع ميثاق اقتصادي عربي التضامن والسوق المشتركة ضرورة لحماية كيان الأمة العربية

مع القوى الدبابة. وأكد أن كل الصيع المطروحة لن تحقق غاياتها إلا إذا اتخذت الدول العربية مؤلفاً جماعياً لأن الدخول في شراكات متعددة يقي إلى توسيع نطاق التسيير بين الاقتصادات العربية مما قد يفل من فرص امكانيات قيام السوق المشتركة. وأكد كمال الشاذلي أن التطورات الدولية العاصرة تستوجب وضع استراتيجية عربية متكاملة للعمل العربي المشترك تعتمد على ضوابطها متطلباتنا الأساسية. وقال أن التغيرات الفورية لم تعد تتلاءم مع خصائص الناتج الدولي القائم على نظام التضامن الكيفي. و طرح كمال الشاذلي وجهة نظر الشعبية البرازيلية المصرية في هذا المجال وقال أن هذه المرحلة تتطلب أن نظوي خلافاتنا ونقتطع كل العوامل الهشة للنزاع والنقش وأن نلزم في بناء رؤية مشتركة لانس تضامن عربي فعال يواجه المستقبل بقوة وأمل.

دعا كمال الشاذلي وزير شؤون مجلسي الشعب والشورى ورئيس وفد مصر في المؤتمر البرازيلي المصري السامع إلى إعطاء الأولوية مطلقة في الفترة القادمة للانفاق على أعمال البات السوق العربية المشتركة مع سراماة التدوير في تنفيذ اتفاقيات التضامن المهيئة للسوق. كما دعا الشاذلي إلى أعطاء إعلان برلاني عربي حول إقامة السوق وعقد مؤتمر قمة اقتصادي يضع الأسس لخلق اقتصادي عربي. وطلب بالعمية تجميع العمل الاقتصادي وإيماده عن الهزات والخلافات السياسية الطارئة. كما طالب بتقريب التشريعات الاقتصادية بين الدول العربية. جاء هذا في كلمة الوفد المصري أمس التي أكد فيها الشاذلي أن مشروع السوق العربية المشتركة هو الضمانة الحقيقية لمستقبل وأمن الأجيال القادمة. وأشار إلى ظاهرة ارتباط العديد من

الدول العربية بالأسواق الدولية الخارجية في إطار اتفاقيات شراكة أو في إطار التكامل الاقتصادي العربي



المصدر: الاتحاد السرازمي

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات: ١٥ مايو ١٩٩٧

المؤتمر البرلماني العربي يطلب:

تحويل القمة العربية لمؤسسة دائمة والإسراع بإنشاء السوق العربية

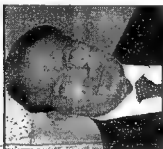
دعا المؤتمر البرلماني العربي إلى ربط خطوات التطبيع مع إسرائيل والتعامل معها بالتوازن مع التقدم في مبادرات السلام.

كما طالب المؤتمر برفع الحظر للفريخ على ليبيا، ورفع المعاناة عن الشعب العراقي، ودعا العراق إلى اتخاذ جميع الإجراءات لإنهاء مأساة الأسرى الكويتيين.

وفي الجانب الاقتصادي، دعا المؤتمر إلى الإسراع بتفعيل وتوسيع السوق العربية المشتركة، كأساس لنظام عالمي حريص متكامل.

دعا المؤتمر البرلماني العربي السابع - في ختام أعماله - إلى تحويل القمة العربية إلى مؤسسة دائمة تعقد اجتماعات دورية لوضع سياسة عربية مشتركة. ووضع الخطط اللازمة. ويحدد المؤتمر تكليف رئيس الاتحاد البرلماني العربي بالاتصال بالقيادة العربية بهدف الإسهام في تنفيذ الأجزاء العربية، وإنهاء الخلافات بين الدول العربية، وحمل المؤتمر إسرائيل مسئولية إفشال عملية السلام، وطالب المؤتمر الحكومات العربية بضممان حرية الصحافة والتنقل والعمارة للمواطنين الفلسطينيين.

الناصر البراقبي العربي يطالب بـإبطال الجهود لإنشاء السوق المشتركة
الوفود ترفض السياسات الإسرائيلية لتغيير وضع القدس



د. أحمد فتحي سرور

رئيس الاتحاد هو دواحي في تشكيليها
شمالية التمثيل اياها من يتخذ من
خطوات الانشاء التوقيع الترتيب
اعاد تقاير التوقيع بهذا الشتر
توزع على الجبرانات والتكويها
البرية وتقتصر على اراي العام العربي
وقد التفتت الى مسر والمغرب
يسوريا وليان الكواك
وحمل عملية السلام في الشرق
الاسوي

● يؤكد المؤتمر ان تمسك الدول
العربية بالامانة عملية السلام لتحقيق
سلام عادل وشامل
من هدف اعلى استراتيجي يتعدى

1
2
3
4
5
6
7
8
9
10
11
12
13
14
15
16
17
18
19
20
21
22
23
24
25
26
27
28
29
30
31
32
33
34
35
36
37
38
39
40
41
42
43
44
45
46
47
48
49
50
51
52
53
54
55
56
57
58
59
60
61
62
63
64
65
66
67
68
69
70
71
72
73
74
75
76
77
78
79
80
81
82
83
84
85
86
87
88
89
90
91
92
93
94
95
96
97
98
99
100
101
102
103
104
105
106
107
108
109
110
111
112
113
114
115
116
117
118
119
120
121
122
123
124
125
126
127
128
129
130
131
132
133
134
135
136
137
138
139
140
141
142
143
144
145
146
147
148
149
150
151
152
153
154
155
156
157
158
159
160
161
162
163
164
165
166
167
168
169
170
171
172
173
174
175
176
177
178
179
180
181
182
183
184
185
186
187
188
189
190
191
192
193
194
195
196
197
198
199
200
201
202
203
204
205
206
207
208
209
210
211
212
213
214
215
216
217
218
219
220
221
222
223
224
225
226
227
228
229
230
231
232
233
234
235
236
237
238
239
240
241
242
243
244
245
246
247
248
249
250
251
252
253
254
255
256
257
258
259
260
261
262
263
264
265
266
267
268
269
270
271
272
273
274
275
276
277
278
279
280
281
282
283
284
285
286
287
288
289
290
291
292
293
294
295
296
297
298
299
300
301
302
303
304
305
306
307
308
309
310
311
312
313
314
315
316
317
318
319
320
321
322
323
324
325
326
327
328
329
330
331
332
333
334
335
336
337
338
339
340
341
342
343
344
345
346
347
348
349
350
351
352
353
354
355
356
357
358
359
360
361
362
363
364
365
366
367
368
369
370
371
372
373
374
375
376
377
378
379
380
381
382
383
384
385
386
387
388
389
390
391
392
393
394
395
396
397
398
399
400
401
402
403
404
405
406
407
408
409
410
411
412
413
414
415
416
417
418
419
420
421
422
423
424
425
426
427
428
429
430
431
432
433
434
435
436
437
438
439
440
441
442
443
444
445
446
447
448
449
450
451
452
453
454
455
456
457
458
459
460
461
462
463
464
465
466
467
468
469
470
471
472
473
474
475
476
477
478
479
480
481
482
483
484
485
486
487
488
489
490
491
492
493
494
495
496
497
498
499
500
501
502
503
504
505
506
507
508
509
510
511
512
513
514
515
516
517
518
519
520
521
522
523
524
525
526
527
528
529
530
531
532
533
534
535
536
537
538
539
540
541
542
543
544
545
546
547
548
549
550
551
552
553
554
555
556
557
558
559
560
561
562
563
564
565
566
567
568
569
570
571
572
573
574
575
576
577
578
579
580
581
582
583
584
585
586
587
588
589
590
591
592
593
594
595
596
597
598
599
600
601
602
603
604
605
606
607
608
609
610
611
612
613
614
615
616
617
618
619
620
621
622
623
624
625
626
627
628
629
630
631
632
633
634
635
636
637
638
639
640
641
642
643
644
645
646
647
648
649
650
651
652
653
654
655
656
657
658
659
660
661
662
663
664
665
666
667
668
669
670
671
672
673
674
675
676
677
678
679
680
681
682
683
684
685
686
687
688
689
690
691
692
693
694
695
696
697
698
699
700
701
702
703
704
705
706
707
708
709
710
711
712
713
714
715
716
717
718
719
720
721
722
723
724
725
726
727
728
729
730
731
732
733
734
735
736
737
738
739
740
741
742
743
744
745
746
747
748
749
750
751
752
753
754
755
756
757
758
759
760
761
762
763
764
765
766
767
768
769
770
771
772
773
774
775
776
777
778
779
780
781
782
783
784
785
786
787
788
789
790
791
792
793
794
795
796
797
798
799
800
801
802
803
804
805
806
807
808
809
810
811
812
813
814
815
816
817
818
819
820
821
822
823
824
825
826
827
828
829
830
831
832
833
834
835
836
837
838
839
840
84

معتزلي عبد الغفار
محمود فخاري
محمّد المختار
تابع المؤتمر:

في ظل التشريعية الدولية ويستتو
لتزاما مقابلا له فتكون اسرائيل
معارضة من اجل استكمال مس
السلام وفق الامس التي على وجه
مؤثر مندرج وهي مبدأ الأرض
السلام وتطبيق قرارات مجلس
الأمن 242 - 338 - 480 -

● يؤكد أيضا أن تحقيق السلام والشامل والعدل في الشرق الأوسط يحتاج إلى أن تكون الخطوات مستوحاة من أهداف إسرائيل الكاملة.

1

موليا ولاسلام يدعون ذلك

[illegible]

1



المصدر : الإمام د. م. م. م.

التاريخ : ١٠ مايو ١٩٩٧

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات



رأى

السوق العربية المشتركة .. ضرورة قوية

اصبح لا بد من اقامة السوق العربية المشتركة اذا اراد العرب ان يكون لهم مكان تحت الشمس وسط النظام العالمي الجديد الذي يتشكل هذه الايام والذي يعتمد اساسا على مناطق التكتل والتكامل الاقتصادي والمناطق التجارية الحرة المتقدمة على عدد من الدول جميعها مصالح وسياسات متشابهة. وإذا كان في العالم كله منطقة تستحق ان تلحق برزنام البائدة وان يكون لها دور بارز في تشكيل النظام العالمي الجديد بما فيه من تكتلات اقتصادية، فهذه المنطقة لا بد ان تكون المنطقة العربية بما لها من تاريخ وتراث وثقافة مشتركة وما لها من وتميزات مستقبالية مصرية، واسعة وما لها من حاضرات اشراف شعبية على مستوى الوطن للعرب كله تؤكد ضرورة التكامل الاقتصادي كضرورة اساسية نحو التكامل السيلسي والتضامن العربي الذي لا يهتد على القضايات فقط ولكن على المصالح المشتركة لجميع الشعوب.

وقد كان هذا هو المعنى لكلمة عليه الرئيس حسني مبارك خلال الايام الماضية سواء في حديثه الى تليفزيون أبو ظبي او في حديثه لارضاء تحرير الصحف المصرية او في كلمته الى المؤتمر السابع للبرلمانيين العربيه وهو ايضا ما اكنت عليه مناقشات ومحاولات كثيرة للقاءة والمضامين للاتحاد العربي للبرلمانيين العرب ومؤتمرها السابع، وهي للدول التي تعبر من اراء الشعوب العربية مثل هذه القضية المصرية.

وتدخل في هذا السياق مباحثات القمة التي تعقد في الرباط حاليا بين الرئيس مبارك والملك الحسن الثاني في إطار اجتماعات اللجنة العليا المشتركة بين مصر والعرب، حيث ان اي تقارب اقتصادي بين اي دولتين عربيتين يساهم في تنهية القوس الى المنطقة التجارية الحرة التي ستكون مقدمة ضرورية للسوق العربية المشتركة.

Biblioteca Mexicana



0304789